جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة فى علوم الاتصال
تخصص (الصحافة والنشر) بعنوان :

دور السياسة التحريرية في تطوير صناعة الصحافة الورقية

دراسة وصفية تطبيقية على عينة من المهنيين فى الصحافة السودانية

2017/1/1م – 2020/12/31م

Role of editorial policy in Developing Print Journalism industry(An Analytical Descriptive Study on a Sample of Professionals Sudanese Journalism

2017 /1/1م - 2020/12/31م

إعداد الباحثة / نوال خضر موسى دفع السيد – المشرف الرئيس / أ.د عبد المحسن بدوي

المشرف المعاون/ د. المهدى سليمان المهدى

السودان – الخرطوم – 2021م – 1442هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

الاستـهلال

قال تعالي :

(وَلا تَلْبسُوا الحَقّ بالبَاطِلِ
وَتَكْتُمُوا الحَقّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونْ)

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية 42

الإهداء

إلى روح والدي خضر موسى دفع السيد (له الرحمة والمغفرة)

الذى رحل عن دنيانا قبل أن أكمل المشوار

إلى أسرتي الكبيرة وأسرتي الصغيرة

إلى خالي حمزة الصادق الخير

إلى طلاب العلم والباحثين عن الحقيقة

وإلى كل من ساعدني وساندني

ومد لي يد العون

أهدي هذا الجهد

الباحثة

الشكر و التقدير

الحمد لله حمداً يليق بجلاله وكماله والشكر والحمد لله رب العالمين أن مد فى عمرى ووفقنى حتى أكملت هذا المشوار ..

عن ابي هريرة رضي الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لايشكر الله من لايشكر الناس) ، ومن هذا المبدأ أتقدم بوافر الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور عبد المحسن بدوى الذى اشرف على هذا البحث ، وخالص شكرى وتقديرى وعرفانى للدكتور المهدى سليمان المهدى المشرف المعاون والذى بسعة صدره تحمل إلحاحى وأسئلتى المتكررة ولم يبخل علي بما أوتي من علم .

ويمتد شكرى وتقديرى لكل من وقف بجانبي وقدم لى يد العون بتوفير معلومة او إسداء نصح او توجيه ....الخ .

وإن كان لابد لى من التخصيص فوافر الشكر والتقدير لكل الأساتذة الأجلاء من رؤساء تحرير وناشرين وصحفيين واكاديميين ممن أجريت معهم المقابلات لتوفير بعض المعلومات لهذا البحث والذين أجابوا على أسئلة الإستبانة لما وجدته منهم من تعاون . كما اتقدم بوافر شكرى وتقديرى لكل الأساتذة الأجلاء الذين حكموا أداة الدراسة الميدانية .

وخالص الشكر والتقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ممثلةً فى كلية الدراسات العليا وأسرة كلية علوم الاتصال لما وجدته منهم من روح التعاون والتشجيع على المضي قدماً فى مجالات البحث العلمى.

كما يمتد شكرى وتقديرى للبروف على محمد شمو الذى لم يبخل علي بوقته رغم ظروف جائحة كورونا وللأستاذ فيصل محمد صالح وزير الثقافة والاعلام الذى استقطع من وقته ليجيب على اسئلة المقابلة التى اجريتها معه وللأستاذ عبد الباسط عبد اللطيف الذى قام بالتدقيق اللغوى لهذا البحث .

وكذلك الشكر والعرفان للمكتبات التى تحصلت منها على المراجع وهي مكتبة مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية ، مكتبة مركز الدراسات الدبلوماسية ، مكتبة طيبة برس ، مكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مكتبة الأستاذ فيصل محمد صالح (مكتبة خاصة) ، مكتبة الأستاذ محمد لطيف (مكتبة خاصة) ، مكتبة مزمل المقبول (مكتبة خاصة) .

والشكر والتقدير بلا حدود لأولئك الجنود المجهولين الذين ساعدونى فى الطباعة والتنسيق على مر مراحل البحث .

لهم جميعاً خالص شكرى وتقديرى ،،

المستخلص

نوال خضر موسي دفع السيد – nawalmusa21@gmail.com

دور السياسة التحريرية فى تطوير صناعة الصحافة الورقية

درجة الدكتوراه

هدفت الدراسة لمعرفة الوضع الراهن للصحافة الورقية بالسودان ، تسليط الضوء علي أسس ومعايير وضع وتنفيذ السياسة التحريرية ، توضيح مدي إرتباط السياسة التحريرية بخطة الدولة في مجال الصحافة ، كشف وتحليل العلاقة بين السياسة التحريرية للصحف وسياسات مجلس الصحافة ، دراسة مدي ملائمة السياسة التحريرية مع أخلاقيات المهنة ، الكشف عن مستقبل الصحافة الورقية وفق السياسة التحريرية .

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى والمنهج التأريخى وتم تطبيق الدراسة على المجتمع الصحفى من خلال عينة قصدية لعدد (100) فرد يمثلون محررين ، رؤساء تحرير صحف ، ناشرين ، نقابيين ، منظمين لمهنة الصحافة (العاملين بمجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية) وأساتذة قسم الصحافة بالجامعات ، استخدم الإستبيان كأداة لجمع البيانات ، اشتملت الدراسة على خمس فصول ، الفصل الأول الإطار المنهجى والدراسات السابقة ، الفصل الثانى السياسة التحريرية ، الفصل الثالث مفهوم وتطور الصحافة السودانية ، الفصل الرابع صناعة الصحافة والفصل الخامس الدراسة الميدانية .

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها هناك تراجع مستمر فى توزيع الصحف ، تراجع التوزيع لا يرتبط بتراجع الأداء الصحفي ، الوضع الإقتصادى هو السبب فى توقف عدد من الصحف ، الصحف المدعومة هى التى تستطيع أن تواصل الصدور ، مجلس الصحافة جهة رقابية على الصحف ، الإجراءات المفروضة من المجلس على الصحف لا تقيد الحريات ، الصحف السودانية تلتزم بسياساتها التحريرية ، يوجد إختلاف فى السياسة التحريرية بين صحيفة وأخرى ، خروج الصحفي عن السياسة التحريرية للصحيفة يؤثر فى تحقيق أهدافها ،الإعلان أحد الموارد الإقتصادية الهامة لصناعة الصحافة ، الوضع الراهن للصحافة الورقية يتأثر بمدخلات الإنتاج، العوامل الإقتصادية هى التى تتحكم فى مستقبل الصحافة الورقية ، النظام السياسي الحاكم يؤثر على مستقبل الصحافة الورقية.

أوصت الدراسة بضرورة إنتهاج السياسة التحريرية الإستقصائية ، تدخل الدولة ودعمها لقطاع الصحافة ،عدالة التوزيع فى الإعلان الحكومي بين الصحف، إعفاء مدخلات الإنتاج للصحف من الجمارك والضرائب ، إتاحة الحريات الصحفية ، الإتجاه الى إنشاء مؤسسات صحفية كبرى ، الإلتزام بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف المهنى ، إنشاء شركات توزيع مقتدرة لرفع نسبة التوزيع بالعاصمة والولايات.

Abstract

Nawal Khidir Musa Dafa Alseed – nawalmusa21@gmail.com

Role of editorial policy in developing of print journalism industry

Doctorate degree

The study aimed to know the present situation of the paper press in Sudan, and to shed light on the basis and measures of putting and executing the editing policy, it shows the extent to which the editing policy is linked to government policy in the domain of press, discovering the relation between the press editing policy and policies of Press Council, and to study the extent of suitability of editing press with the morals of occupation and to discover the future of paper press according to the editing policy.

The study depended on the historical method and the descriptive method and the study in applied on the press society through a limited sample for a number of (100) individuals representing editors , chiefs of newspapers editing , publishers , union members , organisers of press occupation (The Council of Press and Printing Press) and professors of press in university.

The questionnaire in used as a tool to collect information the study included five chapter, the first chapter is for mythology framework, the second chapter is the editing policy, the third chapter in the concept and development of Sudan press, the fourth chapter is for press manufacturing and the fifty chapter is the field study.

The study concluded with a number of results most important of them is the continuous retreating of the newspaper distribution and this retreating is not connected with press performance, but the economic situation is the direct reason in stopping of a number of newspaper .The supported newspaper are able to continue publishing .The Press Council is a control authority on press. The procedures imposed from the council don't bind the freedom, the Sudanese newspapers are obliged with their editing policies. There is always a difference between one

newspaper and the other in editing policy, when a journalist leaves the editing policy of the newspaper this will affect achieving its goals. The Advertisement is one of the important resources in press manufacturing. The present situation in paper press is affected by production incomes, the economic factors much control the future paper press and the governing regime affects the future paper press.

The study recommended the necessity of government interference to support the press sector. The necessity of following the investigative editing policy, the justice of distribution of government advertisements among newspapers . Also exemption of production incomes for press from customs and taxes, offering press freedom and trying to construct big press establishments, obligation of occupation morals and occupation honour conventions , and constructing competent distributing companies to raise the distribution rate in the Capital and the Estates.

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	البسملة	أ
	الإستهلال	ب
	الإهداء	ج
	الشكر والعرفان	د
	المستخلص	ه
	Abstract	و- ز
	قائمة المحتويات	ح
	قائمة الجداول والأشكال	ط
	الفصل الأول : الإطار المنهجى	
1	المقدمة	2-1
2	مشكلة البحث	2
3	تساؤلات البحث	3-2
4	اهداف البحث	3
5	اهمية البحث	3
6	مجتمع البحث	3
7	ادوات البحث	5-4
8	حدود البحث	6
9	منهج البحث	8-7
10	مصطلحات البحث	8-7
11	الدراسات السابقة	12-8
12	النظرية الداعمة للبحث	14-13
	الفصل الثانى : السياسة التحريرية	
13	المبحث الأول : أسس ومرجعيات السياسات التحريرية	59-49

14	المبحث الثانى : علاقة السياسة التحريرية بالأنظمة الحاكمة	72-60
15	المبحث الثالث : السياسة التحريرية فى الصحافة السودانية	78-73
	الفصل الثالث : مفهوم وتطور الصحافة السودانية	
16	المبحث الأول : مفهوم ونشأة الصحافة السودانية	91-79
17	المبحث الثانى : التشريعات الصحفية للصحافة السودانية	100-92
18	المبحث الثالث : الوضع الراهن للصحافة	80-75
	الفصل الرابع : صناعة الصحافة	
19	المبحث الأول : إقتصاديات صناعة الصحافة الورقية	106
20	المبحث الثانى : القطاع الخاص والشراكات فى العمل الصحفي	107
21	المبحث الثالث : مستقبل الصحافة الورقية	111
	الفصل الخامس : الدراسة الميدانية	
22	**اولاً :** مجتمع البحث	112
23	**ثانياً :** الإجراءات المنهجية	116-113
24	**ثالثاً :** الدراسة الميدانية	167-117
25	النتائج	168
27	التوصيات	169
28	قائمة المصادر والمراجع	175-170
29	الملاحق	212-176

قائمة الجداول والاشكال

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	جدول رقم (1): العمر	117
2	جدول رقم (2): النوع	118
3	جدول رقم (3): المؤهلات العلمية	119
4	جدول رقم (4): الوظيفة	120
5	جدول رقم (5): سنوات الخبرة	121
6	جدول رقم (6): العبارة الأولى الصحف السودانية تلتزم بسياساتها التحريرية	122-123
7	جدول رقم (7): العبارة الثانية السياسة التحريرية تعني الخط التحريري الذي تنتهجه الصحيفة في كل مناحي التحرير	124
8	جدول رقم (8): العبارة الثالثة: يوجد اختلاف في السياسة التحريرية بين صحيفة وأخرى	125
9	جدول رقم (9): العبارة الرابعة: من الضرورى ارتباط مضمون ماتقدمه الصحف بالأحداث الجارية	126
10	جدول رقم (10): العبارة الخامسة: الصحافة تقوم بعكس الحقيقة والواقع وزيادة وعي المجتمع وفق سياسة تحريرية محددة	127
11	جدول رقم (11): العبارة السادسة: ارتباط بعض الصحف بالحكومات يفقدها مصداقيتها لدى المتلقي	128
12	جدول رقم (12) : تطبيق السياسة التحريرية العبارة الأولى: ملاك الصحف يروجون لوجهات نظرهم ويهملون وجهات النظر الأخرى	129
13	جدول رقم (13): العبارة الثانية: هيئة التحرير هى من توجه السياسة	130

	التحريرية للصحيفة	
14	جدول رقم (14): العبارة الثالثة: المساهمون في الصحف يتدخلون لتوجيه السياسة التحريرية للصحيفة	131
15	جدول رقم (15): العبارة الرابعة: لا يستطيع الصحفي تخطي السياسة التحريرية للصحيفة التي يعمل بها	132
16	جدول رقم (16): العبارة الخامسة: خروج الصحفيين عن السياسة التحريرية للصحيفة يؤثر في تحقيق أهدافها	133
17	جدول رقم (17): العبارة السادسة: يتعامل الصحفيون مع الأحداث والحقائق بما يتفق مع السياسة التحريرية	134
18	جدول رقم (18): 2/ العلاقة بين السياسة التحريرية ومجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية	135
19	جدول رقم (19): العبارة الثانية: مجلس الصحافة ينفذ موجهات الدولة الخاصة بالإعلام المقروء	136
20	جدول رقم (20): العبارة الثالثة: مجلس الصحافة يتدخل بشكل مباشر في السياسة التحريرية للصحف	137-138
21	جدول رقم (21): العبارة الرابعة: الإجراءات المفروضة من المجلس على الصحف تقيد الحريات	139
22	جدول رقم (22): مدى ملاءمة السياسة التحريرية مع أخلاقيات المهنة العبارة الأولى: معظم الصحف تلتزم بمواثيق الشرف وأخلاقيات المهنة	140
23	جدول رقم (23): العبارة الثانية: السياسات التحريرية للصحف في مجملها تتضمن أخلاقيات المهنة	141
24	جدول رقم (24): العبارة الثالثة: الصحافة السياسية أكثر التزاماً بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف المهني	142
25	جدول رقم (25) : 4/ العوامل التي تؤثر على السياسة التحريرية العبارة الأولى: طبيعة النظام السياسي الحاكم	143
26	جدول رقم (26): العبارة الثانية: مناخ حرية الصحافة المتاح	144
27	جدول رقم (27): العبارة الثالثة: طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومصادر تمويل الصحف	145

28	جدول رقم (28): العبارة الرابعة: نمط التفكير الإداري والتنظيمي السائد بالمؤسسات الصحفية	146
29	جدول رقم (29): العبارة الخامسة: كفاءة العنصر البشري بالصحيفة	147
30	جدول رقم (30): المحور الثاني: الوضع الراهن للصحافة السودانية العبارة الأولى: هناك تراجع مستمر في توزيع الصحف	148
31	جدول رقم (31): العبارة الثانية: تراجع التوزيع يرتبط بتراجع الأداء الصحفي	149
32	جدول رقم (32) : العبارة الثالثة: الصحافة الورقية السودانية تلفظ أنفاسها الأخيرة	150
33	جدول رقم (33): العبارة الرابعة: الوضع الاقتصادي هو السبب المباشر في توقف عدد من الصحف	151
34	جدول رقم (34): العبارة الخامسة: الصحف المدعومة هي التي تستطيع أن تواصل الصدور	152
35	جدول رقم (35): المحور الثالث: 1/ صناعة الصحافة العبارة الأولى: صناعة الصحافة ترتبط بالظروف الاقتصادية	153
36	جدول رقم (36): العبارة الثانية: الإعلان أحد الموارد الإقتصادية المهمة لصناعة الصحافة	154
37	جدول رقم (37): العبارة الثالثة: الوضع الراهن للصحافة الورقية يتأثر بمدخلات الإنتاج	155
38	جدول رقم (38): العبارة الرابعة: العامل الاقتصادي أكثر تأثيراً على مستقبل الصحافة من السياسة التحريرية	156
39	جدول رقم (39): العبارة الخامسة: العوامل الاقتصادية هي التي تتحكم في مستقبل الصحافة الورقية	157
40	جدول رقم (40): 2/ الشراكات في العمل الصحفي العبارة الأولى: تجارب الشراكات في العمل الصحفي لم تكلل بالنجاح	158
41	جدول رقم (41): العبارة الثانية: الخلافات الشخصية هي السبب في فض الشراكات	159
42	جدول رقم (42): العبارة الثالثة: شركات المساهمة العامة أكثر صموداً من شراكات الأفراد	160

43	جدول رقم (43): العبارة الرابعة: الصحافة السودانية لم تقدم نماذج ناجحة استمرت لفترات طويلة في مجال الاندماج	161
44	جدول رقم (44): 3/ العوامل التي تؤثر على مستقبل الصحافة الورقية العبارة الأولى: النظام السياسي الحاكم	162
45	جدول رقم (45): العبارة الثانية: تحسن الوضع الاقتصادي ومدخلات الإنتاج تؤثر في مستقبل الصحافة الورقية	163
46	جدول رقم (46): العبارة الثالثة: انتهاج السياسة التحريرية الاستقصائية	164
47	جدول رقم (47): العبارة الرابعة: فهم سمات الجمهور المستهدف وإشباع حاجاته يؤثران في مستقبل الصحافة الورقية	165
48	جدول رقم (48): العبارة الخامسة: الأسلوب الصحفي المقروء والمكتوب بطريقة سهلة يؤثر على مستقبل الصحافة الورقية	166
49	جدول رقم (49): العبارة السادسة: الالتزام بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف المهني يؤثر في مستقبل الصحافة الورقية	167

الفصل الأول

الإطار المنهجى

المقدمة

مشكلة البحث

اهداف البحث

اهمية البحث

مجتمع البحث

ادوات البحث

منهج البحث

مصطلحات البحث

الدراسات السابقة

النظرية الداعمة للبحث

المـــقـــدمـــــــــة:

الصحافة الورقية أقدم وسائل الإتصال الجماهيرى في السودان، حيث سبقت الإذاعة والتلفزيون في نشأتها التي بدأت منذ العام 1903م، وأدت دوراً مهماً في الحياة السياسية والاجتماعية وظلت هي المنبر الإعلامي الذي عبر فيه السودانيون عن آرائهم ومواقفهم ونضالهم ضد المستعمر والتاريخ يقول إن الصحافة سبقت الأحزاب في تكوينها، وقد تميزت الصحافة السودانية بفترة طويلة من الاستقلالية منذ صدورها وعلى مختلف الحقب، لكن تقلب النظم السياسية أثر عليها، لأن كل النظم الشمولية تبدأ بتعطيل الصحف الصادرة، ثم تصدر صحفها الخاصة بها، ونتيجة لهذه التقلبات عاشت الصحافة فترات ازدهار وفترات تراجع وقيود، وباعتبار الصحافة من مؤسسات الديمقراطية التي ترعى حقوق الإنسان وتحتفي بالرأي والرأي الآخر فإنه كلما كانت ديمقراطية الحكم منقوصة أثر ذلك على فاعلية الصحافة المستقلة، ولو ألقينا نظرة لدور الصحافة السودانية في المجتمع سنجد أن لها دوراً مهماً في نقل الأخبار والتأثير على الرأي العام في مختلف المجالات.

ومع ظهور التقنيات الحديثة أصبح هناك تهديد حقيقي للصحافة الورقية، فقد توقفت خلال الأعوام القليلة الماضية عدد من الصحف العربية والعالمية عن الصدور، منها صحيفة اندبندنت البريطانية، والسفير اللبنانية التي كانت تعتبر من أشهر الصحف العربية، بينما لجأت صحف أخرى للمزاوجة بين النسخة الورقية والنسخة الالكترونية، كما تفعل صحف (ديلي تيليغراف وفاينانشيال تايمز البريطانية) ، كذلك كبريات الصحف العربية، مثل الأهرام المصرية، والبيان والاتحاد الإماراتيتين، وبالمقابل نهضت صحافة الكترونية ناجحة في المنطقة العربية صارت تشكل منافسا قويا للصحافة الورقية.

في السودان تكرر نفس الحال ولكن بوتيرة أبطأ، فقد اختفت خلال الاعوام القليلة الماضية عدد من الصحف وتوقفت عن الصدور لعدم قدرتها على المنافسة والصمود ولم تستطع أمهات الصحف السودانية (الأيام) و (الصحافة) أن تقاوم من أجل الاستمرار، وبالمقابل بدأت الصحافة الالكترونية تتلمس خطاها عبر عدد من العناوين الجديدة، مثل (التغيير، الطريق، حريات، التحرير، الأحداث نيوز) حيث أوقفت الأحداث نيوز نسختها الورقية وصارت تصدر إلكترونياً.

وبدا واضحاً أن قدرة الصحافة الورقية على المنافسة تستلزم إجراء تغييرات واسعة وكبيرة في الطريقة التي تدار بها الصحف، فالمؤسسات الإعلامية الصحفية قطعاً لديها سياسة تحريرية تستند عليها لإنفاذ نشاط الصحيفة اليومية قد تكون مكتوبة وقد تختصر في الشعار المكتوب أو المصور أو ضمن رسالة ورؤية الصحيفة.

إن تحديد الطابع الصحفي للجريدة يكون في البداية عند التأسيس ليقود العملية التحريرية في سياقات مرسومة لتثبت هوية الجريدة وإظهار شخصيتها، والناظر لمستقبل صناعة الصحافة الورقية في ظل التطور التكنولوجي يرى أن هناك تموضعاً حديثاً قد بدأ يتضح من خلال أهمية وجود صحافة تقليدية تمضي جنباً إلى

جنب وتتماشى مع الحداثة التي طرأت على صناعة الصحف، وعلى الرغم من أن هناك عوامل تؤثر على السياسة التحريرية (الأيدولوجية، ظروف وطبيعة العمل، الجوانب الاقتصادية، تكنولوجيا الصحافة، الجهاز التحريري للصحيفة، طبيعة حراسة البوابة (الفلترة) وجهود الصحيفة) نجد أن مستقبل صناعة الصحيفة الورقية قد بدأ يتشكل نحو عالم مواكب من التداعيات.

كل ذلك يتطلب تعديل السياسات التحريرية حتى تكون الصحف أكثر جاذبية، وأكثر قدرة على تقديم خدمات للقارئ لا تقوم بها الصحافة الالكترونية.

الدراسة تعمل على إظهار مدى فاعلية السياسة التحريرية في صناعة مستقبل الصحافة التقليدية ومآلات ذلك على أهمية دورها في المجتمع.

فكرة البحث:

تقوم فكرة البحث على إجراء دراسة عن السياسة التحريرية المتبعة في الصحافة السودانية ومعرفة مدى انعكاسها على استمرارية الصحف وذلك باختيار عينة من العاملين فى الصحف لمعرفة كيف يمكن أن تؤثر السياسة التحريرية على تطوير صناعةالصحف الورقية .

أسباب اختيار الموضوع:

1/ دوافع وأسباب مهنية تتعلق بعمل الباحثة في المجال الصحفي واهتمامها بالصحافة كعلم ومهنة.

2/ أسباب موضوعية تتعلق بأهمية السياسة التحريرية في صناعة مستقبل الصحافة الورقية بالسودان

3/ أسباب مجتمعية تتعلق بأهمية الصحافة في توجيه الرأي العام وإحداث التغيير في المجتمع.

4/ أسباب شخصية تتعلق باهتمام الباحثة بموضوع السياسة التحريرية لما له من تأثير في صناعة الصحافة.

مشكلة البحث

المتابع للصحافة السودانية منذ فترات سابقة وحتى الوقت الراهن يلحظ عدم الاستقرار وذلك لأسباب قد تختلف من وقت لآخر مما انسحب عليه عدم انسجام للسياسات التحريرية للصحف السودانية مع توجهات النظمة الحاكمة، بجانب عدم ثبات واستقرار النظام الصحفي نفسه، وبالتالي تكمن مشكلة البحث في الإجابة على سؤال رئيس حول:

(ما دور السياسة التحريرية في تطوير صناعة الصحافة الورقية في السودان) ؟

تساؤلات البحث

تفرعت من التساؤل الرئيس عدد من الاستفهامات على النحو التالي:

1/ ما السياسة التحريرية؟

2/ ما أسس ومعايير وضع السياسات التحريرية للصحافة الورقية بالسودان؟

3/ إلى أي مدى ترتبط السياسة التحريرية بخطط ورؤى واستراتيجية الدولة في مجال الإعلام؟
4/ كيف نشأت وتطورت الصحافة السودانية ؟
5/ ما تأثير القوانين والتشريعات الصحفية على السياسة التحريرية للصحف؟
6/ ما الوضع الراهن للصحافة الورقية في السودان ؟
7/ ما مشكلات صناعة الصحافة الورقية وكيفية التغلب عليها؟
8/ الى أي مدى يمكن ان تسهم الشراكات في استمرار ونجاح الصحافة الورقية؟
9/ ما مدى تأثير السياسة التحريرية على مستقبل الصحافة الورقية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق التالي:
1/ تسليط الضوء على السياسات التحريرية ومدى ملاءمتها مع أخلاقيات المهنة.
2/ توضيح مدى ارتباط السياسة التحريرية بالأنظمة الحاكمة في السودان.
3/ التعرف على السياسة التحريرية للصحافة السودانية.
4/ التعرف على مفهوم وتطور الصحافة السودانية.
5/ التعرف على القوانين والتشريعات الصحفية للصحافة السودانية.
6/ الكشف عن الوضع الراهن للصحافة الورقية بالسودان.
7/ التعرف على اقتصاديات صناعة الصحافة.
8/ تسليط الضوء على نماذج من القطاع الخاص والشراكات في العمل الصحفي.
9/ الكشف عن مستقبل الصحافة الورقية وفق السياسة التحريرية.
10/ التوصل لنتائج من المؤمل أن تسهم في تحليل واقع الصحافة التقليدية.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من خلال أهمية الصحافة كعلم.

- دراسة السياسة التحريرية للصحافة الورقية.
- تتبع انعكاس السياسة التحريرية على مستقبل صناعة الصحافة الورقية.
- هذا البحث يمثل دراسة حديثة لتحليل واقع الصحافة الورقية في السودان.
- ضرورة دراسة الصحافة كعلم وكمهنة تؤثر سلباً أو إيجاباً في المجتمع.

مجتمع البحث:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة.

عينة البحث:

العينة مجموعة من الوحدات قد تتحد في الصفات وقد تتباين أو تختلف وقد تكون أفراداً أو مؤسسات أو إنتاجاً، ويختلف عددها أو حجمها من بحث لآخر، وحسب أغراض البحث والإمكانيات المتاحة. وهي الجزء من الكل سواء أكان هذا الكل مجتمعاً أم مادة ولكل مجتمع خصائص وصفات، وكما أن لكل فرد في المجتمع خصائص وصفات. (عقيل – 1999م ص249)

استخدمت الباحثة في هذا البحث العينة القصدية وهي عبارة عن مجموعة من العاملين في مجال الصحافة من رؤساء تحرير، ناشرين، صحفيين، منظمي مهنة الصحافة، نقابيين. ولإكمال الصورة أضافت الباحثة عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات الصحافة في الجامعات السودانية.

أدوات البحث :

الأداة تعني الوسيلة التي تستخدم في البحث سواء أكانت تلك الوسيلة متعلقة بجمع البيانات أم بعمليات التصنيف والجدولة، وتنطوي أداة جمع البيانات على أهمية خاصة لكونها تعتبر الدليل الموجه للباحث في عملية جمع البيانات عن المشكلة المدروسة. (المسلمي – 2008م ص147)

اعتمدت الباحثة في البحث على الملاحظة البسيطة من خلال الواقع العملي الذي عايشته ولا زالت في مجال الصحافة السودانية، كما اعتمدت المقابلة كأداة مهمة وفاعلة في استقصاء وجمع المعلومات الخاصة بالصحافة السودانية من مصادر معاصرة لمختلف الأحداث، وتأتي الاستبانة كأداة رئيسة في الدراسة الميدانية بحيث يتم تحليل المعلومات التي يتم جمعها من المجتمع الصحفي عبر هذه الأداة.

- **الملاحظة:**

تعد الملاحظة أداة ووسيلة أولية لجمع المعلومات من مختلف مجالات البحث العلمي ومن بينها الإعلام، والملاحظة تتم على مستويين:

1/ ملاحظة بسيطة او مباشرة وهذه لا تقوم على رصد وتقييم منظم ومحدد للمشاهدات بل تستهدف الخروج بمؤشرات يمكن أن تساعد أو تستخدم في مرحلة تالية من الملاحظة تكون أكثر دقة، ويمكن استخدام نتائجها لبناء تصميم الدراسة وتحديد أهدافها.

2/ الملاحظة المقننة وهي تصلح كأداة أساسية لجمع المعلومات نظراً لما تتمتع به من خصائص منهجية تتمثل في وجود جدول يحدد فيه ما الذي تم ملاحظته بالضبط ومعايير تقييم للمشاهدات (اللبان – عبد المقصود – 2012م ص91) .

وبرغم أن الملاحظة أداة بسيطة لكنها مهمة في عملية جمع البيانات، بل يمكن أن تكون أداة أساسية في بعض مجالات البحث العلمي ليحصل منها الباحث على المعلومات الرئيسية التي يعتمد عليها في استخلاص نتائج دراسته.

- **المقابلة:**

هي وسيلة من وسائل دراسة الشخصية، وهي من الأساليب التي تخدم أغراضاً كثيرة في الطب والصحافة وإدارة الأعمال، ولها أهميتها الخاصة بالنسبة لعلم النفس الإكلينيكي حيث توصله إلى المعلومات الشخصية عن الحالة، وتحقق المقابلة فوائد قد لا تصل إليها الاختبارات – فهي لقاء (وجهاً لوجه) مع المفحوص – وهي كأسلوب بحث تتضمن التبادل اللفظي وجهاً لوجه وهذا قد يوصل الفاحص للدوافع والسلوك الذي يهدف للوصول إليه، والمقابلة أسلوب مرن في الوصول للمعلومات عن العميل. (عمر – 1986م ص179)

وتبرز المقابلة كأداة مهمة لجمع البيانات في العديد من مجالات البحث الاجتماعي نظراً لما تمنحه للباحثين من إمكانيات متنوعة لإستخلاص دوافع محددة للسلوك وما تضيفه للدراسات من إمكانيات تفسيرية لبعض متغيرات الدراسة وبطريقة لايمكن الحصول عليها بصورة أخرى، والمقابلة كأداة قد تتم على مستوى الجمهور أو على مستوى الخبراء والنخب، وتستخدم المقابلة في مجال دراسات الإعلام كأداة بحثية مساعدة لأدوات أخرى حيث يلجأ إليها الباحثون في الغالب لتفسير بعض نتائج الدراسات المتعلقة بمحتوى وسائل الإعلام، وقد تستخدم كأداة رئيسية مع أدوات أخرى في الدراسات المستقبلية الخاصة بوسائل الإعلام ومضمونها حيث تمنح المقابلات هذا الجانب الاستشرافي كما يحدده الخبراء والمختصون ليضاف إلى القسم الخاص بتحليل المضمون. (اللبان – عبد المقصود – 2012م– ص125 – 126)

- **الاستبيان أو الاستقصاء:**

الاستبيان عبارة عن استمارة جمع المعلومات والبيانات من المبحوثين مباشرةً، أو عن طريق إرسالها بالبريد أو نشرها بأي صورة من صور الإعلام ليرد المبحوث عليها بنفسه ودون تدخل الباحث، وتوجد في استمارة الاستبيان العديد من الأسئلة التي توجه إلى عدد من القراء أو المستمعين أو المشاهدين استطلاعاً لآرائهم في وسائل الإعلام وما تقدمه من مواد وبرامج، وهكذا يستخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات للحصول على معلومات محددة من مصادرها الأولية للاستفادة منها في البحث. والإجابة على أسئلة الاستبيان يجب أن تكون من ضمن أهداف البحث التي تسعى إليها الدراسة. (المسلمي – 2008م – ص147)

حدود البحث

حدود زمانية:

تمثلها الفترة من 2017/1/1م وحتى 2020/12/31م وقد تم اختيار هذه الفترة لعدة أسباب: –

1/ بدأ في هذه الفترة ظهور الصحافة الالكترونية وهي المنافس للصحافة التقليدية أو ربما تكون إحدى مهددات الصحافة الورقية لذلك من المناسب البحث في هذا القيد الزمني.

2/ شهدت هذه الفترة تطوراً واضحاً في السياسة التحريرية للصحافة السودانية مما أدى لزيادة عدد الصحف الصادرة.

3/ هذه الفترة مواكبة لآخر الأحداث التي واجهت الصحافة السودانية وأهمها تغير نظام حكم استمر لثلاثين عاماً مما يجعل هذه الدراسة تشمل فترتي حكم مختلفتين وتتميز بالحداثة.

حدود مكانية:

تمثلها ولاية الخرطوم حيث تصدر معظم الصحف الورقية السودانية.

حدود موضوعية:

1/ مستقبل صناعة الصحافة

2/ السياسة التحريرية

منهج البحث

المنهج هو الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة وذلك عن طريق جملة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة مقبولة.

تعتمد البحوث الإعلامية خاصة على منهج المسح والدراسات الميدانية والدراسات المقارنة كمناهج رئيسة وذلك بما تتضمنه من بحوث كشفية ووصفية وتحليلية. (عمر 1986م– ص110)

ويعرف المنهج كذلك بأنه مجموعة من الخطوات المنظمة والعمليات العقلية الواعية والمبادئ العامة والطرق الفعلية التي يستخدمها الباحث لتفهم الظاهرة، أي أنه النسق المؤدي للكشف عن حقائق الظواهر موضوع البحث والذي يشمل طائفة من القواعد العامة التي يستخدمها الباحث لكي يصل من المقدمات إلى النتائج التي يمكن تعميمها على الظاهرة المماثلة.

في هذا البحث استخدمت الباحثة المناهج التالية:

المنهج الوصفي:

منهج يعتمد على تجميع الحقائق والبيانات الجارية عن موقف معين وذلك من عدد كبير من الحالات في وقت معين أيضاً وهو ليس قاصرا على مجرد الوصول للحقائق والحصول عليها، ولكن يمكن أن يؤدي إلى صياغة مبادئ مهمة في المعرفة، وفي عمليات التخطيط اليومي التي تستهدف تنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية وتوفير الرفاهية والرخاء لأفراد المجتمع، كما يعتبر منهج المسح من أنسب المناهج العلمية ملاءمةً للدراسة الوصفية التحليلية في مجال الدراسات الإعلامية لأنه يستخدم في دراسة الظواهر أو المشكلات البحثية في وضعها الراهن باعتباره جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث. (المسلمي – 2008م – ص122)

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي كمنهج رئيسي في البحث لاشتماله على كل الخصائص التي تحقق أهداف ونتائج الدراسة.

المنهج التأريخي

يُقصد به ذلك المنهج الذي يستخدم في جمع البيانات والمعلومات الماضية المتاحة عن الظاهرة موضوع الدراسة والبحث، وتنظيمها وإعادة تصنيفها وتفسيرها وتركيبها وذلك بغض النظر عن طبيعة العلم الذي تنتمي إليه هذه الظاهرة. (صديق – 2009م– ص 15)

استخدمت الباحثة المنهج التأريخى كمنهج مساعد وذلك لما يتحقق من خلاله من رصد للمعلومات والخلفيات التأريخية للصحافة السودانية.

- **المصطلحات**

السياسة التحريرية:

مصطلح مكون من كلمتين:

سياسة وهي مصدر للفعل ساس وتعني المبادئ المعتمدة التي تُتخذ الإجراءات بناءً عليها.

تحرير وهي مصدر للفعل حرَّر وجمعه تحارير وإدارة التحرير تعني من يشرف على المطبوع أدبياً ويراقب معاملاته ويحررها ويطلق عليه رئيس التحرير. (معجم المعاني)

السياسة التحريرية إصطلاحاً تعني:

مجموعة المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التي تتحكم في الأسلوب أو الطريقة التي يُقدم بها المضمون الصحفي وتكون في الغالب غير مكتوبة، بل مفهومة ضمناً من جانب أفراد الجهاز التحريري، وتظهر في موقف سلوكهم وممارستهم للعمل الصحفي اليومي، وهي تخضع لقدر من المرونة تختلف درجتها من صحيفة لأخرى ومن وقت لآخر ومن فترة لأخرى داخل الصحيفة نفسها.

إجرائياً: قصد بها لضرورة هذا البحث الخط التحريري الذي تنتهجه الصحف الورقية السودانية.

تطوير:

لغةً: مصدر طوَّر – طوَّره عدَّله وحسَّنه. (معجم المعاني)

اصطلاحاً: تطوير الصناعة: تعديلها وتحسينها إلى ما هو أفضل. (معجم المعاني)

إجرائياً: قُصد بها لأغراض هذا البحث ترقية أداء صناعة الصحافة الورقية.

الصحافة:

لغةً: مشتقة من الصحف: جمع صحيفة والصحيفة في لسان العرب هي التي يُكتب فيها، وفي القرآن الكريم وردت هذه الآية (إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الأولى (18) صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى (19)) سورة الأعلى. والصحف هنا بمعنى المنزلة.

وفي الصِّحاح للجوهري أن الصحيفة وجمعها صحف وصحائف هي الكتاب بمعنى الرسالة ومنها اشتق المُصْحف (المِصْحف) بضم الميم أو كسرها، بمعنى الكتاب الذي جمعت فيه الصُحف أي الأوراق والرسائل. (مروة، 1961م ص13)

إصطلاحاً: تعني فن تسجيل الوقائع اليومية بدقة وانتظام وذوق سليم، مع الاستجابة لرغبات الرأي العام وتوجيهه والاهتمام بالجماعات البشرية وتناقل أخبارها ووصف نشاطها ثم تسليتها وعلى هذا فإن الصحافة هي مرآة تنعكس عليها صورة الجماعة وآراؤها وخواطرها. (مروة – 1961م ص17)

إجرائياً: قصد بها في هذا البحث الصحافة الورقية السودانية.

الصحف المدعومة:

عبارة تتكون من مفردتين:

صحف: وهي جمع صحيفة والصحيفة هي ما يكتب فيه من ورق ونحوه ويطلق على المكتوب فيها.

مدعوم اسم مفعول من دعمه، دعمت الحكومة السلعة: تحملت جزءا من ثمنها

إجرائياً: قصد بالصحف المدعومة لأغراض هذا البحث الصحف التي تتلقى دعماً مباشراً من الحكومة أو أي جهات أخرى، والصحف التي تتلقى دعماً غير مباشر من خلال توفير الإعلانات.

- **<u>الدراسات السابقة:</u>**

تتجلى أهمية الدراسات السابقة في كونها هادياً يستنير به الباحثون، بجانب أنها تساعد الباحث في تحديد المراجع التي يمكن أن تعينه في مجال بحثه، وبالنسبة للباحثة فقد وجدت عددا من الدراسات التي تتعلق بالصحافة وبسياسة التحرير نوردها فيما يلي: –

الدراسة الأولى:

أثر النظام السياسي في الصحافة – (أحمد– 1996م)

هدفت هذه الدراسة للوقوف على أثر النظام السياسي في مسار الصحافة، الكيفية التي يتم بها تأثير النظام السياسي في الصحافة، معرفة أبعاد تدخل السلطة التنفيذية في الصحافة من خلال المواد التي تنشر، معرفة العوامل التي تؤثر في الصحافة وتجعلها تبتعد عن الخط المرسوم لها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التأريخي وخلصت إلى عدة نتائج منها أن الصحافة في السودان لا تعمل بمعزل عن الظروف السياسية والاقتصادية السائدة، ملكية المؤسسة الصحفية تؤثر في أدائها حيث وجدت الباحثة أن الصحف في عهد الحكومة الانتقالية كانت موالية للحكومة وذلك قبل صدور قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1985م عندما أتت برؤساء تحرير موالين لها، ولكن بعد ذلك اصبح ولاء الصحف يتوقف على مدى ولاء رئيس التحرير للحكومة، أما في عهد الإنقاذ فنجد الصحف موالية للحكومة لأنها صحف ذات ملكية حكومية.

الدراسة الثانية:

مشكلات طباعة الصحف في السودان– (بساطي – 2003م)

تهدف هذه الدراسة لرصد التطور التأريخي والتقني لمسيرة الطباعة الصحفية في السودان وتتبع مراحل انتشارها وتقدمها خلال فترة الدراسة، تحديد وإبراز المشكلات والعقبات الرئيسية التي تعترض وتواجه طباعة الصحافة في السودان، التعرف على الأسباب المؤثرة في مستوى جودة الطباعة في المطابع الصحفية، التعرف على مدى مساهمة المطابع الصحفية في تطوير وترقية وتنمية الطباعة عموماً.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج التأريخي وتوصلت إلى عدة نتائج منها أن 77% من الماكينات العاملة الآن في مطابع الصحف السودانية هي ماكينات قديمة وعتيقة يرجع تأريخ صنعها إلى سنوات الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، 2.5% من الطبيعين والفنيين والمهندسين العاملين في قطاع طباعة الصحف هم الذين تلقوا تدريباً حديثاً ومتقدماً في مجال الطباعة، تبلغ نسبة المطابع الصحفية في السودان 7.6% فقط من جملة المطابع وشركات الطباعة المصدق لها بالعمل في مجال الطباعة والمطبوعات.

الدراسة الثالثة:

السياسة الإعلامية في السودان وأثرها على الصحافة. (معوض – 2001م)

هدفت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على ما شهدته المؤسسات الصحفية من تنظيم ووضع استراتيجية إعلامية واضحة للفترة من يوليو 1989م وحتى يوليو 1996م استخدمت هذه الدراسة منهج تحليل المحتوى بشقيه الكمي والكيفي وتوصلت إلى عدة نتائج منها أن السياسة الإعلامية للدولة نصت على استخدام الصحافة

كأداة للرقابة الشعبية، واستخدام النقد والتوجيه لمكافحة السلبيات على ألا يكون النقد مظهراً من مظاهر السلبية، ارتبطت السياسة الإعلامية في السودان بالأهداف والمبادئ التي طرحتها الثورة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن دور الصحافة في المجتمع قد تحدد بواسطة أجهزة سياسية تشريعية، أبرزت الدراسة التطبيقية لمنهج التحليل عددا من النتائج التي عكست صورة الوضع في الصحافة في فترة الدراسة.

الدراسة الرابعة:

اقتصاديات الإعلام وأثرها على السياسة التحريرية بالصحف. (شبرين 2004م)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي تجعل العائد من موارد الصحيفة ضعيفاً، التعرف على أنماط الملكية والنظم الإعلامية لوسائل الاتصال السودانية وأثرها على السياسة التحريرية بالصحف، تسليط الضوء على أهمية محاولة الصحف لأن تنفك من قيود الإعلان والمعلنين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التأريخي ومنهج الدراسات المسحية، وخلصت لعدة نتائج منها أن عملية الاتصال تخضع لمؤثرات كثيرة داخلية وخارجية، وأن كثيرا من السلبيات التي تنسب لوسائل الاتصال ما هي إلا نتيجة لتلك المؤثرات، تؤثر الضغوط الاقتصادية على إنتاج المضمون الصحفي وطبيعته وشكله وقيمه وقدرته على نقل الحقيقة والواقع، تعد الضغوط المهنية والإدارية والقيود التي تفرضها المؤسسات الإعلامية ونظم الملكيه والرقابة الرسمية والرقابة الذاتية من المؤثرات المهمة على العملية الاتصالية، لن تحقق وظائف الإعلام أهدافها في المجتمع ما لم تكن المعلومات المنشورة صادقة وموضوعية وغير متحيزة أو خاضعة في انتقائها لاهتمامات ومعايير الملاك أو المعلنين.

الدراسة الخامسة:

التشريعات الصحافية وأثرها على مسيرة الصحافة السودانية – صالح – 2004م

هدفت الدراسة إلى التعرف على نشأة وتطور الصحافة، التعرف على العلاقة بين الصحافة والسلطة في الحقب السياسية المختلفة من خلال الإطلاع على الوقائع والأحداث الوثائقية ذات الصلة بموضوع البحث، معرفة العوامل التي تؤثر على الصحافة وتجعلها تبتعد عن الخط المرسوم لها.

استخدمت الدراسة المنهج التأريخي الوثائقي والمنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى عدة نتائج منها أن الصحافة السودانية تنبهت لدورها وأثر الأحزاب السودانية مما جعلها تُصدر صحفاً تكون لسان حالها مما ساعد في رفع الوعي السياسي، يغلب على الصحافة السودانية اهتمامها بالرأي العام والمقال السياسي نتيجة لغلبة السياسة على الصحفيين والقراء، التشريعات الصحفية عبر كل العهود كانت إحدى المعوقات الأساسية لتطور الصحافة السودانية.

الدراسة السادسة:

السياسة التحريرية وانعكاساتها على الإنتاج الإخباري – بشرى – 2017م

هدفت هذه الدراسة لوضع أسس للسياسة التحريرية بالإذاعة ومعالجة معوقاتها، تفعيل القيم الأخلاقية والمهنية وتطوير الأساليب المتبعة في تحرير الأخبار والإنتاج الإخباري، معالجة السلبيات المؤثرة في إنتاج الأشكال الخبرية حتى تكون متوازية في الطرح والتناول.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون، ومن النتائج التي توصلت إليها السياسة أن التحريرية بالإذاعة القومية تبنى على أساس الاستراتيجية الإعلامية للدولة مما يؤدي لضعف الإنتاج الإخباري لربطه بالسياسة الإعلامية للدولة، الإنتاج الإخباري في الإذاعة القومية لا يتم وفقاً للقيم الإخبارية والمهنية مما يفقده أهم القيم كالصدقية والحيادية.

الدراسة السابعة:

تأثير الإعلام الجديد على واقع الصحافة التقليدية في ليبيا من وجهة نظر الإعلاميين الليبيين – خميس – 2017م

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإعلام الجديد على الصحف التقليدية في ليبيا وذلك من خلال استطلاع آراء القائمين بالاتصال في الصحف الليبية (رؤساء تحرير الصحف، رؤساء الأقسام والصفحات والمنفذون وغيرهم ممن تستدعي الحاجة إجراء مقابلة معهم) حول أهمية هذا التحول الجذري في الصحافة من عالم الورق إلى عالم النشر الالكتروني.

تم في الدراسة استخدام أسلوب الدراسات المسحية، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج منها أن الإعلام الجديد سهل من مشاركة الجمهور في التعبير عن آرائه أكثر من الصحف الورقية وقلل من كلفة الإعلانات في الصحف الورقية كما ساهم في تنوع المواضيع التي تنشرها الصحافة الورقية، وقد أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الصحفيين الليبيين على انعكاسات الإعلام الجديد على الصحف التقليدية تبعاً للمتغيرات الشخصية المتمثلة في (النوع الاجتماعي – العمر – سنوات الخدمة – التوصيف الوظيفي – المستوى التعليمي – ملكية الصحيفة) .

الدراسة الثامنة:

تأثير انتشار الصحف الالكترونية على مستقبل الصحف الورقية من منظور الشباب الجامعي – درياس، مكار – 2018م

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير انتشار الصحف الالكترونية على مستقبل الصحف الورقية من منظور الشباب الجامعي، وقد تم في هذا البحث استخدام المنهج الوصفي وعينة قصدية من مكونة من 90 مبحوثاً بالإضافة إلى الاستبيان كأداة لجمع البيانات، ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أن أغلبية الطلبة الجامعيين يرون أن ظهور الصحف الالكترونية لا يؤثر على مطالعة الصحف الورقية كما أنها لا تلغي هذه الأخيرة ويرجع هذا إلى المميزات التي تمتاز بها الصحف الورقية ومنها التعود على قراءتها وحملها في أي مكان، أغلبية الطلبة يرون أن ظهور الصحف الالكترونية يؤثر سلباً على دخل الصحف الورقية، أغلبية الطلبة الجامعيين يقبلون بحجم كبير على مواقع الصحف الالكترونية. وحسب النتائج يرجع سبب إقبالهم كونها تواكب التطور التكنولوجي وأنها تصدر قبل الصحف الورقية.

العلاقة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الأولى في معرفة أبعاد تدخل السلطة التنفيذية في الصحافة من خلال ما ينشر ومعرفة العوامل التي تؤثر على الصحافة وتجعلها تبتعد عن الخط المرسوم لها، كما اتفقت في المنهج المستخدم، واختلفت في مجتمع البحث والنتائج وتميزت هذه الدراسة عن سابقتها بالحداثة وقراءة مستقبل الصحافة.
- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الثانية في المشكلات التي تواجه طباعة الصحف في السودان، وفي استخدام المنهج التأريخي، اختلفت في مضمون الدراسة حيث ركزت الدارسة السابقة على مشكلات طباعة الصحف فيما ركزت هذه الدراسة على السياسة التحريرية للصحف وتأثيرها على مستقبل الصحافة، تميزت هذه الدراسة عن سابقتها بالحداثة والشمول.
- اتفقت مع الدراسة الثالثة في إلقاء الضوء على ما شهدته المؤسسات الصحفية من تنظيم ووضع استراتيجية إعلامية، واختلفت في المنهج المستخدم ومجتمع البحث، وتميزت هذه الدراسة عن سابقتها بالشمول والحداثة والتركيز على السياسة التحريرية للصحف.
- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الرابعة في المنهج واختلفت في المضمون حيث ركزت الدراسة السابقة على اقتصاديات الإعلام وتأثيرها على السياسة التحريرية فيما ركزت هذه الدراسة على السياسة التحريرية وتأثيرها على الصحافة وتميزت بالحداثة.

- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الخامسة في المنهج المستخدم ونشأة وتطور الصحافة والعلاقة بين الصحافة والسلطة في الحقب السياسية، واختلفت في مجتمع البحث في النتائج وتميزت عنها بالحداثة والشمول.
- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة السادسة في المنهج واختلفت في أن الدراسة السابقة تتناول أسس وضع السياسة التحريرية بالإذاعة فيما تتناول هذه الدراسة السياسة التحريرية للصحافة وبالتالي اختلفت النتائج وتميزت عنها بالحداثة.
- اتفقت مع الدراسة السابعة في المنهج وجانب من الأهداف واختلفت النتائج ومجتمع البحث وتميزت بالشمول والتخصص في السياسة التحريرية.
- أتفقت مع الدراسة الثامنة في المنهج المستخدم وأن هناك تأثيرا على مستقبل الصحافة الورقية، واختلفت في مجتمع البحث والنتائج وتميزت هذه الدراسة بالشمول.

الخلاصة أن هذه الدراسة تتفق مع الدراسات السابقة في المنهج المستخدم، وبعض الأهداف لبعض الدراسات، وتختلف في مضمون الموضوع حيث تفردت هذه الدراسة بالتركيز على السياسة التحريرية وتأثيرها على مستقبل صناعة الصحافة ومن ثم التركيز على تأثيرها على مستقبل الصحافة الورقية السودانية، كما تميزت عن باقي الدراسات بالحداثة والمواكبة لآخر التطورات التي تشهدها الساحة الصحفية.

النظرية الداعمة للبحث:

نظرية المسؤولية الاجتماعية من أقرب النظريات الموجهة لهذا البحث، حيث تذهب هذه النظرية إلى ضرورة تحرر وسائل الإعلام من القيود المسبقة التي تضعها الحكومة، وضرورة التزام هذه الوسائل الجماهيرية بخدمة الصالح العام بدلاً من خدمة من يملكونها فقط. (مكاوي – 2003م ص 142)

وتنطوي هذه النظرية على تحقيق المبادئ التالية:

1. أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع.
2. ضرورة وضع مستويات مهنية للصدق والموضوعية والدقة والتوازن.
3. يجب تجنب كل ما يؤدي إلى نشر الجريمة والعنف أو الفوضى المدنية أو الإساءة إلى الأقليات في المجتمع.
4. إن الصحفيين والمهنيين ينبغي أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع بالإضافة إلى مسؤلياتهم أمام مؤسساتهم. (مكاوي – 2003م – ص142)

المبحث الأول

السياسة التحريرية وأخلاقيات المهنة

السياسة التحريرية حسب بعض خبراء الإعلام تعني مجموعة المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التي تتحكم في الأسلوب والطريقة التي يقدم بها المضمون الصحفي وتكون في الغالب غير مكتوبة بل تُفهم ضمناً لأفراد هيئة التحرير وتظهر بالضرورة في سلوكهم وممارستهم للعمل الصحفي اليومي، وتتمتع بالمرونة إذ أنها تختلف من صحيفة لأخرى ومن موقف لآخر ويقع عبء وضع السياسة التحريرية على هيئة التحرير.

محمود علم الدين وكيل كلية الإعلام بجامعة القاهرة يقول: لكل جريدة أو مجلة رؤية فلسفية تحكم عملها اليومي وتوجهه وتؤثر عليه، وهذه الرؤية ليست جزئية بل شاملة فهي ليست مجرد رؤية سياسية تحدد موقف الجريدة وانتماءها السياسي هل هو ليبرالي أم اشتراكي، بل أنها تحدد موقف الجريدة الأساسي ورؤيتها أو أسلوبها أو مدرستها الصحفية هل هي صحيفة وقورة للصفوة، أم هي صحيفة شعبية تركز على فئات سنية ومهنية معينة، أم هي صحيفة معتدلة، وما هو أسلوبها في التغطية الصحفية الإخبارية؟ هل تميل إلى التغطية التقليدية المباشرة أم إلى التغطية التفسيرية أم إلى التغطية الاستقصائية، وهل تفتح صفحاتها كمنبر لكل التيارات الفكرية أم تميل لفتحها فقط أمام تيار فكري واحد أو عدة تيارات فقط؟، هل تركز فقط على إعطاء القارئ ما يريد أم ما ينبغي أن يأخذ؟، هل تركز على الخدمة البسيطة؟ أم تهدف إلى ترقيته فكرياً وثقافياً، هل توظف الأسلوب الإخراجي الرأسي والوحدات المتداخلة أم تميل إلى الإخراج الأفقي والكتل المستطيلة. (علم الدين – 2009م)

ويواصل علم الدين: ما سبق يشكل بعض جوانب رؤية الصحيفة أو منهجها الصحفي الذي يتركز فيما بعد ويتبلور فيما يعرف بالسياسة التحريرية (Editorial Policy) ، ويؤثر في أسلوب اتخاذ القرار الصحفي التحريري وذلك لأنها تجيب دائماً عن سؤالين رئيسيين في العمل الصحفي اليومي: ماذا أنشر؟ وكيف أنشر، ويمكن في ضوء ما سبق القول بأن السياسة التحريرية هي مجموعة المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التي تتحكم في الأسلوب والطريقة التي يقدم بها المضمون الصحفي، وتكون في الغالب غير مكتوبة بل مفهومة ضمناً من جانب أفراد الجهاز التحريري، وتظهر في سلوكهم وممارستهم للعمل الصحفي اليومي، وهي تخضع لقدر من المرونة تختلف درجته من صحيفة لأخرى ومن موقف لآخر ومن فترة لأخرى داخل الصحيفة نفسها. (علم الدين –2009م)

والسياسة التحريرية تطرح عدة بدائل: فقد تهتم بالعرض المشوق وتغطية الجريمة والرياضة والموضوعات الإنسانية والطريفة، أو تسعى لتقديم مضمون ذي مستوى رفيع فتهتم بالتغطية الإخبارية العميقة

والمتوازنة والموضوعات التي تقدم معلومات متعمقة والمقالات المفسرة أو تسعى أساساً للدفاع عن مبدأ سياسي أو اتجاه حزبي معين، وتؤثر على السياسة التحريرية مجموعة ضخمة ومتشابكة من العوامل بعضها يتصل بالصحيفة والمؤسسة الصحفية من الداخل، والبعض الآخر يرتبط بالنظام الإعلامي والصحفي السائد، والبعض الثالث يتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة.

اما الخبير الاعلامى على محمد شمو الخبير فقد عرف السياسة التحريرية بأنها توظيف المحتوى لخدمة الغرض الذي من أجله أنشئت الصحيفة أو المؤسسة الإعلامية، وكل محتوى يوظف ويتماشي مع سياسة التحريرية فمثلاً السياسة التحريرية لقناة بي بي سي تقوم على أنها قناة محايدة ولا ميل لها، وصحيفة حزب الأمة سياستها التحريرية هي أن تناصر حزب الأمة وأفكاره، وكل صحيفة عندما ينظر إليها نجد أن فيها اختلاف عن صحيفة أخرى وهذا الاختلاف هو السياسة التحريرية وبالنسبة للصحف السودانية لاتوجد فيها سياسة تحريرية مكتوبة وغالباً مايضع هذه السياسة صاحب الصحيفة. (شمو – مقابلة – 2021م)

فيما يعرف د مجذوب محمد توم أستاذ الإعلام بكلية علوم الاتصال بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (مقابلة – 2020م) أن موضوع السياسة التحريرية موضوعاً عاماً يخص كل وسائل الإعلام مثل الصحافة، الإذاعة والتلفزيون، وحتى وكالات الأنباء لها خط وسياسة تحريرية معينة، ويشمل ذلك المجلات والمحطات الخاصة والعامة وكل منها لها سياسة تحريرية، ويضيف أن السياسة التحريرية هي الخط الذي يسير عليه العمل في المؤسسة الصحفية، وعندما يقال سياسة تحريرية فليس لذلك علاقة بعلم السياسة وإنما تعني ذلك الخط أو المنهج الذي تسير عليه المؤسسة الصحفية، وهناك محطات سياستها التحريرية إخبارية أو رياضية، دراما، في مجال المرأة، والسياسة التحريرية قد تكون خاصة بالموضوع مثل الرياضة أو الاخبار أو المتلقي (المستقبل للرسالة الاعلامية) مثل صحافة الطفل والمرأة، لذلك لكل مؤسسة صحفية أو وكالة انباء سياسة تحريرية معينة تسير عليها وتهتم بجانب معين، وبالمقابل هناك مؤسسات تكون لها سياسة تحريرية مختلطة جامعة تهتم بكل الموضوعات لكنها تكون مبوبة مثل المحطات الرسمية أو التلفزيونات القومية، وهذا ينسحب على القنوات الفضائية والإذاعات، أما وكالات الأنباء كؤسسات كبرى فهي تهتم بهذه الخلطة لكن هذه الوكالات توجهها دول ولذلك لها سياسة تحريرية محددة تميل للجانب السياسي الذي يمثل الاتجاه العام للدولة والذي يظهر في تلوين الأخبار وهذا التلوين قد يكون تحريف بحيث تصاغ بطريقة معينة (تلوين الأخبار فن تهتم به وكالات الأنباء) ، فالسياسة تدخل في الصحافة والاذاعة والتلفزيون وكل وسائل الإعلام يمكن أن توجه سياسياً، وهناك مسألة دقيقة تتعلق بتوجيه الخط السياسي للمؤسسة لخدمة مصالح معينة، وهذه كلها أمور متشابكة نستطيع فهمها مجتمعة. (محمد توم – مقابلة – 2020م)

ويواصل د مجذوب حديثه بقوله: لذلك منذ اول يوم لإنشاء صحيفة أو مؤسسة إعلامية جديدة لابد من وضع سياسة تحريرية، وبالنسبة لفهم السياسة التحريرية لابد للصحفيين العاملين في المؤسسة المعنية أن

يكونوا على فهم ودراية بالسياسة التحريرية في المؤسسة التي يعملون فيها حتى لا يدخلون المؤسسة في مشاكل، ودائماً وسائل الاتصال تكون منضبطة جداً في التزامها بسياساتها التحريرية، وما إذا كانت السياسة التحريرية مرتبطة بالهدف الذي أنشأت من أجله المؤسسة، فالسياسة التحريرية جزء من الهدف ولابد أن يكون هناك إرتباط بين الهدف والسياسة التحريرية، وهذه السياسة التحريرية ترتبط بإستراتيجية.

وعن كيفية التحقق من أن المؤسسة المعنية ضبطت عملها وحققت هدفها بإلتزامها بالسياسة التحريرية يقول: أن ذلك يتم بعمل قياس عن طريق البحث العلمي من خلال إستطلاع رأي المتلقي والعاملين بإستبانات، ومن خلال المعلومات الواردة يتم قياس مدى التزام المؤسسة من عدمه بالسياسة التحريرية وما إذا كان ذلك يحتاج لتعديل في هذه السياسة من عدمه. (محمد توم – مقابلة – 2020م)

ويضيف أنه لابد من الاستفادة من البحوث التي تجرى ويتم الوصول من خلالها إلى نتائج معينة توضح إذا ما تم تحقيق الأهداف التي وضعت من خلال السياسة التحريرية أم لم يتم تحقيقها، وإذا وجد أن هناك قصوراً فلابد من التجويد بمراجعة السلبيات وتجويد الايجابيات وأن وجد أن الهدف قد تحقق فلابد من التطوير للأفضل، فالسياسة التحريرية هي العمود الفقري لأي مؤسسة إعلامية وإذا لم تكن هناك سياسة تحريرية فهذا يعني أنه لايوجد هدف، وحتى أن كان الهدف ترفيهى فلابد أن تكون المسالة مخططة ومنضبطة ومرتبطة بعادات وتقاليد وقيم المجتمع ولابد عند وضع السياسات التحريرية أن يتم الاهتمام بالتقاليد والقيم والدين والعادات حتى يتحقق للمجتمع مايفيده أن كان رفع ثقافة اوتنوير بما يدور من احداث أو ترفيه أو أي جانب من الجوانب الإعلامية التي تخدم المتلقي. (محمد توم – مقابلة – 2020م)

أما د بكرى المكى رئيس قسم الصحافة والنشر بكلية علوم الاتصال بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (مقابلة) فيقول: أن السياسة التحريرية وفق المراجع العلمية الأكاديمية هي مجموعة من القيم والمبادئ التي تحكم عمل المؤسسة الإعلامية ويلتزم بها الإعلاميون والصحفيون مالم تتعارض مع التشريعات الإعلامية ومواثيق الشرف التي تحكمهم وهي لاتكون مكتوبة وانما تفهم ضمناً وتتسم بالمرونة وهي ليست ثابتة وقد تتغير من وقت لآخر، ويرى د. بكرى أن الصحف السودانية توجد لديها سياسة تحريرية وهي معلومة للصحفيين ويلتزمون بها. (المكي – مقابلة – 2020م)

ويعرف دكتور حيدر عبد الحفيظ محمد أستاذ الإعلام المساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة البحر الأحمر (مقابلة) السياسة التحريرية على أنها مجموعة من المبادئ والقيم والأهداف والموجهات التي تحرص الصحيفة على تطبقيها في الجانب التحريري من قبل الصحافيين، فضلاً عن الأسلوب التحريري الفنى الذي تتبعه الصحيفة أو المؤسسة الإعلامية ويميزها عن غيرها، وقد تكون هذه السياسة التحريرية المتبعة مكتوبة وقد تكون في بعض الأحيان معروفة ضمناً ويطبقها الجميع داخل الصحيفة أو المؤسسة. (محمد – مقابلة – 2020م)

فيما يقول أ.د خليل عبد الله على عميد كلية الإعلام بجامعة غرب كردفان (مقابلة) : أن معظم الأكاديميين يعرفون السياسة التحريرية بأنها الخطوط العريضة غير المكتوبة والتي تحدد ماذا ينشر وكيف ينشر من مضامين صحفية وكل المؤسسات الإعلامية لديها سياسات تحريرية لكنها غير مكتوبة تفهم من خلال المؤشرات العامة، مثلاً من الذي يمتلك المؤسسة، وما الموجه السياسي للمالك أو الناشرين وبيئاتهم الفكرية وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد السياسة التحريرية. (علي – مقابلة – 2020م)

الكاتب الصحفي الطيب كنونة (مقابلة) يقول إن الاختلاف أوجد مساحات كبيرة للمساهمات والاجتهادات لدى عدد من المدارس الصحافية المتنوعة، ويرى أن السياسة الإعلامية ترتبط أولاً بنوع المادة والجهة المالكة للمنصة، وأيضاً القوانين واللوائح التي تؤسس للمادة الصحفية سواء كانت ورقية أم الكترونية، بمعنى هي في ظل النظام السائد في الدولة المعنية أو المؤسسات المختلفة، وتعني السياسة التحريرية كيفية توظيفها لخدمة أهداف الإصدارة بمعنى آخر الطريقة التي تختطها المؤسسات المختلفة في النشر للمواد المراد إيرادها للجمهور، وفي سبيل ذلك تميزها عن بقية الإصدارات، وتختلف صياغات المحررة الورقية المطبوعة عن الالكترونية من حيث المساحات الصالحة والتكلفة المالية الخ. .، وتأتي عملية التميز التي ترتبط بالأهداف ورسالة المؤسسة الإعلامية في المنظور الحالي، والصحافة الورقية لها جمهورها وروادها وأيضاً الالكترونية في ظل تعقيدات متنوعة تخضع لها العملية التحريرية، وفي الفضاء الواسع توجد مساحة واسعة تحسب لصالح الصحافة الالكترونية وهنا يأتي سؤال (هل كل من يقرأ يجيد التعامل مع الحواسيب؟) إذن الصحافة الورقية لا استغناء عنها وإن بالغت تكاليفها المادية. (كنونة – مقابلة – 2020م) .

فيما يعرِّف المهندس عثمان ميرغني رئيس صحيفة التيار (مقابلة) السياسة التحريرية بأنها المنهج الذي تتبعه الصحيفة في إيصال الرسالة الإعلامية والضوابط والمحددات التي بموجبها تمارس العمل المهني الصحفي المطلوب ويمكن للسياسة التحريرية أن تحدد هوية المطبوعة نفسها وطريقة عملها ومظهرها أمام القارئ وعلاقتها بالآخرين وتفاصيل أدائها لمهمتها التحريرية. كل هذا يندرج تحت السياسة التحريرية ونحن في (التيار) دائماً نقول إنه يجب أن تظهر السياسة التحريرية في محتوى الصحيفة بصورة واضحة وألا يكون شكل الأداء المهني في المحتوى متذبذبا ومتشتتا بحيث يشعر القارئ أن هذه الصحيفة لا تمثل روحاً منسجمة للسياسة التحريرية، لذلك نقول إن المنشيت الرئيسي الأحمر هو الذي يمثل السياسة التحريرية للصحيفة.

ويقول: الأستاذ محمد عبد الحميد عبد الرحمن مدير وكالة السودان للأنباء (مقابلة) إن السياسة التحريرية المكتوبة هي خطوط عامة تتمثل في تقديم خدمة خبرية مستقلة، تعزيز قيم المجتمع، تعزيز حرية الصحافة ونشر المعلومات والمساهمة في بناء الوحدة الوطنية، لكن كيف تتحول هذه السياسات إلى عمل يومي هذا هو التحدي الذي يواجهه الصحفيون يومياً. (عبد الرحمن– مقابلة – 2020م)

الصحفية توسل الشفيع (مقابلة) تضيف أن السياسة التحريرية بالنسبة لها هي النظام المتبع لدى الصحيفة، وهو نظام مؤسسي تتبعه الصحف وكل صحيفة لها هيكل وظيفي مؤسسي تسير به العمل وتنتهجه ويظهر ذلك من خلال العناوين والأخبار التي يتم إبرازها في صفحاتها الأولى أو الداخلية، ومعظم الصحف تجنح إلى سياسة تحرير تتبعها وفقاً لما تراه مناسباً لها من سياسات قد تكون خاصة بمالك الصحيفة واتجاهاته السياسية التي يميل إليها.

وعن السياسة التحريرية للصحيفة التي تعمل بها تقول أنها تعرفت إليها من خلال الاجتماعات التي تعقد عبر رؤساء الأقسام والسكرتارية، وأحياناً رئيس التحرير بنفسه يقدم توجيهاته حيث تتم التوصية للاهتمام بأخبار بعينها وملاحقتها، أو الاهتمام بأخبار جهة دون جهة أخرى، ومن خلال هذه الأشياء يمكن للصحفي أن يتعرف على السياسة التحريرية للصحيفة التي يلتحق بها. وتضيف توسل أنها تعرفت على السياسة التحريرية لصحيفة أخبار اليوم التي تعمل بها من خلال قراءتها للعناوين وكيفية اهتمام الصحيفة بالخبر وموقع الخبر في الصحيفة وأي صفحة تم نشره بها ومدى الاهتمام به وأقارن ذلك مع الصحف الأخرى لأرى كيف تم عرض هذا الخبر وبذلك تمكنت من معرفة السياسة التحريرية للصحيفة. (الشفيع – مقابلة – 2020م)

من خلال كل الآراء السابقة تخلص الباحثة إلى أن شخصية الصحيفة هي المدخل لفهم سياساتها التحريرية التي تحكم ميولها واتجاهاتها وبالتالي تحكم المحررين الذين يعملون بها، أما تنفيذ السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية فتحكمه عدد من الضوابط ، وبالنسبة للصحافة فقد تمت تسميتها بأخلاقيات ممارسة العمل الصحفي وقد حددت هذه الضوابط السلوك الذي يجب أن يتبعه الصحفيون في تنفيذ سياساتهم التحريرية. وفيما يلي نقف على تعريف وسمات أخلاقيات مهنة الصحافة.

* أخلاقيات ممارسة العمل الصحفي

الأخلاقيات هي قواعد السلوك التي توجه إلى الطريق الأفضل أو الأصح للتصرف في موقف معين. ويرى د. حسني محمد نصر أنه يجب التفرقة بين الأخلاقيات بصفة عامة و (أخلاقيات الإعلام) على وجه الخصوص فالأخلاقيات هي:

أ / ما يجب أن يفعله الإنسان.

ب / ما يجب أن تفعل وما يجب يجب ألا تفعل.

ج / مجموعة القيم التي يبنى عليها الحكم بالصحة والخطأ.

د / السلوك المتسق مع الصحة والخطأ.

ويعرف سليمان صالح الأخلاقيات بأنها (مجموعة من المبادئ والمعايير التي يقوم الإنسان بتطبيقها بشكل اختياري لاتخاذ قراراته حول ما يقوم به من أفعال وهذه المبادئ هي التي تحدد مدى صحة الفعل الإنساني) ، أما أخلاقيات الإعلام فإنها المعايير التي تواجه المشاركين في الاتصال الإنساني، الاختيارات التي

تواجه الإعلاميين أثناء عملهم وترشدهم إلى الطرق الصحيحة للفعل الإعلامي، عملية صنع القرار أو الاختيار في وسائل الإعلام من مبادئ أخلاقية) ، ويعرف سليمان صالح أخلاقيات الإعلام بأنها (منظومة من المبادئ والمعايير التي تستهدف ترشيد سلوك الإعلاميين خلال قيامهم بتغطية الأحداث وتوجيههم لاتخاذ القرارات التي تتناسب مع الوظيفة العامة للمؤسسات الإعلامية ودورها في المجتمع وضمان الوفاء بحقوق الجمهور في المعرفة وإدارة المنافسة الحرة، مع التقليل إلى أقصى حد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بالجمهور أو الأفراد أو المصادر وضمان حماية كرامة المهنة ونزاهة الصحفيين) (نصر – 2010م ص270 – 271) .

ويقول زكريا إن كلمة أخلاقيات تعني (وثيقة تحدد المعايير الأخلاقية والسلوكية المهنية المطلوب أن يتبعها أفراد جمعية مهنية، وتعرف بأنها بيان المعايير المثالية لمهنة من المهن تتبناها جماعة مهنية أو مؤسسة لتوجيه أعضائها لتحمل مسؤولياتهم المهنية) ، ولكل مهنة أخلاقيات وآداب عامة ويقصد بآداب وأخلاقيات المهنة (مجموعة القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب المهنة الواحدة، بحيث تكون مراعاتها محافظة على المهنة وشرفها، والميثاق الأخلاقي لأي مهنة يضم القواعد المرشدة لممارسة مهنة ما للارتقاء بمثالياتها وتدعيم رسالتها، ورغم أهمية الميثاق في تحديد الممارسات والأولويات داخل المهنة إلا أنه لا يمكن فرضه بالإكراه ولكن بالالتزام، وأن الطريقة الوحيدة للحكم على مهنة معينة هو سلوك أعضاء تلك المهنة إزاءها والحفاظ على قيم الثقة والاحترام والكفاءة والكرامة) . (زكريا – 2015م ص64)

مواثيق الشرف الصحفي

ظلت قضية الالتزام بأخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة من القضايا التي تؤرق كل الجهات ذات الصلة بالعمل الصحفي من ناشرين وصحفيين وقراء، وقد نشطت الاتحادات المهنية الصحفية على مستوى العالم في إبرام مواثيق للشرف الصحفي التي تدعو الصحفيين لبث القيم الإيجابية في ممارسة النقد والارتقاء بالعمل الصحفي.

(مواثيق الشرف نوعان من حيث الالتزام بمدى التطبيق، مواثيق إجبارية أو إلزامية وفي هذه الحالة تحمل المواثيق بعض أشكال العقاب لمن يخالفون ما جاء بها من معايير للسلوك المهني أو ينتهكونها. ويدخل في هذا الاحتقار أو التأنيب العام أو الوقف المؤقت عن مزاولة المهنة، النوع الثاني مواثيق اختيارية تقوم على أساس رغبة واردة من العاملين في المهنة بحيث يترتب على موافقتهم عليها التزامهم بتنفيذ ما جاء فيها أثناء ممارستهم للعمل. وتعد هذه المواثيق بمثابة تنظيم ذاتي لهم.) ، ويشير علم الدين إلى أن الميثاق الأخلاقي أو ميثاق الشرف المهني يصوغه العاملون في وسائل الاتصال لخدمة مصالحهم أكثر من خدمة مصالح الجمهور، وهم ملتزمون بتنفيذه على اعتبار أنه تنظيم ذاتي لهم، كما توجد مواثيق تفرض على المهنة من غير العاملين بها ويكون لها درجات من الفاعلية وفي هذه الحالة تخدم الجمهور بشكل أو بآخر. (علم الدين – 2009م – ص 278) .

فيما يشير الدكتور محمود محمد جابر إلى أن ميثاق الصحفيين يماثل ميثاق الأطباء فيلتزم بالأمانة والخلق الحسن واحترام الذات واحترام المهنة، وفي بعض البلاد تنظف نقابة الصحفيين نفسها بنفسها بتحذير المخالف بل وإيقاف من يقوم بالتشهير أو ترويج الإشاعات، فمن حق المتضرر رفع دعوى بالمحكمة ضد المحرر الذي يلحق به ضرراً وربما يصبح رئيس التحرير مسؤولاً أيضاً عن الأخبار الكاذبة فيكون القضاء هو الملجأ الأخير. (جابر – 2015م)

وفي الصحافة هناك معايير يحكم من خلالها على مدى التزام الصحفي أو الصحيفة بأخلاقيات المهنة تتركز في عدة نقاط تم الاتفاق عليها في معظم مواثيق الشرف الصحفي ومعايير الأداء المهني والتي يلخصها علم الدين في الآتي:

1/ الدقة وهي أساس للمصداقة والثقة وتتضمن نشر الحقائق ودقة الاقتباس للأقوال وأن تكون الصور والرسوم معبرة عن الحقيقة.

2/ الأمانة وتتضمن عدم الابتزاز وعدم استخدام الخداع والتنكر أو أي وسائل للتصنت.

3/ الحفاظ على الوعد والعهد مع المصادر على أن تكون تلك الوعود محددة وواضحة.

4/ الإنصاف وهذا يتطلب عرض الحقائق المتصلة بدون تحيز.

5/ القابلية للاعتراف بالخطأ وعدم التردد في التصحيح.

6/ الخدمة العامة والتنوع الذي يتضمن في داخله تغطية كل مجالات المجتمع ونوعيات افراده بشكل عادل.

7/ إعطاء الأفراد فرصة الرد على ما قد يرونه غير صحيح أو غير دقيق.

8/ الفصل بين الخبر والرأي والتعليق.

9/ احترام خصوصية الفرد وشتى جوانب حياته الخاصة وممتلكاته وأسرته إلا إذا بررت الصحيفة ذلك بالصالح العام.

10/ عدم الابتزاز أو الملاحقة أو التصوير في أماكن خاصة دون الحصول على موافقتهم.

11/ مراعاة بعض المعايير عند تغطية شؤون الأطفال أو المستشفيات.

12/ تجنب توضيح هوية أقارب أو أصدقاء كل من يدان أو يتهم بجريمة طالما لم يحصل على موافقتهم.

13/ عدم توضيح هوية ضحايا الاعتداءات الجنسية.

14/ تجنب التمييز العنصري.

15/ عدم الاستفادة الشخصية من أي معلومات قد يعرفها الصحفي وعدم تسريبها للآخرين.

16/ حماية المصادر السرية للمعلومات وعدم الكشف عنها.

17/ عدم دفع أموال مقابل الحصول على معلومات لمواد صحفية إلا فيما يتعلق بالصالح العام. (جابر – 2015م)

نص دستور الاتحاد العام للصحفيين العرب في مادته الخامسة عشرة على عدم جواز التعرف على الحياة الخاصة للمواطنين واستثنى من ذلك نقد الحياة الخاصة للمشتغل بالعام ونقد أعمال وسلوكيات الموظف أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة مادام يستهدف المصلحة العامة.

كما نص في مادته السادسة عشرة على حق الرد والتصحيح وأنه واجب على رئيس التحرير المسؤول أن ينشر بناءً على طلب ذوي الشأن تصحيح ما سبق نشره من وقائع أو حسن تصريحات تتعلق به، كما أوجب نشر التصحيح خلال الأيام الثلاثة التالية لاستلامه أو على الأكثر في أول عدد يظهر للصحيفة المطلوب تصحيحها ويكون نشر التصحيح بدون مقابل إذا لم يتجاوز مادة المقال أو الخبر المنشور. (نصر – 2010م – ص264)

كما نص ميثاق الشرف الإعلامي العربي في المادة الثامنة على ضرورة التزام الإعلاميين العرب بالصدق والموضوعية في نشر الأنباء والتعليقات والامتناع عن اعتماد الوسائل غير المشروعة في الحصول على الأخبار والصور والوثائق وغيرها من مواد الإعلام والمحافظة على سرية مصادر الأخبار إلا فيما يمس الأمن الوطني والقومي، واعتبر الميثاق الافتراء أو الاتهام دون دليل من الأخطاء الجسيمة التي تتعارض مع أخلاقيات مهنة الإعلام، كما الزم الإعلاميين بتكذيب أو تصويب الأنباء التي يثبت عدم صحتها.

ويشير أحدث ميثاق أخلاقي إعلامي عربي وهو ميثاق شرف الإعلامية العربية الصادر في العام 2007م لضرورة احترام الكرامة الإنسانية واحترام حق الرد والتصحيح واحترام حرمة الحياة الخاصة. (نصر – 2010م – ص266)

مواثيق الشرف السودانية:

وترى الباحثة أن السودان لم يكن نشاذاً من بين الدول التي وضعت مواثيقَ للشرف المهنى، كما أن اتحاد الصحفيين السودانيين لم يكن نشاذاً بين الاتحادات المهنية الأخرى حيث تم إبرام ميثاق الشرف الصحفي من قبل الاتحاد العام للصحافيين السودانيين والذي جاء فيه:

نتعاهد نحن الصحفيين السودانيين على الالتزام الكامل بالمبادئ والقيم السلوكية المهنية المضمنة في ميثاق الشرف الصحفي هذا، وعلى احترامها طوعاً واختياراً ومهما كانت المغريات وسبل الترغيب والترهيب: (ميثاق الشرف الصحفي بدون تاريخ – وثائق مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية)

أولاً نلتزم بالدفاع عن:

– مصلحة الوطن ووحدته وبقائه وسلامته ومؤسساته وأساليب دفاعه، ومصلحة المواطنين والنأي عن الخيانة، وشبهة الخيانة لواجبات الوطن، والعمل على مراعاة القوانين، واحترام الأديان والأعراف والتقاليد وحماية المكتسبات الوطنية المادية والمعنوية وأن تبذل في ذلك الأرواح والأموال ومداد الأقلام.

ثانياً نلتزم:

باحترام حقوق الإنسان الأساسية في مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وفقاً للقوانين والأعراف والقيم والموروثات السودانية الفاضلة، والقيم الإنسانية المرتضاة في محيطنا المحلي والإقليمي والدولي، والعمل على صونها بأقلامنا أفراداً ومن خلال اتحاداتنا وروابطنا المهنية.

ثالثاً نلتزم:

باحترام وحماية الآداب والأخلاق العامة والقيم الدينية كافة، وعدم الإساءة إليها أو لمعتنقيها، وحماية الأعراض والأسرار الخاصة، وحرمات الأفراد والهيئات، وعدم انتهاك مقومات الحياء العام، وتوخي المسئولية والعدل في النقد والتقويم.

رابعاً نلتزم:

العدل في القول والكتابة والنزاهة والدقة والتبين في النقل والتعبير والشفافية في تمليك الحقائق للجماهير، وتدويل المعلومات بين الناس بكل صدق واتزان وقسط، استشعار المسؤولية الوطنية العامة، تحريكاً للشورى وتبادل الأخبار والآراء وتحقيقاً لأهداف النهضة الشاملة والتزكية في كل أوجه الحياة للوطن والإنسانية جمعاء.

خامساً نلتزم:

بحماية إدارة العدالة في البلاد والابتعاد عن أي عمل صحافي من شأنه التأثير على مجرى العدالة أو التحيز لأي من الأطراف المتخاصمة أمام القضاء.

سادساً نلتزم:

بمحاربة كل أشكال الفساد والسلوك الضار بمصلحة الوطن والقيم الفاضلة في مجالات الاقتصاد والسياسة والحكم والاجتماع أو أي نشاط آخر.

سابعاً نلتزم:

بتجنب الإثارة الضارة بمصلحة المجتمع، والابتعاد عن نوازع الطمع المادي ومغريات الربح الاقتصادي عند معالجة العمل المهني وإدارة المؤسسات الصحفية، وفي التعامل مع الصحافيين العاملين وتحديد حقوقهم وواجباتهم الوظيفية وإتباع التقاليد الصحافية الراسخة والأمينة في التعامل مع المواد الإعلامية والإعلانات التحريرية.

ثامناً نلتزم:

بترسيخ روح الإخاء والتعاون والتناصر والزمالة المهنية في المجتمع الصحافي كافة، والنأي عن الهمز واللمز والمهاترات والتجريح الشخصي والتنابذ بالألقاب، وتجنب المساهمة في زراعة الكراهية بين الناس عامة أو بين الصحافيين خاصة.

تاسعاً نلتزم:

بالعمل الجاد لتأكيد احترام ورفاهية كبار وقدامى الصحافيين، ولتأكيد الرعاية والتدريب والإرشاد للمبتدئين وصغار الصحافيين، وبث روح التعاون والتناصر في الحق على المستويين الشخصي والنقابي واتخاذ التدابير الفاعلة والملموسة لتحقيق تماسك وقوة الكيان الصحافي بما من شأنه تحقيق الرسالة السامية للصحافة.

عاشراً نلتزم:

بالتضامن مع قيم الحق محلياً وإقليمياً وعالمياً، وبالتواصي بالحق قولاً وفعلاً مع الصحافة والصحافيين في إفريقيا والبلاد العربية والنامية وسائر بلاد العالم.

وذلك حسب نص الميثاق الذي تحصلت الباحثة على نسخة منه بدون تاريخ من المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية.

أما في نوفمبر من العام 2018م فقد أصدر الاتحاد العام للصحافيين السودانيين ميثاق الشرف الصحفي الذي تحصلت الباحثة على نسخة منه من المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية. وجاء هذا الميثاق "وفقاً لموجهات الدستور الانتقالي الذي نص على تأسيس وحدة السودان على الإرادة الحرة لشعبه وسيادة حكم القانون والحكم الديموقراطي اللامركزي والمساءلة والمساواة والاحترام والعدالة، وأن التنوع الثقافي الاجتماعي للشعب السوداني هو أساس التماسك القومي ولا يجوز استغلاله لإحداث الفرقة، واهتداءً بالمادة (23 – 2 – ب) من الدستور الانتقالي التي تدعو لنبذ العنف وتحقيق التوافق والإخاء والتسامح بين أهل السودان كافة تجاوزاً للفوارق الدينية والإقليمية واللغوية والثقافية والطائفية والمادة (23 – 2 – ج) التي تدعو لاجتناب الفساد والتخريب والتزاماً بالمادة 39 من الدستور الانتقالي والتي تقر الآتي:

1/ لكل مواطن حق لا يقيد في حرية التعبير وتلقي ونشر المعلومات والمطبوعات والوصول إلى الصحافة دون مساس بالنظام والسلامة والأخلاق العامة وفقاً لما يحدده القانون.

2/ تكفل الدولة حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وفقاً لما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي.

3/ تلتزم كافة وسائل الإعلام بأخلاق المهنة وعدم إثارة الكراهية الدينية أو العرقية أو العنصرية أو الثقافية والدعوة للعنف والحرب. (ميثاق الشرف الصحفي – 2018م)

ميثاق الشرف الصحفي السوداني 2018م

ووفقاً للمادة (48) من الدستور الخاصة بحرمة الحقوق والحريات التي لا يجوز الانتقاص منها أعلن رؤساء تحرير الصحف السودانية التزامهم الكامل بالدستور الانتقالي لعام 2005م ودعم جهود المصالحة الوطنية حسب موجهات الدستور، وبالمواثيق المهنية الدولية الحاكمة لأخلاقيات مهنة الصحافة وعلى الخصوص المواثيق العربية والإفريقية، وإعلان منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي لاحقاً) الخاص

بحرية التعبير وفق إعلان بانجول الصادر في عام 2002م والتوجيهات المكملة له. (ميثاق الشرف الصحفي – 2018م)

ويؤكد رؤساء تحرير الصحف كامل التزامهم بالحقوق والواجبات المهنية التالية:

1/ احترام حق الجمهور في الحصول على المعلومات الصحفية.

2/ الالتزام في كل ما ينشر بمعايير مهنة الصحافة ومقتضيات الشرف والأمانة بما يحفظ للمجتمع قيمه ومثله المرعية أو يخدش الحياء العام وبما لا ينتهك حقاً من حقوق المواطن أو يمس إحدى حرياته.

3/ عدم الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو المتعصبة أو المنطوية على امتهان الأديان والمعتقدات أو الدعوة إلى كراهيتها أو الطعن في إيمان الأخرين أو تلك الداعية إلى التميز والاحتقار لأي من طوائف المجتمع أو الأشخاص.

4/ احترام خصوصية الأفراد والجماعات وعدم الإساءة إليهم أو القذف في حقهم.

5/ عدم استخدام وسائل النشر الصحفي في اتهام المواطنين بغير سند أو في استغلال حياتهم الخاصة للتشهير بهم أو تشويه سمعتهم أو لتحقيق منافع شخصية من أي نوع وألا يلجأ الصحفي لابتزاز الأخرين بأي شكل من الأشكال.

6/ عدم نشر أي مواد أو أخبار حول القوات النظامية وخططها وأنشطتها وتحركاتها إلا نقلاً عن الناطق الرسمي باسم القوة المحددة أو نقلاً عنه.

7/ عدم نشر الوقائع مشوهة أو مبتورة وعدم تصويرها أو اختلاقها على نحو غير أمين.

8/ التحري بدقة في توثيق المعلومات ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة كلما كان ذلك متاحاً أو ممكناً طبقاً للأصول المهنية السليمة التي تراعي حسن النية.

9/ احترام حق المؤلف واجب عند اقتباس أي أثر من آثاره ونشره.

10/ كل خطأ في نشر المعلومات يلتزم ناشره بتصحيحه فور إطلاعه على الحقيقة وحق الرد والتصحيح مكفول لكل ما يتناوله الصحفي على ألا يتجاوز ذلك الرد أو التصحيح حدود الموضوع وألا ينطوي على جريمة يعاقب عليها القانون أو مخالفة للآداب العامة مع الاعتراف بحق الصحفي في التعقيب.

11/ دعم المصالحة الوطنية وعدم تشجيع العنف والخروج على القانون.

12/ الالتزام بالمصالح والثوابت الوطنية والوعي بالأجندات الخارجية التي تستهدف الوطن عبر مختلف آليات التأثير والاستقطاب وخاصةً المنظمات والسفارات الأجنبية ولا يحق للصحفي حضور أي لقاءات أو اجتماعات أو الاتصال بأي جهات أجنبية كالسفارات والمنظمات دون إذن مسبق من الجهات المختصة.

13/ يحظر على الصحفي استغلال مهنته في الحصول على هبات أو إعانات أو مزايا خاصة من جهات أجنبية أو محلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

14/ لا يجوز للصحفي جلب الإعلانات أو تحريرها ولا يجوز له الحصول على أي مكافأة أو ميزة مباشرة أو غير مباشرة عن مراجعة أو تحرير أو نشر الإعلانات وليس له أن يوقع باسمه مادة إعلانية.

15/ لا يجوز نشر أي إعلان تتعارض مادته مع قيم المجتمع المتعددة ومبادئه وآدابه العامة أو مع رسالة الصحافة ويلتزم المسؤولون عن النشر بالفصل الواضح بين المواد التحريرية والإعلانية وعدم تجاوز النسبة المتعارف عليها دولياً للمساحة الإعلانية في الصحيفة على حساب المادة التحريرية.

16/ يمتنع الصحفي عن تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة في الدعاوي الجنائية أو المدنية بطريقة تستهدف التأثير على صالح التحقيق أو سير المحاكمة ويلتزم الصحفي بعدم اللجوء في عرض أخبار الجريمة بما يشجع عليها، وعدم نشر أسماء وصور المتهمين قبل إدانتهم أو المحكوم عليهم في جرائم الأحداث. (ميثاق الشرف الصحفي – 2018م)

17/ الصحفيون مسؤولون مسؤلية فردية وجماعية عن الحفاظ على كرامة المهنة وأسرارها ومصداقيتها وهم ملتزمون بعدم التستر على الذين يسئيون إلى المهنة أو الذين يخضعون أقلامهم للمنفعة الشخصية عن كافة أشكال التجريح الشخصي والإساءة المادية أو المعنوية بما في ذلك استغلال السلطة أو النفوذ في إهدار الحقوق الثابتة لزملائهم أو مخالفة الضمير المهني.

18/ يلتزم الصحفيون بواجب التضامن دفاعاً عن مصالحهم المهنية المشروعة وعما تقرره لهم القوانين من حقوق ومكتسبات ويتمسك الصحفي بما يلي من حقوق باعتبارها إلتزامات واجبة الإحترام من الأطراف الأخرى تجاهه.

19/ لايجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التي ينشرها سبباً للمساس بأمنه، كما لايجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته وذلك كله في حدود القانون في مجتمع ديموقراطى.

20/ لايجوز تهديد الصحفي أو إبتزازه بأي طريقة في سبيل نشر مايتعارض مع ضميره المهني أو لتحقيق مآرب خاصة أو لأي شخص.

21/ لايجوز حرمان الصحفي من أداء عمله أو من الكتابة دون وجه حق بما يؤثر على أي من حقوقه المادية والأدبية المكتسبة.

22/ ضمان أمن الصحفي وتوفير الحماية اللازمة له أثناء قيامه بعمله في كل مكان عام وبخاصة في مواقع الأحداث ومناطق الكوارث والحروب. (ميثاق الشرف الصحفي – 2018م)

من كل ماسبق تخلص الباحثة إلى أن السياسة التحريرية وأحدة من أهم مقومات نجاح المؤسسات الإعلامية، وهي واحدة من عوامل جذب الجمهور، وفي مجال الصحافة على وجه الخصوص ينجذب القراء للصحف التي تنتهج خطاً تحريراً واضحاً، وفي ظل الأنظمة الشمولية يميل القراء للصحف التي تنتهج خطاً تحريراً تظهر فيه شبهة معارضة النظام أو بتعبير آخر يمكن القول أن جمهور القراء يميل إلى الصحف التي

توجه نقداً للنظام الحاكم، ومع الاتفاق مع النظام الحاكم أو الاختلاف معه ترى الباحثة ضرورة الالتزام بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف المهنية التي تعتبر أحد أهم العوامل التي تضمن إستقرار بيئة العمل الصحفي، ويظهر هذا الالتزام فيما يعرف في الأوساط الصحفية بالرقابة القبلية، وهي رقابة ذاتية يمارسها الصحفيون أنفسهم أو عن طريق هيئة التحرير وفيها يتم الالتزام ضمناً بما ورد في مواثيق الشرف المهنية.

المبحث الثاني

علاقة السياسة التحريرية بالأنظمة الحاكمة

ترتكز فلسفة السلطة على ترجيح صالح الدولة على صالح الفرد، أما الفلسفة الليبرالية فترى أن حرية الفرد أكثر أهميةً من حرية الدولة، ولذلك تعمل على التحرر من سيطرة الحكومة لصالح حرية الفرد وضمان سعادته. (مكاوى – 2003م ص142)

(رغم أن مدخل النظريات الأربعة في تفسير العلاقة بين الحكومة والصحافة قد حظى بقبول أكاديمي لفترة طويلة، إلا أنه يثير عدداً من الإشكاليات حول قدرته على التعامل مع الأنظمة الصحفية والسياسية المختلفة – فهو من ناحية لا يقيم حدوداً واضحة بين النظم الأربعة وبالتالي يصبح من الصعب أن نصنف علاقة الصحافة بالسلطة في الأنظمة المختلفة في نظرية واحدة من هذه النظريات، وعلى سبيل المثال فإن الحكومة القوية في بلد ما قد تنقل الصحافة من محيط نظرية المسؤولية الاجتماعية إلى النظرية السلطوية، أو أن الصحافة لا تستجيب لمسؤلياتها الاجتماعية في دولة ما قد تكرس النظرية الليبرالية) . (البير – 1987م ص60)

و تعد حرية الصحافة من حيث وصفها أنها ذات طبيعة حركية لها ثلاث أضلاع الأول يتصل بحرية إصدار الصحف، والثانى بحرية التعبير، والثالث يتعلق بحرية إستقاء الأنباء ونشرها، ولحرية الصحافة مظهران الأول سياسي ويظهر في علاقتها بالسلطة والثانى إقتصادى ويتمثل في علاقة الصحافة برأس المال، (إن حرية الصحافة جزء لايتجزأ من الحريات العامة والحقوق الأساسية للإنسان في أي زمان ومكان، وهي التعبير الحقيقي عن جوهر الديمقراطية) ، ومن هنا لايمكن فصلها عن حرية التعبير والتنظيم والممارسة، كما لايمكن تجريدها من الإطار الاجتماعي والإقتصادى والسياسي، وبالتالي لايمكن الفصل بين حرية الصحافة والنظم السياسية الحاكمة في أي دولة في العالم، (وفي دول العالم الثالث حيث الإقتراب من مؤسستين هما المؤسسة العسكرية والمؤسسة الإعلامية يعني الإنتحار أو في الأقل القليل يعني اللعب بالنار فكلتاهما تقوم بمهام الردع بالإقناع أو الإقناع بالردع) (حافظ – 1997م–ص24)

وكلما كان هنالك مطالبة بالتوسع في الحريات زادت القيود المفروضة عليها من خلال سن القوانين وإصدار القرارات إلى الخنق الاقتصادي والمالى، إلى مضايقة الصحفيين وقهرهم من الداخل بمخترعات جديدة تبدأ بالتجميد وتنتهى بالفصل إلى غير ذلك من الوسائل المباشرة وغير المباشرة.

ومن المؤكد أن هناك لغطاً واضحاً بل خلافاً صريحاً بين عدة إتجاهات في المجتمع حول حقيقة وضع الصحافة من ناحية وحول مدى تمتعها بحرية العمل والبحث والنقد والنشر من ناحية ثانية وحول موقف سلطات الدولة من ناحية ثالثة. (حافظ – 1997م– ص325)

ولأن هذا المبحث يتحدث عن العلاقة بين السلطة والصحافة لأبد من الوقوف عند آراء بعض الباحثين الذين تخلوا عن نموذج النظريات الأربعة في تفسير العلاقة بين الصحافة والحكومات، وتم استبدالها بمداخل (حيث يرى بعض الباحثين أن هذه العلاقة يمكن النظر إليها من خلال ثلاث مداخل نظرية هى: (نصر – 2010م – ص 63)

1/ مدخل المساواة وفيه تكون الصحافة مستقلة عن الحكومة، والحكومة مستقلة عن الصحافة وبيتهما مسافة.

2/ مدخل التعاون الإداري حيث أن الصحافة كشريك للحكومة وتتعاون معها متطوعة وتأخذ في إعتبارها اهتمام الحكومة والمصلحة الاجتماعية وتصبح العلاقة بينهما أشبه بعلاقة مشاركة أو تعاون.

3/ مدخل الإستعباد بالقوة حيث تعمل الصحافة مرغمة مع الحكومة من خلال القيود المفروضة عليها) .

كذلك من التعديلات المهمة والحديثة في نفس الوقت ما أقترحه بعض الباحثين من التركيز فقط على نظريتين في تفسير العلاقة بين السلطة والصحافة هما السلطوية واللبرالية وحددوا ملامح الأولى في سيطرة فكرية للحكومة على وسائل الإعلام والصحافة، الوظيفة الأساسية للصحافة هي أخبار الناس بما تريد الحكومة أن يعلموا به، تعمل الحكومة كحارس بوابة لمنع نشر المعلومات التي تشعر أنها قد تهدد سلطاتها، تعمل الصحافة كخادمة للدولة) (نصر – 2010م ص61) وهذه النظرية لازالت تطبق في بعض الدول النامية وتلجأ إليها الحكومات الديمقراطية في حالة واجهة معارضةً شديدة.

أن فهم حرية الصحافة لايتحقق إلا في ضوء فهمنا لعدد من الحقائق العالمية التالية مثل:

أ/ معظم شعوب العالم ومعظم صحافة العالم تعيش تحت أنظمة حكم سلطوية أكثر مما عاشت وتعيش تحت أنظمة حكم حره

ب/ رغم إعلان الأمم المتحدة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) في نهاية الأربعينات من القرن الماضي الذي طالب الدول الأعضاء بضمان حرية التعبير لشعوبها فإن خمس شعوب العالم فقط هي التي تتمتع بهذه الحرية التي لاتختصر على حرية الصحافة وتشمل إلى جانبها حرية التنظيم وحرية العقيدة والحريات السياسية

ج/ تؤكد التقارير السنوية حول إتجاهات حرية التعبير والصحافة في العالم تناقص مستمر في درجات الحرية إذ تتجه بعض الدول الليبرالية إلى تقييد حرية الصحافة تحت مسميات عديدة مثل حالة (الطوارئ) ضرورات الحفاظ على (الأمن القومي) وتحقيق الاستقرار السياسي، وتؤكد التجارب العالمية المعاصرة في مجال حرية الصحافة أنه كلما شعرت الحكومات بعدم الأمان والاستقرار في مواقعها في السلطة كلما كان تحملها لحرية الصحافة أقل. (البير – 1987م– ص19)

علاقة الصحافة السودانية بالأنظمة الحاكمة

وترى الباحثة أن النظم السياسية المتعاقبة في السودان تعمل دائماً على إستمالة الصحف أما عن طريق الترغيب أو الترهيب، من يقبل الجزرة تتعامل معه بالجزرة، ومن لايقبل تتعامل معه بالعصا، فكانت هناك صحف كثيرة في الأنظمة السياسية المتعاقبة موالية للنظام تدافع عن سياساته بالحق والباطل، بمعنى أنها ملتزمة بالخط السياسي للنظام وهي تشكل منبر للدفاع عنه وهذه كانت ظاهرة حتى في نظام الإنقاذ، هناك صحف على النقيض تستند في سياستها التحريرية على مواقفها من النظام فإذا كانت معارضة تستمر معارضة حتى لو أحسن النظام في بعض الاحيان فهي ضده لأنها (معارضة) تعمل كمعارضة سياسية أكثر من كونها صحافة تعبر عن مصالح الوطن، وتظل السياسة التحريرية المفروضة من الجهة المالكة للصحيفة التي تحكم الخط التحريري للصحيفة حتى لو كانت الحكومة هي التي تحدد مؤشرات الأداء.

ومن المعلوم تنوع الصحافة وإختلاف فئاتها المستهدفة من القراء وكل ذلك يقودنا للقول أن الصحافة تؤدي خدمات لاحصر لها للجمهور فهي تنقل الخبر، وتحلل، وتنقد، وتقدم النصيحة والمعلومة والتسلية ومع ذلك قد تتعرض لضغوط تحول دون قيامها بواجباتها على الوجه الأكمل وهذه القيود غالباً ماتكون متعلقة بالسلطة (الأنظمة الحاكمة) ، لذلك ظلت علاقة الصحافة بالسلطة علاقة تجاذب وتقاطع في مختلف الحقب السياسية بما في ذلك فترات الحكم الديمقراطي قصيرة العمر في السودان.

محمود قلندر في كتابه مهنة في محنة يقول إن الصحافة منذ نشأتها لم تكن سلطة، بل كانت وسيلة الحاكم للوصول للمحكوم أكثر من كونها أداة للتعبير عن الرأي، لذلك لم تكن السلطات تهتم كثيراً بإحتفاء طليعة المتعلمين بالكتابة في مجالات الفن والأدب في صحيفة رائد السودان لأنه حتى ذلك الوقت لم يؤذن بالعلاقة بين الصحافة والسياسة في البلاد، وعند الإنتباه لجنوح الأدب بإتجاه السلطة بدأت المواجهة بالقوانين واللوئح. (قلندر – 2016م – ص26)

و (لم تكن علاقة الصحافة السودانية بالحكومات أو الدولة علاقة ودية ويرجع ذلك إلى الحكومة الإستعمارية التي كانت تتخذ من سياسة دعم الصحف والصحفيين نوعاً من أنواع السيطرة على سياسة التحرير في الصحيفة مع التغلل الإيحائي في أوساط الصحفيين وإستقطابهم لنشر مقالات أو تعليقات تشيد بالسياسة الإستعمارية مع مراعاة ألا تحرز هذه الإشادة نتائجاً عكسية تكشف للقراء أن هناك صحفاً معينة تتلقي دعماً من الإنجليز لأن التعاون مع المستعمر في ذلك الوقت كان وصمةً يصعب زوالها أو نسيانها، كما كانت الحكومة الإستعمارية تستخدم الإعلانات الحكومية كسلاح سياسي لتهديد الصحف المعارضة وممارسة الضغوط عليها) . (بابكر– 2001م ص14)

علاقة الصحافة بوزارة الإعلام:

يقول الأستاذ فيصل محمد صالح وزير الثقافة والإعلام (مقابلة مع الباحثة 2020مم) أنه في عهود سابقة كانت هناك دائماً إدارة مسؤلة عن الصحف وبالتالي هذه الإدارة هي التي تملك حق الترخيص وحتى إيقاف الصحف إذا حدث منها شئ، ففي العهد الإستعمارى كانت هذه الإدارة أقرب ماتكون لوزارة الداخلية رغم عدم وجود وزارة بهذا الإسم في ذلك الوقت، واستمر هذا الوضع في العهد الوطني وتحول إلى الوزارة التي تعني بالإعلام إلى جانب مهام أخرى، وكانت أحياناً وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وفي مرات أخرى وزارة الإستعلامات والعمل _ حكومة الجنرال عبود 17نوفمبر 1958م وحتى 21اكتوبر 1964م – وكان بهذه الوزارات دائماً إدارة مختصة متخصصة في منح التراخيص للصحف ومتابعتها ومراجعتها كما تتمتع بسلطة الإيقاف عن الصدور عندما يستدعى الأمر ذلك. (صالح – مقابلة – 2020م)

ويضيف صالح: في الديمقراطية الثانية سميت وزارة الإعلام وتولت نفس المهام السابقة، وفي عهد سلطة مايو (25مايو 1969م – 6ابريل 1986م) فرضت رقابة شديدة على الصحف في الفترة الأولى، ثم صدر قرار تأميم الصحف 1970م وتحولت الصحف إلى صحف حكومية ثم انتهت بصحفيتين حكوميتين استمرتا حتى سقوط النظام، وخلال هذه الفترة تم إنشاء التنظيم السياسي الحاكم وهوالإتحاد الاشتراكي السوداني وبالتالي آلت اليه ملكية الصحف، وكانت هناك وزارة للإعلام تدير بصورة مباشرة الإذاعة والتلفزيون وتتناوب مع الاتحاد الاشتراكي في الإشراف على الصحف ومراجعتها، وكانت سلطة الإشراف تتحرك بين الوزارة والتنظيم السياسي لإعتبارات شخصية تتعلق بمن يتولى الوزارة أو قيادة التنظيم السياسي. (صالح – مقالبة – 2020م)

ورغم أن قانون الصحافة نص على قيام مجلس للصحافة لكنه لم ينشأ وظل مجرد نص داخل القانون، وفي أواخر أيام مايو تم التصديق لعدد من الصحف الرياضية والفنية الخاصة ولكن لم يتم التصديق لأي صحيفة سياسية.

ويضيف فيصل أنه بعد سقوط مايو وبداية المرحلة الانتقالية للديمقراطية الثالثة تم إصدار قانون جديد للصحافة وبموجبه آلت سلطة الإشراف على الصحف لوزارة الإعلام واستمر هذا الوضع حتى نهاية الديمقراطية الثالثة.

في فترة الإنقاذ (30يونيو1989م – 11ابريل 2019م) تعامل النظام مع الصحف بمستويات مختلفة من القوانين وقواعد التراخيص، ولكن مع إستمرار القمع والإضطهاد ومصادرة الصحف وفرض الرقابة المشددة.

ففي بداية عهد الإنقاذ تم إيقاف كل الصحف وإصدار صحيفتين حكوميتين احتكرتا السوق، وبعد أربع سنوات تم السماح بصدور صحف خاصة وسط قيود مشددة، وبالفعل بدأت الصحف في الظهور على استحياء

في السنوات مابين 1994م – 1998م، حيث تم تعديل قانون الصحافة الذي صدر للمرة الأولى عام 1993م وتضمن قيام مجلس للصحافة والمطبوعات ولأول مرة أعطيت له سلطة الإشراف على الصحف وتحددت مهام المجلس في الترخيص للصحف وهيئة التحرير، وشركات النشر والطباعة، وإعطاء تراخيص مزاولة المهنة للصحفيين، كما أعطى المجلس سلطة معاقبة وإيقاف الصحف وسحب ترخيصها، وخلال هذه الفترة تم تعديل قانون الصحافة أكثر من مرة تغيرت خلالها شروط الترخيص للصحف وشركات النشر، كما تغيرت أحياناً تركيبة المجلس والسلطات الممنوحة له. (صالح – مقابلة – 2020م)

وحسب فيصل محمد صالح: خلال هذه المرحلة ظهر عامل جديد وهو تدخل جهاز الأمن في عمل الصحفيين وقيامه بلعب دور الرقابة المباشرة، وإيقاع العقوبات المختلفة على الصحف من غير سند قانونى مثل فرض الرقابة القبلية ومصادرة الصحف، ومنع النشر في بعض القضايا، منع الصحفيين من الكتابة، سحب تراخيص بعض الصحف، وتضخم دور جهاز الأمن على حساب مجلس الصحافة والمطبوعات بشكل واضح، ويشير بعض المراقبين إلى تزمر عدد من الأمناء ورؤساء مجلس الصحافة من هذا الوضع بلا جدوي، ويمكن القول أن هذه المرحلة شهدت غياب اوتلاشي دور وزارة الإعلام وعلاقتها بعالم الصحف والصحفيين، وتركزت مهمتها في الإشراف على الإذاعة والتلفزيون. (صالح – مقابلة – 2020م) .

وترى الباحثة أن دور وعلاقة وزارة الإعلام مع الصحف إنعدم تماماً خلال سنوات الإنقاذ الأخيرة، ومن الملاحظ أنه خلال فترات الديمقراطية ورغم وجود وزارات إعلام تملك سلطة الترخيص وسحبه ومايليه إلا أن الصحف لم تكن تتعرض لمشاكل كثيرة مع الوزارات الإعلامية، ولم تسجل حوادث كثيرة لإيقاف الصحف إلا في حالات نادرة، بينما شهدت عهود الديكتاتوريات العسكرية الثلاث تعسفاً شديداً وقمعاً منتظماً للصحف والصحفيين – حسب مراقبين ومعاصرين – شملت الإعتقالات ومصادرة الطبعات وإيقاف الصحف، ووصلت في حادثتين نادرتين إلى تصفية الصحفيين (حادثة محمد مكى محمد الشهير بمكى الناس في عهد مايو، وحادثة محمد طه محمد أحمد في عهد الإنقاذ) .

الصحافة الحكومية :

الصحافة الحكومية هي الصحف التي تمتلكها الحكومات أو الأحزاب الحاكمة، سواء أكانت تلك الملكية كاملة أو عن طريق المشاركة أو أي وسائل للسيطرة وقد تصدر مثل هذه الصحف باسم المالك صراحةً، وقد تصدر باسم جهات أخرى أو أفراد بموجب تدبير وإتفاق المالك الحقيقي وتلك الجهات، وقد عرف السودان في مختلف عهود الحكم أنماطاً من الصحافة الحكومية رسمية أو شبه رسمية وإستوت في ذلك عهود الحكم الديمقراطية والشمولية، وقد صدرت الصحف الحكومية أحياناً جنباً إلى جنب مع الصحف الخاصة والمستقلة، وأصبحت الساحة الصحفية أحياناً أخرى حكراً على الصحف الحكومية أو شبه الحكومية وفقاً لطبيعة النظام السائد، (وشاهد القول هو وقوع الصحافة السودانية في كل المراحل تحت وطأة القبضة

السياسية الرسمية الخانقة، ولاتختلف في ذلك الأمر نظم ديمقراطية ليبرالية عن شمولية بالموارية أو بالمصارحة، إذ لم يغير تبدل نظام الحكم بين الشمول والإنفتاح عن ذلك الواقع الخانق الذي عايشته الصحافة السودانية عبر تاريخها الذي تجاوز القرن) (قلندر – 2016م–ص145)

وترى الباحثة أنه من النادر جداً أن تتماشي سياسات التحرير لأي صحيفة مع إستراتيجيات الدولة لأن ذلك لو حدث في مجال الإعلام ستصنف الصحيفة على أنها صحيفة حكومية تابعة للحكومة وممولة منها، وهذا لايمنع أن تكون للحكومة صحف خاصة بها أو اذرع تنفذ سياستها الإعلامية، وفي السودان منذ مطلع السبعينيات إعتمدت الحكومات على وكالة السودان للأنباء على اعتبار أنها الجسم الحكومي الذي يتبنى خط الحكومة ومنه تنفذ الحكومة للصحافة حكومية كانت أو مستقلة.

وللصحافة السودانية علاقة وطيدة بالأنظمة الحاكمة وقد ظلت هذه العلاقة في تجاذب وتقاطع في مختلف العهود السياسية إبتداءً من حقبة الحكم الذاتى وصولاً لفترة الحكم الحالي وحتى نقف على طبيعة هذه العلاقة لابد من الوقوف على تجربة كل فترة حكم مع الصحافة على حدا، ولكن قبل ذلك نقف على تجربة وكالة السودان للأنباء على خلفية أنها مؤسسة صحفية تتعامل مع الصحف وتمدها بالمعلومة الرسمية وقد عاصرت عدة حكومات.

وكالة السودان للأنباء:

وكالة السودان للأنباء واحدة من المؤسسات الصحفية العريقة التي لم تحدث فيها إنقطاعات بسبب أنها جهة حكومية تتبع مباشرةً للدولة إدارياً وتحريرياً، إذ تعتمد في سياساتها التحريرية على الموجهات التي تصدر من الحكومة ويتم إستبطان السياسة التحريرية بالتجربة من المحررين أنفسهم من خلال نقل الأخبار.

يقول الأستاذ محمد عبد الحميد عبد الرحمن مدير وكالة السودان للأنباء في المقابلة التي أجرتها الباحثة معه أن تعديل الهياكل بطريقة غير معهودة في وكالة السودان للأنباء يدل على أن (الوكالة) تتعامل ويتم التعامل معها كواحدة من الأدوات الدعائية للحكومة، ومهمتها أن تتسق خطواتها مع الجهاز التنفيذي وتتحرك وفقاً له وهذا أضر بالعمل الصحفي لأنه حول الصحفيين لرجال علاقات عامة لأعضاء الجهاز التنفيذي (الوزراء) ، كما أقام حاجز بين (سونا) وأي نشاط غير مرتبط بالجهاز التنفيذي وأصبح هناك غياب شبه تام للمجتمع في (سونا) وأصبح من النادر أن تجد تقريراً أو حدثاً غير مرتبط بالجهاز التنفيذى، فغاب المجتمع المدنى، وأخبار المجتمع العادية من ثقافة وفنون مما غيب الحياة العادية عن صالات التحرير وحتى النشاط الرياضي الذي له جماهير واسعة جداً. (عبد الرحمن – مقابلة – 2020م)

ويضيف عبد الحميد أن الحكومة من جهة وإدارة الوكالة من جهة أخرى سعتا لأن تكون (سونا) هي المصدر الوحيد لأخبار الحكومة مما غيب المواقف النقدية والإستقصائية من أخبار الوكالة، وصار الخبر هو مايقوله رجال الحكومة مع العلم أن الخبر يمكن أن يكون ماحدث وما لم يحدث، ويرى عبد الحميد أن ذلك

يرجع بشكل أساسي إلى أن هذه المؤسسة لعبت دوراً مهماً ومركزياً في تاريخ تطور الصحافة السودانية المكتوبة لأنها نشأت وصممت لتخدم الأنظمة الشمولية، وبالتأكيد في حدود الدور المرسوم لها نجحت نجاحاً باهراً خاصةً في فترة السبعينيات والثمانينات إذ خرجت كوادر ممتازة مدربة على هذا العمل، وقد لعبت هذه الوكالة دوراً مهماً في رفد الصحافة في السودان وخارجه خاصة في دول الخليج بكوادر ممتازة في الأداء الفنى والمهنى في صحافة مستقلة في أنظمة شمولية الحريات فيها محدودة. (عبد الرحمن – مقابلة – 2020م)

وفي فترات الديمقراطية القصيرة التي مرت ب (الوكالة) في الفترة من ابريل 1985م – يونيو1989م، ابريل 2019م وحتى تاريخه واجهت هذه المؤسسة وتواجه الآن تحدى في إعادة إختراع نفسها لتتكيف مع نظام سياسي مختلف ومتعدد سياسياً وثقافياً، وصارت فيه (الوكالة) في سوق للمنافسة المفتوحة على الأخبار، وهذا من التحديات الكبرى ذلك أن فترات الديمقراطية كانت قصيرة وكذلك عقلية جهاز الدولة لم تسمح بتطور قيمى لأجهزة الدولة لتستوعب قيم الديمقراطية، فقد إستسهلت هذه الأجهزة التعامل مع (الوكالة) بنفس عقلية الأنظمة الشمولية وإستمرأت (الوكالة) لعب نفس الدور لأنه لايلقي عليها بتبعات ضخمة في التحول وتكييف نفسها مع الديمقراطية والتعددية السياسية وتعدد اللاعبين السياسيين والإقتصاديين والإجتماعيين والثقافيين.

وعن السياسة التحريرية ل (سونا) يقول محمد عبد الحميد: أن (سونا) لم تحدث فيها إنقطاعات ومازالت تؤدي دورها لخمسين عام متواصلة وتاريخياً من ناحية السياسة التحريرية تعتبر (سونا) محافظة جداً بحيث أن محررى سونا تعلمو من خبرتهم دون خوض مغامرات إلا في حالات إستثنائية جداً ويعمل الجميع على أساس أنها مؤسسة عامة تابعة لخط الدولة وهذه الفكرة راسخة وقوية جداً في تاريخ هذه المؤسسة ويظهر ذلك في طريقة تحرير الأخبار التي لابد أن تتماشي مع خط الدولة ويؤكد ذلك أن معظم مصادر سونا هي عبارة عن مسؤلين حكوميين ومؤسسات حكومية وبذلك ينحصر دورها في تغطية ومتابعة أخبار الحكومة بالطريقة التي تخدمها. (عبد الرحمن – مقابلة – 2020م)

وفي خبرة المؤسسة وعلى مر تاريخها تأتي توجيهات بعدم النشر في بعض القضايا أو عدم النشر لبعض الشخصيات، وخلال الثلاثين عاماً الماضية كان كبار المحررين في سونا يخضعون لدورات تدريبية حول سياسة الدولة عموماً وفي قضايا معينة وتصدر توجيهات بالنشر من عدمه في بعض القضايا.

علاقة الصحافة بالدولة في عهد الديمقراطية الأولى:

بدت ملامح علاقة الصحافة بالسياسة في عهد الحقبة الوطنية الأولى ترزح تحت وطأة السلطة الطائفية، وبذلك تمكنت مؤسسات الحكم الديموقراطى الأول من إحكام القبضة على الصحف بشتى سبل السيطرة، و (لايمكن التغاضي عن حقيقة مهمة في علاقة الصحافة بالطائفية في السودان فقد نبتت الصحافة

الوطنية في كنف الطائفية حتى قبل نبات الأحزاب السياسية فيها، فإذا إستثنينا الرائد بأصولها ومنابتها الأغريقية فإن الصحف الوطنية المبكرة من حضارة السودان، والنيل، وصوت السودان وبعض من تلاهم تتمتع برعاية أصيلو أو بالوكالة من طائفة من الطوائف وبذلك يمكن الجزم أن الصحافة كانت ربيباً طائفياً مطلوباً منه – إنطلاقاً من الثقافة الوطنية – الالتزام المتأدب بالراعى والبقاء صوتاً حيياً خفيضاً عند تناوله المربي) . (قلندر – 2016م – ص183)

من خلال الحديث السابق للمؤلف يفهم من السياق أن العلاقة بين الصحافة والسلطة من حيث الأمر والنهي لم تكن علاقة مباشرة إذ أن ظاهرها الحرية والإستقلال كوجه من أوجه الممارسة الديمقراطية، لكن تظل القيود تفرض من الأحزاب الطائفية التي كانت تشكل الحكومة آنذاك حتى لاتوصم الحكومة بإنتهاك الحريات وتقويض النظام الديمقراطي الذي تنادى به.

علاقة الصحافة بالدولة في عهد عبود:

عبر تاريخها خضعت الصحافة السودانية لقوانين ولوائح منظمة لكيفية إصدارها وضبط أدائها، إبتداءً من قانون 1930م الذي ظل سائداً بإستثناء تعديلات طفيفة مثل تخويل سلطات السكرتير الإداري لوزير الداخلية الذي بادر في عهد الرئيس عبود بإصدار توجيه مباشر للصحف بالإمتناع عن توجيه إنتقاد لأداء الحكومة، وتتضح علاقة الصحافة بالنظام الذي إنتهج نهج التضييق على الصحف من خلال (المؤتمر الصحفي الذي عقده الفريق عبود وقال فيه لرؤساء تحرير الصحف: لاتكتبوا أي شئ ضد سياسة الحكومة ولاتنتقدوا أعمالها في الأمور الداخلية والخارجية ولاتعلقوا على هذه الأعمال بشئ، لا تكتبوا معلقين أو منتقدين سياسة البلدان الأخرى) (أحمد – 2014م ص140)

يتضح من هذا التوجيه تحجيم الحريات الصحيفة وعزز ذلك تصريحات لوزير الداخلية الذي أعلن عن أنه لن لن يتردد عن إغلاق الصحف أو تقديم الصحفيين للمحاكمة في حالة نشر مايثير الشكوك حول أهداف الحكومة وما يضر بسمعتها أو يؤثر على علاقاتها بالدول المجاورة، ومن هنا يمكننا القول بأن الصحافة في هذا العهد لم تكن صحافة حرة وأنما صحافة تسير وفق موجهات الدولة، وكانت النتيجة الطبيعية لمثل هذا التضييق إغلاق الصحف واحدة تلو الأخرى لخرقها توجيهات الدولة وهذا الوضع مهد لصدور أبرز صحيفة حكومية إبان الحكم الوطني هي صحيفة (الثورة) التي صدرت في أغسطس 1960م وسبقتها (سودان ديلى) في اول يونيو من نفس العام. (احمد – 2014م–بتصرف)

علاقة الصحافة بالدولة في حكم الديمقراطية الثانية:

في الفترة التي أعقبت قيام ثورة أكتوبر أدخلت تعديلات طفيفة أخرى على قانون الصحافة آلت بموجبها سلطات الإشراف لوزير الإعلام، وبينما يعتبر المؤرخون ثورة أكتوبر من شواهد الشغف السوداني بالحرية لكن قلندر يقول إن العام القصير للحكومة الأكتوبرية برهن على أن الذين تسنموا الحكم في ذلك العام

قدموا أسوأ سجل في تاريخ علاقة السلطة بالصحافة في البلاد، إذ أن حكومة أكتوبر قد أوقفت بعض الصحف عن الصدور بحجة علاقة تلك الصحف بنظام الفريق عبود أو بضعف إلتزامها بمتطلبات النظام الثورى خلال أيام المواجهة الحاسمة مع النظام،

ويرى قلندر أن هذه القرارات هي التي جرت على الصحافة السودانية الحوادث الجسام التي حدثت لاحقاً من تأميم ومصادرات، ومثل هذه القرارات تؤخذ على حكومة الديمقراطية الثانية التي حدث في عهدها من مظاهر التصدى للصحافة ما لم يحدث في غيرها من العهود الديمقراطية، وقد تشبهت الحكومة الديمقراطية بالحكم العسكرى حين أصدرت صحيفة حكومية خاصة بها أسمتها الجمهورية لتدافع بها عن نفسها ضد النقد الذي يوجه إليها عبر الصحف الأخرى. (قلندر – 2016م)

علاقة الصحافة بالدولة في عهد حكم مايو:

أوقف النظام المايوي (1969م – 1985م) الصحف الحزبية، وسمح في البداية بصدور بعض الصحف المستقلة إلى جانب صحيفة يومية رسمية (الأحرار) التابعة لوزارة الإرشاد وخلفتها صحيفة (القوات المسلحة) التابعة لوزارة الدفاع، وصحيفة (Sudan News) الإنجليزية المعبرة عنه، ثم أمم الصحف جميعاً في عام 1970م وأنشأ المؤسسة العامة للصحافة والنشر التي تولت إصدار الأيام والصحافة اليوميتين، والرأي العام والسودان الجديد الإسبوعيتين، وقد آلت ملكية هذه الصحف فيما بعد للإتحاد الاشتراكي السوداني وهو التنظيم السياسي الحاكم آنذاك. (قلندر–2016م–بتصرف)

صدر في عهد مايو قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1973م والغى هذا القانون قانون الصحافة لسنة 1930م وأنشأ القانون الجديد مجلساً للصحافة يعينه رئيس الجمهورية، كما أنشأ لجنة قيد الصحفيين، وقصر ملكية الصحف على الدولة وكلف وزير الإعلام بالإشراف اليومي. (زكريا–2015م–ص20)

حدد قانون 1973م ولائحة قيد الصحفيين شروطاً لقيد الصحفي منها ألا يقل تأهيله المدرسي عن إكمال المرحلة الثانوية، وفي مرحلة لاحقة أصبح معظم الصحفيين من خريجى الجامعات، وأستثنى القانون واللائحة أصحاب الخبرات والمهارة من شرط التأهيل المدرسي، وبذلك أتيحت الفرصة لتواصل الأجيال داخل صحيفتى الصحافة والأيام اللتان كانتا تصدران في ذلك العهد، أتيحت فرص لتدريب الصحفيين والكوادر المساعدة داخل وخارج السودان، أدخل في ذلك الوقت نظام إستيعاب طلاب الإعلام للتدريب العملى في صحيفتى الصحافة والأيام، طبقت على الصحيفتين في البداية شروط خدمة المؤسسات العامة والتي كانت أفضل من شروط الخدمة في الحكومة المركزية، ثم طبقت عليهم وعلى سائر العاملين بالصحافة والأيام شروط خدمة متميزة وتم إدخالهم في الخدمة المعاشية مما أرسي الأساسللقفزة في أجور الصحفيين وشروط خدمتهم، حدثت تنمية لمعدات التجهيز والطباعة بدار الصحافة بإستجلاب أنظمة حديثة للصف الالكتروني لأول مرة ومطابع حديثة من السويد. (محمد–2005م–وثائق مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية)

ويقول الناشر أحمد البلال الطيب (مقابلة) : أنه ومن خلال تجربته في العمل الصحفي منذ العام 1977م وحتى اليوم، كانت الصحف حكومية إبان العهد المايوى رغم أن النظام كان يقول إن الصحف مملوكة للشعب السوداني وينوب عنه الاتحاد الاشتراكي السودانى، لكن المعلوم أنه كان التنظيم السياسي الأوحد في السودان وبالتالي كانت صحافتة ممولة ومدعومة بالكامل لأنها كانت صحافة حكومية. (الطيب – مقابلة 2020م)

صحيفة الصحافة نموذجاً:

صدرت صحيفة الصحافة عام 1961م وجرى تأميمها عام 1970م ثم أعيد إصدارها من دار (الرأي العام) التي كانت ذراعاً للمؤسسة العامة للصحافة والنشر، ثم أصبحت داراً صحفية تابعة للإتحاد الاشتراكي السوداني.

بموجب قانون 1973م كان لدور الأيام والرأي العام والتوزيع مجالس إدارات ومديرين بسلطات مستقلة عن الحكومة (وزارة المالية) ، وكانت هذه الدور مطالبة بتحقيق ربحية ولم تكن تتلقى دعماً مباشراً من الحكومة أو الاتحاد الإشتراكى، كل ما كانت تتلقاه الصحافة والأيام هو التسهيلات الإئتمانية، كما كانتا تحظيان بالأولوية عند توزيع كوتات طباعة الكتاب المدرسي على المطابع العامة والخاصة، وكانت أرباح الطباعة التجارية تصرف على صحف الدار التي لم تحقق ربحاً إلى قبيل عام 1985م وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الطباعة والتسيير مع تدنى سعر البيع والإعلان. (محمد – 2005م – وثائق مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية)

قبل إتباع الصحف للإتحاد الاشتراكي كان الإشراف السياسي على الصحيفة مسؤلية وزير الإعلام وقد كان إشرافاً لصيقاً، بعد إتباعها للإتحاد الاشتراكي كان الإشراف السياسي يتم بطرق غير مباشرة من خلال تعيين رئيس التحرير في صحيفتى الصحافة والأيام من عضوية اللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكى، تعيين رئيس مجلس الإدارة من قادة التنظيم، الكوادر الصحفية العاملة تنتسب بالعضوية للإتحاد الإشتراكى، رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة كلاهما يشارك في إجتماعات اللجنة السياسية ولجنة الإعلام التابعتين للجنة المركزية ويوضع في هذه الاجتماعات (خط إعلامي) لفترة لاتقل عن ثلاثة أشهر تحدد فيه الأولويات السياسية وتلتزم الصحف بإنفاذه، تتم مناقشة الأداء الصحفي الفعلىمن وقت لآخر في هذه الإجتماعات، يعقد لقاء شهرى بين رئيس الجمهورية (رئيس الاتحاد الإشتراكى) ورؤساء تحرير الصحف تناقش فيه القضايا العامة وتملك المعلومات لرؤساء التحرير.

برغم كل ذلك كان هنالك تفاوت في أداء صحف الاتحاد الاشتراكي ما بين النزوع نحو الليبرالية أو المحافظة والرصانة الشعبية وعرفت صحيفة الصحافة بأنها أكثر ميلاً للإعتدال والدعوة للوفاق الوطني، ولم تشهد صحف الاتحاد الاشتراكي ومنها الصحافة رقابة مباشرة ولم توقع عليها عقوبات إدارية إلا نادراً لكنها

خضعت للمساءلة القضائية، نظام الرئيس نميري تأثر بالتجربة المصرية التي قامت بتأميم الصحف في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ولم تسمح بصدور صحف خاصة حيث قامت حكومة مايو بتكرار نفس التجربة وأممت الصحف الخاصة وأسست دارين كبيرين للنشر مع خطة طموحة بأن تصدر كل دار عدد من الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات المتخصصة كما يقول بعض من عاصروا تلك الفترة، وبالفعل بدأ هذا العمل عبر دارى الصحافة والأيام ولكن لم تستمر التجربة طويلاً وانتهى الأمر بإصدار صحيفتى الصحافة والأيام نتيجة لأن النظام لم يكن أيدولوجياً في معظم فترات حكمه ولم يكن للصحف توجه سياسي صارم فقط تجنب نقد رؤسه الكبار وكانت هناك مساحات معقولة للكتابة في القضايا الفكرية والاجتماعية والثقافية والدينية، وفي سنوات مايو سمح لبعض الصحف الخاصة بالصدور لكنها كانت متخصصة في الرياضة والمنوعات ولم يسمح بصدور الصحف السياسة. (محمد – 2005م – وثائق مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية)

ويرى انور شمبال أن فترة مايو تمثل نموذجاً للصحافة السلطوية فاعتبار أن دستور السودان الذي وضعته حكومة مايو نص في المادة (49) أن الصحافة حرة في حدود القانون كأداة لتثقيف الشعب وتنويره وهي موجهة لخدمة أهداف الشعب، وبالتالي أصبح الصحفيون فيها موظفي حكومة وصحافتها صحافة الاتجاه الواحد وأن تباينت السياسة التحريرية فيها. (شمبال – 2020م–ص47)

علاقة الصحافة بالدولة في فترة الديمقراطية الثالثة:

بعد إنتفاضة 1985م صدر قرار وزارى بتنظيم الصحافة وأعطيت سلطة الترخيص لوزير الإعلام، كما صدر كما صدر قانون 1406ه وطرحت عدة مشروعات قوانين لكنها لم تجز.

وقد شهدت البلاد تجربة صحافية مميزة وصدرت خلال هذه الفترة عدد من الصحف الجديدة مثل صحف (الخرطوم، السياسة، الجريدة والأسبوع) ، كما عاودت بعض الصحف القديمة الصدور مثل صحيفة الأيام والتلغراف , وصدرت كذلك أكثر من عشرة صحف حزبية.

وحسب متابعات الباحثة والمقابلات التى اجرتها يري بعض المراقبون وخبراء الإعلام أن صحافة الديمقراطية الثالثة إتسمت بفوضي عارمة عجلت برحيل الديمقراطية لاحقاً، كما إتسمت بالصراع السياسي الذي أثر على الصحافة مما أبعدها عن القيام بدورها في تأمين الحكم الديمقراطي، وقد إعتبر الكثيرون أن نهاية الديمقراطية لم تصنعها الدبابات في صبيحة الثلاثين من يونيو وإنما الممارسات الصحفية التي كانت سائدة والتي أدت إلى زهد المواطنون في الحكم الديموقراطى، ويرى بعض المراقبون أن صحافة الإسلاميين هي من مهد الطريق لإنقلاب 1989م.

عثمان ميرغنى رئيس تحرير صحيفة التيار يقول في المقابلة التي أجريت معه (2020م) : أن الإعلام والأداء الصحفي أثر كثير جداً على إستقرار وأداء الحكم في فترة الديمقراطية الثالثة وهذا لصالح الإعلام، فإذا كان الإعلام إيجاباً أو سلباً قادر على صناعة الأجندة وتحديد مصير البلد والتأثير على مجريات

العمل السياسي اليومي أو العمل التنفيذي فهذا يجعل الإعلام مؤثراً ومن هنا تقاس قدرة الإعلام على التأثير، فمثلاً إذا كانت هنالك مطبوعة واسعة الإنتشار وتطبع وتوزع كميات كبيرة جداً لكنها لاتؤثر في الرأي العام ولا متخذى القرار ففي هذه الحالة مهما كانت قدرتها المالية وقدرتها على الانتشار لاتعتبر إعلام مؤثر، وبالمقابل يمكن أن تكون هناك صحيفة تطبع كميات محدودة جداً لكنها تؤثر في إتجاهات الرأي العام وفي وعي الشارع، إذن فترة الديمقراطية الثالثة لعب فيها الإعلام دور كبير جداً يعتبره البعض دور سالب لأنها أشاعت الفوضي وأضعفت الحكومة والجهاز التنفيذى، وهنا يأتى سؤال الحكومة نفسها بعيداً عن الصحافة هل كانت حكومة قوية جادة تمثل روح الثورة وإنتفاضة أبريل؟، هل استطاعت أن تحقق أمنيات الشعب السودانى؟ (الحكومة ضعيفة) ، وعندما نقول إن الصحافة أضعفت الحكومة فلن يكون هذا صحيحاً، لأنها لم تضعفها بل إستفادت من ضعفها، وبالتالي تأثير الصحافة على رؤية الشارع ونظرته للحكومة فهذا يحسب لصالحها. (ميرغنى – مقابلة – 2020م)

و (حسب إفادات الناشر أحمد البلال الطيب أنه حتى في ظل الحكومة الديمقراطية كان هناك تضييق على الصحف حيث تم إصدار قرار قضى بأن تطبع المطابع الحكومية الصحف التابعة للحكومة فقط وهذا تضييق على بقية الصحف، لأن المطابع في ذلك الوقت كانت مطبعتين فقط هما مطبعتى الصحافة والأيام اللتان كانتا مملوكتان للدولة وظلتا كذلك حتى بعد أن أعيدت الصحيفتان إلى مؤسسيهما) . (الطيب – مقابلة – 2020م)

وحسب قلندر فإن حكومة المحجوب والصادق المهدي قدمتا أسوأ السجل بريادتهما لسولك الأنظمة الشمولية تجاه الصحف مما إضطر الصحفيين للوقوف صفاً موحداً في وجه الديمقراطية التي شبهوها بالإستعمار والنظم العسكرية والمحو لإستعدادهم لمواجهة القرارات الجائرة بالإضراب.

ويرى الصحفي والناشر أحمد البلال الطيب أن الفترة الانتقالية بعد زوال النظام المايوى قد انقسمت على فترة العام الانتقالي ثم فترة الديمقراطية الثالثة التي إمتدت من العام 1985م وحتى العام 1989م وفيها بدأت حرية الصحافة ونشأت صحافة حرة لكنها كما يقول: (بكل أسف كانت هناك حريات وصلت لدرجة الفوضي ولم يكن هناك قانون وللأمانة هذه الفوضي كانت أهم أسباب زوال النظام الديمقراطي الثالث) ، وفي هذه الفترة لم يكن هناك دعم حكومى لكن كانت هناك احزاب لها اياد خفية أو دعم غير مرئي أو تتبنى بعض الصحف وكان هذا أمر معروف جداً في الوسط الصحفي والسياسي في ذلك الوقت. (الطيب – مقابلة – 2020م)

فيما يصف الدكتور محمود قلندر في كتابه مهنة في محنة الصحافة في عهد الديمقراطية الثالثة أنها صحافة مشاءة بنميم حيث يقول أنها إتسمت بفوضي لم ينكرها حت الممارسون للفوضي أنفسهم ويبرر ذلك بأن هذه الفوضي أنتجها تضييق المواعين الصحفية في سنوات مايو وإنفتاحها المفاجئ فيما بعد الأمر الذي

جر إليها (عديمى الموهبة وقليلي المعرفة العلمية) كما يقول، ويضيف قلندر أن مايستحق التأمل هو إفرازات الصراع السياسي في سنوات الديمقراطية الثالثة الذي جر الصحافة إلى حضيض المخادعة والتضخيم والتحوير وغيرها من الأمراض الصحفية المعروفة مما أبعدها عن تحقيق دورها الأهم كأدوات تأمين لإستقامة الحكم وتصحيح المسار عن الإنحراف عن المسار الديموقراطى. (قلندر – 2016م–ص185)

علاقة الصحافة بالدولة في عهد الإنقاذ:

لم يختلف وضع الصحافة في عهد الإنقاذ مع بدايتها عن الأنظمة العسكرية السابقة وقد مرت الصحافة في عهدها بثلاث مراحل الأولى تمت مصادرة الصحف الحزبية وإلغاء تصاديق الصحف الخاصة وتم عمل صحيفتين حكوميين هما الإنقاذ والسودان الحديث ومجلة الملتقي التي صدرت عن دار الإنقاذ وهذه التجربة كانت شبيه بتجربة مايو حيث صدرت صحيفة الإنقاذ من نفس موقع صحيفة الأيام (دار الأيام للطباعة والنشر) والسودان الحديث من موقع صحيفة الصحافة، (وبعد عدة أشهر من حركة الإنقاذ كان الواقع الصحفي المجسد في صحافة الإنقاذ، يكاد يتطابق مع شكل الصحافة تحت النظام المايوي، فعلى صعيد النظامين كانت هناك صحيفتان رسميتان وصحيفة عسكرية سياسية يعمل في جميعها مهنيون بالممارسة، وآخرون بالتأهيل الأكاديمي ويغيب عن معظمهم وصفهم بتعبير كوادر صحفية ذات التزام بالنظام السياسي، فبالنظام المايوي كانت تعمل في صحيفتيه كوادر من الصحفيين الذين إمتهنوا الصحافة عملاً وعلماً، ولكنهم لم يكن لهم كثير إنتماء بالإتحاد الإشتراكى. وصدق نفس هذا الواقع على الصحفيين العاملين في صحافة الإنقاذ الأولي، فقد إمتلأت الصحيفتان بكوادر صحفية دنيا ووسيطة لم تعرف الإنتماء لحزب، ولم تنشغل القيادات الصحفية للدارين بالبحث في أمر الإنتماء السياسي للمنضمين إليها، وبمثل ذلك وافق الواقع التطلعات، إذ تحقق للإنقاذ بسط الوجه القومي عبر مؤسستها الصحفية دون أن يكون ذلك نتاج خطة وضعت بليل) (قلندر – 2016م – ص148)

ويشير قلندر إلى أن الإنقاذ حاولت أن ترسم شكلاً للتعددية تتجاوز به شكل الآحادية في صحافة مايو وذلك من خلال محتوي وتناول الصحيفتين، إذ رغم غياب الخط التحريري إلا أن الفروق كانت واضحة بين الصحيفتين، وبعد أشهر من قيامها بدأت الإنقاذ تتلمس طريقها للتعددية حتى لاتوصم بسياسة الحزب الواحد وكان ذلك واضحاً من خلال تبنيها لإدارات الحوارات في مختلف القضايا والتي من بينها الإعلام، حيث تم عقد مؤتمر حول قضايا الإعلام إرتفعت فيه الأصوات المطالبة بفتح الباب أمام التعددية الصحفية ورفع هيمنة الحكومة على الصحافة، ويعتبر هذا المؤتمر من المعينات التي شكلت رؤية الإنقاذ طويلة المدى لمستقبل الصحافة ورسم إستراتيجيات السياسة الإعلامية للدولة وكانت الفرصة مواتية من خلال هذا المؤتمر للمناداة بالصحافة المستقلة . (قلندر–2016م–ص127–135)

وتشير متابعات الباحثة إلى أنه في هذه الأثناء تم السماح بإصدار صحف خاصة (رياضية واجتماعية) في عامي 1990م وحتى 1992م، ومن ثم صدر قانون 1993م للصحافة الذي سمح بإصدار صحافة خاصة وحينها صدرت صحيفة السوداني لمحجوب عروة وتم إلغاء التصديق لها لاحقاً بعد إتهامه بالعمالة، ومن ثم صدرت صحيفة أخبار اليوم عام 1994م وصحيفة الوان بموجب ذات القانون، وبذلك أصبحت هناك صحافة خاصة تطورت في السنوات الأولى للإنقاذ، وفي الوقت الذي إزدهرت فيه الصحف الرياضية والاجتماعية لتبلغ إثنتى عشر صحيفة، كانت لاتزال الصحف السياسية تتأرجح بين الثلاث صحف سابقة الذكر، وفي تلك الفترة كانت للحكومة صحف مخفية وكانت تدعم بعض الصحف والصحفيين – حسب الإفادات التى تحصلت عليها الباحثة – .

ويفيد عثمان ميرغنى رئيس تحرير صحيفة التيار (مقابلة – 2020م) أن فترة الإنقاذ كانت الأسوأ بالنسبة للصحافة السودانية لأن الحكومة أفرطت في محاولة إستمالت الصحافة والإعلام عموماً عن طريق إستمالته بالترغيب وإستطاعت إلى حد كبير جداً أن تستميل كثير جداً من الوسائط الإعلامية والصحفية وإمتلكت بعض الصحف بالكامل، وحاولت التدخل في مسار العمل الصحفي والسيطرة عليه وإدارته، لدرجة أن إدارة الإعلام وهي الجسم المنوط به العمل في جهاز الأمن أصبحت من مجرد موظف في بداية النظام إلى مبنى شاهق من عشرة طوابق مع نهاية النظام فقط متخصصة في مجال الإعلام بها عدد كبير من الضباط والمصادر تجاه الإعلام وهذا يبين إلى أي مدى غرق النظام في محاولة تدجين الإعلام والسيطرة عليه وإدارته وأن كان الإعلام إذا احسن التعامل معه يمكن أن يكون من أسباب إستقرار النظام السياسي، لكن بطبيعة الحال عندما يكون النظام السياسي يمثل الأشخاص أكثر من السياسات وفكر النظام نفسه في النهاية سيتحول إلى نوع من الديكتاتورية القابضة التي تحاول السيطرة على كل شي بما فيها عقول الناس عن طريق الصحافة، فحكم الانقاذ في البداية كحكم مركزي كان قوياً لكن بمرور الزمن بدأ يضعف وذلك لأنه تحول من نظام حكومة تمثل فكر سياسي إلى أشخاص يمثلوا أنفسهم ومصالحهم الذاتية وبذلك إنتهى نهايته المعروفة وفي إعتقادى أن إدارة الإعلام عن طريق الحكومة كانت من أهم أسباب سقوط النظام. (ميرغنى – مقابلة – 2020م)

وأشار الناشر أحمد البلال الطيب (مقابلة – 2020م) عن علاقتهم بنظام الإنقاذ أنهم في المرحلة الأولى التي اصدروا فيها الصحيفة وجدوا معاكسات شديدة جداً وإستدعاءات وتعرض هو شخصياً لإستدعاءات كثيرة جداً ويضيف أن المعادلة صعبة جداً في مجال الصحافة، فإذا كسب الناشر الشارع يخسر الحكومة والعكس، وذكر أن صحيفته منذ بدايتها وحتى العام 2008 م كانت متصدرة بفارق كبير جداً من الصحف التي لم تكن كثيرة في ذلك الوقت، وفي يوم زاره د عبد اللطيف البونى الكاتب الصحفي والاستاذ الجامعى في مكتبه وسأله لماذا لايتم توقيف صحيفة أخبار اليوم وهي مستمرة على الدوام فرد عليه أن السبب

في استمراريتها السياسة التحريرية التي تتبعها الصحيفة حيث يتم التعامل مع الحكومة كحكومة بصرف النظر عن رأي الصحيفة فيها ويتم التعامل مع المعارضة بصرف النظر عن رأي الحكومة فيها وثبات الصحيفة على مبادئها أحد أسباب الإتهام للصحيفة بأنها صحيفة الاسلاميين أو الامن أو المؤتمر الوطني ويقول: الآن ذهب نظام الانقاذ وليري الجميع أن كانت أخبار اليوم قد مدت يدها إلى أي احد. (الطيب – مقابلة – 2020م)

بدأت الإنقاذ منذ اليوم الأول بإيقاف كل الصحف عدا صحيفة القوات المسلحة، ثم صدرت صحيفتا الإنقاذ الوطني والسودان الحديث اللتان كانتا ناطقتين باسم نظام الإنقاذ والتوجه الأصولى الإسلامي، وظلت الصحف الحكومية تحتكر الساحة لمدة خمس سنوات، سمح بعدها للصحف الخاصة بالصدور، ولم تستطع الصحف الحكومية منافستها فتم دمج الصحيفتين في صحيفة واحدة حكومية باسم الأنباء، لكنها لم تدم طويلاً وإضطرت الحكومة في نهاية الأمر إلى تصفيتها، ولجأت إلى أسلوب آخر وهو دعم بعض الصحف الخاصة مالياً وسياسياً لتكون ناطقة باسم النظام.

مما سبق ومن خلال ممارسة الباحثة للعمل في مجال الصحافة تخلص إلى أن السياسة التحريرية لأي صحيفة مهما كان توجهها تتعثر بالقيود والإجراءات التي يفرضها النظام الحاكم مما يعني أن علاقة الصحافة تختلف بإختلاف النظام الحاكم ويعتبر نظام الإنقاذ أكثر الأنظمة التي اختلفت في تعاملها مع الصحافة والصحفيين حيث بدأت بالتضييق، ثم القمع والإستمالة وأخيراً هامش الحريات وربما يرجع ذلك لطول الفترة الزمنية التي جلس فيها النظام على سدة الحكم.

المبحث الثالث

السياسة التحريرية في الصحافة السودانية

تعتبر السياسة التحريرية لأية صحيفة عنصراً أساسياً من عناصر إقتصادياتها وذلك لإعتبارات كثيرة أهمها:

1/ تحدد السياسة التحريرية للصحيفة نوعية الجمهور المستهدف وبالتالي تحدد إتجاهات تسويق الصحيفة وسياستها الإعلانية.

2/ تميز المادة التحريرية الصحفية كمنتج أي تحدد مزايا وخصائص هذا المنتج وعلى نحو يتعايش معه القارئ وأذواقه التي تؤخذ في الاعتبار عند إجراء أي تغييرات

والسياسة التحريرية لأي مؤسسة إعلامية خاصة الورقية أو الالكترونية تتبنى على الدساتير القائمة والقوانين المصاحبة للبلد المعنى، وفي حالة السودان حسب محمد عبد السيد (صحفي مخضرم) كانت السياسة التحريرية للصحف في الخمسينات (لم يكن التلفزيون قد ظهر بعد) ذات سقف عالى من الحريات إنتزعها العاملون بنضالهم ضد المستعمر، وكان من أهم ملامح هذه السياسة هو توعية المواطن بمستقبل الوطن بعد خروج المستعمر الحتمى ولكن لم تخل هذه السياسة من ثغرات أدت إلى الفشل في تناول مشاكل البلاد خارج المركز خاصةً الجنوب لذا فوجئت النخبة بما سمى آنذاك بالتمرد في العام 1955م، وظلت الصحف تتناول مايحدث في الجنوب بنظرة قاصرة لا تنفذ إلى العمق خاصة وأن مسلحي الجنوب كانوا يطالبون بإنفصال بلادهم. (عبد السيد – مقابلة – 2020م)

الصحافة المستقلة:

يعرف محي الدين تيتاوي الصحافة المستقلة بأنها تلك الصحف التي تنشئها الشركات العامة والخاصة وتعلن عن نفسها بأنها مستقلة وتسعي بشتى الطرق والوسائل لإظهار تلك الاستقلالية حتى تجد مساحة واسعة وفرص للإنتشار وجذب الآراء الحرة والكتاب الذين لاينتمون لأحزاب حاكمة أو معارضة ذلك أنهم يطرحون آرائهم حول مختلف القضايا بموضوعية، ويواصل بقوله: للصحافة المستقلة في السودان أنواع عديدة فهي أما مستقلة من حيث رأس المال، واما مستقلة عن الأحزاب والتنظيمات السياسية والحكومية. (تيتاوي – 2005م – وثائق المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية)

أما الأستاذ محجوب محمد صالح فيقول أن الأراء اختلفت حول مفهوم الصحافة المستقلة وبالنسبة للصحف السودانية فهي الصحف التي لاتنتمى بحكم ملكيتها إلى حزب سياسي أو مؤسسة بعينها أو أي جهة ذات غرض محدد وعملت لخدمة هذا الغرض ووفق هذا التعريف تعتبر الصحافة المستقلة هي الصحافة التي تنتمى للأسرة والمجتمع بأسره وتفتح أبوابها لتحتوي كل التيارات الفكرية المتباينة لتتصارع وتتحاور على

صفحاتها غير أن إستقلالها هذا لايعنى حيادها تجاه قضايا الوطن وهو يغمط حقها في تكوين رأي خاص بها إزاء القضايا المختلفة دون أن تتقاعس عن عرض كل الآراء، لذلك فإن الخلط عادة مايقع بين الحياد والإستقلال، فالإستقلال الصحفي يعني عدم الإنحياز إلى جهة بعينها ولكنه لايعنى أن تكون محايدة تجاه القضايا الكبرى، وهذا يقود إلى حقيقتين هامتين هما: أن استقلال الصحيفة لايعنى حيادها أمام القضايا المصيرية، أن اختيار أي موقف ما لايعنى الإنتماء إلى المعسكر الذي يتبنى هذا الموقف، فإستقلال الصحيفة يعني تبنيها للموقف الصحيح من وجهة نظرها أياً كان تفسيره من جانب القوي السياسية المتصارعة في الساحة ووفق هذا المعنى تعتبر الصحيفة المستقلة حقيقة وواقعاً معاشاً. (صالح – 2005م وثائق مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية)

المرحوم هاشم الجاز كان قد طرح سؤالاً في إحدى مشاركاته في ندوة من ندوات مجلس الصحافة والمطبوعات حول الصحافة المستقلة في السودان مفاده (هل الصحافة المستقلة هي صحافة رأي أم صحافة خبر؟) لكنه لم يقطع بالإجابة وقال إن الصحافة بصفة عامة والمستقلة بصفة خاصة لابد أن تقوم بحراسة المجتمع ودورها أن تعمل على تماسك الأمة ولاتخلط بين الرأي والخبر وتحترم المهنة، وعدم استغلال المهنة لمصالح ذاتية إضافة إلى عدم الحث على الرزيلة والكراهية، فالصحافة بصورة عامة تعمل على تماسك الأمة من خلال نقل الأخبار دون تشويه وإحترام أسرار المهنة مع الإمتناع عن التشهير لإتزان قيم المجتمع والإحتفاظ بسرية المصدر. (الجاز – 2005م وثائق مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية)

يتطلب ظهور وإزدهار الصحافة المستقلة مساحة من الحرية السياسية ودرجة عالية من تحمل النظام الحاكم لها، وتعتبر صحيفة الرأي العام أول صحيفة مستقلة لأنه عندما صدرت كانت في السودان صحيفتان فقط هما (صوت السودان) التي تعبر عن طائفة الختمية، و (صحيفة النيل) التي تعبر عن طائفة الأنصار، فكان أن قامت الرأي العام بتجسير الهوة بين الصحافة التبشرية والمهنية الصحافية فكانت الرائدة في هذا المجال وإتسمت بالخبر الصادق والتحقيق الصحفي والمقال التبشيرى.

الصحافة الحكومية:

الصحافة الحكومية هي الصحف التي تقوم على الملكية العامة للمؤسسات والهيئات العامة من خلال الملكية المباشرة للدولة، وقد تتخذ الصحافة الحكومية شكل ملكية الحزب الحاكم للمؤسسة الصحفية، وتصدر الصحف الحكومية في ظل نظم تحتكر ملكية الصحف في ملكية (المؤسسات العامة الحكومية) كما تصدر الصحف الحكومية في ظل نظم تسمح إلى جانب الملكية بالمؤسسات الصحفية الخاصة وتوجد الصحف الحكومية في أي شكل من الشكلين في معظم الدول العربية، وتعتبر المؤسسات المصرية الأنموذج والمثال للصحف الحكومية التي تصدر في سوريا واليمن والجزائر وليبيا ودول عربية أخرى. (عثمان – 2006م وثائق مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية)

أما في السودان فإن نشأة الصحافة الحكومية إرتبطت بقرار تأميم الصحف في العام 1970م والتي استمرت في ملكية الدولة حتى العام 1985م، ثم عادت ملكية الصحف للدولة مرة أخرى في يونيو 1989م حيث تم تأسيس ثلاث صحف حكومية والتي استمرت حتى صدرور قانون الصحافة للعام 1993م حيث صدرت صحف خاصة إلى جانب الصحف الحكومية، ويعرف خبراء الإعلام نظام صدور صحف خاصة إلى جانب الصحف الحكومية بالنظام المختلط حيث لايتعارض مع حرية ملكية وسائل الإعلام أو حرية التعبير في قانون الصحافة والمطبوعات لعام 2004م، وقد يكون خيار صدور صحافة حكومية إلى جانب صدور الصحافة الخاصة هو الخيار المناسب للمجتمع في إطار الظروف المحيطة بالمجتمع السوداني وهذا الخيار يقلل مخاطر تعرض العمل الصحفي لتأثير المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ويقول سليمان عثمان أن هيكل تنظيم المؤسسة الصحفية يقوم على قمة هرمه مجلس إدارة، رئيس تحرير، مدير عام، فيما تعتمد في إدارتها على عدد من الإدارات هي إدارة التحرير، إدارة الإعلان إدارة المطابع، إدارة التوزيع ومركز المعلومات. (عثمان – 2006م وثائق مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية)

ويضيف أن للصحافة الحكومية رسالة وأهداف ووظائف في صياغة توجيهات الأمة القومية للمشاركة في مشروعات التنمية المستدامة ومراعاة المسؤولية الاجتماعية ورعاية المصلحة العامة في إطار تعدد وتنوع اتجاهات السياسات الإعلامية في المؤسسات الصحفية الخاصة التي يكفل القانون لها حرية الملكية وحرية التعبير، كما أن الصحافة الحكومية تصدر عن مؤسسة صحفية برأس مال يناسب تمويل مؤسسة صناعة الصحافة الحديثة وبموارد تشغيل أفضل من موارد تشغيل المؤسسات الصحفية الخاصة حيث أن العمل الصحفي غير جاذب لإستثمار رأس المال الخاص مقارنة بعائد إستثمار راس المال في مجالات الإستثمار الأخرى.

ويشير عثمان إلى أن نجاح الصحافة الحكومية يعتمد على الكفاءة النوعية في المؤسسة من ناحية الموارد البشرية المتخصصة في مجالات الفن الصحفي وكفاءة القيادات الإدارية، فيما تعتبر السياسة الإعلامية الواضحة في المنطلقات والأهداف ومنتوعة الأساليب ومتعددة الوسائل من أهم عوامل نجاح المؤسسة الإعلامية، أما المشكلات التي تواجه الصحافة الحكومية فتتمثل في تدخل القيادات السياسية والتنفيذية في الأداء المهني للصحافة الحكومية والإخلال بسياسة المؤسسة الصحفية التي تقوم على أسس علمية وقواعد مهنية، خروج الصحافة الحكومية في بعض الحالات عن الخطاب الإعلامي إلى الخطاب الدعائي في معالجة الوقائع والأحداث يؤدي إلى فقدان الصحيفة ثقة الجمهور من القراء وضعف تأثير الصحيفة على في إتجاهات الرأي العام، خضوع مؤسسة الصحافة الحكومية لقيود الخدمة المدنية العامة يقتل روح المبادرة والإبداع ويعطل خطوات التطور والتحديث ويجعل العمل الصحفي فقط وسيلة لكسب العيش. (عثمان – 2006م وثائق مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية)

الصحافة الرياضية:

لقد ظهرت أخبار الرياضة في الصحف مع نشأة الصحف نفسها في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر في غرب أوروبا أن لم تحتل الرياضة نفس أهمية أخبار التجارة والمال والبنوك وحركة السوق وخاصة أن ظهور الصحافة إرتبط بإزدياد نفوذ الرأسالمية الأوروبية وأهتمامها الطبيعي بالنشاطات الاقتصادية. (أبوزيد – 2009م – ص66)

ومن خلال ملاحظة الباحثة فقد بدأ الاهتمام بالرياضة في الصحافة السودانية من خلال صفحات في الصحف السياسة، ومع توالي اهتمام الجمهور السوداني بكرة القدم والتنافس المحموم بين فريقي القمة جعل ذلك كثير من الناشرين للتفكير في إصدار صحف رياضية تعني بأخبار الرياضة ومجتمعها عموماً وكرة القدم على وجه الخصوص، ومع التضييق الذي تواجهه الصحافة السياسية كانت الصحافة الرياضية مزدهرة في فترة من الفترات حيث توالى صدور الصحف الرياضيةوالتى توقف عدد منها نتيجة للضغوط الاقتصادية التي واجهت الصحافة الورقية عموماً.

الصحافة الفنية:

يشمل مفهوم الصحافة الفنية صفحات الفن في الجرايد اليومية والمجلات العامة الأسبوعية بالإضافة إلى المجلات العامة الأسبوعية بالإضافة إلى المجلات المتخصصة في الفنون سواء كانت إسبوعية أو نصف إسبوعية، أو نصف شهرية، أو شهرية، ولايتسع المفهوم للمجلات العلمية المتخصصة في الفنون لأن مادة هذه المجلات أقرب للبحوث والدراسات الأكاديمية منها إلى فنون الكتابة الصحفية. (أبوزيد – 2009م – ص138)

لم يختلف وضع الصحافة الفنية كثيراً عن الصحافة الرياضية إذ بدأت بصفحات في الصحف السياسية أو ملفات إسبوعية أو ملاحق، وقد صدرت بعض الصحف التي تعني بالفن والفنون لكنها لم تستمر طويلاً غير أن الصحف السياسية ظلت محافظة على تحرير الصفحات الفنية.

صحافة الجريمة:

الجريمةحدث غير مألوف ولايتفق مع الناموس الطبيعي للحياة ولهذا السبب فإن كثراً من الجرائم تستحق أن تتحول من حدث إلى خبر ينشر في الصحف، إذ أن كل حدث ليس بالضرورة أن يصير خبراً، فالحدث يظل مجرد حدث ولايتحول إلى خبر إلا حين ينشر أو يذاع، ويدخل في مفهوم الجريمة كل خرق للقوانين كالقتل والخطف وجرائم الشرف والسب والقذف، وصحافة الجريمة يمكن أن تلعب دوراً في تنظيف

المجتمع من الفساد عندما تلاحق حالات الإنحراف والفساد في المجتمع خاصةً في ظل الأنظمة الديمقراطية. (أبوزيد – 2009م – ص115)

لم تكن هناك صحافة متخصصة في الجريمة لدينا في السودان، ولكن بعض الصحف كانت تخصص صفحات إسبوعية للجريمة، وأحياناً ملفات إسبوعية تتناول من خلالها دفتر أحوال أقسام الشرطة والمحاكم، وفي تسعينيات القرن الماضي ظهرت صحيفة الدار والتي تغطي أخبار الجريمة بشكل واضح ويومي لكنها في مسماها تسمي صحيفة إجتماعية لأنها تفرد بعض صفحاتها لموضوعات أخرى فنية، رياضية، وأخبار المجتمع، وتعتبر الدار من أكثر الصحف الاجتماعية توزيعاً ولها جمهور واسع من القراء.

* نبذة تعريفية عن صحيفة الدار

بدأت الداركصحيفة رياضية في العام 1990م ثم تم تحويلها لصحيفة إجتماعية عام 1992 م ومزجت بين أخبار الجريمة واخبار المجتمع والفن والرياضة وتعرضت لهجوم كبير جداً عليها في بداياتها (وصل لدرجة إلغاء التخصص) بحيث يلغى مسمىالصحافة الاجتماعية وكانت المقصودة هي الدار حسب إفادات الناشر الذي لجأ للمحكمة الدستورية لتثبيت حقه في سابقة تعتبر من السوابق القضائية، ويقول الناشر أحمد البلال أنهم في صحيفة الدار رسخوامن خلال سياستها التحريرية لأول مرة في الصحافة السودانية عبارة (بالصورة والقلم) تاكيداً للمصداقية، وايضاً من السياسات التحريرية التي التزمت بها الصحيفة البعد عن الفضائح الجنسية والشخصية بحيث لاتذكر الاسماء، وتنشر الجريمة بما يساعد على مكافحتها وليس نشرها، كما تم المزج بين الأدب والفن، والاجتماع والرياضة، لذلك تصدرت الصحف الاجتماعية لمدة 20 سنة وفي السنوات الاخيرة كانت الثانية على مستوى الصحف عموماً والاولى على مستوى الصحف الاجتماعية من حيث التوزيع. (الطيب– مقابلة – 2020م)

السياسة التحريرية لصحيفة أخبار اليوم السياسية:

صحيفة أخبار اليوم ومنذ صدروها في التسعينيات اهتمت بتغطية الأخبار وحسب خبراء الإعلام فإنها تعتبر صحيفة خبرية من الطراز الأول حيث ساهم امتلاك الصحيفة لمطبعة خاصة بها في ملاحقتها للأخبار حتى الساعات الأولى من الصباح كما كانت تحمل مانشيتاتها، وعن سياستها التحريرية يقول الأستاذ أحمد البلال الطيب ناشر ورئيس التحرير أن الصحيفة عندما صدرت كانت الاحوال السياسية مضطربة جداً في البلادفتمتحديد أهداف سياسة الصحيفة التحريرية منذ اليوم الأول وضمنت في إفتتاحيتها في العددين الأول والثانى وقد كان التزام الصحيفة وعهدها مع القراء الكرام أنها لن تكون نشرة حكومية ولامنشور معارضة وإختارتالصحيفة العمل المستقل وتم تحديد أهداف معينة تمثلت في العمل من اجل الوفاق الوطني، العمل على إستعادة الديمقراطية، العمل على أن تكون هناك سياسة خارجية متوازنة مع جميع الدول حيث كانت علاقات السودان سيئة مع كل دول الجوار وقد لعبت الصحيفة دوراً كبيراً في التقريب بين السودان ومصر لدرجة

إتهام الناشر بالعمالة لمصر حسب إفاداته ويضيف أنه اتهم شخصياً من قبل جهاز الأمن بذلك من خلال استدعاء رسمى، وبرر لهم بأن العلاقة مع مصر عمالة وانما ايمان راسخ لديه بحتمية وأزلية العلاقة بين البلدين، ويؤكد أحمد البلال أن مرتكزات السياسة التحريرية لديهم هي الاستقلالية التامة وفتح ابواب الصحيفة لكل الوان الطيف الطيف السياسي للدرجة التي أتهم فيها أيضاً بموالاة حركات التمرد وقتها وهي حركات الكفاح المسلح حالياً حيث كانت الصحيفة من أوائل من فتحوا لهم الباب، وتعرضت الصحيفة لمنع النشر أكثر من مرة من قبل جهاز الأمن وغيره، واتهمت الصحيفة بموالات الحركات عندما اجري الناشر ورئيس التحرير أحمد البلال الطيب حواراً مع المرحوم د خليل ابراهيم رئيس حركة العدل والمساواة اسماه حوار الست ساعات واجراه بالهاتف، كذلك من التزام السياسات التحريرية ألا تعتمد الصحيفة على أي جهة في تغطياتها ويشير الناشر ورئيس التحرير لأخبار اليوم أنه تابع ملف السلام منذ 1996م ومفاوضات السلام، ومعروف أن مبادرة الايقاد تعطلت 1994م، واحييت في قمة للايقاد وتابع حتى التوقيع 2005حضوراً شخصياً وكل ذلك على نفقة الصحيفة وقد صرفت فيه عشرات الالاف من الدولارات لمتابعة هذه القضية وهذا يؤكد سياسةالإستقلالية ودعم الصحيفة لأي خط وفاقى وتقارب بين السودانيين ويؤكد أن ومبانى الصحيفة مفتوحة لكل الوان الطيف السياسي، وقد دأبت الصحيفة على عقد إجتماع تحرير يومى وكان رئيس التحرير يحرص على أن يكون على رئاسة اجتماع يضم كل هيئات التحرير ويستمر لساعة ساعتين يقيم فيه ماتم انجازه في اليوم السابق ويقيم فيه خطة اليوم التالي والمرحلة القادمة، وتتم مناقشة شكل السياسة التحريرية تجاه القضايا من خلال الاجتماع ويتم طرح السياسة التحريرية بصورة شفافة جداً ننتقد وننتقد. (الطيب– مقابلة – 2020م)

ويؤكد ماقاله: الناشر أحمد البلال الطيب نجل الدين آدم أحد الصحفيين الذين عملوا بصحيفةأخبار اليوم حيث يقول: كانت من صحف المقدمة وإحتلت المركز الأول لأكثر من تسع سنوات ومن أهم ما ساهم في إستقرار أخبار اليوم سياسة التحرير المتعبة والتي كانت تجعل منها صحيفة خبرية بالدرجة الأولى تهتم بالخبر وتتابعة حتى الساعات الأولى من الصباح في وقت كانت فيه الاتصالات والتقنيات الحديثة غير متوفرة فكان القارئ يجد ضالته فيها، وحتى القنوات كانت محدودة كانت أخبار اليوم تعتمد على الأخبار كأساس في السياسة التحريرية وهذا ما مهد لها الطريق للتفوق وتحقيق نجاح كبير، ومن الملفات التي ساهمت في أن تكون أخبار اليوم من صحف المقدمة وتحقق نجاح إقتصادى ونجاح لدى الرأي العام تبنيها لملفات ساخنة مثل متابعة احداث العراق وتحركات الرئيس العراقي صدام حسين وتعاطف الشعب السوداني معه وما حققه من بطولات بتحديه لمجلس الأمن ودخوله في حرب مع الكويت ومن خلال هذه الملفات استطاعت أخبار اليوم أن تنتشر وتحقق ربط مقروئية عالية، كذلك من الملفات التي جعلت من أخبار اليوم صحيفة ناجحة ملف دارفور، ملف جنوب السودان ومفاوضاته، المتابعة الحية للقضية الشهيرة لمقتل الصحفي محمد طه محمد أحمد رئيس

تحرير صحيفة الوفاق وماتبعها من إرهاصات بأن هناك أيادى اجنبية وراء الحدث وكانت الصحيفة تقوم بنشر تفاصيل المحاكمة من الألف إلى الياء مما مكنها من أن تجد القبول والانتشار الواسع، بإنتهاء هذه الملفات الساخنة بدأ نجم أخبار اليوم يخبو وظهرت صحف أخرى في الساحة لتنافسها. (آدم – مقابلة – 2020م)

السياسة التحريرية لصحيفة الإنتباهة

الإنتباهة من الصحف السياسية الأوسع إنتشاراً وقد صدرت عن شركة المنبر للطباعة المحدودة وتعتبر هي المالك للصحيفة التي تأسست في العام 2005م وصدر أول عدد منها في الثامن والعشرين من فبراير للعام 2006م ولم تتوقف الصحيفة منذ صدورها وحتى الآن إلا بسبب الأعطال المطبعية أو الإيقاف بواسطة جهاز الأمن وهذا لايتعدى الأيام، وقد ترأس تحريرها منذ الصدور وحتى العام 2018م الصادق إبراهيم أحمد إبراهيم (الرزيقى) فيما ترأس مجلس إدارتها منذ نشأتها وحتى العام 2013 المهندس الطيب مصطفى، خلفه بابكر عبد السلام حتى العام 2017م وحالياً يرأس مجلس إدارتها سعد عثمان محمد أحمد، وقد تأسست الإنتباهة من إجل نبذ العلمانية والتمسك بالدولة الإسلامية، الدفاع عن هوية الوطن وسيادته، نبذ الأجندة الخارجية والداخلية لتحرير السودان وإقامة دولة السودان العلمانى الجديد، التصدى إعلامياً للحركات المسلحة التي تمس سيادة الوطن.

* نجل الدين آدم بابكر عمل نائباًلرئيس قسم الأخبار بصحيفة الإنتباهة منذ تأسيسها وعن إلتزم الصحيفة بسياستها التحريرية يقول: أن صحيفة الإنتباهة صدرت عن منبر السلام العادل المنادى بالإنفصال صراحةً وهي من الصحف الرائدة التي تبوأت عرش الصحافة السودانية منذ إنطلاقتها وحتى الآن، وواحدة من الخطوط الرئيسة التي جعلت الصحيفة تحقق ذلك النجاح الكبير وتكسب القراء هي وضوح السياسة التحريرية للصحيفة من خلال تناولها الجرئ لقضايا الإنفصال الذي كان محرماً بنص الإتفاقية ولكن قادت الانتباهة خط تبني إنفصال الشمال عن الجنوب مما جذب لها جمهور عريض من الطرفين حيث أن الجميع يريد أن يعرف ماذا تكتب هذه الصحيفة الإنفصالية، وماذا كان يكتب الطيب مصطفى أحد الكتاب الذين تبنو هذا الخط وهو رئيس مجلس الإدارة والناشر لذلك وجدت الصحيفة بهذا الخط الشاذ قبولاً لدى جمهور القراء وبالمقابل كانت هناك صحيفة مناوئة وهي صحيفة الوحدة التي أسسها النائب الأول الأسبق لرئيس الجمهورية آنذاك على عثمان محمد طه وكان يرأس تحريرها الراحل إدريس حسن وكانت تنادى بالوحدة لكن شغف السودانيون بالشذوذ والخروج عن الخط المألوف جعلهم يلتفون حول الانتباهة وحتى وأن لم يكونوا يؤيدون مواقفها من الإنفصال لكنهم كانوا يريدون أن يعرفوا ماذا يكتب هؤلاء الإنفصاليون. (آدم – مقابلة – 2020م)

* السياسة التحريرية لصحيفة التيار:

يقول عثمان ميرغنى رئيس تحرير صحيفة التيار أنها أنشأت عام 2009م ومنذ نشأتها كانت لديها طريقة أداء للتعبير عن المحتوى الإعلامى، كما توجد لديهم بعض اللوائح المكتوبة التي تحدد طريقة العمل بالصحيفة، والسياسة التحريرية للصحيفة تحدد أنها صحيفة مستقلة بالمعنى الحرفي حيث أنها مستقلة إستقلالاً كاملاً حتى عن الناشرين ومجلس الإدارة والجهة المالكة، ولاتعبر عن جهة بعينها وإنما تعبر عن الشعب السوداني ومصالحه متمثلةً دائماً في رسالة السلطة الرابعة، ولذلك تهتم الصحيفة بالتعبير عن هذا التوازن وهذا الاستقلال في شكل المحتوى التحريري الذي يتمتع بقدر كبير من التوازن، وكل الآراء السياسية موجودة في الصحيفة وليست هنالك خطوط حمراء في التعبير حتى لو كان هذا التعبير ضد الصحيفة نفسها أو ضد مالكها فإنه ينشر بصورة عادية، ولا تروج الصحيفة لأي جهة بعينها بإلتزام لهذه الجهة وإنما تروج للعمل والسياسات الذي يخدم مصالح البلاد، ويضيف ميرغنى: أن الصحيفة تعرضت لمواقف كثيرة خاصة مع النظام السابق الذي كان على صدام معها منذ أول يوم، وحتى أواخر أيام النظام وهو يمضي إلى حتفه أغلق الصحيفة لمدة شهرين، لذلك كانت الصحيفة دائماً على صدام مع النظام ليس من أجل الصدام وإنما كانت تحمل مفاهيم الشارع السوداني وتعبر عنها دون خشية مما يترتب على هذا التعبير، كل ذلك من هذا الصدام، وهذا يؤكد أن رسالتنا واضحة جداً، لأنه وفي أكثر من مرة ومن الجهة الرسمية التي تتعامل مع الصحيفة وتمثل سياسات النظام السابق (جهاز الأمن بالتحديد) كان أن يقول أنهم يلاحظون إنسجام كامل في السياسة التحريرية للصحيفة من الصفحة الأولى للأخيرة، ويضيف ميرغنى أن هذا الحديث يقال من باب النقد على أساس أن هذه الصحيفة تعمل في إنسجام كامل وفق اجندة، وكنا نعتبر هذا نوع من النجاح مما يعني أن الصحيفة استطاعت توصيل هذه الرسالة وأنها تعمل بأجندة الوطن والمواطن وصوت الشارع السودانى. (ميرغنى – مقابلة – 2020م)

وترى الباحثة أن السياسة التحريرية تختلف من صحيفة لأخرى وتلتزم الصحف في غالبيتها بالخط التحريري الذي تنهجه رغم أن بعض قد تلجأ الصحف لتغيير سياساتها التحريرية لتتماشي مع موجهات الدولة الخاصة بالإعلام أو لضمان إستمرارية الصدور، لكن اللافت للنظر أن الصحف السياسية تتفاوت في إقبال جمهور القراء عليها.

الفصل الثانى

السياسة التحريرية

المبحث الأول : السياسة التحريرية وأخلاقيات المهنة

المبحث الثانى : علاقة السياسة التحريرية بالأنظمة الحاكمة

المبحث الثالث : السياسة التحريرية فى الصحافة السودانية

المبحث الأول

مفهوم وتطور الصحافة السودانية

يقول أديب مروة في مؤلفه الصحافة العربية ونشأتها أن كلمة الصحافة بمعناها المتعارف عليه اليوم لم تصل إلينا إلا على يد الشيخ نجيب الحداد منشئ صحيفة (لسان العرب) في الإسكندرية، وهو أول من إستعمل لفظة الصحافة بمعنى صناعة الصحف والكتابة فيها ومنها أخذت كلمة صحافى، أما كلمة (صُحفي) بضم الصاد فهو خطأ شائع إذ لا تجوز النسبة إلى الجمع في اللغة العربية، ولكن الأصح هو (صحفي) بفتح الصاد نسبةً إلى الصحيفة، وقد عرف بعضهم الصحيفة الحديثة بأنها كل نشرة مطبوعة تشتمل على أخبار ومعارف عامة وتتضمن سير الحوادث والملاحظات والإنتقادات التي تعبر عن مشاعر الرأي العام وتعد للبيع في مواعيد دورية وتعرض للجمهور عن طريق الشراء أو الإشتراك. (مروة – 1961م– ص15)

أما الصحافة بمفهومها المادي فهي تعني صناعة ونشر الصحف الدورية المطبوعة والكتابة فيها وهي مثلها مثل بقية الصناعات وسنتعرص لصناعة الصحافة في فصل لاحق من هذا البحث، ومن حيث المفهوم الإصطلاحى فهي تعني تسجيل الوقائع اليومية بدقة وذوق وسليم ولابد أن تستجيب لرغبات الرأي العام وتوجيهه مع الاهتمام بالجماعات البشرية ووصف أنشطتها وتقديم التسلية والترفيه لها، إذن هي مرآة تعكس صورة الجماعة وآراؤها.

ويعرف بعض خبراء الإعلام الصحافة بأنها وظيفة إجتماعية مهمتها توجيه الرأي العام عن طريق نشر المعلومات والأفكار الخيرة الناضجة مفعمة ومنسابة إلى مشاعر القراء من خلال صحف دورية.

إذن الصحافة ليست حرفة وليست صناعة بالمعنى الحرفي بل هي أكثر من مهنة تجمع بين الموهبة والفن والعبادة، وكما يقول خبراء الإعلام فإن الصحافيون هم خدم عموميون غير رسميين هدفهم الأول العمل لرقي المجتمع.

تهدف الصحافة من خلال نشاطها إلى الأخبار والإعلام، الشرح والتفسير والتعقيب، الإرشاد والتنوير والتوجيه، تلبية رغبات الجمهور وحاجاته، التسلية والإمتاع، ومن هنا يتضح أن الصحافة كمهنة تشتمل على فنون عديدة أهمها فن الخبر وروايته، فن التقرير الصحفي، فن التحليل وكتابة المقال، فن التحقيق والحوار الصحفي، بجانب فنون التصوير والتصميم والكاركتير.

فيما يورد محمود علم الدين في مقدمة الصحافة (أن المعجم الوسيط عرف الصحافة – بكسر الصاد – بأنها مهنة من يجمع الأخبار والآراء وينشرها في صحيفة أو مجلة، أما في القاموس المحيط للفيروز بادى فإن الصحيفة هي الكتاب وجمعها صحائف والصحفي من يخطئ في قراءة الصحيفة والتصحيف الخطأ في الصحيفة، وجاء في المصباح المنير أن الصحيفة قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه، وإذا نسب إليها قيل

صحفي وهو من يأخذ العلم منها دون المشايخ وجمعها صحف وصحائف والتصحيف تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى. (علم الدين – 2012م – ص 20)

ويذهب علم الدين إلى أن المفهوم الإصطلاحي للصحافة يركز على الجوانب والأبعاد المختلفة للصحافة كعمل صحفي فنى، وكعملية تكنولوجية إنتاجية للصحيفة، وكعمل إقتصادي تجارى، فالصحافة بمعنى Press هي صناعة إصدار الصحف وذلك بإستقاء الأنباء ونشر المقالات بهدف الإعلام ونشر الرأي والتعليم والتسلية، كما أنها واسطة تبادل الآراء والأفكار بين أفراد المجتمع وبين الهئية الحاكمة والهيئة المحكومة فضلاً عن أنها من أهم وسائل توجيه الرأي العام، والصحافة بمعنى Journalism هي المؤسسة التي يعمل بها المتخصصون في صناعة الأخبار، ولقد أطلق عليها صحافة Journalism بسبب أن الصحف Journals التي تضمنت على مدى التاريخ: الجرائد، الوريقات الإخبارية، المجلات كانت الوسيلة الأساسية التي عمل فيها لأربع عقود ونصف قبل إختراع آلة الطباعة، وهناك من يعرف الصحافة بأنها مهنة تغطية الأخبار وكتابتها وتحريرها، تصويرها فتوغرافياً، إذاعتها، أو إدارة أي مؤسسة إخبارية (إعلامية) كعمل تجارى، وهناك من يرى أن الصحافة هي الطباعة. (علم الدين – 2012م – ص23)

ويرى د. فاروق أبوزيد أنه يمكن القول أن الصحافة كلمة تستخدم للدلالة على أربع معان: المعنى الأول للصحافة بمعنى الحرفة أو المهنة وهي بهذا المعنى لها جانبين الجانب الأول يتصل بالصناعة والتجارة والجانب الثاني يتصل بالشخص الذي إختار مهنة الصحافة ومنها إشتقت كلمة صحفي، المعنى الثاني الصحافة بمعنى المادة التي تنشرها الصحيفة، المعنى الثالث الصحافة بمعنى الشكل الذي تصدر به والمعنى الرابع بمعنى الوظيفة التي تؤديها في المجتمع الحديث من كونها رسالة تهدف لخدمة الإنسان والمجتمع. (أبوزيد – 2009م–)

تنقسم الصحافة بدورياتها إلى عدة فئات يومية (صباحية، ظهرية، مسائية) ، نصف إسبوعية، إسبوعية، نصف شهرية، شهرية، فصلية (كل ثلاث أشهر) والشرط الأساسي في الصدور هو الإنتظام في المواعيد ومن أكبر عيوب الصحافة الإخلال بالمواعيد، ومن حيث النوع يمكن تقسيمها إلى صحف جامعة (سياسية وغير سياسية) ، الصحف الإختصاصية (كالمجلات الخاصة) ، الصحف الأدبية، صحف التسلية والصحف الفنية. (مروة–1961م ص 75)

فيما يقسم محمود علم الدين الصحف إلى أنواع تميز كل صحيفة وفقاً لعدد من المعايير تتثمل في: معيار دورية الصدور، معيار مدى التغطية الجغرافية، معيار المضمون وطبيعة الجمهور، معيار الاتجاه السياسي للصحيفة، معيار حجم التوزيع، معيار الشكل الفنى للصحيفة، ثم أخيراً الوسيط المادي الذي تنشر عليه الصحيفة وهو معيار جديد نتج عن تطورات مستحدثة في تكنولوجيا الصحافة. (علم الدين – 2012م)

من كل ما سبق يمكن أن تخلص الباحثة إلى أن مفهموم الصحافة العام يقوم على النشر بصفة دورية أو راتبة، كما خلصت إلى أن للصحافة مهام تقوم بها تجاه المجتمع وهذا يجعلنا نصل إلى معني عام للصحافة، أي أن الصحافة هي عين الشعب على الحكام، ومرآة الحاكم التي تعكس له مايدور من حوله سواء من بطانته أو مايريده شعبه، وهذا يجعلها سلاح ذو حدين فهي أداة إرشاد وتوجيه وإمتاع، لكنها يمكن أن تنقلب إلى أداة تضليل وإفساد وتملق للجماهير إذا أسي إستخدامها وأصبحت وسيلة للدعاية والكسب الرخيص، وبالنسبة للساسة والحكام يمكن أن تقوم وتوجه وتصنع شخصيات عظيمة إذا أحسن إستخدامها وبالمقابل يمكن أن تغتال شخصيات وتهدم أمة إذا أسيئ إستخدامها.

نشأة الصحافة السودانية:

نشأة وتطور الصحافة في السودان شبيهان بنشأة وتطور الصحافة في إفريقيا مثلاً، حيث أصبحت الصحافة أداة سياسية لتعبئة الشعور الوطني ضد الإستعمار الأوربي، بمعنى أنها كانت أداة سياسية جماهيرية وتعبوية بدرجات نسبية متفاوتة. (بابكر – 2001م ص8)

ويشير بعض المؤرخين إلى بعض المطبوعات والمنشورات التي صدرت في السودان مثل النشرات التي أصدرتها الحملة العسكرية التي أعادت إحتلال السودان مثل (دنقلا نيوز) ، و (حلفا جورنال) 1896 م.
فيما يشير البعض ايضاً إلى منشورات الإمام المهدي التي ظلت تصدر باستمرار منذ العام 1885م باعتبارها يمكن أن تكون بدايات للصحافة السودانية، لكن الثابت أن كل هذه المطبوعات لا ينطبق عليها التعريف العلمي للصحافة ولا يمكن اعتبارها بداية تأريخ الصحافة في السودان وإنما ينسب لفئة المطبوعات والمنشورات. (صالح، 1996، ص14)

وتثبت الوقائع أن أول صحيفة في السودان ينطبق عليها الوصف العلمي للصحافة هي صحيفة (السودان) التي صدرت عام 1903م في الخرطوم، وقد أصدر هذه الصحيفة شاهين مكاريوس، فارس نمر ويعقوب صروف أصحاب دار المقطم في مصر، وتعتبر صحيفتهم من أكثر الصحف موالاة للإدارة الاستعمارية، لهذا يرجح أن المندوب السامي في مصر هو الذي أوحى لهم بالقدوم للسودان وإصدار هذه الصحيفة لتكون عوناً للإدارة الاستعمارية الجديدة. (مروة، 1961، ص226)

وقد نشأت هذه الصحيفة على أسس حديثة ومكتملة حيث تم استجلاب مطبعة حديثة، وتم إنشاء قسم للإعلان والتوزيع، وصدرت الصحيفة في سبتمبر 1903م وكانت تصدر مرتين أسبوعياً، وركزت على نشر أخبار الحكومة ونشاطات كبار المسؤولين فيها، بالإضافة لبعض الأخبار الاقتصادية والزراعية، كما كانت تنشر الأخبار العالمية التي تأتيها من وكالة رويترز، واهتمت الصحيفة بقضايا الثقافة والأدب وكانت تنشر القصائد والمواد الثقافية والأدبية، لكن ونسبة لضعف حركة التعليم في السودان وقلة عدد المتعلمين السودانيين

آنذاك فقد كانت الصحيفة تتوجه بكلياتها إلى الأجانب من الشوام والمصريين المقيمين بالسودان، وصدق عليها القول الذي أطلقه المؤرخون بأنها صحيفة أجنبية الملكية والتحرير والقراء. (مروة-1961م-2)

بعد مضي أعوام قليلة من ذلك التاريخ استقرت الأحوال للحكم الجديد ودرس أفواج من السودانيين في المدارس وتخرجوا منها وانتعشت حركة الاقتصاد والتجارة والزراعة، وانتقل التطور إلى البنيات الأساسية في العاصمة والمدن الكبرى فتم إدخال الترماي كوسيلة نقل، وتم استخدام التيلفون وظهرت مستشفيات ومدارس جديدة وبنوك وأندية وانتعشت الأسواق. (صالح، 1996م، ص27)

انعكس كل ذلك إيجاباً على حركة الصحافة مما دفع مغامرين جدد لإصدار جريدة أخرى وهي صحيفة (سودان هيرالد) التي صدرت عام 1912م باللغتين الإنجليزية والإغريقية وبعد عام واحد (1913م) بدأت في إصدار ملحق باللغة العربية تحت اسم (رائد السودان) ورأس تحريرها شاعر وأديب سوري كان يعمل بمصلحة السكة حديد وهو عبد الرحيم قليلات، تميزت هذه الصحيفة بإفساحها مجالاً أكبر للكتاب والأدباء السودانيين الذين تباروا على صفحاتها، وظهرت أسماء عديدة لكتاب وأدباء سودانيين على صفحات (الرائد) لعب معظمهم أدواراً مهمة في حركة الصحافة والسياسة والأدب فيما بعد. (مروة، 1961م، ص 227)

ومن أهم هؤلاء السيد حسين شريف حفيد الإمام المهدي والذي استحق اسم الصحفي السوداني الأول.

كان حسين شريف يكتب مقالات منتظمة لصحيفة رائد السودان، ثم تولى رئاسة تحريرها في آخر أيامها قبل أن تتوقف عن الصدور (1918 م) ، وكتب حسين شريف في الأعداد الأخيرة مناشداً السودانيين بالمساهمة في شراء مطبعة وإصدار صحيفة تنطق بلسانهم وتعبر عن آرائهم وأفكارهم.

ظهور الصحافة الوطنية :

يبدو أن كتابات حسين شريف ومناشدته لإصدار صحيفة تعبر عن لسان حال السودانيين قد أتت أكلها إذ ساهم عدد من التجار الأعيان تحت رعاية السيد عبد الرحمن المهدي في إنشاء وإصدار الصحيفة السودانية الأولى تحت اسم (حضارة السودان) وهي أول صحيفة استحقت أن توصف بأنها سودانية الملكية والتحرير والقراء وتولى رئاسة تحريرها حسين شريف ، وقد اهتمت الصحيفة بالأوضاع العامة في البلاد، وكانت تنشر أخباراً عن نشاطات الحكومة ومنجزاتها وعن حركة الاقتصاد والتجارة والزراعة، كما ظلت ترصد حركة التطوير والإنشاءات الجديدة في البلاد مشيدةً بذلك ومنبهةً إلى بعض أوجه القصور في الخدمات التعليمية والصحية.

كما اهتمت الصحيفة أيضاً بالحياة الاجتماعية في السودان ونشرت كثيرا من المواد التي تدعو إلى ترقية المجتمع ونشر التعليم ومحاربة العادات الضارة، بجانب تبنيها الدعوة لإنشاء المدارس الأهلية في السودان.

لم يكن الطابع السياسي غالب على الصحيفة في مرحلتها الأولى، لكن بعد تحول ملكيتها للسادة الثلاثة السيد عبد الرحمن المهدي، السيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي أخذت الصحيفة موقفاً مدافعاً عن البيوتات الكبيرة وتحالفها مع الإدارة الإنجليزية، تلاحقت السنوات فتبنت الصحيفة دعوة التيار الاستقلالي المناهض لفكرة الوحدة مع مصر، وهو التيار الذي خرج من رحمه حزب الأمة وما عرف بالأحزاب الاستقلالية. (صالح، 1996م، ص 63) .

وهنا تظهر سيطرة ملاك الصحيفة وتأثيرهم على سياستها التحريرية حيث أن الصحيفة برغم دورها الرائد في المجتمع آنذاك إلا أنها نحت نحو تحقيق أهداف ملاكها بالتكريس للحزبية.

انفتح الباب أمام المبادرات الوطنية لإصدار الصحف والمجلات، وظهرت عدة محاولات كان أشهرها على الإطلاق (مجلة النهضة 1931م – 1932م) لصاحبها محمد عباس ابو الريش، والثانية (مجلة الفجر 1933م – 1936م) لصاحبها عرفات محمد عبد الله، وشكلت هاتان المجلتان منبراً أدبياً وسياسياً لكثير من الكتاب والأدباء والسياسيين الذين لعبوا دوراً مهماً في الحركة الوطنية. ولم تصدر صحيفة أو مجلة بعد ذلك إلا وتوزع عليها الكتاب والأدباء الذين كتبوا في النهضة والفجر. (صالح، 1996م، ص 69) ، وبهذا تعتبر هذه الصحف الثلاث حضارة السودان، النهضة والفجر هي الأساس للصحافة الوطنية في السودان والتي انتقلت بعد ذلك لمرحلة جديدة.

صحافة الأحزاب

الصحف الحزبية هي التي تصدر عن حزب أو تجمع سياسي معين كإحدى وسائل العمل الجماهيري وتهدف لخدمة وأغراض هذا الحزب أو التجمع من خلال ما يتاح لها من إمكانيات، ويقول المؤرخون إن ظهور الصحافة الحزبية أو أي صحافة أخرى يرتبط بالوعي السياسي لدى قادة الرأي والقراء (جاءت نشأة الصحافة الحزبية في السودان بعد تبلور الانقسام الواضح داخل مؤتمر الخريجين وبروز معسكري الاتحاديين والاستقلاليين عند ذلك تحولت الصحيفتان الرئيسيتان النيل وصوت السودان تدريجياً لتعبر كل منهما عن خط أصحابها فانضمت صوت السودان لمعسكر دعاة الوحدة مع مصر، بينما تحولت النيل إلى صحيفة تنطق بلسان دعاة الاستقلال) (أحمد– 2014م ص55)

تعتبر صحيفة النيل الناطقة باسم طائفة الأنصار أولى الصحف اليومية الحزبية الصادرة في السودان حيث صدرت في يوم الخميس جمادي الثاني 1354هـ، الموافق له اليوم الأول من أغسطس 1935م، عن شركة الطبع والنشر التي تأسست في أول مايو 1935م مكونة من السيد عبد الرحمن المهدي ومصطفى أبو العلا وكونتو ميخالوس وتم اختيار حسن صبحي المصري الجنسية كأول رئيس تحرير لها. (أحمد–2014م ص56)

توالى بعد ذلك صدور عدد من الصحف والمجلات المعبرة عن الأحزاب حيث صدرت صحيفة صوت السودان في مايو 1940م وهي تمثل وجهة نظر طائفة الختمية، صحيفة الأمة صدرت منتصف مايو من العام 1945م ومن اسمها يتضح أنها ناطقة بلسان حزب الأمة، صحيفة العلم صدرت في أواخر نوفمبر من العام 1953م وهي تعبر عن توجهات الحزب الوطني الاتحادي، صحيفة الجماهير صدرت أواخر يناير من العام 1965م لتعبر عن لسان حال الشعب الديمقراطي، صحيفة الميدان صدرت مطلع سبتمبر من العام 1954م وكانت تمثل الجبهة المعادية للاستعمار ناطقة باسم الحزب الشيوعي، صحيفة الميثاق الإسلامي صدرت نهاية ديسمبر 1964م ومن الاسم يظهر أنها تعبر عن توجهات حزب جبهة الميثاق الإسلامي آنذاك وقد جاءت هذه الصحيفة لتسلط الضوء بشكل خاص على نشاط حركة الإخوان المسلمين وتعتبر تطوراً للعمل الصحفي لهم بعد إصدارهم لصحيفتي الإخوان المسلمين سنة 1951م وصحيفة البلاغ سنة 1958م اللتين صدرتا عن حركة الإخوان كجمعية دينية لتأتي جبهة الميثاق لتعبر عنهم كتنظيم سياسي. (أحمد – 2014م – ص56 – 73)

واكبت كل هذه الصحف مرحلة تصاعد الصراع السياسي بين أطراف الحركة الوطنية وشاركت بالمعلومة والرأي والفكر في هذه المرحلة التأريخية المهمة، وعندما بدأت مرحلة الحكم الذاتي (1953م) كان هناك عدد كبير من الصحف الوطنية السودانية المستقلة والحزبية التي تعبر عن مختلف الاتجاهات والتي شاركت في تغطية أحداث ووقائع أول انتخابات برلمانية في السودان (1953 – 1954م) التي نتج عنها قيام أول حكومة وطنية قبل الاستقلال وجلاء القوات الأجنبية، كما كان للصحف السودانية نصيب كبير ومهم في الحوار والنقاش الذي أدى إلى إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان في ديسمبر 1955م. (أحمد – 2014م – ص97 – 114) .

لم يتوقف صدور الصحف الحزبية عند تلك المرحلة بل واصلت الأحزاب إصدار صحفها التي تعبر عن توجهاتها وتخاطب جمهورها على مر الحقب السياسية المختلفة تتعثر أحياناً وتصدر أحياناً وتوقف عن الصدور حسب مقتضيات الحال، والصحف الحزبية التي صدرت منذ ستينيات القرن الماضي وحتى الآن هي: صحيفة الأحرار 1946م عن حزب الأحرار الاتحاديين، الاتحادي 1947م عن الحزب الاتحادي، اللواء 1951م عن الاتحاديين، الحقيقة عن وحدة وادي النيل، الوطن 1952م عن الحزب الجمهوري الاشتراكي، الإخوان المسلمين 1952م عن جماعة الإخوان المسلمين، الاتحاد 1953م عن الوطني الاتحادي، العلم 1953م عن الحزب الوطني الاتحادي، الجمهورية 1954م لسان حال الحزب الجمهوري، الميدان 1954م لسان حال الجبهة المعادية للاستعمار، الاستقلال 1955م صدرت عن حزب الاستقلال، النداء 1956م ناطقة بلسان الحزب الوطني الاتحادي، الجماهير 1968م عن حزب الشعب الديمقراطي، الميثاق الإسلامي 1965م ناطقة باسم جبهة الميثاق الإسلامي، الاشتراكية التي صدرت في 1965م وهي ناطقة باسم الحزب الاشتراكي

الإسلامي، صحيفة الراية صدرت في يونيو 1985م وهي لسان حال الجبهة الإسلامية القومية، صحيفة الشبيبة صدرت في 1985م وهي ناطقة باسم حركة اللجان الشعبية الموالية لليبيا، صحيفة المناضل 1985م تعبر عن حزب البعث العربي الاشتراكي الموالى لسوريا، صحيفة الوطني الاتحادي 1986م تعبر عن الحزب الوطني الاتحادي، صحيفة الهدف 1986م تعبر عن حزب البعث العربي الاشتراكي الموالي للعراق، صحيفة البديل 1987م تعبر عن الحزب الاشتراكي العربي الناصري التابع لمصر، صحيفة القبس 1988م سياسية فكرية ناطقة باسم تنظيم الإخوان المسلمين، صحيفة رأي الشعب 2000م وهي تعبر عن حزب المؤتمر الشعبي، صحيفة المؤتمر 2001م وهي تعبر عن حزب المؤتمر الوطني، صحيفة الرائد 2008م ناطقة أيضاً باسم حزب المؤتمر الوطني الحزب الحاكم آنذاك، صحيفة البعث السوداني أكتوبر 2017م أسبوعية سياسية ناطقة باسم حزب البعث السودانى، صحيفة أخبار الوطن أكتوبر 2017م. (شمبال – 2020م ص21 – 25)

وترى الباحثة أنه ومن خلال قراءة واقع الصحافة الحزبية يعتبر حزب الأمة هو أول الأحزاب التي أصدرت صحفاً، أما الحزب الشيوعي السوداني فقد ظل متمسكاً بصحيفته الميدان الناطقة باسمه ولم يغير اسمها على مر الحقب السياسية وقد تم إعادة إصدارها خلال العام 2020م ولا زالت تصدر حتى الآن، فيما تعددت صحف الحزب الاتحادي الديمقراطي التي منها ما يعبر عن طائفة الختمية ومنها ما يعبر عن الحزب وتوجهاته حيث صدرت خلال العام 2020م صحيفة الديمقراطي ولا زالت تواصل الصدور.

صحافة ما بعد الاستقلال :

تشير الباحثة الى أن صحافة ما بعد الاستقلال توزعت بين طابعين رئيسيين، فقد تكاثرت الصحف وتنوعت بين صحف سياسية حزبية ومستقلة، بجانب صحف أخرى ذات اهتمامات ثقافية وفنية وأدبية واقتصادية خلال المراحل الديمقراطية الثلاث (1956 – 1958م) ، والثانية (1964 – 1969م) ، والثالثة (1985 – 1989م) .

أما الطابع الثاني فكان خلال الحكومات العسكرية الثلاث، حكم عبود (1958 – 1964م) ، حكم نميري (1969 – 1985م) ، ثم حكم الإنقاذ (1989م – 2018م) الذي شهد تطورات مختلفة فيما يتعلق بالصحف الحزبية والمستقلة، وأخيراً حكومة الفترة الانتقالية التي بدأت (2019م وحتى تاريخه) .

ففي الفترات الديمقراطية تمتعت الصحافة بحريات واسعة استطاعت من خلالها الإسهام في مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ساهمت أيضاً في بلورة الآراء والأفكار حول القضايا الوطنية الكبرى مثل مشكلة الجنوب، ووضع الدستور الدائم والاتجاهات الاقتصادية المناسبة للسودان وعلاقات السودان الخارجية.

وقد شكلت الصحافة السودانية خلال هذه المراحل منبراً حراً ومفتوحاً للحوار بين كل مكونات المجتمع السوداني بمختلف أفكاره ورؤاه السياسية، ومثلت الصحافة السودانية كتاباً توثيقياً لتلك المراحل بحيث لا يمكن لأي باحث أو مؤرخ أن يكتب عن تأريخ السودان الحديث دون الرجوع للصحف السودانية في تلك المراحل.

أما الطابع الآخر خلال الأنظمة العسكرية الثلاثة فكان طابع التقييد وكبت الحريات ومن أهم ملامحه تقلص عدد الصحف حيث يتم في اليوم الأول إيقاف الصحف الحزبية وشبه الحزبية، بينما تتعرض الصحف المستقلة لمشاكل ومضايقات مما يؤدي إلى إغلاق بعضها وتوقف البعض الآخر عن الصدور.

حدث هذا خلال الحكم العسكرى الأول الذي أصدر صحيفة حكومية (الثورة) وظلت تصدر بجانبها بعض الصحف المستقلة بصعوبة شديدة، أما خلال فترة حكم مايو فقد تم تأميم الصحف المستقلة واستمرت الدولة في إصدار صحيفتين فقط هما الصحافة والأيام حتى عام 1985م، وسارت حكومة الإنقاذ على نفس النهج فأوقفت كل الصحف عن الصدور وأصدرت صحيفتين حكوميتين هما الإنقاذ والسودان الحديث واستمر هذا الوضع حوالى خمس سنوات ثم بدأ السماح للصحف المستقلة بالصدور مع وجود قيود وعقبات كثيرة، ثم انفتح الباب واسعاً بعد ذلك بصدور صحف جديدة مستقلة وحزبية خاصة بعد اتفاقية نيفاشا 2005م، وبرغم المضايقات الحكومية والمشاكل الاقتصادية ظلت الصحف السياسية في عهد الإنقاذ توالى الصدور حتى فاق عددها 20 صحيفة سياسية بجانب عدد من الصحف الرياضية والاجتماعية والفنية.

الصحافة النسائية:

يتسع مفهوم الصحافة النسائية ليشمل مجالين رئيسيين الأول صفحات المرأة في الجرائد اليومية والمجلات العامة الأسبوعية أو الشهرية، والثاني يشمل المجلات المتخصصة في الشؤون النسائية سواء أكانت إسبوعية أم شهرية أم فصلية. (أبوزيد – 2009م ص 90)

وقد ظهرت صحافة المرأة أولاً في مصر حيث أصدرت اللبنانية هند نوفل أول مجلة نسائية عربية (الفتاة) في الإسكندرية عام 1892م، تلتها لبنان عندما أصدر جرجي نقولا مجلة (الحسناء) عام 1909م، وجاءت سوريا في المرتبة الثالثة حيث أصدرت ماري عبده عجمي مجلة (العروس) في دمشق عام 1910م، تلتها العراق التي أصدرت فيها بولينا حسون مجلة (ليلي) عام 1923م، وجاءت تونس في المرتبة الخامسة حيث صدرت مجلة (ليلي) كأول مجلة نسائية عام 1946م، أما السودان فقد احتل المرتبة السادسة في ترتيب الدول العربية من حيث الصحافة النسائية والتي بدأت عام 1946م بمجلة (بنت الوادي) التي أصدرتها تكوي سيركسيان. (إبراهيم – 1996م ص11)

وتؤكد على ذلك آمال عباس العجب في المقابلة التي أجرتها معها الباحثة حيث افادت بأن الصحافة النسائية بدأت متأخرة وذلك نسبة لتأخر تعليم المرأة في السودان الذي بدأ على يد بابكر بدري، وبدأ التعليم

بالأجانب في مدرسة اليونتي (مدرسة الاتحاد العليا) ، وتعتبر أولى الإسهامات الصحفية النسائية قد بدأت في العام 1946م حينما أصدرت الأختان زروي وتكوي سيركسيان وهما سودانيتان من أصل أرمني مجلة (بنت النيل) التي لم تستمر طويلاً وتوقفت، وبعدها لم تظهر مساهمة واضحة للنساء في الصحافة إلا عام 1955م قبيل الاستقلال حيث أصدرت فاطمة أحمد إبراهيم مجلة صوت المرأة بامتياز اسمها وبمساعدة عضوات الاتحاد النسائي الذي تكون عام 1952م ولم تكن مجلة نسائية ضيقة بل كانت قضية المرأة همها الأول، لكنها تعالج كل قضايا الحياة مما يؤكد شموليتها وذلك لأن الحركة النسائية في ذلك الوقت كان لديها شعار يتمثل في أن قضية المرأة لا يمكن أن تحل في مجتمع مستعمر، ولا يمكن أن تحل بمعزل عن الحركة الوطنية لذلك كان خط المجلة واضحاً. وفي عام 1956م أصدرت سعاد الفاتح وثريا أمبابي مجلة اسمها المنار، ثم جاءت حاجة كاشف لتصدر مجلة ثقافية باسم (القافلة) ، وكان هناك شكل آخر لوجود المرأة في الصحف السيارة على مدى الصحف الموجودة في ذلك الوقت وهي الرأي العام، الأيام والسودان الجديد وذلك في شكل صفحات متخصصة، ومجلة الإذاعة التي كان اسمها (هنا أم درمان) في ذلك الوقت. (العجب – مقابلة – 2020م) .

وحسب آمال عباس فإن صحيفة الأيام كانت بها صفحة للمرأة تحررها آمنة يونس وهي موظفة وكان توقع في الصفحة بـــ (بنت وهب) ، أما صحيفة الرأي العام فكانت تحرر صفحة المرأة فيها حياة مصطى وهي معلمة وكانت توقع بـــ (ام عادل) ، وفي السودان الجديد حررت صفحة المرأة فاطمة سعد الدين وهي معلمة، أما مجلة هنا أم درمان فكانت تحرر صفحة المرأة فيها الصحفية جليلة عبد الله، وكذلك كانت هنالك مجلة الصبيان وهي أول مجلة تهتم بالأطفال في الشرق وتحرر صفحة المرأة فيها بخيتة أمين وعندما صدرت مجلة مريود ترأست تحريرها، كل هذه المساهمات في الصحافة بشقيها الصحف السيارة والمجلات لم تكن بالتفرغ الكامل بل أن كل واحدة كانت لها مهنة أخرى ومشاركتها في الصحافة تعتبر مساهمة بجانب وظيفتها الأساسية، ثم حدث بعد ذلك تطور كبير جداً حيث أنشئت كلية الإعلام بالجامعة الإسلامية مطلع السبعينيات والتي خرجت مجموعة من الصحفيات منهن من لا زالت تواصل العطاء، واتسع المجال للمرأة في الصحافة بعد ازدياد كليات الإعلام وازدياد عدد الصحف، وفي أواسط السبعينيات أصدرت دار الأيام مجلة اسمها حواء، وصدرت عن الاتحاد النسائي مجلة نساء السودان. (العجب – مقابلة – 2020م)

الأستاذة آمال عباس إحدى النماذج الصحفية المتميزة في الصحافة السودانية على وجه العموم وفي الصحافة النسائية على وجه الخصوص إذ أنها نالت شرف أن تكون أول رئيس تحرير من العنصر النسائي لصحيفة يومية سياسية وهي صحيفة الرأي الآخر التي تعرضت فيها إلى تجارب قاسية مع نظام الإنقاذ حتى اضطرت إلى دخول السجن وقضاء شهرين فيه بسبب النشر، ونالت جائزة الشجاعة الصحفية من رابطة الإعلاميات الدوليات، لذلك رأت الباحثة أن تلقي بعض الضوء على مسيرتها المهنية من خلال إفاداتها حيث

دخلت مجال الصحافة وهي يافعة إذ بدأ اهتمامها بالصحافة باكراً ودخلتها عبر مجلة صوت المرأة التي بدأت فيها بتحرير صفحة مذكرات طالبة في العام 1959م ولم تنقطع عن الصحافة حتى الآن، بعد صوت المرأة تطور الأمر لكتابة المقالات وإرسالها للصحف اليومية والمشاركة في مسابقات المجلات، عملت باحثة اجتماعية في مستشفى التيجاني الماحي مع الدكتور بعشر ومن خلال هذا العمل كانت تكتب زاوية ثابتة في مجلة صوت المرأة تحت عنوان (من وحي التجربة) تسرد من خلالها قصص مرضى المستشفى دون ذكر الأسماء، وتضيف أن (صوت المرأة) كانت تعتمد برنامج رئاسة التحرير الدورية حيث ترأست تحريرها عدة مرات بالمشاركة مع زميلاتها في المجلة لذلك لم تكن رئاسة التحرير في صحيفة الرأي الآخر هي للمرة الأولى بالنسبة لها لكن بالنسبة لصحيفة سياسية يومية تعتبر هي أول رئيس تحرير من العنصر النسائي. (العجب – مقابلة – 2020م)

وتواصل آمال عباس إفادتها حول مشوارها الصحفي إذ تقول: إنها منذ العام 1973م كانت تحرر باب (من العمق العاشر) وانتقلت به إلى جريدة الصحافة ثم عادت به مرة أخرى لصحيفة الايام واستمرت فيها حتى قيام الانتفاضة، وكانت تساهم في مجلة صوت الشباب ومجلة المرأة الشهرية.

بعد العام 1985م توقفت عن العمل الصحفي حتى 1986م حيث واصلت الكتابة الراتبة عبر مجلة الأشقاء الشهرية من خلال صفحتها (المرافئ الآمنة) ثم شاركت في الكتابة في صحيفة الخرطوم من خلال المفكرة من 1987م حتى يونيو1989م، في العام 1993م أصدرت مع نزار عوض عبد المجيد من دار صباح فتاتي ومساء الخير وأغلقت في نفس اليوم بتهمة المعارضة للنظام، تم تغيير اسم العمل للشركة العالمية حيث أصدر الناشر (اخر خبر) وجريدة (عزيزتي) وهي صحيفة نسائية استمرت حتى 1995م حيث تم إغلاق (آخر خبر) نهائياً بقرار أذيع عبر الإذاعة والتلفزيون رغم أن (آخر خبر) لم تكن صحيفة سياسية لكن النظام اعتبرها معارضة من خلال ما ينشر عبر الكاريكتير وعمود (من العمق العاشر) والحديث في السياسة لم يكن مباشراً. (العجب – مقابلة – 2020)

وتضيف أنها في العام 1996م التحقت بشركة حطين التي تصدر صحيفة أخبار المجتمع كمستشارة، ثم ترأست تحرير صحيفة المجالس الاجتماعية الأسبوعية في عام 1997م وخلال هذه الفترة ارتفع توزيعها حتى قاربت منافسة صحيفة الرأي الآخر اليومية، وفي عام 1999م تسلمت رئاسة تحرير الرأي الآخر وتضاعف توزيعها أربع مرات وكانت أول امرأة تتولى رئاسة تحرير صحيفة يومية سياسية، في عام 2001م تم الحكم عليها بالغرامة أو السجن ولما كانت الغرامة كبيرة جداً اختارت الذهاب للسجن، وخلال فترة رئاستها للتحرير كانت الصحيفة دائماً في حالة مصادرات وإعدامات، حدثت انقسامات في (الرأي الآخر) ، انتقلت بعدها لجريدة الحرية كمساهم وفي هذه الفترة تسلمت جائزتها من القائم بالأعمال الأمريكى في عام 2002م

بمقر صحيفة الحرية التي التحقت بها في ذات العام وبقيت بها لمدة 18 شهراً ثم انضمت للشراكة الذكية. (العجب – مقابلة – 2020م)

الصحافة الإنجليزية:

صدرت الصحافة باللغة الإنجليزية بعد الاستقلال مرتبطة في الغالب بمثقفي جنوب السودان نتيجة للفصل اللغوي الذي استبعد اللغة العربية من الجنوب لعدة عقود ضمن السياسة الاستعمارية لعزل الجنوب بموجب قانون المناطق المقفولة الذي صدر في العام 1922م، ويضاف لأهمية الصدور باللغة الإنجليزية التواصل مع الجاليات الأجنبية بالبلاد والعالم الخارجى.

ظلت الصحف الإنجليزية في السودان متعثرة وغير منتظمة الصدور حيث صدرت صحف جوبا بوست، سودان تريبيون، سودان فيشن، سيتزن وخرطوم مونيتور لكنها توقفت تباعاً فيما ظلت صحيفة سودان فيشن منتظمة الصدور حتى تم إيقافها من قبل لجنة إزالة التمكين مطلع العام 2020م.

وحول أسباب توقف صحيفة سودان فيشن يقول رئيس تحريرها حتى إيقافها سيف الدين البشير : أن الصحيفة توقفت لأنها واحدة من المؤسسات التابعة للقوات النظامية (جهاز الأمن) ، ويعود تأسيسها إلى رؤية القائمين على أمرها بضرورة إصدار جهاز الامن لصحيفة الغرض الرئيسى من إصدراها أن تكون معادلة للصحيفة التى يصدرها الجنوبيون ، حيث كانت هنالك صحيفة انجليزية جنوبية واحدة (خرطوم مونيتور) يصدرها الجنوبيون ويرأس تحريرها الفريد تعبان قبيل إنفصال الجنوب ، وكانت رؤية جهاز الأمن أن الصحيفة معادية تماماً للأمن القومى السودانى وأنها كانت عاملاً سالباً فى تخذيل الجيش السودانى وهو يقاتل ، كما أنها نشرت صور سيئة عن واقع الحرب فى الجنوب وأنها تزود القارئ غير العربي بمعلومات مضللة حول إضطهاد الشمال للجنوب ، وكان معلوماً فى ذلك الوقت أن القطاع الخاص المرتبط بالإعلام لن يخاطر بإصدار صحيفة إنجليزية قد تصطدم بالجدوى الإقتصادية لضعف التوزيع والاعلان ، كما لاحظ الشق الاعلامى فى جهاز الامن خلو الساحة من أي إعلام يقدم البلاد بلغة عالمية مقروءة لذلك جاءت فكرة تحمل الجهاز للمخاطر فى إصدار الصحيفة كتعريف بالسودان فى المقام الأول وكند لصحيفة الخرطوم مونيتور .

ويضيف رئيس تحرير سودان فيشن أنه خلال فترة قصيرة تزايدت معدلات توزيع الصحيفة وحظيت بالمزيد من الإعلانات خصوصاً بعد نشوب أزمة دارفور وحضور بعثة اليوناميد ، كما إرتبطت الصحيفة بالمجتمع الدولى عبر المشاركة فى الاهتمامات العالمية واستشعرت قطاعات عالمية كبيرة أهمية ماتنشر مما زاد من معدلات التوزيع الورقي والتصفح الإلكترونى من خلال موقعها النشط بشبكة الانترنت .(البشير– مقابلة–2021م)

* حصلت الباحثة على سلسة دراسات صحفية تصدر عن مجلس الصحافة والمطبوعات بالتعاون مع مركز قاسم للمعلومات وصدرت السلسلة التي أخذت الرقم (1) تحت عنوان دليل الدوريات السودانية للصحف

(1903م – 1998م) ، والمجلات (1931م – 1998م) وصدر في الخرطوم في العام 1999م، وبما أن هذه الدراسة تعنى بالصحافة فقد ركزت الباحثة على المعلومات الخاصة بالصحف السودانية التي وردت في الدورية والتي لم ترد في شكل جدول بل وردت كمعلومات، لكن الباحثة جدولتها حتى تستوثق من شمول المادة وقد وزعت الجداول (ملاحق) على خمسة حقول الحقل الأول تعريفي يشمل اسم الصحيفة، الحقل الثاني للجهة التي أصدرت الصحيفة ومنها يمكن أن نقرأ توجه الصحيفة، الحقل الثالث لتاريخ إصدار الصحيفة، الحقل الرابع لرئيس تحرير الصحيفة وهو حق أدبي أكثر من أن يضيف للمعلومات التي تسعى خلفها الباحثة، الحقل الخامس ملاحظات وهذه لتبيان أي معلومة مهمة خاصة بالصحيفة المعنية لأن الباحثة افترضت أن كل الصحف الصادرة هي يومية سياسية فإذا خالفت صحيفة هذا الافتراض فإن هذه المعلومة ترد ضمن الملاحظات وهكذا.

وقد لاحظت الباحثة أن المعلومات الواردة في هذه الدورية لبعض الصحف ناقصة فقد أغفلت في معظم الصحف جهة الإصدار، كما أغفلت في بعضها رئيس التحرير، وفي حالات أخرى تاريخ الصدور، كما لم توضح القائمة تبريراً للأسماء المكررة من الصحف هل هي أسماء جديدة أم نفس الأسماء القديمة تم التنازل عنها لمالك جديد، وبما أن الدورية تعنى بالتوثيق لمسيرة الصحافة السودانية فهذا دليل على أن الصحافة السودانية تمتد معاناتها لتصل إلى مجال التوثيق إذ تفتقر معظم الكتيبات التي توثق للصحافة السودانية إلى إيراد معلومة متكاملة.

المبحث الثاني

التشريعات الصحفية للصحافة السودانية

هناك مقولة افتراضية تقول: (إن ثمة ارتباط وثيق وتأثير عميق بين سياسات السلطة وتوجهاتها إزاء الصحافة وبين التشريعات التي يفترض فيها أن تحقق التوازن بين حرية الصحافة وحقوق الأفراد ومقومات المجتمع ومصالح السلطة السياسية، ومن ثم تتذبذب التشريعات بين العمومية والخصوصية وبين القيم والمصالح المتعارضة فتكون النتيجة اختلال التوازن المنشود وصدور تشريعات تتوسع في الخطر وتتناقض مع التطور الديمقراطي) (إبراهيم – 2004م–ص 7)

تستمد قوانين الصحافة أساسها من الدستور فهو الذي يحدد نطاق الحريات وبناء على ذلك لا تستطيع هذه القوانين مصادرة الحريات العامة دون مخالفة الدستور، كذلك فإن النص الدستوري على هذه الحريات لا يتحدد إطاره ومضمونه إلا بقوانين الصحافة. (علم الدين – 2014م – ص 98)

وضعت قوانين الصحافة لتتناول الحقوق والقيود المفروضة على الصحافة، فعلى امتداد العالم قاطبة فإن القوانين الصحافية قد فرضت من قبل الحكومات لقواعد مباشرة على الصحافة أن تلتزم بها نصاً وروحاً، وتعد هذه القوانين من أشد الضغوط ممارسةً في هذا المجال حيث أن معظمها لدى مختلف الحكومات يعد من أشد المعوقات لحرية الصحافة من كونه حامياً لها. (الشمري – 1993م – ص74)

أما مواثيق الشرف الأخلاقية فقد ظهرت في الصحافة منذ حوالى ثمانين عاماً، ومجالس الصحافة ظهرت في عقد الستينات، وهي عبارة عن منظمات طوعية خاصة تسعى إلى تحسين أداء الصحافة ووسائل الاتصال الأخرى، ودراسة الشكاوى المتعلقة بالممارسة الإعلامية، وهي تسمح للناس بانتقاد وسائل الإعلام دون تهديد رسمي أو قانوني، وتستهدف مواثيق الشرف الأخلاقية تحسين الأداء الإعلامي والتحكم في وسائل الإعلام لصالح عامة الناس. (مكاوي – 2003م – ص 144)

وتتكفل القوانين بتنظيم ممارسة حرية الصحافة وتحديد نطاق لهذا التنظيم، حيث أن هناك قيوداً على مبدأ حرية الصحافة تتضمنها مواد خاصة بالجرائم الصحفية في قانون العقوبات وبعض القوانين الأخرى.

ولكل قانون يصدر لائحة تنفيذية تختص بتنظيم العديد من الأحكام التي يتضمنها القانون، حيث تحوي الكثير من التفصيلات مثل التعريفات المختلفة، والإجراءات التنفيذية لبعض القواعد والأحكام التي نص عليها القانون، وقبل أن نتطرق إلى التشريعات الصحفية لابد أن نقف عند تعريف حرية الصحافة والتي يقصد بها (عدم خضوع الصحف لرقابة سابقة على النشر أساساً من جانب السلطة وتقرير حق الأفراد والجماعات في إصدارها دون اعتراض السلطة، فضلاً عن كفالة حرية الصحفيين وإقرار حقهم في استقاء المعلومات ونشرها، وحرية الرجوع إلى مصادر الأنباء) وقد حوت كل الدساتير في كل دول العالم نصوصاً حول ضمان

حرية التعبير عن الرأي باعتبارها حقاً طبيعياً للأفراد والجماعات لا غنى عنه، كما أن وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948م نصت على ذلك. (حافظ – القاهرة 1997م – ص37 – 43)

وبالرغم مما تثيره حرية الصحافة من جدل حول مفهومها وأبعادها وحدودها وشروطها إلا أن هناك مجموعة من المسلمات التي لا تحتمل الجدل والتأويل، وهي:

– ليست هناك حرية مطلقة فالحرية نسبية تحكمها ضوابط دينية وأخلاقية واجتماعية وتحدد درجاتها بمقدار تسامح القوى المهيمنة على شؤون الصحافة.

– حرية الصحافة ليست حقاً فردياً أو امتيازاً للصحفيين، بل هي حق لكافة المواطنين وجزء لا يتجزأ من الحريات العامة وحقوق الإنسان.

– حرية الصحافة ليست منحة من أحد وإنما هي حق تم انتزاعه عبر تاريخ طويل من النضال من أجل التحرر والاستقلال والإصلاح الاجتماعي والسياسي.

– إن العبرة ليست بالقواعد الدستورية والنصوص القانونية المنظمة لحقوق الصحافة وإنما العبرة باحترامها وتطبيقها وإلا أصبحت خرقة من ورق.

إن التلويح بشعارات الأمن القومي والسلام الاجتماعي والتنمية والاستقرار تعكس رغبة دفينة في الانتقاص من حرية الصحافة وتحويلها إلى مجرد ممارسات شكلية وهمية لتجميل الوجه الديمقراطي للسلطة. (إبراهيم – 2004م ص15)

القوانين والتشريعات الصحفية في السودان:

حينما تطورت الصحافة السودانية فيما بعد (وطنية الملكية والتحرير) ظل المستعمر ينظر إليها كقضية أمن من الدرجة الأولى لذلك لجأت الإدارة البريطانية لسن قوانين وأساليب شتى ومتعددة لإخضاع الصحافة الوطنية وترويضها لخدمة الأهداف الاستعمارية في البلاد، لذلك لم يكن غريباً أن يقول الحاكم العام البريطانى حينذاك السير جون مفي إن الصحافة في البلدان الخاضعة للوصاية قد جلبت أضراراً ولابد من اتخاذ سياسة تقييدية صارمة تجاهها وقد حوى أحد تقارير المخابرات البريطانية قوله – من واجب الحكومة أن تعاقب أية صحيفة تتعدى حدودها بعلقة ساخنة. (بابكر–2001م ص9).

ومن هنا يتضح أن التقييد والعقوبات التي فرضت ومازالت تمارس على الصحافة هي نتاج لسياسات استعمارية قمعية كان الهدف منها خدمة مصالح المستعمر، لكن الحكومات المتعاقبة استمرت في هذا النهج لترسيخ دعائم حكمها.

صدرت الصحافة السودانية في بدايتها عام (1903) بموجب لوائح بسيطة، ولم يكن هناك قانون ينظمها، وربما لم تكن هناك حاجة ملحة لصدوره في ذلك الوقت، لكن السلطات الإنجليزية أصدرت أول

قانون لتنظيم الصحافة عام 1930م ووضعت مسودة هذا القانون حسب الوثائق عام 1912م في مكتب السكرتير القضائي بالخرطوم، وصدرت لائحة قانون الصحافة لعام 1931م والتعديلات اللاحقة التي أدخلت عليها وعلى القانون نفسه حتى منتصف سبتمبر 1948م. (بابكر 2001م– ص 12) ، ويعتبر هذا القانون أول القوانين التي شرعت لتنظيم مهنة الصحافة في السودان، وبالتالي هو الأصل لكل القوانين التي شرعت من بعده، وظل ساريا حتى في عهود الحكم الوطني الأول، حيث كانت تجرى عليه بعض التعديلات البسيطة وتستمر السلطات في إنفاذه، وقد سنه الحاكم العام إبان الاستعمار بغرض تنظيم عملية النشر للكتب والمطبوعات، وقد جاءت المادة (16) منه لتعرف الجريدة بأنها (أية جريدة تشتمل على أخبار عموماً وبلاغات عن حوادث أو أية ملاحظات أو تعليقات عليها تطبع لأجل البيع وتنشر دورياً أو في أجزاء أو أعداد في فترات متقطعة لا تتجاوز الفترة فيها ثلاثة أشهر بين نشر الجزء والآخر) . (عبد اللطيف – 1992 – ص137)

كما اشتمل على شروط لإصدار الجريدة وحدد سلطات السكرتير الإداري والتي تعتبر مطلقة إذ تخول له إلغاء الرخصة ومصادرة المطبعة بجانب الرقابة القبلية والبعدية لما تنشره الصحف، واشترط ضرورة الحصول على رخصة من السكرتير الإداري ودفع تأمين مالي، وبهذا يكون هذا القانون قد أعطى الحكومة السلطة المطلقة لإصدار الصحف من عدمها، وظل الحال على ما هو عليه باستثناء تعديلات طفيفة، ويلاحظ (أن أول لائحة للصحافة فرضت الرقابة على الصحف إذ نصت المادة السابعة فيها على أن رئيس التحرير ملزم إذا أمره السكرتير الإداري بذلك أن يقدم كله أو الجزء الذي يقرره السكرتير الإداري من العدد على مراقب المخابرات ويجب عليه أن يمتثل لتعليمات مراقب المخابرات – الأمن العام – بالنسبة لنشر أي قطعة وغير ذلك فيما يتعلق بتلك القطعة) (عبد اللطيف – 1992م – ص37)

ظلت الصحف تتعرض للرقابة حتى عام 1935م. وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية كانت القوانين العادية قد عطلت بما فيها قانون الصحافة التي ظلت تعمل وفق لائحة الصحافة الصادرة في نوفمبر 1940م تحت قانون الدفاع عن السودان مما زاد الرقابة وانتقل الإشراف على الصحف إلى القسم المسؤول في الجيش، في عام 1945م ألغيت الأحكام العرفية وشهد قانون الصحافة الأول أول تعديل يدخل عليه في 31 ديسمبر 1945م حيث جاءت التعديلات الجديدة لتفرض مزيداً من القيود على الصحافة السودانية وتعمق من سلطات الحكومة، وقد قوبلت هذه التعديلات بحملة من الصحفيين واتخذ اتحادهم قراراً يقضي بتقديم مذكرة للحكومة تطالب (بإلغاء قانون الصحافة وإتاحة مزيد من الحريات للصحافة واستشارة الصحفيين في الأمور المتعلقة بالمهنة) (عبد اللطيف – 1992م – ص139).

في عام 1947م أصدرت الحكومة التعديل الثاني على قانون الصحافة حيث أدخلت الصحف والمطبوعات تحت طائلة قانون جديد هو قانون البضائع المحظورة والمهربة، وبرغم ذلك استمر الصحفيون

في المطالبة برفع القيود عن الصحافة حتى استجابت لهم الحكومة بإجراء تعديل ثالث على القانون في سبتمبر 1948م حيث نص التعديل على تقييد سلطات السكرتير الإداري وذلك من خلال لجنة تم تشكيلها تقدم له النصح حول ممارسة سلطاته تحت قانون الصحافة.

القوانين والتشريعات الصحفية بعد الاستقلال:

استمرت القوانين والتشريعات الصحفية التي سنت في عهد الاحتلال إلى ما بعد الاستقلال وظل العمل سارياً بقانون 1930م، ولم يصدر أي قانون جديد في فترة الحكم البرلماني الأول وفي فترة حكم عبود، وفي الفترة التي أعقبت قيام ثورة أكتوبر عام 1964م أدخلت تعديلات طفيفة أخرى على قانون الصحافة آلت بموجبها سلطات الإشراف لوزير الإعلام.

قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1973م:

أول تطور في القوانين حدث في فترة حكم المشير نميري حيث تم تأميم كل الصحف عام 1970م، وآلت ملكيتها للحكومة التي كانت تحدد سياساتها العامة وميزانياتها وتعين رؤساء التحرير، ثم صدر أول قانون للصحافة في العهود الوطنية عام 1973م، عندما أصدر رئيس الجمهورية القانون رقم (6) وهو قانون خاص بالصحافة والمطبوعات ألغى بموجبه قانون الصحافة لسنة 1930م، واشتمل القانون الجديد على 22 مادة حيث أخذ من القانون القديم شكله وتعريفاته وأعطى القانون لوزير الثقافة والإعلام سلطة الحكومة في التعامل مع الصحف (فهو المسؤول عن الإشراف اليومي المباشر على الصحف بما يضمن التجانس في الخط الإعلامي العام والالتزام بالخطة السياسية للاتحاد الاشتراكي السوداني وبما يوفر أداة لتثقيف الشعب وتنويره وخدمة أهدافه) . (عبد اللطيف – 1992م ص141)

كما أعطى القانون الحق للاتحاد الاشتراكي في أن ينشر ما يراه من صحف ومجلات ومطبوعات، وأن يمتلك ويحوز ويستغل أي مطبعة ولا يجوز لغيره ذلك إلا بموافقة الوزير وفي حالتين فقط، الأولى للمنظمات والجمعيات والهيئات والمؤسسات العامة، والثانية أن تكون مهمتها في النطاق الاجتماعي أو الثقافي أو التجاري للأفراد والهيئات حق إصدار الصحف إذا كانت أدبية أو علمية متخصصة، ولم يسمح بصدور صحف الملكية الخاصة إلا في بداية الثمانينات وحصرت في الصحف الرياضية والفنية. واستمر هذا الوضع حتى انتفاضة أبريل عام 1985م. (عبد اللطيف – 1992م – ص141 – 143).

بموجب هذا القانون أنشئ لأول مرة مجلس للصحافة والمطبوعات يعين أعضاءه ورئيسه رئيس الجمهورية، وقد حددت سلطات المجلس والتي اقتصرت على تنفيذ السياسة العامة للإعلام الصحفي وفق ما تحدده السلطة السياسية، تنسيق العمل بين أجهزته المختلفة، تنظيم العمل الإعلامي الصحفي بما يضمن ويصون حرية التعبير ويوظف أجهزة الصحافة والإعلام لخدمة أهداف الشعب، ويمكنه من القيام بواجب الرقابة الشعبية على الجهاز التنفيذي والإشراف على تدريب الصحفيين. (عبد اللطيف – 1992م ص142)

ترخيص إصدار الصحف والمطابع خاص بوزير الإعلام بالتشاور مع مجلس الصحافة والمطبوعات، يجوز للوزير بناء على توصية من المجلس إلغاء أو وقف رخصة أية مطبوعة ويكون للطابع حق استئناف قرار الوزير لدى قاضي المديرية خلال ثلاثين يوماً من إبلاغه بالقرار، أعطى القانون سلطة لوزير الداخلية بمنع أو وقف تداول أي صحيفة أو مطبوع ومصادرته متى ما اقتنع أن في تداوله خطراً على النظام والأمن كما أعطى وزير الداخلية كذلك سلطة منع توزيع الصحف الأجنبية ومن حق رجال الجمارك والأمن حجز أي مطبوع أو صحيفة بأمر من وزير الداخلية. (عبد اللطيف – 1992م – 143)

وفيما يخص العقوبات فقد وضع القانون عقوبات لمن يخالف المواد الواردة فيه بإصدار الصحيفة أو توزيعها أو حيازة مطبعة وتتراوح هذه العقوبات بالسجن لمدة ستة أشهر أو فرض غرامات مالية تصل إلى خمسمائة جنيه أو العقوبتين معاً، وحدد القانون محكمة مختصة للنظر في هذه المخالفات وهي محكمة جنايات من الدرجة الأولى أو اية محكمة أعلى، وهذا القانون أعطى رئيس الجمهورية سلطات مطلقة لإجراء التغييرات التي يراها على مجالس إدارات المؤسسات الصحفية، وكذلك سلطات لوزير الإعلام لمراقبة هذه الصحف وما تنشره، (في العام 1984م صدر قانون جديد للصحافة والمطبوعات وهو قانون سنة 1405هـ تأكد فيه سلطات الدولة وهيمنتها على الصحافة، واستمد هذا القانون مواده من روح قوانين الشريعة الإسلامية التي صدرت عام 1983م) . (عبد اللطيف – 1992م – ص143)

قانون الصحافة لسنة 1985م :

بعد الانتفاضة الشعبية التي أسقطت نظام نميري في أبريل عام 1985م تكونت الحكومة الانتقالية التي ألغت قانون الصحافة والمطبوعات الذي كان سارياً ووضعت بدلاً عنه قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1406هـ، وبموجب هذا القانون انفتح الباب واسعاً أمام الصحف السياسية والثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية، وتم تشكيل مجلس للصحافة والمطبوعات يكون تحت إشراف مجلس الوزراء، وحدد القانون اختصاصات المجلس التي تتمثل في الإشراف على العمل الصحفي ووضع ميثاق شرف للعمل الصحفي، والنظر في الشكاوى المرفوعة إليه من الجمهور المتضرر من الصحف، كما حدد القانون شروط الحصول على الرخصة وإصدار الصحف ووضع القانون موادَ من شأنها حماية حرية الصحافة والمتضررين، وقد سعت الحكومة المنتخبة التي أعقبت الفترة الانتقالية إلى وضع قانون جديد وجرى إعداد ثلاث مسودات طوال فترة الثلاث سنوات إلا أنه لم يتم عرضه على الجمعية التأسيسية لإقراره. (محجوب – 2003م–ص89–90)

القوانين والتشريعات الصحفية في فترة حكم الإنقاذ:

في 30 يونيو 1989م قامت ثورة الإنقاذ الوطني بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير ومع صدور البيان الأول للحكم كانت أولى قراراته تجميد كل القوانين وحل الأحزاب السياسية والنقابات وإيقاف الصحف عن الصدور، وبدأ النظام الجديد بإصدار صحفه الخاصة، وفي منتصف التسعينيات صدر أول قانون للصحافة

سمح بصدور صحف خاصة، لكن نسبة للمضايقات الأمنية لم تصدر سوى صحيفتين، ثم مع تطور الأوضاع السياسية في البلاد والانفراج التدريجي وتعديل قانون الصحافة تزايد ظهور الصحف الخاصة، في الوقت الذي تراجعت فيه حظوظ الصحف الحكومية.

صدرت خلال فترة حكم الإنقاذ عدد من القوانين المنظمة لعمل الصحافة بدأت بقانون 1993م ثم توالى صدور القوانين بعد ذلك حتى بلغ عددها ستة قوانين حتى الآن وهي: (صالح – 1996 – ص7)

- قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1993م
- قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1996م
- قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1999م وقد تم تعديله في العام 2000م
- قانون الصحافة لسنة 2004م
- قانون الصحافة لسنة 2009م

* قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1993م :

أجاز هذا القانون صدور الصحف من الهيئات والشركات العامة التي يملكها أكثر من شخص، كما أجاز بقاء الصحف المملوكة للدولة وصحف الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات العامة والولايات، واشترط أن يحصل الصحفي على مؤهل الثانوى العالي وأعطى المجلس حق استثناء من يتمتعون بالخبرة، كما اشترط خبرة سبع سنوات لرئيس التحرير، وأقر تكوين مجلس قومي للصحافة والمطبوعات يكونه رئيس الدولة من 21 عضواً يمثلون المجتمع الصحفي والأجهزة والمؤسسات الحكومية ذات الصلة والشخصيات العامة، ومن مهام المجلس وضع السياسات العامة للصحافة وترقية العمل الصحفي والمهنى ومنح الترخيص للصحف وتوفير برامج التدريب والتأهيل.

وحدد القانون حالات حظر النشر ومراعاة أخلاقيات المهنة، كما حدد واجبات الصحفي ومسؤلياته، وأعطى القانون المجلس حق معاقبة من يخالف القانون بالإيقاف لفترات معينة وسحب الترخيص نهائياً، كما حدد القانون عقوبات أخرى بالسجن والغرامة لمن يخالف بعض المواد في القانون، وأقر إنشاء سجل للصحافيين تحت إشراف المجلس الذي يمنح بطاقة العمل الصحفي، كما أقر بقاء الصحف القومية (الحكومية) في ثلاث مؤسسات حكومية هي دار الإعلام، دار السودان ودار الثقافة. (محجوب–2003م–ص155–172)

قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1996م:

تميز هذا القانون عن غيره من قوانين الصحافة والقوانين الأخرى بأنه شكل أول مبادرة تشريعية يقوم بها الجهاز التشريعي دون أن تأتي من الجهاز التنفيذي للدولة، فقد جاء هذا القانون بمبادرة من لجنة الثقافة والإعلام بالمجلس الوطني التي كان يرأسها الأستاذ محمد خوجلي صالحين، وقد أرهص هذا القانون

للتعددية السياسية التي كفلها دستور 1998م ومهد لها السبل، وأزال خوف قطاعات مؤثرة في السلطة من حرية التعبير والرأي. (زكريا – 2015م – ص22).

جاء هذا القانون مشابهاً لسابقه لكنه اختلف معه في بعض النقاط البسيطة منها:

– فصل في عضوية مجلس الصحافة حيث حدد سبعة مقاعد للصحافيين، عضوين يمثلون مالكي المطابع، والبقية معينون بعضهم من المجلس الوطني وبعضهم يعينه رئيس الجمهورية.

– حظر أن تكون ملكية الشركات الصحافية لصالح أي فرد أو أسرة أو قبيلة أو طائفة وحدد نسبة 20% كأعلى نصيب للفرد أو الأسرة في ملكية الشركة.

– حدد أن يكون رئيس التحرير لا يقل عن 35 عاماً وصاحب مؤهل جامعي واحترف المهنة لمدة لا تقل عن عشر سنوات لكنه كالعادة أعطى المجلس سلطة الاستثناء.

تميز هذا القانون بالحديث عن حقوق الصحفي لأول مرة وحددها في عدم تعريضه لأي ضغط غير مشروع، وأعطاه الحق في حماية مصادر معلوماته، كما أعطاه الحق في الحصول على المعلومات ما لم تكن مصنفة وحدد عدم جواز القبض عليه دون إخطار اتحاد الصحفيين، كما قرر تكوين محكمة مختصة بقضايا النشر الصحفي وحدد العقوبات في الغرامة وسحب الترخيص، كما أعطى المجلس حق الإيقاف وسحب الترخيص وإحالة القضية للمحكمة (صالح – 1996م ص172)

* قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1999م:

جاء قانون الصحافة لسنة 1999م بعد نحو عامين من القانون الذي سبقه ويقول خبراء الإعلام إن السبب في هذا القانون هو إجازة دستور جمهورية السودان لسنة 1998م مما اقتضى مراجعة جميع القوانين لتتواءم مع الدستور الجديد، وقد جاء التعديل في هذا القانون لاحتواء نقاط خلاف قليلة تتمثل في:

ضرورة أن تكون شركات الصحافة مسجلة وفقاً لقانون الشركات لعام 1925م، كما أجاز ملكية الأحزاب والتنظيمات السياسية للصحف وذلك بعد صدور الدستور الذي أجاز قيام التنظيمات السياسية، وأبقى القانون على ذات المكتسبات التي حققها قانون 1996م فيما يتصل بحقوق الصحفي وحصانته وزاد بأن جعل واجب الناشر في تخصيص مال للتدريب يكون من مال الشركة وليس من أرباحها. (زكريا–2015م–ص23)

تعديل قانون الصحافة لسنة 2000م:

جاء تعديل قانون الصحافة لسنة 2000م نتيجة للخلاف السياسي الذي نشب آنذاك بين الجهاز التنفيذي والتشريعي والذي أدى إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد وبالتالي حل المجلس الوطني مما أفقد مجلس الصحافة لستة من عضويته مما استدعى إجراء تعديل محدود على قانون 1999م الذي صدر بمرسوم جمهوري مؤقت، وقد ألغى هذا التعديل الجزاء على الصحفي وأبقاه على الصحيفة وقلص مدة المدة القصوى

للجزاء، كما أدخل التعديل مجلس الصحافة تحت إشراف وزير الإعلام على أن تكون رعايته لرأس الدولة. (زكريا-2015م-ص25)

اللوائح المنظمة للعمل الصحفي:

مع كل القوانين الصادرة والمنظمة لمهنة الصحافة هناك لوائح تصدر لتهتم بتطوير وتنظيم المهنة واللوائح التي صدرت هي: (زكريا – 2015م – ص26)

- لائحة تصديق المؤسسات الصحفية لسنة 1993م
- لائحة قيد الصحفيين لسنة 1994م
- لائحة تسجيل الصحفيين لسنة 1997م
- لائحة تطوير العمل الصحفي لسنة 1997م
- لائحة تطوير العمل الصحفي لسنة 1999م
- لائحة تطوير العمل الصحفي لسنة 2000م
- لائحة تطوير العمل الصحفي تعديل سنة 2001م
- لائحة تطوير العمل الصحفي لسنة 2002م

ويدل التغيير المستمر لهذه اللوائح على التغييرات المستمرة للمناخ السياسي في السودان، إلا أن تقارب زمن التعديل والإلغاء يوحي بأن السمات لم تخضع للتدقيق من قبل المختصين.

قانون الصحافة لسنة 2004م :

لم يأت مختلفاً كثيراً سوى في تشديد العقوبات بالسجن والغرامة

قانون الصحافة لعام 2009م :

تميز قانون 2009م للصحافة والمطبوعات الصحافية عن قانون 2004م بعدة نقاط منها:

- خضع مشروع قانون 2009م لمناقشات واسعة من قبل كافة الأطراف ذات الصلة في المجال الصحفي والسياسي ومرّ بعدة مراحل وتعديلات وخضع لمناقشات واسعة داخل المجلس الوطني (البرلمان) شاركت فيها كافة القوى السياسية في البلاد (حكومة ومعارضة) وصدر بالإجماع.
- تم التأكيد في قانون 2009م على معايير دولية في مجال الحريات الصحافية حيث جاء فيه تحت عنوان المبادئ الأساسية لحرية الصحافة والصحافيين مايلي:

1/ تمارس الصحافة بحرية واستقلالية وفق الدستور والقانون مع مراعاة المصلحة العامة وحقوق الأخرى وخصوصيتهم دون المساس بالأخلاق العامة.

2/ لا تفرض قيود على حرية النشر الصحافي إلا بما يقرره القانون بشأن حماية الأمن القومي والنظام والصحة العامة ولا تتعرض الصحف للمصادرة وتغلق مقارها أو يتعرض الصحفي أو الناشر للحبس فيما يتعلق بممارسة مهنته إلا وفقاً للقانون.

– تم تحويل سجل الصحافيين من اختصاصات المجلس في هذا القانون ونقله لاتحاد الصحافيين وذلك عبر شطب الفقرة (7.أ) التي تقول: فتح سجل للصحافيين وعقد الامتحانات المهنية ومنح الشهادات اللازمة لممارسة العمل الصحافي.

– تم تخفيض سن رئيس التحرير من 40 عاما إلى 35 عاما مع النص على أن للمجلس حق الاستثناء للمرشح لرئاسة التحرير من شرطي الخبرة والمؤهل الجامعي إذا توفرت الخبرات النوعية المتميزة وهذا النص لم يكن موجوداً في قانون 2004م.

– نص القانون على أن يكون المجلس تحت إشراف رئاسة الجمهورية بدلاً عن الوزير المختص وذلك تأكيداً لاستقلالية المجلس.

– تم تعديل النسب في تشكيل مجلس الصحافة والمطبوعات بحيث زاد عدد الذين ينتخبهم الصحافيون من سبعة إلى ثمانية أعضاء وتخفيض من يعينهم رئيس الجمهورية من سبعة إلى ستة أعضاء. (قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1999م)

ومن خلال متابعات الباحثة وعملها فى مجال الصحافة ظل قانون 2009م سارياً حتى الآن وقد جرت أكثر من محاولة لتعديله منها محاولة مشروع قانون 2012م وقد حدث فيه نقاش في أكثر من منبر بما فيها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التابع لوزارة العدل، وكثر الهجوم على مسودة القانون الجديد وتنكر لها أكثر من طرف له صلة بالحكومة وحزب المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم آنذاك) وظهر أنه كان هناك صراع أجنحة داخل الحكومة وحزبها حيث اتضح أن جهاز الأمن هو من طرح المسودة وتبناها بعض نواب البرلمان، لكن هذه المسودة تعثرت ولم تمض للأمام.

أما التعديل الآخر فقد كان في العام 2017م حيث تم إعداد مسودة ثم تم تكوين لجنة لمراجعتها ورفعها لمجلس الوزراء الذي أجازها، وبعد نشر المسودة قال بعض أعضاء اللجنة إنها مختلفة عن المسودة التي أعدتها اللجنة، وكان من أهم تعديلات المسودة إعطاء مجلس الصحافة سلطة أكبر في العقوبات، تعديل نظام الشركات الصحفية لتصبح شركة مساهمة عامة بدلاً عن الشركات المحدودة، كما تم تعديل تركيبة مجلس الصحافة بتمثيل أكبر لمنظمات موالية للحكومة، وقد ثار جدل كثيف في الأوساط الصحفية حول مشروع هذا القانون وعقدت عدة لجان لمراجعة ما جاء فيها من مواد مثيرة للجدل، وكان يمكن أن يمرر هذا القانون لولا سقوط نظام الإنقاذ في العام 2019م.

وعدم صدور قانون جديد لم يكن عائقاً أمام ممارسة وتطوير العمل الصحفي إذ أن المادة (39) من قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية تجيز لمجلس الصحافة إصدار لوائح لتنظيم العمل الصحفي حيث صدرت لائحة تطوير العمل الصحفي لسنة 2010م، تلتها لائحة تطوير العمل الصحفي لسنة 2013م والتي مازال العمل سارياً بها حتى الآن.

القوانين ذات الصلة بعمل الصحافة:

برغم صدور قانون خاص بالصحافة والمطبوعات إلا أن هناك قوانين أخرى تشتمل على مواد تقيد الصحافة وتجعلها تقع تحت طائلة القانون ومن هذه القوانين:

القانون الجنائي لسنة 1991م حيث أن بعض الجرائم يمكن أن يساهم فيها الإعلام وبالتالي يحاكم من خلال نصوص القانون الجنائي مثل: جريمة القذف، الجرائم الموجهة ضد الدولة، تقويض النظام الدستوري، إثارة الحروب ضد الدولة، جريمة التخابر مع دول أجنبية، جريمة التجسس على البلاد، جريمة إفشاء واستلام المعلومات والمستندات، جريمة إفشاء المعلومات العسكرية، جريمة دخول وتصوير المناطق والأعمال العسكرية، الجرائم المتعلقة بالقوات النظامية وجريمة انتهاك الخصوصية ، كما أن قانون المواصفات والمقاييس لسنة 2008م اشتمل على عقوبات تختص بضبط حركة الإعلانات التجارية والترويج للسلع ، وجاء قانون الأمن الوطني لسنة 2010م ليفرض الرقابة على المؤسسات الصحفية من خلال عدد من المواد التي تمكن الجهاز من اعتقال الصحفيين وإغلاق الصحف وقد استخدم هذا القانون مع صحيفتي ألوان والتيار اللتين تم إغلاقهما، وقد فرض هذا القانون الرقابة القبلية على الصحف. (زكريا-2015م-ص45-50)

وعلى كل حال فإن قوانين الصحافة على المستوى المؤسسي تعتبر غير ضرورية وفائضة عن الحاجة لأن القوانين العامة المدنية والجنائية يمكن أن تكون كافية لرد الحقوق في قضايا النشر، (وفي كل الأحوال فقد كانت قوانين الصحافة السودانية عبر الأجيال تجنح للسلطوية ويعبر عن ذلك أنها صدرت لمنح سلطة الإصدار والتداول، كما كان هناك من المساعي ما جعل الصحافة مستخدمة بواسطة القانون لأغراض التعبئة وذلك بتملك النظام السياسي لها، وقد تبنى بعض من الأنظمة هذا الغرض التعبوي بمبرر ما سمي بالصحافة القومية سواء أكانت تلك الأنظمة عسكرية أم مدنية) . (محجوب - 2003م - ص95)

ومن هنا يمكن أن نخلص إلى أن السمة الرئيسية لقوانين الصحافة منذ العام 1930م تدور حول وضع الصحافة تحت الحد الأقصى من سيطرة الدولة والأجهزة الإدارية التي تقيمها الحكومة لمتابعة أداء الصحافة، فالدافع السياسي وراء الكوابح القانونية التي تضبط وسائط الاتصال على العموم ووسيط الصحافة على وجه الخصوص يظهر نفسه بجلاء في التشريعات الإعلامية، وفي هذا الصدد ينبغي النظر ليس إلى الحرية المتاحة للصحافيين بل أيضاً إلى الحرية المتاحة للجمهور في المعرفة، فبرغم تداخل حريتي التعبير والمعرفة

وامتزاجهما فإن القوانين الصحافية السودانية توحي أكثر بالرغبة في التقييد والكبح لحق الجمهور في المعرفة. (محجوب – 1996م)

قانون نقابة الصحفيين:

أنشئ اتحاد الصحفيين السودانيين في العام 1947م وكان يضم في عضويته رؤساء تحرير الصحف اليومية والأسبوعية والدوريات، وكانت مهمته الدفاع عن حقوق الصحفيين، في عام 1967م أنشئت بجانب الاتحاد جمعية للصحفيين العاملين ضمت في عضويتها كافة الصحفيين العاملين في الصحف السودانية وكان دورها الدفاع عن حرية الصحافة وتم حلها في أغسطس 1970م بعد تأميم الصحف.

في العام 1972م صدر قرار جمهوري بإنشاء نقابة للصحفيين السودانيين، وأصدر مجلس الصحافة والمطبوعات بموجب المادة (7) من قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1973م لائحة لجنة قيد الصحفيين ولجنة الاستئنافات وتنظم اللائحة أعمال لجنة قيد الصحفيين وتنشئ جدولاً لتسجيل الصحفيين المجازين ويسمى جدول قيد الصحفيين، في العام 1977م أعيد تكوين النقابة التي ضعف دورها (وعقد مؤتمرها الأول في أكتوبر 1977م) وصدر عن هذا المؤتمر ميثاق الشرف الصحفي الذي تضمن التزام الصحفيين السودانيين بالدفاع عن حرية التعبير، وتعهد الصحفيون بالامتناع عن استغلال وضعهم كصحفيين لتحقيق أغراض ذاتية أو مصلحة، والالتزام بالأمانة الموضوعية والدقة فيما ينشرون ويتقيدون بالعرف الصحفي الخاص بحماية مصادر الأخبار وسريتها. (وثائق مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية)

مجلس الصحافة والمطبوعات:

يعتبر مجلس الصحافة والمطبوعات أحد أذرع الدولة في مجال الإعلام وقد أنشئ بموجب قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1973م، لكن لم يأخذ وضعه الرسمي إلا في عهد حكومة الإنقاذ، ووفقاً لقانون 2009م الساري حالياً فإن للمجلس شخصية اعتبارية وخاتماً عاماً وله حق التقاضي باسمه ويكون تحت الإشراف المباشر لرئاسة الجمهورية وينبني على هذا الإشراف وهذه التبعية حق رئاسة الجمهورية بإخطار المجلس بالسياسات العامة للدولة فيما يتعلق بمهنة الصحافة، كما على المجلس أن يقدم المعلومات والتقارير ويتلقى التوصيات والمقترحات فيما يتعلق بأعماله ويكون الوزير المختص هو حلقة الوصل بين المجلس ورئاسة الجمهورية دون التدخل في اختصاصات المجلس. هذه العبارة ترى الباحثة أنها تُكتب شكلاً، لكن فعلياً لا يُعمل بها حيث يتم التدخل في عمل واختصاصات المجلس مما ينفي عنه صفة الاستقلالية عن الدولة. (وثائق مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية)

تكوين مجلس الصحافة واختصاصاته:

يتكون المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية من (21) عضواً يأتون بالانتخاب من اتحاد الصحفيين، المجلس الوطني (البرلمان) ، الناشرين والطابعين والموزعين، ويستكمل العدد رئيس الجمهورية بتعيين 6 بينهم الأمين العام للمجلس ويكون بحكم منصبه مقرراً للمجلس ومنسقاً لأعماله، ومن اختصاصاته القيام بالأعمال الإدارية والإشراف على الشؤون المالية والفنية، إلى جانب مهمام أخرى منصوص عليها في القانون، وتستمر دورة انعقاد المجلس لأربع سنوات يتوزع فيها الأعضاء على عدد من اللجان تجتمع أسبوعياً أو مرتين في الشهر لتنظر في الطلبات المعروضة أمامها وتعرض توصياتها على المجلس في اجتماعه الشهري. (وثائق المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية)

لجان المجلس:

* لجنة الصحافة ومراكز الخدمات الصحفية وهذه تختص بتنفيذ لائحة تطوير العمل الصحفي ومن اختصاصاتها النظر في الطلبات المقدمة من الشركات الصحفية أو التنظيمات أو الأحزاب السياسية أو الهيئات لإصدار الصحف والتوصية لدى المجلس بمنح الترخيص لها وتجديده أو إنهائه، طلبات اعتماد تسجيل الصحفيين المحترفين، طلبات تسجيل الصحفيين المنتسبين، توفير الحدود الدنيا لمتطلبات إصدار الصحف ومداومة صدورها والقوى العاملة اللازمة والمقر المناسب وطلبات اعتماد مكاتب ومراسلي الصحف ووكالات الإعلان الأجنبية بالسودان، أوضاع الشركات الصحافية ومدى التزامها العملي بشروط التصديق ومتطلبات الإصدار.

من خلال مهام هذه اللجنة يتضح أن كل ما يتعلق بالصحافة والعمل الصحفي يخضع بشكل أو بآخر لسلطات الدولة.

* **لجنة الشكاوى وتسوية النزاعات** : وتختص بالنظر في الشكاوى التي ترفع اليها من أي شخص متضرر من أي مخالفة لأحكام القانون أو محتسب أو تلك التي تحال اليها من الأمانة العامة أو إحدى لجان المجلس المختصة، إيقاع الجزاءات الواردة في القانون وفقاً لتفويض المجلس، الأمر بتصحيح المواد المنشورة وفقاً للمادة (26) من القانون، النصح بالكف عن نشر مادة قد يخالف مضمونها القانون، إعلان الأطراف وتكليفهم بالمثول أمامها ويجوز لها تفويض رئيسها ومقررها مجتمعين لهذا الغرض، أخذ البينات على اليمين متى ما رأت ذلك، التوصية لدى المجلس بإلغاء ترخيص أي مطبوعة تخالف القانون أو شروط الترخيص، اتخاذ أي إجراء أو تدبير آخر يكون مكملاً أو ضرورياً لممارسة اللجنة سلطاتها.

يبدو واضحاً من اختصاصات اللجنة ارتباطها الوثيق والمباشر بالصحف والصحفيين .

* **لجنة الطباعة والإعلان** : والتي تختص بمنح التراخيص لإنشاء مراكز الخدمات والمطابع الصحفية ووكالات الإعلان ودور ووحدات التوزيع، منح الترخيص بإدخال أجهزة ومدخلات الطباعة والتصميم والتصوير والتغليف، منح التصديق لإدخال المطبوعات الواردة.

لجنة بناء القدرات الصحفية وتختص بوضع خطة سنوية للتدريب الصحفي في المجالات المختلفة بالتنسيق مع اتحاد الصحفيين والمؤسسات الصحفية ومراكز التدريب، وضع خطة سنوية للتدريب في مجال الطباعة والتوزيع بالتنسيق مع اتحاد الناشرين واتحاد المطابع الصحفية واتحاد الصحفيين، وضع خطة سنوية للتدريب الخارجي مع تفصيل لمنهجية التدريب، إقامة الدورات والسمنارات في المهارات الصحفية لقادة العمل الصحفي بالتنسيق مع لجنة الصحافة بالمجلس، وضع آلية للتنسيق مع المؤسسات الخاصة والحكومية في مجال التدريب وخاصةً مع المجلس القومي للتدريب.

* **لجنة أخلاقيات المهنة** :وهذه تختص بالقيام بالإجراءات الوقائية فيما يتصل بالقيم المهنية والأخلاق العامة، إعمال مادتي حقوق الصحفي وحصانته وواجبات الصحفي المنصوص عليهما في القانون، النظر في انتهاك مادتي حقوق وواجبات الصحفي وحصانته الواردة في المادتين (29/28) من القانون، إعمال ميثاق الشرف الصحفي، النظر في حالات خرق الميثاق واتخاذ أي إجراء أو تدبير آخر يكون مكملاً وضرورياً لممارسة اللجنة سلطاتها. (وثائق المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية).

وترى الباحثة أن القوانين والتشريعات الصحفية ضرورية لتنظيم المهنة وحفظ الحقوق، فالمسؤولية الاجتماعية تحتم على كل فرد احترام حرية الآخر ولكن بعض نصوص القوانين تضعها الحكومات عبر الجهات التشريعية للتضييق على المؤسسات الصحفية، وقد تفاوت حجم التضييق بالنسبة للقوانين الصحفية من نظام لآخر، لكن نظام الإنقاذ الذي حكم لثلاثة عقود تميز بإصدار عدة قوانين آخرها قانون 2009م الذي تميز بإفساح مساحة من الحريات، وقدمت بعده مشروعات قوانين لم تجز لكن مشروع قانون الصحافة والمطبوعات للعام 2017م شهد جدلاً كثيفاً حول بعض النصوص التي حواها. وقد شهدت الباحثة عدة ورش أقيمت حول هذه التعديلات التي تنتقص من الحريات التي أفسحها قانون 2009م.

المبحث الثالث

واقع الصحافة السودانية

الآن تعيش البلاد في أجواء تمهد للديمقراطية والتعددية، (وقد ظلت علاقة الصحافة السودانية بالسياسة في ظل الأنظمة الديمقراطية أو المدعية للديمقراطية كانت أوهاماً لازمة، فقد غالبتها النظم السياسية المختلفة حتى غلبتها، فلم تلعب قط دورها المنتظر في النظام الديمقراطي السوي كمؤسسة للضبط واللجم لتجاوزات النظام السياسي، لقد تحولت الصحافة في السودان من أثر التعدي المستمر عليها إلى مؤسسة فاقدة المكانة وعديمة الاعتبار، وتحولت إلى أداة داجنة من أدوات الحكم وضعف دورها التاريخي المشهود كطليعة مستنيرة قادرة على تصحيح المسيرة الوطنية عند الانحراف. (قلندر – 2016م – ص190)

ترى الباحثة أن الصحف اليومية السودانية تؤدي دوراً مهماً في رصد الأحداث بالبلاد، وتعتبر الصحافة مرآة صادقة للمجتمع إذ أنها تهتم كثيراً بالتفاصيل فيما تمر به البلاد من أحداث وذلك من خلال تناول الأخبار بالتحليل والتعليق عليها ومتابعتها ومتابعة ردود أفعالها.

وقد ظلت الصحافة السودانية متأرجحة بين الصدور والتوقف لفترات قد تطول وتقصر لكنها مازالت تقاوم من أجل البقاء والاستمرارية رغم ما تعانيه من أزمات قد تطيح بوجودها حسب ما يقول المراقبون والعاملون في المهنة. ومن خلال متابعات الباحثة وعملها في مجال الصحافة فإن بعض الاتجاهات تميل إلى أن وضع الصحافة يسوء يوماً بعد يوم وتتدهور رسالتها وأساليب أدائها لأن الدولة في العهد السابق كانت تحكم قبضتها على عنقها بوسائل مختلفة تمتد بين الترغيب والترهيب، وفي ظل الوضع الراهن للحكومة الانتقالية يرى البعض أن الصحافة بدأت في الانفلات إذ أنها بدأت تضج بالنقد لكنها بالمقابل تكابد الضغوط الاقتصادية والتي من الطبيعي أنها تؤثر على الصحافة، إذ أن أداءها تأثر بمبادرة الدولة منذ مطلع القرن الماضي وتملكها للمشروعات الاقتصادية الكبرى، وضعف القطاع الخاص، ثم التحول الأخير خلال العقدين الماضيين باتجاه خصخصة الاقتصاد، كذلك الأوضاع الاجتماعية وما حدث من تطور في مجالات التعليم وانتشار شبكات الاتصالات.

كل ذلك إنعكس على اقتصاديات النشر كما إنعكس أيضاً على محتوى الاتصال وأداء الصحافة لوظائفها ، كما أنه إبتعد بها عن الريف وبالتالي إنعكس ذلك على توزيع وإنتشار الصحف فتمركزت بشكل رئيسي في العاصمة.

وترى الباحثة من خلال ما سبق أنه لا يمكن في الوقت الراهن أن نقول إن هنالك صحافة سودانية بالتعريف والمهام التي ألقيت على عاتقها، إذ أصبح الاستثمار الصحافي عبئاً على جميع دور النشر مما أوقع هذه المؤسسات في خسائر مادية وأدبية وفي انعدام المهارة الصحفية المطلوبة للعمل الصحفي الرصين.

وبالرغم من أن النظم الشمولية والدكتاتورية قامعة للحريات الصحفية إلا إذا كانت بوقاً للنظام الحاكم إلا أن هنا تكمن نصف الحقيقة لأن المؤسسات الصحفية إذا التزمت جانب السلوك الأخلاقى فلن يستطيع النظام الحاكم التسلط عليها، والمشكلة الحالية أن الصحافة تضع نفسها في مواجهة مع الحكومة بشكل عدائي مفرط ولم تفرض نفسها من خلال دعم قرائها لها لأن إيقاف أي مؤسسة صحفية لم يكن مهماً للقارئ، كذلك لم تتمكن الصحافة السودانية من تدمير المثل والفهم العام بأن كل ما ينشر هو (كلام جرايد) وهذا مفهوم سوداني إذا استمر فلن تكون هنالك صحافة. (الطيب–مقابلة–2020م)

ومن وجهة نظر الناشر أحمد البلال الطيب (مقابلة 2020م) فأن الوضع الراهن للصحافة عموماً قاتم على المستوى العالمي والإقليمي وهو أكثر قتامةً على المستوى المحلي لأسباب يمكن اختصارها في كلمة (اقتصادية) مما يجعل الصحافة الورقية في مهب الريح، ويضيف أنه لا يتوقع أن تتوقف الصحافة نهائياً خلال العقدين القادمين لكنها ستتلاشى تدريجياً حيث تقل أعداد الصحف وسيبقى إصدارها لذوي الإمكانيات الأكبر أو المدعومين من الحكومة أو أصحاب الأجندة والدعم الخارجي، ويقول إنه يتوقع رواجاً أكثر للصحافة الالكترونية التي هي الآن في مرحلة فوضى انتشارية وفوضى معالجات لكنها ستستقر للأمام لأن كل العالم الآن في حالة وضع قوانين تحمي المجتمع والصحافة الالكترونية نفسها. (الطيب – مقابلة – 2020م).

وعن الوضع الراهن للصحافة السودانية الورقية يقول الأستاذ مالك طه رئيس تحرير صحيفة الرأي العام (مقابلة – 2020م) : لا يخفى على الناس أن وضع الصحافة الورقية حالياً مأزوم بدليل تساقط عدد من الصحف بعد الصدور، أقدم صحيفتين هما الأيام والصحافة اختفتا من إرشيف المكتبات، توقفت المجهر السياسي، توقفت آخر لحظة بجانب صحف أخرى أصابها نوع من الضمور والانكماش ولم تستطع أن تواكب الكلفة المالية العالية للإصدارة الصحفية وأصبحت أمام خيار الإغلاق وتسريح الصحفيين وهو خيار مر وصعب لكن لابد منه لأنه لا يوجد شخص يستطيع أن ينفق على مؤسسات خاسرة خاصة إذا كانت هذه المؤسسات ملكاً لأفراد وليست ملكاً للدولة وهذا الوضع طبيعي في ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة، لأن المواطن لا يستطيع أن يشتري صحيفة لأن ما يتوفر له من مال يريد أن يشتري به خبزاً أو حليباً لأطفاله، والنتيجة الحتمية أن الصحافة الورقية تشهد التوقف والسقوط الداوي لكثير من الإصدارات، أما صحيفة الرأي العام التي أتشرف برئاسة تحريرها فقد أوقفت وتمت مصادرتها بسبب جور السلطان وللأسف الشديد الجهة التي صادرتها وهي لجنة إزالة التمكين لم تستطع أن تصدر الصحيفة. (طه – مقابلة – 2020م)

* متطلبات إصدار صحيفة يومية:

واحدة من الأسباب التي يمكن أن تكون قد أدت إلى تراجع الصحافة الورقية الشروط التي وضعت لإصدار الصحف الورقية ففي الوقت الذي تعمل فيه الصحف في ظروف بالغة التعقيد وتتوقف فيه صحف

بسبب الضغوط الاقتصادية، هناك صحف يرخص لها منها ما يعاود الصدور بعد توقف ومنها ما يصدر لأول مرة وحتى يتم تقييم الموقف لابد أن نقف على متطلبات إصدار الصحيفة اليومية والتي تتمثل في:
تسجيل اسم الإصدارة بالمسجل التجاري العام، وضع رأس مال تشغيلي بالبنك بمبلغ (1500000) جنيه مع إقرار مشفوع باليمين بعدم التصرف فيه إلا لأغراض الإصدار، التعاقد مع خمسة عشر صحفياً بخلاف الهيئة القيادية بعقود عمل موثقة من محامٍ وإرفاق شهادات السجل الصحافي وبطاقات سارية من اتحاد الصحفيين، وبخصوص الهيئة القيادية العليا للصحيفة (مدير وسكرتير تحرير) تبرز الشهادات الأكاديمية وشهادات الخبرة في العمل الصحفي لفترة لا تقل عن 9 سنوات و8 سنوات على التوالي، التعاقد مع رئيس تحرير مستوف للشروط الواجبة في القانون وإرفاق الشهادات الأكاديمية وشهادات الخبرة العملية التي لا تقل عن 10 سنوات، صورة من عقد إيجار المنفعة، صورة من عقود ثلاث عربات للعمل بالصحيفة تكون من ضمنها حافلة لترحيل الصحافيين، صورة من ثلاثة عقود للهيئة القومية للاتصالات بعدد 3 خطوط هاتف + فاكس، عقد موثق من محامٍ للطباعة في مطبعة صحفية معتمدة من المجلس، تجهيز مكتب فني يحوي عدد 4 أجهزة حاسوب بملحقاتها، موافاة المجلس بالسياسة التحريرية للصحيفة، التعاقد مع عدد 2 مدقق لغوي للعمل بالصحيفة، إيداع شروط خدمة العاملين المعتمدة من مكتب العمل، ومتى ما استكملت الإجراءات أعلاه تقوم لجنة فنية من المجلس بزيارة المقر للتأكد من استيفائه للشروط الواجبة في اللائحة ورفع تقريرها ومن ثم السماح للصحيفة بالصدور. (لجنة الصحافة – وثائق المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية).
من الشروط الواردة أعلاه يتضح جلياً لماذا اتجه العديد من الناشرين الجدد للصحافة الالكترونية، واضطرار بعض الصحف الورقية التي كانت تداوم على الصدور لإيقاف النسخة الورقية والاتجاه لصحافة المواقع الالكترونية.

* الصحف الصادرة منذ 1989م وحتى الآن:

قسمت الباحثة الصحف التي صدرت في فترة حكم الإنقاذ لثلاث فترات. وتلاحظ الباحثة أن العشرة سنوات الأولى شهدت بعض الانفتاح حيث سمح بصدور صحف خاصة بجانب الصحف الحكومية، وقد بلغ عدد الصحف السياسية التي صدرت في تلك الفترة (18) صحيفة، وخلال هذه الفترة لم يكن النظام يتحمل النقد حيث تم إيقاف صحيفة السوداني الدولية بعد فترة قصيرة جداً من إصدارها وذلك للنقد الذي كانت توجهه للنظام وربما كانت هذه الخطوة سبباً في أن تنتهج الصحف التي تلتها في الصدور سياسة تحريرية بعيدة عن نقد النظام، أما العشرة الثانية فقد شهدت عهد ازدهار الصحافة وذلك بعد إجازة دستور 1998م وتوقيع اتفاقية نيفاشا وأخيراً قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت سوق الصحافة ينتعش وازدادت المنافسة بين الناشرين ورؤساء التحرير. وزاد هامش الحريات الصحفية فازداد عدد الصحف السياسة التي تصدر يومياً حيث بلغ (40) صحيفة ويرجع ذلك إلى هامش الحريات الذي أتيح للإعلام

بالإضافة إلى اتفاقية نيفاشا، أما السنوات العشر الأخيرة من عمر الإنقاذ فقد شهد فيها سوق الصحافة تراجعاً ملحوظاً في عدد الصحف الصادرة حيث توقفت العديد من الصحف السياسية معظمها لظروف اقتصادية وعدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة بقرارات إدارية لدواعٍ أمنية حسب رؤية النظام الحاكم. (تقارير مجلس الصحافة).

وحسب الجدول الملحق رقم (4) والخاص بالصحف التي تواصل الصدور حتى نوفمبر 2020م تلاحظ الباحثة في هذا الجدول أن هناك أربع صحف صدرت بعد سقوط نظام الإنقاذ وهي المواكب والديمقراطي، فيما أعادت صوت الأمة إصدارها كصحيفة يومية سياسية شاملة وكأنها تنفي عن نفسها الانتماء الحزبي، وأعادت السوداني الدولية إصدارها مرة أخرى بعد إيقافها من النظام السابق.

نظمت شبكة الصحفيين السودانيين ندوة بمباني صحيفة التيار (الأحد 8 نوفمبر 2020م) الساعة الرابعة عصراً وقد أمها جمع غفير من الصحفيين والمشتغلين في مجال الصحافة، كما حضرها وزير الإعلام ووكيل وزارة الإعلام. وناقشت الندوة التي جاءت تحت عنوان (احتضار الصحافة) كل المعوقات التي تواجه مسيرة الصحافة الورقية في السودان، وأجمع المتحدثون على أن إغلاق الصحف يعني كسر السلطة الرابعة وتشريد الصحفيين، وائل محجوب ممثل شبكة الصحفيين قال: إن صحافة ما قبل الثورة جزء كبير منها كان مملوكاً للحكومة من الباطن مما جعل تلك الصحف أفضل حالاً وأوضاعاً لأنها تستأثر بالإعلان الخاص الحكومي وإعلان القطاع الخاص السياسي. وطالب بتحرير الإعلام، وأضاف أن تزايد أسعار الصحف دفع بعض المؤسسات الصحفية للتخلص من العاملين فيها فيما أغلقت صحف أخرى أبوابها، وهذه الظروف أثرت على الأداء الصحفي التحريري وظهر ذلك في ضعف الأخبار والتحقيقات والحوارات، كما طالب بتعديل القانون لأنه لا يعبر عن المرحلة الحالية. (ندوة صحيفة التيار – 2020م).

خالد التيجاني رئيس تحرير صحيفة إيلاف (ندوة التيار 2020م) قال إن الصحافة ليست معزولة عن السياق العام للدولة، وقد ظلت الصحافة السودانية تلعب دوراً كبيراً في الإصلاح والتغيير، وهي صوت الفاعلين السياسيين ولا غنى لأي حكومة عنها، وأضاف أن الصحافة من أوائل المؤسسات التي تعرضت للضغوط الاقتصادية وحدث ارتفاع هائل في عملية الطباعة، ومعظم الصحف أصبحت مدينة للمطابع، وأشار في حديثه إلى أن الحكومة تتحمل جزءا من المسؤولية، ووجود الصحافة ضروري للتحول الديمقراطي لذلك لابد من مبادرات للحكومة الحالية، وأكد ضرورة الإصلاح القانوني، تحسين البيئة الصحفية، مساعدة الصحفيين على الصمود لأن الصحافة أصبحت بلا غطاء بعد حل اتحاد الصحفيين. ويختتم حديثه بأن الصحافة تواجه تحديات وموتها يعني إطفاء جذوة التنوير في البلاد، مؤكداً أن تلاشي الصحافة يحكمه الوضع الاقتصادي. (التيجاني – ندوة)

الرشيد سعيد وكيل وزارة الثقافة والإعلام (ندوة التيار – 2020م) قال إن الصحافة الورقية تعيش أزمة في كل العالم، وغالبية الصحف قلصت نسختها المطبوعة وانتقلت للعمل أونلاين لكن الصحافة السودانية لم تواكب هذه الطفرة، كما أن الصحف لم تعد صحف المركز. وقال إن كبريات الصحف هي التي تصدر خارج العواصم، لكن الصحافة السودانية حافظت على الوضع المركزي وبالتالي فقدت الكثير من القراء الذين لا تهمهم قضايا المركز، كما أضاف في حديثه أن أرخص ما في الصحافة السودانية الصحفي لذلك يأتي مردوده ضعيفاً مما يفقد الصحيفة جاذبيتها، لذلك لابد من الاهتمام بالصحفيين، وانتقد سعيد غياب الصفحات المتخصصة والملاحق التي يقول إنها تجذب قراء كثرا ومعظم الصحف عالمياً لا تعتمد على السياسة وإنما تعتمد على هذه الملاحق، وأمن على أن تكلفة الطباعة عالية لذلك لابد من التفكير في الحلول التشاركية من قبل الناشرين لتقليل التكلفة.

وأكد سعيد أن أزمة الصحافة في السودان في طريقة التمويل خصوصاً في العهد البائد إذ أثر على الصحف بشكل كبير، وقال إنه لابد من التفكير في طرق جديدة لتمويل الصحف إذ أن الاتجاه السائد في كل العالم هو شركات المساهمة العامة، وفي السودان كانت هناك تجربة وحيدة لهذه النماذج وهي صحيفة الرأي العام لكن جهاز الأمن تدخل فيها واشترى الأسهم، كذلك من مشكلات الصحافة أن الإعلان الحكومي كان محتكراً لشركة واحدة (أقمار) وهي مملوكة لجهاز الأمن والمخابرات مما ينفي التنافس في سوق الإعلان، ويضيف أنه بالرغم من حل شركة أقمار لكن ذات العقلية ما زالت مستمرة، ويمثل الإعلان الحكومي 70% وهذه النسبة يجب أن توزع بشكل عادل بين الصحف، كما تحدث وكيل وزارة الثقافة والإعلام عن الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على أسعار الصحف، وتكلفة ورق الطباعة واحتكاره لجهة محددة بجانب محدودية المطابع، وفي ختام حديثه أكد أهمية وجود الصحافة الورقية وقال إن الحكومة لا تنوي إصدار صحف خاصة بها وإنما ستساعد الموجودة على الاستمرار والصمود من خلال إيجاد حلول للضرائب، وإلغاء الجمارك على الورق، تشجيع الصحف على العمل في الوسائط، تشجيع رجال الأعمال المستثمرين وتقليل الضرائب لهم في حالة دعمهم للصحف. وأردف أن كل ذلك لا يتم إلا إذا كانت هناك بيئة صحفية نظيفة يحكمها قانون صحفي ديمقراطي. وقال إن وزارته بصدد تشكيل لجنة قانونية قومية لوضع قانون جديد للصحافة والمطبوعات. (سعيد – ندوة – 2020م)

أشرف عبد العزيز رئيس تحرير صحيفة الجريدة (ندوة التيار 2020م) قال في مداخلته إن الصحافة الورقية في حالة احتضار والسبب الأول في ذلك الوضع الاقتصادي، كما أن المعلن هو المتحكم في الصحافة، كما أن جائحة كورونا وتوقف الصحف لفترة ثلاثة أشهر أثر على الصحافة بشكل كبير وأحدث هزة في اقتصاديات الصحف الداخلية، كما أن القارئ وجد بدائل أخرى مجانية، وفي طرحه للحلول قال إن الاشتراك الحكومي يمكن أن يكون واحداً من الحلول التي يمكن أن تنتشل الصحف من وهدتها. (عبد العزيز – ندوة).

أكد المتحدثون خلال الندوة على وجود إشكالات تواجه الصحافة الورقية على أصعدة مختلفة تحتاج إلى حلول. (ندوة صحيفة التيار – 2020م)

وترى الباحثة أن كل الدلائل تشير إلى أن الوقت الراهن (حكومة الفترة الانتقالية) يشهد مساحة كبيرة من الحريات اختفت معها أشكال الرقابة ومصادرة الصحف وإيقافها عن الصدور، كما اختفى اضطهاد وملاحقة الصحفيين، ويظهر اتساع مساحة الحريات من خلال نقد الحكومة وملاحقتها بلا خوف.

أما من ناحية اقتصاديات صناعة الصحافة فإن الصحافة السودانية تعاني من عدة مشاكل تتلخص في ارتفاع تكلفة مدخلات الطباعة بدرجة كبيرة جداً مع هبوط قيمة العملة الوطنية مما أدى إلى حالة من الفقر الشديد للصحف والشركات الصحفية، وهذا بدوره أدى إلى رفع سعر النسخة لدرجة يصعب معها على القارئ والمشترى العادي تملك نسخة واحدة ناهيك عن نسختين أو ثلاث كما كان يحدث سابقاً، ونتيجةً لذلك انخفضت مبيعات الصحف بصورة كبيرة وصار حجم المباع لا يغطي تكلفة إنتاج الصحيفة فتوقفت بعض الصحف عن الصدور ولجأت صحف أخرى للصدور الالكتروني وخفضت بعض الصحف صفحاتها ورغم هذا لم تستطع أن تعوض الفقد الكبير في المبيعات.

الفصل الثالث

مفهوم وتطور الصحافة السودانية

المبحث الأول: مفهوم ونشأة الصحافة السودانية

المبحث الثانى : التشريعات الصحفية للصحافة السودانية

المبحث الثالث : واقع الصحافة السودانية

المبحث الأول

اقتصاديات صناعة الصحافة الورقية

(تمثل صناعة الصحافة الجزء الأكبر من صناعة الكلمة المطبوعة ولها اقتصادياتها الخاصة بها التي تستند إلى مقومات وخصائص تميزها عن الصناعات الأخرى، فالصحافة صناعة ذات طبيعة خاصة لأن الجانب المعنوي يرتبط بالجانب المادي ارتباطاً عضوياً، فالمطبعة والورق والأحبار تعمل مع الفكر في كل عدد من أعداد الصحيفة، ومن ناحية أخرى ترتبط هذه الصناعة بمصلحة الجماهير الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتؤثر هذه الخصائص على اقتصاديات هذه الصناعة ومن ثم على هيكل ونمط الإيرادات والتكاليف بها) . (ربيع – 2014م ص71)

وقد (واجهت صناعة الصحافة المطبوعة العديد من المشكلات خلال العقود الماضية نتج عنها انحفاض معدلات قراءة الصحف الورقية بشكل ملحوظ في الخمسين سنة الماضية، وظهر ذلك في انخفاض عدد المرات التي يقرأ فيها الأفراد الصحف وكم القراء الذين يقرأون أكثر من صحيفة، ويعد التناقص المستمر في معدلات دخل الصحف من الإعلانات منذ أوائل التسعينيات من أهم المشكلات الحديثة التي تواجه صناعة الصحافة، كما تأتي المنافسة الإعلانية من جانب وسائل الإعلام الأخرى للصحف الورقية كمشكلة واضحة جداً خاصة مع نمو وسائل إعلانية أخرى.

ويأتي ارتفاع أسعار الورق ونفقات الطباعة من الدوافع المهمة التي دفعت الناشرين للتفكير في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية لنقل الأخبار والموضوعات الإعلامية والصحفية ونشرها وجعل الجرائد والمجلات أوسع انتشاراً عن طريق الوسائط الورقية.) (علم الدين – 2009م – ص418).

تحتل الصناعة أعلى نسبة في مجال ميزانية المشاريع الصحافية، وقد لوحظ إبتداءً من أواخر القرن التاسع عشر أن الوسائل الفنية في مجال الصناعة الصحافية قد تطورت بشكل ملحوظ، ولكن لوحظ أيضاً أنه قد طرأ عليها تغيير جذرى ابتداءً من أواخر العام 1960م وبذا انقلبت هياكل الهيئات الصحافية، وقد عمل ذلك على إشمال كثير من الخلافات الخطيرة مع المنظمات العمالية.

تعرف اقتصاديات الإعلام باعتبارها فرعاً من فروع الاقتصاد التطبيقي الذي يدرس الإنتاج، التوزيع والاستهلاك لمحتويات وسائل الإعلام، ويقول د. مصطفى يوسف كافي في مؤلفه اقتصاديات صناعة الإعلام (إن المقصود بالإنتاج هو عملية تنظيم العمل في البرنامج والتنسيق بين العناصر الفنية المشاركة في التنفيذ وتسهيل كل المعوقات والصعوبات في حدود الميزانية المقررة، ويدخل ضمن هذا المفهوم كل النفقات المادية والفنية والتقنية والبشرية). وتتفاوت الإمكانيات حسب طبيعة الوسائل وفق ما يتوفر لها من موارد وبيئة عمل، أما التوزيع فهو قدرة القائم بالاتصال على توصيل المادة الإعلامية للجمهور. ويدخل ضمن ذلك توصيل

توصيل الصحف للقارئ عن طريق استخدام وسائل مختلفة، فيما يعني الاستهلاك – حسب كافي – مدى قبول الجمهور لمحتوى وسائل الإعلام وشكل الرسائل المقدمة وهذا يتطلب جهداً كبيراً يختلف باختلاف طبيعة الوسائل. (كافي – ط 2015 – ص12).

وهذا في رأيي يرتبط بشكل مباشر بالسياسات التحريرية للمؤسسات الإعلامية عموماً والصحفية على وجه الخصوص.

وبسبب روؤس الأموال واستهلاكها للمواد الأولية وقيمة إنتاجها فإن الصحافة تعتبر بمثابة صناعة، بل أنها صناعة تساعد أرقام عملياتها على وضعها (داخل نطاق البلدان الغربية فيما بين المرتبتين الـــ 15 والـــ25 من مراتب القطاعات العظمى للاقتصاد الوطني) ، كما أن الأحوال السائدة في مجال استثماراتها وطرق إدارتها يضيفان على العمليات الصحفية صورة فريدة مميزة، مقارنةً ببقية القطاعات الصناعية. (كافي – ط 2015 – ص32)

تعتبر الصحيفة منتجاً صناعياً ذا استهلاك واسع المدى، ومع ذلك فهي تتشابه مع المنتجات السريعة التلف إذ أنها يجب أن تباع على وجه السرعة، وعدم بيعها بالسرعة المطلوبة يتسبب في وجود نسبة كبيرة من (الراجع) وبالتالي فإن الصحف غير المباعة ليست لها قيمة تجارية عملية ولا مخزون لها.

يقول البرت إن الإنتاج الصحافي ينفرد بميزات فريدة خاصة به ويرجع ذلك إلى أن سعر البيع يكون غالباً أقل من العائد، فالصحيفة تباع مرتين الأولى ككتلة للمعلن الذي يعتبرها وسيلة وصول للقراء، والثانية للقراء في شكل نسخة متفردة لأن القارئ بصفة عامة يعتبر رأس مال يتحقق من ورائه الربح، إذن يمكن القول إن الصحافة سوق مزدوج، والمنتج الصحفي هو عملية تعبئة الورق والحبر الذي يكتب به والقارئ عندما يشتريها فإنه يشتري محتوىً يثير اهتمامه لأنه عندما يفرغ من قراءتها يرميها كما يرمي علبةً فارغة وهي بذلك تكون قد فقدت قيمتها دون أن تبلى بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان. ومن هنا نخلص إلى أن الصحيفة يمكن أن تكون خدمةً أكثر من كونها منتجاً.

والصحافة كصناعة تعني صناعة نشر الصحف الدورية وهي كصناعة تتكون من آلات كثيرة ومئات العمال والمحررين والموظفين والإداريين وآخرين يؤدون أعمالاً مختلفة، ولهذا فإن مفهوم الصحافة بهذا المعنى يبين لنا كيف ينقسم العمل فيها إلى عدة فروع من أهمها التحرير والإخراج والإدارة، والإعلان والتصوير وكل قسم من هذه الأقسام منفصل تماماً عن الآخر ولكنه في نفس الوقت يقوم بدور مهم في البناء العام للصحيفة وتتعاون الأقسام كلها في تناسق تام الفرقة السيمفونية لتخرج في النهاية في الموعد المحدد الصحيفة التي ينتظرها الجمهور. (علم الدين – 2009م–ص40).

فيما يحدد الدكتور صليب بطرس خصائص ومتطلبات الصحافة كصناعة في الجوانب التالية:

– لابد للصحافة مثلها في ذلك مثل أي صناعة من عناصر الإنتاج المعروفة وهي رأس المال، العمل والمنظم ولكن في مجال صناعة الصحافة تصبح هذه العناصر خصائص تجعل منها شيئاً مميزاً.

– إن رأس المال الذي تحتاجه المؤسسة الصحفية أصبح من الضخامة بحيث لم يعد فرد واحد قادر على تقديمه. ومن النتائج التي نبعت من ضخامة رأس المال اللازم للصحافة أنها بجانب تأثيرها في مدى ما تتمتع به من حرية تؤثر بدورها في الناحية الإدارية للمنشأة الصحفية وتتأثر به.

– تتميز صناعة الصحافة بأن الوقت يلعب في حياتها دوراً أكبر من أي صناعة أخرى، وله تأثير فيها على صورة ليست موجودة في أي صناعة، فالأخبار هي واحدة من أكثر المنتجات تلفاً وبواراً.

– تتميز الصحافة أيضاً باعتمادها على حكم جمهور القراء على نحو أكبر من حكم مستهلك أية سلعة أخرى، فالعلاقة بين القارئ وصحيفته تقوم على أساس إحساس الأول بأن الصحيفة يجب أن تقدم للآخرين خدمة مستوفاة في حدود أقصى الإمكانيات البشرية والمادية وعراقة ماضي الصحيفة.

– تتميز صناعة الصحافة بعمق المنافسة وشدتها في مجالاتها المختلفة بين المؤسسات المتنافسة.

– المشروع الصحفي هو مشروع يتميز بأنه ينطوي على نسبة من المخاطرة أعلى مما تنطوي عليه المشروعات الأخرى.

– الصحيفة كمنتج لابد لرواجها من تضافر عمل وجهد الأجهزة التحريرية والإدارية في عدة مجالات.

– على الرغم من أن المميزات المادية للصحيفة قد تقدمت كثيراً متأثرة بالتقدم الميكانيكي ثم الالكتروني وأخيراً الرقمي الهائل في هذا المجال، فإنه في مجال تغطية الأخبار وتحليلها والتعليق عليها مازال العنصر البشري هو العامل الأكثر تأثيراً في صناعة الصحافة وما دام الأمر كذلك فإن الصحافة ستظل تعكس عواطف الصحفي ومشاعره الخاصة وقدراته الفنية وكفاءته.

– إن الأداة التي تربط بين جميع العناصر المختلفة والتي بدونها لا يمكن للمطبوع سواء أكان كتاباً أم صحيفة أن يصدر هو الناشر أو العقل المدبر الذي يهيمن على عملية النشر، وهو شخص يأنس في نفسه القدرة على إصدار الصحيفة أو القائد الذي يقود العناصر المختلفة وفي مقدمتها تدبير المال اللازم الذي يمكنه من الحصول على جميع عناصر الإنتاج.

علاقة السياسة التحريرية باقتصاديات صناعة الصحف:

تعتبر السياسة التحريرية عنصراً من عناصر اقتصاديات صناعة الصحافة وذلك لعدة اعتبارات كثيرة يلخص منها د. عبد الجواد سعيد ربيع ما يلي:

– تحدد السياسة التحريرية للصحيفة نوعية الجمهور المستهدف وبالتالي تحدد اتجاهات تسويق الصحيفة وسياساتها.

– تميز المادة التحريرية الصحفية كمنتج أي تحدد مزايا وخصائص هذا المنتج وعلى نحو يتعايش معه القارئ وأذواقه التي تؤخذ في الاعتبار عند إجراء أي تغييرات في المواد التحريرية للصحيفة.

– إن الأساليب الفنية للطباعة بالصحيفة هي الشكل الذي يقدم هذا المنتج ومواده التحريرية على نحو متميز ومختلف من صحيفة لأخرى.

– إن تيسير العلاقة بين التحرير والطباعة والتوزيع يكفل أن تكون الصحيفة في موعدها المحدد بين يدي القارئ وإن كانت وسائل الاتصالات الفضائية تذلل هذه القضية إلا أن آلية إدارة العملية التحريرية تتطلب توقيت إعداد الصفحات وموادها التحريرية حتى يمكن لتوقيت الطباعة أن يدور وعلى نحو محسوب بما يكفل للتوزيع أن يصل في الوقت المناسب الذي اعتاده القارئ.

– إن المواد التحريرية قد تتسبب في مأزق ومشاكل قانونية تنتهي بإصدار أحكام قضائية ضد الصحيفة التي قد تتكبد مبالغ طائلة قد تؤدي إلى خسائر لهذه الصحيفة أو قد تصل إلى حد إغلاقها مما يتطلب من السياسة التحريرية أن تدرك بدقة وحرص الأوضاع القانونية للمواد التحريرية تبعاً للتشريعات القائمة في بيئة إصدار الصحيفة خاصة أن البديل لأحكام الحبس والسجن للصحفي هو الغرامات والتعويضات على الصحيفة ذاتها أو قد تكون كليهما معاً. (ربيع – 2004م)

ومن وجهة نظر الباحثة فإن صناعة الصحافة في السودان لا تختلف عن صناعة الصحافة في أي دولة من الدول النامية حيث تتحكم رؤس الأموال وعنصرا الإعلان والتوزيع في هذه الصناعة، فيما تمثل الطباعة واحدة من الإشكالات التي تواجه صناعة الصحافة في السودان على وجه الخصوص، أما السياسة التحريرية فهي عنصر من عناصر اقتصاديات صناعة الصحافة كما ذُكر آنفاً، حيث واجهت عدد من الصحف السودانية أنواعاً مختلفة من الخسائر المادية التي تراوحت بين مصادرة الصحيفة بعد الطباعة، الإيقاف لمدة أيام وأحياناً شهور، كما تعرضت صحف للإغلاق الكامل ومصادرة ممتلكاتها بسبب السياسة التحريرية، وبالنسبة للصحفيين فقد تعرض عدد منهم للغرامات التي تتحملها عنهم الصحف فيما فضل البعض منهم قضاء عقوبة السجن على دفع الغرامة.

اقتصاديات صناعة الصحف في السودان:

التمويل:

مصادر التمويل للصحافة ثلاثة حسب إفادة الناشر أحمد البلال الطيب (2020م) وهي إما قروض أو تمويل ذاتي أو دعم غير مرئي سواء كان من حكومة أياً كانت أو من جهات خارجية وهذا أمر موجود لكن إثباته صعب يحتاج إلى أدلة وبراهين لكنه موجود ولا نستطيع أن ندفن رؤوسنا في الرمال، حيث ينبغي أن تكون من مصادر التمويل عائدات البيع وعائدات الإعلان وأي صحيفة بلا إعلانات محكوم عليها بالموت السريري الفوري وذلك لوجود فجوة بين تكلفة الطباعة وعائدات التوزيع والفجوة الأساسية تسد من الإعلان

أو تسد بطرق يمكن أن توصف بالعمالة داخلية أو خارجية (حكومة، جهات سياسية، دول خارجية) ، وتواجه الصحافة عامةً والسودانية بصفة خاصة تحديات في مجال التمويل ولعل أولى تلك التحديات تقهقر مكانة الصحافة الورقية، وتذبذب وانهيار العملة المحلية لذلك فإن البون شاسع جداً بين عائدات البيع وتكلفة الطباعة ومدخلاتها. (الطيب – مقابلة – 2020م).

الطباعة:

عرف السودان الطباعة في عهد الحكم التركي – التركية الأولى – (1821م – 1885م) ، ولا يعرف تأريخ محدد لدخول أول مطبعة للسودان، ولكن ثبت من كثير من الوثائق أنها كانت مستخدمة قبل فتح المهدي للخرطوم، ومن أهم هذه الوثائق المستندات المالية التي أصدرها الجنرال غردون أثناء حصار الخرطوم، وكانت تسمى مطبعة الحجر. وعندما سقطت الخرطوم في يد المهدي وخلفه عبد الله التعايشي أعاد تأهيل وإحياء هذه المطبعة، وتم إستدعاء العمال والفنيين ذوي الخبرة للعمل بها، واستخدمت هذه المطبعة في طباعة منشورات الإمام المهدي ودفاتر ومستندات الحسابات.

تلا ذلك تحديث آخر للمطبعة وتم استجلاب معدات ومواد في فترة الحكم الثنائي واستخدمت في طباعة الجريدة الرسمية (الجازيتا) التي صدرت عام 1899م، ثم عرف السودان الطباعة الحديثة مع ظهور أول صحيفة عام 1903م. (سعيد – 2002م ص50)

يقول الهندي عز الدين رئيس تحرير صحيفة المجهر السياسي حسب الورقة التي قدمها في ورشة عمل اقتصاديات الصحف والتي عقدت بالمجلس القومي للصحافة والمطبوعات في السادس والعشرين من العام 2017م إن عدد الصحف التي تصدر يومياً تبلغ أكثر من 30 صحيفة طبعت في جملتها (116.500.000) نسخة في العام 2015م، طبقاً لتقرير المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصادر في أبريل 2016م، وهذا يعني ما يعادل 9 آلاف طن من الورق سنوياً.

ويشير الهندي في ورقته إلى أن فاتورة الطباعة تمثل أعلى بنود الصرف في أي مؤسسة صحفية. ويرتبط هذا المحور ارتباطاً وثيقاً بالحالة الاقتصادية للدولة، تحديداً يرتبط بحركة صعود أسعار النقد الأجنبي مقابل الجنيه السوداني فيما يعرف بالسوق الموازي. وكلما ارتفع سعر العملات الأجنبية يرتفع سعر طن الورق عند الموردين وهم في السوق السوداني عدد محدود أقل من أصابع اليد الواحدة، لذا تغيب الكثير من المعلومات عن ناشري الصحف الذين لا علاقة لغالبهم بأي مصدر خارجي لصناعة وتسويق الورق، إذ تركوا الأمر لمديري المطابع التي يستورد بعضها الورق مباشرةً من أوربا كمجموعة (المطبعة الدولية) وهي كبرى المطابع العاملة حالياً، بينما تعتمد مطابع أخرى لضعف قدراتها المالية على موردين (تجار) من خارج المطبعة لتوريد الورق وفق اتفاقيات خاصة تخضع بموجبها الصحف للأسعار المتفق عليها بين المورد والمطبعة، وغالباً ما تكون أسعاراً غير متناسبة مع نسبة ارتفاع الدولار في السوق الموازي مما يعرض

الصحف لضغوط هائلة تسفر عن ديون متراكمة للمطابع بمئات الآلاف من الجنيهات. (عزالدين – 2017م – ورشة عمل).

ويضيف الهندي أنه في ظل هذا النطاق المحدود لحصرية حركة توريد وتجارة الورق وبقية مدخلات الطباعة من أحبار و (بليتات) وبطاطين وغيرها، وما تخضع له من رسوم جمركية وضريبية في الميناء فضلاً عن تكلفة الترحيل التي ارتفعت بعد قرار وزارة النقل بإلغاء المقطورة، تتفاقم أزمة صناعة الصحف في بلادنا بوتيرة متصاعدة تبعاً لتدهور الحال الاقتصادي.

من التحديات التي تواجه الصحافة عدم وجود هذه المدخلات كالورق مثلاً في السوق المحلي إلا بأسعار خرافية فلكية لدى قلة وحتى هذه القلة الآن في تلاشٍ لأنه في أواخر أيام الإنقاذ كان من أكبر مطابع الصحف المجموعة الدولية التي تتبع لجهاز الأمن السابق الذي كان يسيطر سيطرة تامة على سوق الطباعة ربما لأسباب تجارية وربما لأسباب أمنية سياسية من أجل الهيمنة على هذه الصحف من خلال التحكم في أسعارها.

ومن المشاكل الاقتصادية الفنية التي تجابه طباعة الصحف في السودان ومن واقع تجربته العملية خلال أربعين عاماً في مجال الطباعة عموماً والصحف على وجه الخصوص أوضح المهندس صلاح عبد الله رئيس لجنة الصحافة والطباعة بالمجلس القومي للصحافة والمطبوعات في الورشة التي نظمها المجلس حول اقتصاديات الصحف في أكتوبر 2017م أن المشاكل التي تواجه صناعة الصحافة يمكن تلخيصها في: مشاكل فنية تتمثل في: (عزالدين–2017م)

الآلات والماكينات والمعدات، العمالة المدربة الماهرة من فنيين ومهندسي صيانة، الصيانة الوقائية وتوفير قطع الغيار.

مشاكل إدارية تتمثل في:

كيفية استيراد وشراء الورق الخام، نوع الورق ومدخلات الطباعة، إدارة العملية الطباعية خلال فترة خمس ساعات وهي المتاحة لطباعة الصحف اليومية السياسية.

مشاكل لوجستية تتمثل في:

عملية ترحيل الورق وتحريكه والوسائل المتاحة، عملية كيفية تخزين الورق، الأضرار التي يتعرض لها الورق نتيجة لوسائل الحركة، الفاقد من الورق نتيجة لهذه الأضرار.

ويضيف أن هناك مشاكل اقتصادية تتمثل في:

حجم ومقاس الورق، الفاقد من الورق أثناء عملية التحضير للطباعة وأثناء الطباعة، الحد الأدنى للكمية المفروض طبعها من كل صحيفة على هذا النوع من الطباعة (طباعة الويب) ، حساب التكاليف ومرحلة

التوازن، الحد الأدنى للكمية المطبوعة من كل صحيفة، مقاس الصحف السودانية والفاقد من الورق ما بين 76 – 70 سم عرض الصحيفة.

خرجت الورشة بعدة توصيات وتم رفعها للجهات ذات ولكن حتى زوال النظام السابق الذي نظمت في عهده الورشة لم تر هذه التوصيات النور، وقد تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور:

في مجال الطباعة طالبت الورشة:

قيام محفظة من عدد من البنوك لاستيراد ورق الطباعة من المنشأ وذلك حرصاً على استقرار الأسعار في فترات أقلها ثلاث أو أربع سنوات، إلغاء ضريبة القيمة المضافة والدمغة على الإعلان وخاصة وأن جملتها لا تمثل إلا رقماً ضئيلاً في جملة ربط الضرائب السنوي مع تخفيض ضريبة أرباح الأعمال، تخفيض قيمة الرسوم الجمركية والضريبية المفروضة في الميناء على مدخلات الطباعة من ورق وأحبار وبليتات وغيرها، العمل على تحديث الآلات والماكينات والمعدات وتأهيل الفنيين ومهندسي الطباعة، ترحيل الورق ونقله وتخزينه بالطرق والوسائل الحديثة لتجنب الفاقد وتطوير وتأهيل أقسام التكاليف بالمطابع الصحفية. (توصيات ورشة عمل – مجلس الصحافة 2017م).

ويقول الناشر أحمد البلال الطيب إنه ومن خلال تجربته كمالك لصحف ودار طباعة ودار للتوزيع وأخرى للإعلان وهذه المؤسسات محتكرة فقط للصحف التي يملكها، وبالتالي فهو يطبع ويوزع لنفسه، لكن ظهور الإعلام الحديث والإعلام الالكتروني بدأ يؤثر على الطباعة كما أن تدهور سعر الصرف أثر كثيراً جداً في الزيادات المضطردة لأسعار الصحف مما أدى للعزوف عن شرائها لدرجة التلاشي وبالتالي تناقصت الكمية المطبوعة والموزعة، ويضيف أن الطباعة تعاني من مشكلات كبيرة جداً؛ شح وإنعدام رغم أنه في فترة من الفترات كان عدد المطابع كثيراً جداً بأكثر يفوق حاجة الصحف. (الطيب – مقابلة – 2020م)

التوزيع:

يرى العاملون فى مجال التوزيع أن كلمة التوزيع ليست بدقة كلمة التسويق التي هي أشمل وأعم من مفهوم التوزيع، بل إن التوزيع نفسه جزء من التسويق ذلك أن التوزيع يشمل مجرد انتقال الصحيفة من المؤسسة الصحفية إلى القارئ، بينما يشمل التسويق دراسة رغبات القراء والتعرف عليها وترجمة هذه الرغبات في الصحيفة ثم العمل على أن تصل الصحيفة لهم في مكانهم في الوقت المناسب وبالسعر المناسب. (ربيع – 2004م – ص 163).

ويقسم البعض الصحف إلى صحف جماهيرية أو شعبية وهي ذات التوزيع الضخم وعادةً ما تكون رخيصة الثمن تركز على الموضوعات التي تهم القارئ وتخاطب عواطفه بالدرجة الأولى كالجرائم والجنس والرياضة وأخبار المجتمع ونجومه والفضائح بجانب الأحداث المسلية والغريبة والطريفة، صحافة النخبة أو الصحافة المحافظة وهي صحف تتحرى الدقة والموضوعية وتميل إلى الاتزان في معالجتها للأخبار

والموضوعات وتركز على التحليل والشرح والتفسير والمقالات الجادة ويكون توزيعها أقل لكن مستوى مادتها أعمق وتهتم بالأحداث الدولية والاقتصادية والسياسية ولا تنشر الفضائح إلا في أضيق نطاق وغالباً ما تكون مرتفعة الثمن نسبياً، غير أنه رغم قلة توزيعها إلا أن تأثيرها أكبر غالباً نظراً لأنها تتوجه إلى الصفوة وتخاطب عقولهم، وبين الاثنين توجد الصحف المعتدلة التي تجمع فئات المجتمع بشكل متوازن من الناحية الصحفية ويرتبط مما سبق ما يطلق عليه شخصية الصحيفة التي هي المدخل لسياستها التحريرية. (علم الدين – 2009م – ص61)

وترى الباحثة أنه من خلال هذا التصنيف للصحف يتضح أن حجم التوزيع يعتمد بشكل أساسي على السياسة التحريرية التي تنتهجها الصحف ومدى ملاءمتها وتلبيتها لرغبات جمهور القراء.

وبالنسبة لتوزيع الصحف في السودان في عهد سابق من سبعينيات القرن الماضي كانت تقوم بهذه المهمة دار توزيع مركزية بإمكانيات كبيرة وخبرات عملية وافرة، ومع تلاشي الصحف القومية أو الحكومية وتفكيك صحف عريقة غابت عن سوق الصحافة كما يقول المراقبون شركات التوزيع الكبرى التي كانت تملك أسطولاً من السيارات والشاحنات تجوب به العاصمة والولايات لتقديم خدمة توزيع راقية في الوقت المناسب.

لكن مع تضاؤل إيرادات الصحف من التوزيع والإعلان لجأت الكثير من الصحف لتأسيس أذرع خاصة بها لتوزيع الصحيفة بينما بقيت شركات محدودة تقوم بمهمة التوزيع في العاصمة والولايات غير معنية بالنشر والطباعة على أن تنال نسبة لا تقل عن 15% من قيمة النسخة وفق اتفاقيات مختلفة مع الصحف، لذلك ظلت طرق وآليات التوزيع متأخرة وتقليدية ولم يتم إيجاد منافذ جديدة خارج إطار الأكشاك مما أثر سلباً على مستوى انتشار الصحف. (عراقي – 2017م – ورشة عمل مجلس الصحافة).

ظلت مبيعات الصحف في تراجع مستمر وهذا التراجع ظل هاجساً يؤرق مضجع معظم دور الصحف المحلية والإقليمية وتصاعد منحنى هبوط الصحف في المبيعات. ومن إجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه أقام مجلس الصحافة والمطبوعات بمقره بالخرطوم في السادس والعشرين من أكتوبر 2017م ورشة عمل حول اقتصاديات الصحف قدم فيها الأستاذ عوض الكريم عراقي المدير العام لشركة ألق للتوزيع عضو مجلس الصحافة والمطبوعات ورقة حول ترقية أداء التوزيع الصحفي جاء فيها: إن بعض الصحف السودانية دخلت غرف الإنعاش تنتظر جرعات لإنقاذ الحياة وكان للتوزيع الصحفي نصيب كبير فيما آلت إليه حالة التراجع والضمور في معدلات التوزيع والمبيعات في كل إصدارات الصحافة الورقية تصاعدت عاماً بعد عام فحجم التراجع في حجم السوق العام للصحافة، إذ ظل لعشرات السنين بلا تطوير وبلا خطة واضحة وبلا تخطيط مستقبلي يقود التوزيع الصحفي إلى طرق سالكة تبلغ رسالة الصحافة للناس.

ويقول عراقي إن حجم التراجع في المبيعات مابين 2015م – 2016م سجل نسبة 21%، ومابين عام 2016م إلى عام 2017م زاد التراجع بنسبة 32%، وهبط معدل القراء حيث كان في العام 2011م 10

صحف لكل 1000 شخص، ليصل في العام 2017م 6 صحف لكل 1000 شخص من الصحافة اليومية المحلية مما يعني خروج 4 صحف خلال السنوات الست الماضية من دائرة المقروئية. (عراقي – 2017م)

ويضيف أنه بعد غزو الصحافة الالكترونية واختراقها لجمهور قراء الصحافة الورقية كان الناتج تأزم الأوضاع في الطلب على الصحافة الورقية، ففي بعض الدول العربية سجل حجم الانهيار في الطلب على الصحف نسبة 90% وهي نسبة قياسية للفترة بين عامي 2000م – 2017م حيث انخفض الإنتاج الصحفي من 3.5 ملايين نسخة في اليوم إلى 350 الف نسخة في اليوم، إذن حالة أزمة الطلب لم تمس الصحافة السودانية لوحدها وفي البلدان العربية كذلك الحال أشد وطأة، فنمو الصحافة الالكترونية عزلت نسبة كبيرة من الشباب عن قراءة الصحافة الورقية وتأتي تغطية فواتير الهواتف الذكية أضعاف ما ينفقه الشباب على شراء الصحف، ويواصل عراقي حديثه قائلاً: الصحافة الورقية في السودان لم تتأثر بالصحافة الالكترونية فقط، فهناك مسببات أخرى كان لها تأثيرها فيما آلت إليه أوضاع التوزيع الصحفي حالياً، ولعل أبرز السمات التي في الفترة الراهنة تتجلى في تشتت دماء الطلب المتأزم على قراءة الصحف الورقية إلى أكثر من 40 صحيفة تصدرها الخرطوم، حيث بلغ متوسط حجم السوق للعام 2017م في اليوم الواحد 190 ألف نسخة يومياً بينما كان المتوسط للعام 2016م 245الف نسخة. (عراقى – 2017م)

فالطلب العام تأزم بفعل ارتفاع أسعار الصحف الذي يضعف خيارات القراء ويفقدهم شهية الشراء، ومعلوم أن أي زيادة تطرأ على الصحف الورقية تتناقص بعدها كميات المطبوع من الصحف وتتراجع معها كمية المبيعات بنسب تتفاوت ما بين ال 20% إلى 30% حسب وضع الصحف وارتباطها بقرائها، كذلك من أخطر المؤثرات على حجم السوق العام للصحف والتوزيع هي منافذ التوزيع (الأكشاك) والتي ظلت عاما بعد عام تحت الإزالة والتدمير، حيث كان بالعاصمة عام 2009م 780 كشك وصلت في هذه العام 2017م 180 كشك فقط، مما يفسر بجلاء حالة الاختناق الذي تعانيه الصحف في فرص العرض في منافذ البيع المختلفة بالعاصمة وبالتالي عدم وصولها لقرائها بانتشار متوازن، فلا يمكننا أن نتحدث عن انتعاش في متوسط حجم التوزيع والمنافذ التوزيعية مغلقة.

ومن التحديات الكبرى ضعف إمكانيات الشركات العاملة في التوزيع الصحفي وعدم مقدرتها على كسر السوق لأن العائد من التوزيع والمبيعات لا يغطي تكاليف التشغيل اليومية في معظم الشركات العاملة فكيف لا تعاني ومصدر إيراداتها مبيعات صحف تعاني من تراجع في حجم التوزيع – علماً بأن أسلوب التوزيع المتبع في السودان يعتبر أقل تكلفة من أسلوب التوزيع المباشر؛ نقاط ومنافذ البيع، والمعمول بها في شركات التوزيع الأخرى، فشركات التوزيع المرخصة 47 شركة والتي تعمل 17 منها 10 شركات ناشطة في العمل وهي الشركات التي تتقاسم كيكة الـــ 40 صحيفة ، كذلك من التحديات ارتفاع تكاليف الشحن للولايات براً أو جواً مما يرفع أسعار الصحف فيها خاصةً ولايات كردفان ودارفور. (عراقي – 2017م)

الأساليب السالبة في التوزيع صارت شائعة وإيجار الصحف والبدل ظاهرة فرضها ارتفاع أسعار الصحف، ولم يكن السودان وحده الذي يعاني من هذه الظاهرة فبعض الدول العربية كذلك انتشرت فيها هذه الظاهرة، ويختم عراقي ورقته بأن التحديات التي أشار إليها وليدة واقع تراكمت فيه الأوضاع لبناء صحافة سودانية تتسارع فيها الخطى لاكتشاف آفاق بلا حدود، فمهما بلغ عنق الزجاجة من ضيق وتكالبت عليها الظروف ستجد مخرجاً لتشكيل الرأي العام المستنير وستظل وسيطاً إعلامياً متميزاً لأنها تتميز بسعة التناول السياسي والرياضي والاقتصادي، فالاستجابة لمطلوبات التوزيع هي في الواقع تذليل للعوائق والمطبات التي تلاقيها الصحافة السودانية في مسيرتها الطويلة.

وقد تمثلت توصيات الورشة في:

أن تتبنى الدولة سياسة تهدف إلى تطوير وانتشار والصحف في مختلف أنحاء البلاد، إيقاف تصاعد أسعار الصحف بإيجاد حلول ومعالجات للأسباب التي تقود إلى ارتفاع الأسعار من دعم مدخلات الطباعة وخلافه، مطالبة المحليات بمراجعة سياساتها في تنظيم أكشاك الصحف باعتبارها المنافذ التوزيعية الأساسية لتوزيع الصحف، النظر في إمكانية تقنين وضع وكلاء التوزيع بضمهم لمظلة المجلس تعزيزاً وتنظيماً لدورهم في هذا المجال، ضرورة تعاون شركات التوزيع وعقد اتفاقيات جماعية مع شركات الطيران المحلية والأجنبية للتوزيع داخل السودان وخارجه واستخلاص الإيجابيات الناتجة من ذلك بالتعاون مع الصحف التي توزعها الشركات ليدخل فيها الإعلان كطرف أصيل، ضرورة الاهتمام بقارئ الولايات وتوفير أكشاك داخل المدن لمحاربة ظاهرة ارتفاع أسعار الصحف، إعفاء الصحافة الواردة من الجمارك أو تخفيضها حتى تتوفر هذه المطبوعات بأسعار تناسب قدرات القارئ السوداني المادية والشرائية، ضرورة الاهتمام بالتدريب وتخريج كوادر مؤهلة لها فكر توزيعي متطور مدركة لدورها على تطوير هذا القطاع المهم، فإن شركات التوزيع تطرح 4 ملايين نسخة في اليوم فعلت ذلك بحسن الإدارة والإستعانة بالقدرات والخبرات والكوادر المؤهلة، العمل على تعزيز الحريات الصحفية فلذلك التعزيز يؤدي إلى ازدهار الصحافة واتفاع تكاليفها، تأسيس شركة توزيع كبرى بإمكانيات وآليات وخبرات تساهم جميع الصحف في تأسيسها تهدف إلى نقل الصحيفة – لمن يرغب – في مكانه، أن تعمل شركات التوزيع العاملة حالياً على تطوير وسائل عملها بالبحث عن منافذ توزيع جديدة وعقد اتفاقيات مع المحليات وشراكات مع البنوك لتمويل تصنيع أكشاك بمواصفات جديدة وذلك بدعم وترويج للمشروع من الصحف. (عراقي – 2017م)

الإعلان:

الإعلانات في الصحف هي المصدر الثاني من مصادر إيرادات الصحيفة وتعتمد الصحف في ميزانيتها اعتماداً جوهرياً على الإعلانات وتبلغ نسبة إيراد الصحيفة من الإعلان أكثر من نصف إيراداتها العامة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وقد ثار جدل طويل حول الإعلانات إذ اعتبرها البعض العمود الفقري

للصحيفة الذي لا غنى عنه لوجودها المالي، واعتبرها البعض الآخر دخيلة على التحرير الصحفي وكانت الغلبة في هذا الجدل لمؤيدي الإعلانات. (إبراهيم – 2009م ص 183).

تتعلق الصحافة اقتصادياً بما يدره عليها الإعلان من دخل، فالإعلان يضخم للهيئات الصحافية نتائج الأزمات الاقتصادية عامة، فهو أحياناً يزيد من تألق تلك المشاريع أو أحياناً أخرى يزيد من حدة تألق تلك المشاريع أو يزيد من حدة ضائقتها المالية، كما أن الإعلان يجعل الأعمال الصحافية التي تعتمد اعتماداً كبيراً في دخلها على الإعلان شديدة الحساسية للأزمات الاقتصادية، فالشركة الصحفية مثلاً تستطيع أن تركز اعتمادها على وفاء قرائها لها؛ أي على دخلها من بيع الصحف لا على ما تحصله من عائدات الإعلانات لأن هذه الشركة لا يمكنها السيطرة على تقلب هذا العائد. (البير – 1987م– ص 68)

وكلما زاد ما تتلقاه الجريدة من إعلانات كلما كانت بعيدة عن الوقوع تحت سيطرة المعلنين ولكنها في نفس الوقت تكون عرضة للأذى أكثر من غيرها بالرغم مما تتمتع به من ازدهار، ويمكن اعتبار أن نسبة 50% من دخل الإعلانات نسبة متوازية للثبات والاستقرار، وتعتبر الدعاية من أهم العوامل فاعلية لظاهرة التركيز في الصحافة لأن الإعلان يتدخل في هامش السوق التقليدي لبيع الصحف للقارئ إذ يعمل على زيادة سرعة وتقوية الاتجاه الطبيعي في هذا السوق مما يدفع بعجلة انهيار الصحف ذات التوزيع الضعيف.

يمثل الإعلان في السودان أحد الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز عليها المؤسسات والشركات في إدارة أعمالها وتسويق منتجاتها، ويلاحظ النشاط الإعلاني من خلال الصحف والمجلات التي تشهد حضوراً إعلانياً مكثفاً، ويعتبر الإعلان في الصحف من أهم الموارد المالية بجانب التوزيع إذ أنهما يوفران الحد الأدنى من المدخلات المادية التي تمكن الصحافة من القيام بالتزاماتها تجاه المتطلبات الإدارية والتشغيلية وأجور الصحفيين وحقوقهم، ، كما يعتبر الإعلان مورداً مهماً للوكالات الإعلانية، وهووسيلة مكملة للنشاط التجاري والصناعي فمن الصعب بيع السلع وإتمام الدورة التجارية على نطاق واسع دون الإعلان، كما أنه يعتبر مؤشراً مهماً لقياس مدى تطور الدولة في إنتاجها وخدماتها مما يتطلب وعياً خاصاً وميثاقاً للشرف من أجل حماية المنتجات من التدليس.

تطور الإعلان الصحفي في السودان خصوصاً في السنوات الأخيرة وذلك لدخول الشركات الحديثة وتطور الصناعة المحلية، بجانب دخول المطابع الحديثة ذات التقنيات العالية ودور النشر والتوزيع والتطور التكنولوجي، وكل ذلك أدى إلى زيادة في شركات ووكالات الإعلان مما أحدث منافسة في سوق الإعلان تؤدي بالضرورة إلى تجويده كصناعة.

يواجه الإعلان في السودان عدة إشكالات مثله مثل غيره من اقتصاديات الصحافة. وقد ذكر د. محمد عيسى مصطفى في ورقة علمية شارك بها ورشة اقتصاديات الصحف أن الإعلان يواجه إشكالات عديدة منها على سبيل المثال أن بعض وكالات الإعلان تتلكأ في سداد المبالغ المستحقة للصحف حتى تتقادم

فتصبح ديوناً هالكة، بل أحياناً تختفي هذه الشركات ولا يعرف لها محل وأخرى تخصصت في إغراق الصحف الحديثة بالديون ثم تتحول إلى صحف أخرى دون أن تجد الصحف أي حماية، أيضاً بعض شركات الإعلان توقع عقود تخفيض لمدة تصل إلى خمس سنوات نيابة عن الصحف فتجد الصحف نفسها مرغمة لقبول التخفيض هذا من ناحية الإشكالات الإدارية والمالية. (مصطفى – 2017م – ورشة مجلس الصحافة).

كذلك يعتبر شح الإعلان من التحديات التي تواجه التمويل لأنه في القطاع الخاص ليست هناك سلع يعلن عنها وهذه التحديات تهدد نسفها من الوجود.

ويقول الهندي عز الدين ناشر صحيفة المجهر في ذات الورشة إن الإعلان من مؤسسات وشركات القطاع الخاص يمثل نسبة 60% من جملة الإعلان المنشور بالصحف، بينما تتراوح نسبة الإعلان الحكومي من (25 – 40%) وفق دراسة لصحف آخر لحظة (2006م – 2009م) والأهرام (2009م – 2012م) ، والمجهر السياسي (2012م – 2017م) .

ويضيف الهندي أن الحكومة اتخذت سياسة (مركزة) وتجميع الإعلان الحكومي في وكالة (أقمار) التابعة لوزارة الإعلام، ورغم أن ظهور الشركة ونشاطها في تجميع ونشر الإعلان الحكومي يمتد لسنوات إلا أن ذروة السياسة القابضة تجلت بقوة في العام 2016م حيث صدر تعميم رئاسي لكافة الوزارات والمؤسسات والشركات والبنوك الحكومية أو التي تساهم فيها الحكومة بعدم التعامل مباشرةً مع الصحف وحصر الإعلان الحكومي وسداد فواتيره عبر شركة (أقمار) تستقطع الشركة نسبة (35%) كعمولة من قيمة الإعلان.

تتأخر مطالبات الصحف لدى الشركة ويكون المبرر أن الجهات المعلنة لم تسدد، سياسة (مركزة الإعلان الحكومي) وتوزيعه وفق تصنيف سياسي غير مستقيم، ساهم في تجفيف موارد الإعلان الحكومي وتقليل عدد النشرات، كما أدى لبطء حركة تحصيل فواتير الإعلان من عشرات المؤسسات والشركات والبنوك لقلة عدد الكادر العامل بالشركة التابعة لوزارة الإعلام، بينما كان يقوم بهذا العمل المئات من مناديب الصحف وموظفي العلاقات العامة والإعلام في تلك الوزارات والمؤسسات الحكومية. (عزالدين–2017م– ورشة مجلس الصحافة)

كما تخضع الصحف في فواتير الإعلان لضريبة القيمة المضافة (17%) + ضريبة دمغة (5%) ليكون الخصم من جملة الإعلان 22% هذا غير الخصم لمناديب الإعلان (ما لا يقل عن 20%) نظير جهدهم في جلب وتحصيل الإعلان. (مصطفى – 2017م–ورشة مجلس الصحافة)

وقد أوصت الورشة في مجال الإعلان:

بإصدار قانون يشتمل على المواصفة الإعلانية تتوفر فيه الضوابط التي تنظم النشاط الإعلاني وتحفظ حقوق كافة الأطراف من صحيفة ووكالة وشركة ومعلن ومستهلك ومجتمع ودولة، تحرير الإعلان الحكومي وفتح المجال وإتاحة الفرصة كما كان من قبل للوزارات والمؤسسات والبنوك الحكومية للإعلان مباشرةً في

الصحف وأن تستمر شركة أقمار في تولي إعلانات الجهات الحكومية الراغبة في استمرار خدمتها دون فرض قيود أو وصاية عليها. (مصطفى – 2017م–ورشة مجلس الصحافة)

الناظر للإعلانات في الصحف يجد أنها حققت فوائد عديدة للمنتجين والمستهلكين، كما أفادت الصحف حتى أصبح البعض يرى أن الصحيفة الخالية من الإعلانات تعتبر صحيفة منقوصة، لأن الإعلان ينشر أخبار السوق والسلع والخدمات، وفي ظل العلاقة الطردية بين الإعلان والتحرير يبرز سؤال جوهري وهو هل يمكن للصحف أن تستمر بدون إعلان؟، كما يبرز سؤال آخر وهو هل يهدد الإعلان حرية الصحافة؟

ومن وجهة نظر الباحثة وعملها في الصحف فإن الإعلان لا غنى عنه لأنه من الأسباب التي تؤدي إلى الاستقرار المادي في الصحيفة، أما عن تهديد الإعلان لحرية الصحافة فهذا أمر وارد وفي كثير من الأحيان تحجم الصحف عن توجيه النقد للشركات الكبرى التي تسيطر على سوق الإعلان مثل شركات الاتصالات، ولكن هذا الأمر لاينطبق على كل الصحف فهناك صحف تحافظ على الحرية الصحفية المتاحة في النقد الموضوعي حتى لو كانت النتيجة فقدان معلن مؤثر، كما أن هناك صحفا تفصل بين المحررين ومندوبي الإعلانات بحيث لا يحق للمحرر الصحفي أن يجلب إعلاناً وذلك حتى لا يؤثر الإعلان على حياد الصحفي، وفي المقابل إذا كانت الصحف تدار بالعقلية التجارية فإنها يمكن أن تقدم تنازلات في سبيل الحصول على الإعلان.

أحمد البلال الطيب (مقابلة – 2020م) تحدث عن تجربتهم في الإعلان حيث قال: بالنسبة لمؤسستنا لنا شركة خاصة بنا وأغلب الإعلان حكومي وقد ابتدعت الإنقاذ بدعة سيئة حيث جعلت الإعلان محتكراً لوزارة الإعلام في إدارة خاصة حيث يوزع حسب الرضا والغضب على الصحيفة المعنية من الحكومة. (الطيب – مقابلة – 2020م)

ترى الباحثة أن صناعة الصحافة الورقية تواجه تحديات كبرى، فبجانب التكلفة الباهظة في مدخلات الإنتاج وتكلفة الطباعة، تعاني الصحف من شح الإعلان لارتفاع تكلفتة كما أن التوزيع يواجه تحديات لذلك اتجهت الصحف لتقليل الكميات المطبوعة من الصحف.

المبحث الثاني

القطاع الخاص والشراكات في العمل الصحفي

يمكن فهم حرية الصحافة في العالم الثالث في ضوء نتائج الخبرات التاريخية المختلفة والتي لا تخرج في خطوطها العريضة عن ما يلي:

1/ إن الصحافة ينظر إليها في الغالب على أنها أداة للسلطة ويجب أن تخضع لسيطرة وتوجيهات المجموعات الحاكمة، وأن الصحف التي تعبر عن أو تؤيد جماعات المعارضة يجب أن تغلق، وأن اضطهاد الصحفيين المعارضين أمر مسلم به وتقليد ثابت ورثته الحكومات الوطنية من المستعمرين.

2/ إن أنماط السيطرة على الصحافة التي وضعها قادة دول العالم الثالث بعد الاستقلال شملت إلى جانب قيام الحكومات نفسها بمهام حارس البوابة الذي يتحكم في تدفق الأخبار والمعلومات داخل هذه الدول حرص هذه الحكومات على امتلاك الصحف وإداراتها، وفي حالة السماح لأفراد بامتلاك صحف يكونون في أغلبهم من الموالين للحكومة الخاضعين لتوجيهاتها.

3/ إن درجة النقد المسموح به للحكومات في حالة قيام صحافة حرة تتراوح بين السماح للصحف بنشر بعض النقد حول تنفيذ بعض السياسات أو عن الفساد في المستوى الأدنى والمتوسط في الإدارات الحكومية، وعدم السماح إطلاقاً بنشر نقد للحكومة أو المساس بالنظام السياسي ورئاسة الدولة.

وبناء على ما سبق فإن علاقة السلطة بالصحافة في دول العالم الثالث لا تخرج وفقاً لطبيعة النظم السياسية السائدة:

لا صحافة معارضة في الدول ذات نظام الحزب الواحد، السماح بحرية محدودة ومقيدة للصحافة وفق قيود حكومية عديدة في الدول التي أخذت بالتعددية الحزبية. (نصر – 2010م – 79 – 80)

تكنولوجيا التحالف:

تكاد تكون أوضاع الصحافة في معظم دول العالم الثالث متشابهة حيث تعاني بعض المؤسسات الصحفية من خلل في هياكلها التمويلية مثل تراكم الخسائر والديون مع تضاءل العائد على الأموال المستثمرة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ضعف المركز المالي للمؤسسة الصحفية، ومن هذا المنطلق يمكن الإشارة إلى أن مثل هذه المؤسسات لا تستطيع مواجهة الواقع التنكولوجي في مجال الإدارة نظراً لضعفها، ولذلك فإن تحالف مثل هذه المؤسسات الصحفية التي تحقق الخسائر – مع بعضها – يعتبر بمثابة استراتيجية وتكنولوجيا مهمة لمواجهة التقدم التكنولوجي في مجال صناعة الصحافة واقتصادياتها ومثل هذا التحالف له أسبابه التي نوردها فيما يلي: (ربيع – 2014م – ص 212 – 213)

1/ إن الاستثمارات اللازمة لتطوير المطابع وشراء أجهزة ومعدات تكنولوجية (لماذا يتحملها طرف واحد فقط؟)

2/ هناك بالفعل مؤشرات لهذا التحالف فبعض المؤسسات الصحفية تلجأ إلى المؤسسات الأخرى لكي تقوم بتوزيع إصداراتها

3/ يؤدي التحالف إلى المشاركة في الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والمتاحة لأحد أطراف التحالف ولكن تبقى ملاحظة على ما سبق الإشارة إليه وهي أن صناعة الصحافة تتميز بالمنافسة بين الصحف ولذلك نجد أن للتحالفات مشكلاتها وفي أحيان يمكن أن تفشل، ولذلك لكي ينجح هذا النوع من التكنولوجيا في المؤسسات الصحفية لابد من توافر عدة عناصر مثل:

- اشتراك الإدارة العليا ودعمها للتحالف
- الاجتماعات المتكررة بين الأطراف المتحالفة وبشكل غير رسمي في أكثر الأحيان وذلك لتبادل المعلومات وإزالة مجالات الشك والخلاف
- أن يحافظ كل طرف على استقلاله
- عدم قبول تضحيات أو حلول وسط يجب أن يكون التحالف مفيداً لكل الأطراف
- تعيين جهاز رقابي لمتابعة العلاقة وتنفيذ اتفاق التحالف
- توقع الاختلافات الحضارية. (ربيع – 2004م – ص 212 – 213)

نماذج سودانية:

تميزت الصحافة السودانية في الجزء الأكبر من تاريخها بأنها ملكية خاصة منذ العام 1903م واستمر هذا الوضع حتى تأميم الصحف في عهد مايو، وقبلها كانت هناك تجربة يتمية للصحافة الحكومية وهي صحيفة الثورة التي صدرت في عهد عبود مع بقاء الصحف الخاصة.

ومن المعلوم أن الصحف الحكومية يحكمها توجه الحكومة وغير مسموح لها بالخروج عنه، فيما تعبر الصحف الخاصة عن توجهات أصحابها أو ملاكها، فإذا كانت الملكية لشخص واحد فإن الصحيفة تعبر عن توجهاته، وإذا كان مجموعة شركاء غالباً مايتم الاتفاق على الخط التحريري لتلتزم به أسرة التحرير، لكن هذا الأمر ظل نظرياً إذ أنه من الناحية العملية حتى صحف المساهة تعبر عن توجهات صاحب النصيب الأكبر من الأسهم، ولأن الصحافة السودانية منذ نشأتها قامت على مجهودات القطاع الخاص سواء أفراد أم مجموعة شركاء. وللوقوف على تجربة الصحافة السودانية في هذا المجال نورد بعض النماذج لصحف خاصة وأخرى شراكات.

* الصحف الخاصة:

أخبار اليوم:

الهيكل التنظيمي لصحيفة أخبار اليوم يقوم على نظام الإدارات حيث يوجد مدير للمطبعة، مدير للتوزيع، مدير للإعلان، رئيس التحرير ومدير التحرير، وهؤلاء جميعاً يشكلون القيادة كل في موقعه للمؤسسة، وتفصيلاً بالنسبة للصحيفة لها هيئة إدارة عليا رئيس مجلس إدارة، رئيس التحرير، مدير التحرير، سكرتير التحرير ومدراء الإدارة، ونحن عملنا بنظام الإدارة، إدارة الأخبار، إدارة المنوعات، الإدارة السياسية،، الإدارة الاقتصادية وإدارة الرياضة، وكنا في بعض الأحيان نجري بعض الدمج، حيث أنشأنا إدارة متخصصة للجريمة ثم أضفناها للمنوعات، ومرة كانت هناك إدارة للتحقيقات ثم في أكثر من مرة تدمج مع الإدارة السياسية، إذن الهيكل التنظيمي لصحيفة أخبار اليوم به مجلس إدارة عليا، مجلس تحرير، مدراء إدارات ورؤساء أقسام. (الطيب – مقابلة – 2020م)

صحيفة الوفاق:

تأسست في العام 1997م وصدرت في الحادي والعشرين من نوفمبر، شعار الصحيفة هو الحديث النبوي (إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية) ، وقد اتخذت الصحيفة من أسلوب التحليل في الصفحة الأولى منهجاً لها حيث كانت الصفحة الأولى تحتوى على مادتين مع التحليل، كما كانت ذات الصفحة تحمل يسار ترويسة الصفحة زاوية بعنوان أسرار، وكذلك عمود خفايا الذي تكمل بقيته مع بية الأسرار في الصفحة الثالثة، كما كانت بها مادة باسم وراء الكواليس، والصفحة الأخيرة بعنوان لله والحرية كان يكتبها رئيس التحرير الراحل محمد طه محمد أحمد وكانت تكتب في سلسلة حلقات تمتد احياناً إلى خمس عشرة حلقة، ومعظم هذه المقالات كانت توثيقية، وكان هذا أكثر ما ميز صحيفة الوفاق عن غيرها من الصحف إذ أنها كانت صحيفة تحليل وتوثيق أكثر من كونها صحيفة خبر، وربما كان هذا النهج هو السبب في اغتيال الأستاذ محمد طه في السادس من سبتمبر 2006م، وقد كان اغتياله جريمة هزت المجتمع عموماً والوسط الصحفي على وجه الخصوص لغرابتها وبشاعتها. تعاقب على رئاسة تحرير الصحيفة خلفاً لمؤسسها عدد من رؤساء التحرير آخرهم شقيقه رحاب طه. (أحمد – مقابلة – 2020م)

*** الشراكات في الصحافة السودانية:**

الصحافة السودانية منذ بداياتها قامت على اجتهادات القطاع الخاص حيث ظهرت الصحف المستقلة منذ أربعينيات القرن الماضي، وهذه الصحف غالباً ما تصدر عن أفراد أو شركات عامة أو خاصة

وكما ورد سابقاً في سياق هذا البحث أن معظم الصحف السودانية قامت على أشخاص أو أحزاب أو هي صحف حكومية وحسب قانون الصحافة فإن الجهة التي تمتلك الصحيفة لابد أن تكون شركة وبذلك أصبحت الصحف تابعة لقانون الشركات وهناك شركات قامت على المساهمة العامة وهي نماذج محدودة في الصحافة السودانية، لكن بقية الشركات الصحفية كلها عبارة عن ملكية خاصة (لكن نظام الإنقاذ في أواخر أيامه ولفرض مزيد من السيطرة على الصحف – كما يقول ناشر صحيفة التيار – حاول سحب الشركات وتحويل

الملكية إلى شركات مساهمة عامة بأثر رجعي والخطة هنا واضحة إذ أنه بمجرد أن تتحول الصحف إلى شركات مساهمة عامة ستقوم الحكومة بشراء الأسهم وتصبح هي المالك للصحيفة) (ميرغنى – مقابلة – 2020م).

الأستاذ مالك طه رئيس تحرير صحيفة الرأي العام (مقابلة – 2020م) يقول: الشراكة في إصدار الصحف يلجأ إليها الشركاء لأسباب مختلفة منها ما يتعلق بزيادة رأس المال وبالتالي زيادة الإمكانيات الصحفية، ومنها ما يتعلق بصعوبة الإصدار المنفرد للشركاء، أو بغرض الإفادة من الامتيازات التي يتعلق بها شريك ما مثل من يملك مطبعة وآخر يملك الاسم، وأحياناً تشجع الحكومة الشراكة بغرض تقليل عدد الصحف وربما وعدت المتشاركين بامتيازات اقتصادية مثل الإعفاءات من الرسوم وغيرها وفيما يبدو أن الحكومات لا تحبذ العدد الكبير من الصحف خاصةً الحكومة السابقة بحيث تكون الصحف أقرب للدكاكين لا تكون فيها الاشتراطات المطلوبة لإصدار صحيفة وبالتالي الحكومة شجعت الاندماج في صحيفة واحدة، طبعاً هناك محاذير أن الجريدة بهذه الصورة لا تكون عندها الإمكانيات الكافية وانها مجرد مغامرة للربح وهنا تكون الصحيفة عرضة لشراء خطها التحريري ويمكن أن يتم التأثير عليها مالياً من السفارات أو أي جهات أخرى ولذلك الحكومات في هذه الحالات تشجع الاندماج أو الشراكات الصحفية وعموماً الفكرة لم تصمد طويلاً وكان النجاح لحظياً وغالباً ما تفض الشراكة. وكما قلت إن الشراكات تأتي لمصلحة بين الطرفين وكلها أحرزت نجاحا مؤقتا وبعضها انفضت الشراكة أما انفضاض نصفي أو انفضاض نهائي حيث ينفض الشركاء ليقوم كل واحد منهم بعمل صحيفة خاصة به أو يشتري أحد الملاك كل الأسهم ليستمر في الصحيفة. فيما يتعلق بموضوع الشراكات الفكرة جيدة لكن التنفيذ صادف كثيرا من العقبات وبالتالي ليس هناك الآن نموذج لشراكة ناجحة في العمل الصحفي، الشراكة يتم اللجوء لها لتعظيم رأس المال وإعطاء قوة دفع للصحيفة التي تكون نتاجا لشراكات ذات وضع مالي ممتاز. وكانت هذه التجربة أظهر ما تكون في صحيفة الصحافة مطلع الألفية الحالية أصابت نجاحاً في وقتها لكن سرعان ما تلاشت، كذلك هناك تجارب أخرى مثل صحيفة آخر لحظة كان فيها نوع من الشراكة لكن انتهت بخروج الشركاء الذين آثر كل واحد منهم الخروج وتأسيس صحيفة خاصة به، أحد أسباب الشراكات تقوية رأس المال، الشراكات تعزز وضع الصحفيين بحيث يكون للمؤسسة قدرة في الإنفاق عليهم بصورة جيدة، بيئة العمل تكون ممتازة ومواتية للأداء الجيد. (طه – مقابلة – 2020م)

وهناك تجربة اندمجت فيها عدد من الصحف وكانت هذه واضحة في تجربة الشراكة الذكية التي أصدرت صحيفة الصحافة برئاسة الأستاذ عادل الباز والتي بدأت ناجحة لكنها سرعان ما تعثرت، وفكرة الشراكة واحدة من الأساليب التي تسهم في بقاء الصحف في المشهد لأن اقتصاديات الصحف مكلفة، ورغم

صواب الفكرة إلا أنها أخفقت في الاستمرار ولم يكتب لها النجاح. (طه – مقابلة – 2020م) لذلك المؤسسات الصحفية أو الصحف التي قامت على مبدأ الشراكة تكاد تعد على اصابع اليد نوردها فيما يلي:

صحيفة الأسبوع:

صحيفة الأسبوع كانت مملوكة لمحي الدين تيتاوي. وحسب إفادات أحمد البلال الطيب في المقابلة التي أجرتها معه الباحثة أنه بعد العام 1986م وبحكم الزمالة والصداقة التي كانت تجمعه بتيتاوي بدأت الشراكة بينهما في الفترة الانتقالية بصحيفة مستقلة ثم توالى الشركاء المرحوم عوض الله عباس مغترب في السعودية، ومحمود جحا رجل اعمال، سليمان عثمان محمد مغترب في السعودية بجامعة المدينة (الطيب – مقابلة – 2020م)

* صحيفة الرأي العام

صدرت صحيفة الرأي العام في الخامس عشر من العام 1945م لصاحب الامتياز الناشر ورئيس التحرير إسماعيل العتباني وقد صدرت في بداياتها مسائية وهي بذلك تعتبر صحيفة سودانية مستقلة، صدر العدد الأول منها بحجم التابلويد إلا أنها في يوم الاستقلال أصدرت عدداً خاصاً بحجم (إستاندر) واستمرت الصحيفة في الصدور حتى أغسطس 1970م حيث تم تأميمها مع بقية الصحف في عهد مايو، وتحولت إلى مجلة في فترة من الفترات وبعد توقفها بعام أعيد إصدارها مرةً أخرى كصحيفة من شركة الرأي العام وقد ترأس مجلس إدارتها علي اسماعيل العتباني وترأس تحريرها صلاح محمد إبراهيم. وقد صدر العدد الأول منها بعد العودة في الخامس عشر من سبتمبر 1996م وتوقفت عن الصدور في العام 1997م. (تيتاوي – 2005م – وثائق مجلس الصحافة المطبوعات).

عاودت الرأي العام الصدور في نوفمبر من العام 1997م عبر شركة مساهمة عامة وقد ترأس تحريرها محجوب محمد الحسن عروة، ثم واصلت الصدور وتوالى على رئاسة تحريرها عدد من الصحفيين حتى توقفت في العام 2019 م بقرار من لجنة إزالة التمكين.

السياسة التحريرية لصحيفة الرأي العام تعتمد على الموضوعية والمنطق والأسلوب الرصين وكانت الصحيفة تتجنب الدخول في المهاترات والمعارك القلمية مع الصحف الأخرى، حيث كان مؤسسها العتبانيي يشدد على أنه من تقاليد (الرأي العام) الاعتماد على الأسلوب الرصين الحقيقي الحصيف وتجنب المهاترات والاستفزاز والاستخفاف حيث لا مجال للتعابير الجارحة والسوقية ولا استجابة للرد أو الهجوم أو النقد الشخصي في أي صحيفة أخرى، وقد كتبت الرأي العام في عددها رقم (1047) الصادر في يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من سبتمبر 1948م في افتتاحيتها التي جاءت تحت عنوان (أسلوبنا في النقد) : (درجت هذه الصحيفة منذ إنشائها على معالجة ما يهم الهيئات والجماعات من أمور حيوية، وستبقي كذلك تعالج شؤون البلاد وتولي هيئاتها وجماعاتها الإخلاص، وهذا واجب الصحافة نحو الوطن وأبنائه إلا أن هناك طريقة

خاصة في معالجة هذه الصحيفة لما تراه جرياً بالقدح أو المدح، وهي أنها ترى دائماً أن النقد المدعم بالحجج القوية والبراهين الثابتة هو وحده الذي يصحح الأمور الخاطئة ويقوم ما أعوج من أمور، وتعطي هذه الصحيفة كل ما يصل إليها من مقالات وكلمات حق قدرها وتوليها العناية، كما تقدر الشعور الطيب الذي يدفع كتابها إلى معالجة ما يجيء من موضوعات.) . (تيتاوي – 2005م–وثائق مجلس الصحافة والمطبوعات) ، ويرى خبراء في مجال الصحافة أن الرأي العام في بداياتها رغم ملكية الفرد إلا أن نهجها الوطني المتحرر جعلها مؤسسة قومية ارتبطت بقيم ومثل أهل السودان في القول الحسن والاستقامة والتركيز على ما يجمع والنفور عما يفرق وتعكس النموذج الصالح وتنفر مما هو طالح وقد حافظ على هذا التقليد كل من تسنموا مقاليد الأمور في هذه المؤسسة الصحفية العريقة.

*** صحيفة الأيام**

صدرت صحيفة الأيام مستقلة في الثالث عشر من أكتوبر في العام 1953م، أسسها بشير محمد سعيد ومحجوب عثمان ومحجوب محمد صالح وقد صدرت يومية مستقلة في الوقت الذي كانت تصدر فيه الصحف حزبية أو طائفية، كما صدرت صباحية في الوقت الذي كانت تصدر فيه الصحف مسائية، تعرضت للتأميم في عهد مايو 1970م، كما تعرضت للإيقاف في العام 1989م بقرار من مجلس ثورة الإنقاذ الوطني ثم صدرت مرةً أخرى في فبراير من العام 2000م (تيتاوي – 2005م – وثائق مجلس الصحافة والمطبوعات)

استمرت صحيفة الأيام في الصدور حتى الوقت الراهن ولكنها آلت للأستاذ محجوب محمد صالح وذلك بعد وفاة الشريكين بمعنى أن الشراكة انتهت بوفاة الشركاء.

يقول الأستاذ محجوب محمد صالح ناشر صحيفة الأيام إن الصحافة السودانية نشأت تبشيرية تهدف للتوعية والتنوير ثم لاحقاً تبنت قضايا التحرر فكانت صحافة مقال وتبشير لذلك جاءت صحيفة الأيام مهنية قادرة على التواصل مع قضايا المرحلة ملتزمة بأسس العمل المهني الصحفي مع خلق موازنة بين الاهتمام بالأشكال الصحفية المختلفة من خبر ومقال وتحقيق، كذلك أفسحت المجال للتلاقح الفكري بين مختلف الآراء، وكانت رسالة الأيام تتلخص في إحداث هذه الموازنة، كما ارتبطت الصحيفة بالتطورات الصحفية العالمية. (صالح – 2005م– وثائق مجلس الصحافة والمطبوعات)

*** الشراكة الذكية:**

صدرت الصحافة في الثالث عشر من يوليو عام 1961م لصاحب الامتياز والناشر ورئيس التحرير عبد الرحمن مختار، وهي صحيفة سياسية يومية مستقلة نشأت نشأة حديثة حيث تطبع بماكينات متطورة وتولت طباعتها وكالة الأخبار الإفريقية، وبدأت تصدر في ست عشرة صفحة وتقوم سياستها التحريرية على الإثارة واستقطاب الآراء بمختلف توجهاتها، وكانت تعبر عن رؤى صاحبها وتعرضت للإيقاف لمدة ستة أشهر في العشرين من يناير 1961م، ثم عاودت الصدور في فبراير 1964م ثم تم إصدار قرار من مجلس

الوزراء بإيقافها في العشرين من يناير 1965م أثناء فترة الديمقراطية الثانية، وصدر قرار آخر بعد ستة أشهر بإعادة إصدارها وفي تلك الفترة استطاعت أن تدير العديد من الحوارات بين مختلف ألوان الطيف السياسي، وفي حكومة أكتوبر تعرضت لبعض المتاعب ثم آلت للدولة في عهد مايو وكانت من أوسع الصحف انتشاراً، توقفت عند قيام الانتفاضة الشعبية. (تيتاوي – 2005م – مجلس الصحافة والمطبوعات)

استمر توقف الصحافة حتى عام 1999م عندما قامت شركة الإعلاميات المتعددة بشراء أسهم الصحيفة من صاحبها عبد الرحمن مختار وذلك بعد صدور قانون 1993م الذي نص على أن تصدر الصحف تحت ظل شركات مساهمة عامة وليست خاصة فتم شراء الأسهم وصارت الشراكة بين شركة الإعلاميات المتعددة وعبد الرحمن مختار الذي منح أسهماً لجامعة الخرطوم وأسهماً لمركز غسيل الكلي، واستمرت صحيفة الصحافة بهذه الشراكة حتى قامت الشراكة الذكية والتي اندمجت فيها ثلاث شركات تمثل ثلاث صحف تنازلت عن أسمائها قانونياً لتصدر مجتمعة تحت مسمى الشراكة الذكية وصدرت صحيفة الصحافة عن الشركة الجديدة في 16 صفحة وبدأت قوية وواسعة الانتشار لكنها مع مرور الوقت بدأت في التراجع حتى توقفت نهائياً في العام 2017م. (عروة– مقابلة – 2020م)

الأستاذة آمال عباس (2020م) كانت أحد الشركاء وحول الشراكة الذكية قالت: شعرت الحكومة بخطورة الإعلام وفكر جهاز الأمن الدخول في مجال الصحافة فكانت فكرة إدماج الصحف وجاءت فكرة الشراكة الذكية عام 2003م واستمرت حتى 2007م الشراكة وكان مخطط الشراكة أن تصدر صحيفة يومية، وصحيفة انجليزية ومجلة تحت مسمى الحرية، وتغير رؤساء التحرير في هذه الشراكة أربع مرات حيث بدأت ممتازة لكن بمرور الوقت بدأت تتدهور حتى توقفت صحيفة الصحافة. (العجب – مقابلة – 2020م)

يقول المهندس عثمان ميرغني (2020م) ناشر صحيفة التيار إن الشراكة الذكية التي اندمجت فيها ثلاث صحف وهي تجربة لم تنجح كما كان يتوقع منها وربما ذلك مرتبط بظروف البلاد نفسها حيث كانت هذه الصحف الثلاث تمثل ثلاث مدارس مختلفة هي اليسار واليمين والوسط وهذه المدرسة لم تستطع أن تستمر بهذا التكوين الذي قامت عليه. (ميرغني – مقابلة – 2020م)

* صحيفة الخرطوم

تأسست صحيفة الخرطوم أواخر 1987م وكانت عبارة عن شراكة بين الناشر د. الباقر أحمد عبد الله وبين الراحل الأستاذ فضل الله محمد رئيس التحرير، وكان السبب في اختيار فضل الله محمد أنه كان الأقرب لتوجهات د الباقر فبدأت شراكتهم بمجلة الأشقاء في العام 1986م، ثم جاءت صحيفة الخرطوم التي كانت توزع أكثر من ثمانين الف نسخة ولم يكن لها راجع، حيث كانت الصحيفة الأولى حتى قيام ثورة الإنقاذ.

يقول د. الباقر أحمد عبد الله إن الصحيفة كانت تجربة وطنية لأنه تعرف من خلالها على الأستاذ فضل الله الذي كان رجلاً وطنياً رغم أنه كان يصنف من أنصار مايو، بينما كان يصنف هو كإتحادي لكن هذا الانتماء

لم يؤثر على خط الصحيفة إذ كان وطنياً وسطياً معتدلاً بعيداً عن العقدية والانتماء الحزبي الضيق وساعد على ذلك أن كليهما أتى من مدرسة مختلفة فكان خط الصحيفة مع البلد ليس فيه إقصاء لأحد وكان هذا أحد أسرار نجاح صحيفة الخرطوم الذي لاتزال تؤمن بالخط الوطني. (عبد الله – مقابلة – 2020م)

مؤسسة اليوم للطباعة والنشر (شراكة ذكية) :

يرى الناشر أحمد البلال الطيب (2020م) أن جزءاً من تضييق السلطة على الصحافة هو صدور قانون ينص على إلزام الصحف بالصدور عن شركات مساهمة عامة وتم تحديد رأس مال 50 مليون جنيه وألا يقل الشركاء أو المساهمين عن (7) أفراد أو شركات، وأن يتم الاكتتاب في سوق الأوراق المالية وأن تطرح أسهم للجمهور، وكان هذا القانون واحداً من الأسباب التي أدت إلى دخول شركة اليوم للطباعة والنشر في شراكة لم تكن بإرادة الشركاء حسب ماذكر الناشر وإنما فرضتها قيود القانون، وقد تمت وفق قراءة لسوق التوزيع حيث أن صحيفتي الناشر وهما (أخبار اليوم والدار) كانتا من صحف الصدارة في التوزيع للصحف السياسية والرياضية وكانت صحيفة قوون هي المتصدر للتوزيع في الصحف الرياضية وصحيفة الأوائل لصحف التسلية (وهما مملوكتان لرمضان أحمد السيد وعمر طيفور) فتم عقد الشراكة وانضمت إليهم شركة (إيكو وهي شركة كمبيوتر يملكها خمسة شركاء) فصارت شراكة ثلاثية، ولما كانت صحيفة الدار رياضية تم تحويلها لصحيفة اجتماعية حتى لا تكون هناك صحيفتان رياضيتان تصدران عن ذات الشركة وأصبحت أخبار اليوم هي الصحيفة السياسية ولاحقاً صدرت عن الشركة مجلة اسمها الزمن، وصارت هذه الشراكة ذكية جداً حيث كانت هنالك مطبعة خاصة بطباعة الصحف وشركة للتوزيع، ومن ناحية اقتصادية كانت كل صحيفة تدير نفسها وفي النهاية تجمع الشركاء ميزانية موحدة يتم تقديمها للضرائب وللجهات ذات الصلة، بعد ذلك انفضت الشراكة لأن القانون لاحقاً صار يسمح بإنشاء شركات خاصة.

أكثر ما ميز هذه الشراكة امتلاك الشركاء لمطبعة ودار توزيع ودار إعلان، وامتلاك شركة للتوزيع وفر عليهم جزءا من قيمته كما أن هذه الصحف مجتمعة كانت تتصدر التوزيع منذ العام 1992م وكانت بالفعل شراكة ذكية بدأت وانفضت دون أن يتعرض الشركاء لخسائر مادية ودون أن تتوقف صحفهم حتى اليوم.

ويقول أحمد البلال الطيب إن امتلاك مطبعة وشركة للتوزيع والإعلان يدعم المؤسسة ويضمن استقرارها واستمرارها وتطويرها. (الطيب – مقابلة – 2020م)

* صحيفة الأهرام اليوم

الأهرام اليوم بدأت فكرتها بين الناشر عبد الله دفع الله والصحفي الهندي عزالدين الذي رأى إضافة الأستاذ الصحفي مزمل ابوالقاسم وبذلك قامت الصحيفة على مبدأ شراكة ثلاثية آلت بموجبها مسؤولية التمويل لعبد الله دفع الله ومزمل ابوالقاسم، فيما آلت مسؤلية إدارة التحرير اختيار الصحفيين وكتاب الأعمدة للهندي

عزالدين، وبالفعل صدر العدد الأول من الصحيفة في الحادى والعشرين من ديسمبر في العام 2009م وكان العدد المطبوع منه 35 ألف نسخة، ارتفع إلى 45 ألف نسخة وكانت من أكثر الصحف توزيعاً وأثبتت الصحيفة نجاحها حسب الناشر عبد الله دفع الله (2020م) ، وسارت الشراكة بخطى ثابتة لكن كما يقول: (كل ذي نعمة محسود. . والإنسان عدو نفسه خصوصاً في تجربة الأهرام اليوم) ويبرر ذلك بقوله: الصحيفة كانت ناجحة جداً ومستقرة جداً، حققت طموحات عالية رغم أن سعر الصحيفة في ذلك الوقت كان (واحد جنيه سوداني) لكن شب صراع عدائي بين مزمل أبو القاسم والهندي عزالدين وعمر الصحيفة لم يتجاوز بعد الأربعة أشهر، ومن خلال الخبرات الإدارية استمرت الشراكة لمدة عامين ونصف وصل بعده الخلاف إلى المحكمة التي قضت بفض الشراكة، فتفرق الشركاء الثلاثة واستمر عبد الله دفع في إصدار صحيفة الأهرام اليوم بعد أن اشترى المطبعة الخاصة بها والتي كان سعرها عند الشراء ثلاثة مليارات ونصف جنيه، وعندما اشتراها كان سعرها قد وصل إلى سبعة مليارات جنية، ومازالت الصحيفة تواصل الصدور حتى اليوم.

وحول هذه الشراكة يقول عبد الله دفع الله إنها كانت من أنجح الشراكات في بداياتها حيث استطاع الشركاء من دخل توزيع الصحيفة وإعلاناتها أن يشتروا مطبعة خاصة بالصحيفة بعد ستة أشهر فقط من الصدور وهذا لم يحدث قط في تاريخ الصحافة السودانية (أن يتم شراء مطبعة من دخل الصحيفة خلال هذه الفترة الزمنية) . (دفع الله – مقابلة – 2020م).

وترى الباحثة أن الشراكات في العمل الصحفي تتراوح بين شراكات واضحة معلنة وشراكات ضمنية مثل الشراكات التي دخل فيها جهاز الأمن للنظام السابق مع بعض الصحف دون أن يعلن ذلك، كما أن اشتراطات قانون الصحافة قد فرضت شراكات بين بعض الصحف كما ظهر من خلال المقابلات التي أجرتها الباحثة. ومن خلال معايشة الباحثة وعملها في المجال الصحفي لاحظت الباحثة أن الشراكات الصحفية في معظمها تبدأ ناجحة وقوية لكن سرعان ما تتراجع حتى تنتهي بفض الشراكة.

ومن وجهة نظر الباحثة فإن الشراكات في الوقت الراهن هي واحدة من المعالجات التي يمكن أن تساهم في معالجة الضائقة الاقتصادية وتراجع التوزيع الذي تعاني منه الصحف السودانية.

المبحث الثالث

مستقبل الصحافة الورقية في السودان

(واجهت صناعة الصحافة المطبوعة العديد من المشكلات خلال العقود الماضية نتج عنها انخفاض معدلات قراءة الصحف الورقية بشكل ملحوظ في السنوات الخمس الماضية، وظهر ذلك في انخفاض عدد المرات التي يقرأ فيها الأفراد الصحف، وكم من القراء الذين يقرأون أكثر من صحيفة، ويعد التناقص المستمر في معدلات دخل الصحف من الإعلانات منذ أوائل التسعينيات من أهم المشكلات الحديثة التي تواجه صناعة الصحافة، كما تأتى المنافسة الإعلانية من جانب وسائل الإعلام الأخرى للصحف الورقية كمشكلة واضحة جداً منذ أوائل التسعينيات خاصة مع نمو وسائل إعلانية أخرى مثل التلفزيون الكابي والبريد الالكتروني.) (علم الدين – 2012م ص 409)

ويضيف علم الدين أن الصحف الورقية بعيدة عن الموت وأن كان حديث أو لغة النعى بدأ يتسرب إليها لتراجع صناعة الصحافة لبعض الوقت، وتدهورها بصورة كبيرة خلال عام 2007م في غياب أي مؤشرات تبشر بتحسن الحالة عام 2008م، والظواهر الأساسية التي باتت تميز صناعة الصحافة هي انخفاض التوزيع للصحف اليومية والأسبوعية مقابل ازدهار المواقع الالكترونية للصحف.

(هل يمكن القول إن الصحافة الورقية قد انتهت أو ماتت؟ هذه قضية جدلية تناولتها الكثير من الأصوات من داخل المؤسسات المهنية في الصحافة، أو في وسائل الإعلام الأخرى، كما تناولها بعض المستثمرين في ميدان الإعلام إلى جانب عدد من الدراسات من الحقل الأكاديمي، ويضيف أن البعض لا يتخيل يوماً ما في المستقبل لا تكون فيه صحيفة على طاولة الإفطار الصباحي لأنها أصبحت عادة تستوجب بقاء الصحف وعدم تلاشيها) (جابر – 2015م ص402) عادة قراءة الصحف على طاولة الإفطار غير موجودة لدى الشعب السوداني.

يقول الدكتور محمود محمد جابر في مؤلفه (الاتجاهات الحديثة في الصحافة الدولية) إن مجلة الإيكونومست البريطانية قد نشرت تقريراً تحت عنوان (من قتل الصحافة؟) ووصلت المجلة إلى نتيجة مفادها أن وضع الصحافة هو مصدر قلق وليس مصدر رعب كما يظن البعض، حيث أشار التقرير إلى أن العقود الماضية قد شهدت انخفاضاً في توزيع الصحف في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واستراليا ونيوزيلاندا، وقد أسهم الانترنت في تسريع معدلات الانخفاض في السنوات الماضية، واستشهدت الصحيفة بكتاب (نهاية الصحيفة) لفيلب مبير الذي تنبأ بأن عام 2043م سيشهد آخر صحيفة ورقية في الولايات المتحدة الأمريكية، واستند فيلب في تحليله على أرقام التوزيع خلال العقود الثلاثة الماضية التي شهدت تراجعاً في التوزيع.

ويرى مهنيون حسب جابر أن الانترنت هو السبب وراء هذا التراجع، لكن الواقع يشير إلى أن الانترنت هو أحد الأسباب وليس السبب الوحيد، وهكذا أشار إلى أنه في حالة بقاء نسبة الانخفاض على ما هي عليه فمن المتوقع أن تسقط الصحيفة في العام 2043م، ويضيف أنه على الرغم من هذا التوقع التشاؤمي إلا أن مبير يرى أن هناك فرضة مواتية أمام الصحف لإنقاذ ذاتها إذا اعتمدت النموذج الاقتصادي الذي يقترحه في كتابه والذي يعتمد على وظيفة المسؤولية الاجتماعية للصحافة التي يجب أن تكون هي المنتج الأساسي للصحافة وليس الأخبار أو المعلومات، أي أن نموذج التأثير أو النفوذ هو الذي يجب أن تسوق له الصحف وليس النموذج التجاري حيث كشف مبير عن علاقة إيجابية بين التميز الصحافي وبين النجاح التجاري مما قاده إلى بناء نموذجه الذي يحاول أن ينقذ به واقع الصحافة في الولايات المتحدة.

ويواصل جابر حديثه عن مستقبل الصحافة الورقية حيث يقول: إنه وفي دراسة مسحية شاملة على عدد كبير من الصحافيين في دول العالم قام بها منتدى المحررين العالمي بالتعاون مع معهد زعبي لإستطلاعات الرأي العام عبرت الأغلبية من المحررين (85%) عن تفاؤلهم الكبير والمتوسط بمستقبل الصحافة في العالم، لكن نسبةً محدودة منهم (35%) رأت أن الصحافة الورقية ستظل هي المصدر الأساسي للأخبار على الأقل خلال السنوات العشر القادمة، وتشير بعض الدراسات إلى انخفاض أرقام التوزيع للصحف البريطانية منذ العام 1995م إلى أكثر من 10% حتى عام 2005م، وحسب جابر فإن ثلاث صحف تقليدية كبرى في لندن قد رضخت إلى اعتماد مقاسات أصغر لصحفها تنافساً مع باقي الصحف الأخرى التي اعتمدت مقياسا أقرب إلى صحف التابلويد النصفية، كما اضطرت هذه الصحف إلى إعادة النظر في تبويباتها الصحفية لتواكب احتياجات سوق الجمهور من القراء. (جابر – 2015م – ص402، 403)

فيما تشير دراسات أخرى إلى أن الصحافيين أنفسهم يعتقدون أن الصحافة ستكون أقل أهمية في الحياة العامة في السنوات القادمة حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن 55% من عينة الدراسة من الصحافيين أجابت بأن الصحافة ستكون أقل أهمية في الحياة العامة الأميريكة خلال السنوات العشر القادمة، فيما رأى 4% فقط أن الصحافة ستكون أكثر أهمية من الوضع الحالي، ورأى 40% نفس الأهمية دون تغيير، ويرى جابر أن هذا الاتجاه لأصحاب المهنة في تنامٍ مستمر مما يعكس النظرة التشاؤمية المتنامية عن مهنة الصحافة. (جابر – 2015م – ص405)

وخلص جابر إلى أن التغيير في التوجهات والمضامين التحريرية يمكن أن يؤثر إيجاباً في مستقبل الصحافة الورقية وقد أورد عدة توجهات نورد منها ما يلي:

1/ زيادة المقالات التحليلية للأحداث الرئيسية واعتماد القالب الروائي للبعد عن رتابة الأخبار وإدخال اللمسة الإنسانية للمحرر.

2/ التركيز على القصص الخفيفة وتقليص الاهتمام بالقصص الجادة.

3/ تتوجه بعض الصحف في إطار اهتمامها بالإعلان إلى منح مساحات معينة للإعلان على الصفحة الأولى ولا شك أن حاجة الصحف إلى زيادة إيراداتها سيجعل من الخط الذي يفصل بين التحرير والإعلان خطاً غير واضح وربما يتلاشى كلما زادت حاجة تلك الصحف إلى زيادة إيراداتها الإعلانية، ويجب ملاحظة أن نسبة عالية من الصحف الجادة لاتزال تمنع ظهور الإعلان في صفحتها الأولى حيث ترى بأنها مقدسة ولا يمكن تعريضها لسطوة الإعلان.

4/ تتوجه الصحافة الحديثة إلى التخصص أكثر من العموميات ولذلك تصدر ملاحق منتظمة عن موضوعات متخصصة.

5/ هناك توجهات للاندماج بين الوسائل الإعلامية بين الصحف والتلفزة بشكل خاص ويتم توظيف غرف أخبار مشتركة لخدمة الوسيلتين. (جابر – 2015م – ص406)

لكن علم الدين يقول: إن هناك أخباراً غير سارة لمن يروجون لموت الصحافة الورقية في القريب العاجل أو على المدى البعيد مع تمدد الصحافة الالكترونية وانتشارها عبر الوسائط الرقمية الجديدة من هواتف محمولة وأجهزة كمبيوتر لوحية، حيث أكدت مجمل الدراسات والأبحاث التي ألقيت خلال المؤتمر الستين للاتحاد الدولى للصحف – الذي عقد في يونيو 2008م – وجميعها دول أوربية وأمريكية متقدمة أن ذلك غير صحيح وتأسيساً على أن أي وسيلة إعلام لم تنجح في إلغاء وسيلة أخرى، فإن الصحافة الرقمية والإلكترونية لن تؤدي إلى إختفاء الصحافة الورقية، وأكبر دليل على ذلك أن الكتاب استمر إلى جوار الصحيفة، والصحيفة استمرت مع السينما، والسينما بقيت مع الإذاعة والتلفزيون والفضائيات، والفضائيات مستمرة مع الكمبيوتر والمحمول والإنترنت، وبذلك فالصحافة الورقية باقية فقط المطلوب تحسين أدائها وتطوير دورها لملاحقة التغيرات الطارئة. (علم الدين – 2009م – 9)

ويضيف (مازالت الصحافة المطبوعة صناعة نابضة بالحياة، فالصحافة مهما تغير شكلها وأسلوب عملها، وخطوات إنتاجها، ووسائط نشرها ستظل وسيلة اتصال جماهيرية لها جمهورها الذي يبحث عنها، وستظل وسيلة إعلام لها سماتها وخصائصها، ووظائفها وقوانينها وأخلاقياتها المميزة، سيظل هناك جوهر الصحافة الذي لن يتغير: المهنة والرسالة كمسودة أولى للتاريخ، والوظيفة كسلطة رابعة في المجتمع، والبحث الدائم عن المصداقية، والمنبر المفتوح للرأي العام كي يعبر عن أفكاره وآرائه والسعي لكسب ثقة القارئ من خلال المحتوى الصحفي الذي يحاول دائماً أن يقول له: ماذا حدث؟ ولماذا؟ (علم الدين – 2009م ص3 – 4).

وتوقع محمود علم الدين ثلاثة سيناريوهات بالنسبة لصحيفة المستقبل:

السيناريو الأول:

تسير فيه صناعة الصحافة المطبوعة الورقية مع الصحافة الالكترونية التلفزيونية في إطار قنوات المعلومات المرئية على شاشات التلفزيون بشكل تكون فيه الغالبية للصحافة المطبوعة ويناسب هذا السيناريو الدول التي مازالت نسبة الأمية فيها مرتفعة، وكذلك معدلات الدخل المنخفضة التي تعوق التوسع في استخدام الأفراد للصحافة المستعينة بالحاسبات الالكترونية، حيث مازال استخدام الحاسبات مرتبطاً باستخدامات متخصصة، أو استخدامات فئات من صفوة المجتمع وهذا يشمل معظم دول العالم الثالث.

السيناريو الثاني:

يتوقع أن تسير فيه الصحافة المطبوعة الورقية مع الصحافة الالكترونية المنشورة على شبكة الانترنت وغيرها من شبكات وقواعد المعلومات، وكذلك أيضاً على شبكات الهاتف المحمول بشكل متوازٍ مع تزايد في الاتجاه لاستفادة الصحافة المطبوعة الورقية من شبكة الانترنت سواء في عملية التحرير، أم الاتصالات، أم في النشر لأعداد من الصحف الورقية في شكل ملخصات أم نسخ كاملة، وهذا السيناريو متوقع انتشاره في الدول الآخذة في النمو والتي يتزايد فيها استخدام الحاسبات الالكترونية وسط قطاعات الصفوة وفي مجالات متخصصة.

السيناريو الثالث:

يتوقع فيه أن تقل بشكل تدريجي خدمات الصحافة الورقية ويزداد فيه الاعتماد على الحاسبات الالكترونية والهاتف المحمول وشبكة الانترنت في الاستفادة من الخدمات الإعلامية والإخبارية والمعلوماتية التي تقدم من خلال شبكات المعلومات وقواعد البيانات، وسواء كانت تلك الخدمات المعلوماتية التي تقدمها شبكات المعلومات وقواعد البيانات أم من خلال نشر نسخ الجرائد والمجلات الالكترونية التفاعلية الكاملة وذلك وصولاً إلى ما يطلق عليه الجريدة الالكترونية تحت الطلب (News On Demand) أو الجريدة التفاعلية (Interactive newspaper) التي يختار الشخص محتوياتها بنفسه يومياً من خلال شبكات المعلومات المختلفة، بعد أن يكون قد حدد قائمة اهتماماته في بداية اشتراكه في الخدمة مثل تركيزه على نوعية معينة من الأخبار أو الإعلانات، إن أحد الخبراء قال إنه يمكن أن يطلق على الجريدة اليومية الالكترونية التفاعلية (The Daily Me) أو جريدتى اليومية. (علم الدين – 2009م–453، 454)

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية ظهور الصحافة الالكترونية بصورة واسعة مع تراجع للصحافة التقليدية (الورقية) مما يدعو للحديث بأن هناك تأثيراً للصحافة الالكترونية على الصحافة الورقية، لكن ثمة تمايز واختلاف بين الوسائل التقليدية والصحافة الالكترونية على صعيد الحريات التي تدعو لها كل منهما تتمثل في (إن الوسائل التقليدية كانت وماتزال تركز على الحريات الجماعية أو بالأصح الجماهيرية كالحقوق والحريات السياسية والإصلاح الديني والعدالة إلى جانب حرية التعبير، أما الصحافة الالكترونية فإن الحريات الشخصية فيها تتقدم على الحريات الجماهيرية إلى حد اعتبرها البعض – حريات على المستوى المصغر –

تتصل بإسلوب الحياة وحرية الانتماء إلى جماعات معينة على أساس نوعي أو عرقي أو ديني أو لغوي، بالإضافة إلى حرية هذه الجماعات في تنسيق ضغوطها السياسية وتشكيل هويتها الجماعية والمشاركة في المعلومات والمصادر عبر شبكة الانترنت والصحف الالكترونية) (البير – 1987م – ص23)

(ويرى محمود علم الدين أنه في ظل منافسة الوسائل الإعلامية الجديدة وفي مقدمتها شبكة الإنترنت، ومع تراجع توزيع الصحف وهبوط إيرادات الإعلانات الصحفية مقابل زيادة إعلانات الإنترنت، بدأ التفكير في نماذج اقتصادية جديدة لإصدار الصحف وإدارتها، من بينها الاتجاه إلى تسعير خدمات النشر الالكتروني عبر الانترنت والمحمول، والإستثمار في صناعات إعلامية جديدة تتكامل مع النشر الصحفي المطبوع، وكذلك الاتجاه للنشر المجانى، ووفقاً لتقرير رئيس الاتحاد العالمي للصحف توماس بالدينج في يونيو 2007م هناك طفرة في توزيع الصحف المجانية في العالم بمعدل يزيد عن الضعف على مدى السنوات الخمس الماضية وصل إلى حوالى 4، 3 مليون نسخة يومياً.) (علم الدين – 2014م – ص258)

ويقول (علم الدين) أن الصحف المجانية إستحوذت على اهتمام القراء خصوصاً بين الشباب حيث شكلت نسبة 30% من توزيع الصحف في أوربا.

في العام 2008م صدر مؤشر قاعة التحرير وهو عبارة عن دراسة عالمية إستطلاعية جمعت مايزيد عن سبعمائة رأي لرؤساء تحرير وكبار المسؤلين التنفيذيين الإخباريين، وكشفت هذه الدراسة عن تفاؤل العديد منهم في مختلف أنحاء العالم للإستفادة من الميول الإعلامية الجديدة والتخلى تدريجياً عن الممارسات التقليدية مع الأخذ في الاعتبار الفوارق والمزايا التي تتمتع بها الصحافة، بالنسبة لأفريقيا والشرق الأوسط فقد شارك في هذه الدراسة ستة وحمسون ممثلاً للصحافة تشير أستجابتهم للدراسة أن الإعلام أصبح معتاداً بالكامل على الضغوط الدافعة نحو عصر الإلام الرقمي المختلط رغم السرعة البطئية التي يتخذها التحول، وقد أشار 44% من المستطلعين إلى أن الإعلام المطبوع بعد عشر سنوات سيظل المنبر الأساسي للإطلاع على الأنباء، فيما رأي 58% من المشاركين في الإستطلاع أن أعظم الأخطار التي تهدد صناعة الصحافة على مستوى العالم هي إنحسار عدد الشباب. (علم الدين –2009م–430–431)

ويعتبر عبد اللطيف حمزة ان العيب الرئيسى الذى تؤخذ به الصحافة الحديثة انها مازالت الى ايامنا هذه فى كل دولة من الدول تعبر عن رأي الحكومات اكثر مما تعبر عن رأي الشعوب والجماعات ، مع انه ثبت ثبوتاً قاطعاً ان الوعي السياسى والإقتصادى فى الشعوب كثيراً ما يكون اكبر منه فى الحكومات ، ومع ذلك فالعجيب فى الامر أن الصحافة فى كل انحاء العالم المتمدن مازالت تعبر على التزام هذه الخطة وقلما تعدل عنها الى غيرها من الخطط الاخرى اللهم إلا تحرجت الامور وظهرت الأزمات السياسية الأخرى والإقتصادية بوجهها الكالح الكئيب . (حمزة–2003م–ص110–111)

ومعنى ذلك ان الصحافة الحديثة هى المسؤلة الآن وفى المستقبل القريب والى ماشاء الله عن أن تكون معبرة عن رأي الشعب أولاً ورأي الحكومة أخيراً وبهذه الطريقة وحدها تأمن الشعوب نفسها مغبة الزلل الذى يرتكبه الزعماء والقادة وبهذه الطريقة وحدها يأمن الزعماء على أنفسهم خطر الإنقلاب وإشاعة الفوضى والإضطراب فى ربوع البلاد . (حمزة–2003م–ص214).

الفصل الرابع

صناعة الصحافة الورقية

الفصل الأول : إقتصاديات صناعة الصحافة الورقية

الفصل الثانى : القطاع الخاص والشراكات في العمل الصحفي

الفصل الثالث : مستقبل الصحافة الورقية

مستقبل الصحافة الورقية في السودان:

ركزت الباحثة على الصحافة الورقية المطبوعة لأنها الوسيلة الوحيدة في وسائط الاتصال الجماهيرى التي يمكن تملكها بشكل خاص، كما أن الصحافة الورقية تتيح أفضل مؤشرات الإتجاهات السياسية الصفوية وتكشف أكثر عن تعيقدات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى، بالإضافة إلى أن الصحافة الورقية في السودان ذات تأثير على الوسائط الأخرى إذ تضع لتلك الوسائط أجندتها وتلهم برامجها وتحرك مناشطها، إذ أن كثير من المنتجين والمعدين للبرامج التلفزيونية والإذاعية هم في الأصل ينتمون للصحافة الورقية، كما أن جل المستضافين في البرامج الحوارية والتحليل السياسي هم من الوسط الصحفي.

وتشير الدلائل إلى أن الواقع الاقتصادي يؤثر تأثيراً كبيراً على مستقبل الصحافة الورقية، ففي الوقت الذي كان يمكن أن تؤدي فيه السياسة التحريرية للصحف دوراً في رسم مستقبلها مع ماتواجهه من هجمة شرسة من صحافة الإنترنت، اتجهت بعض الصحف الورقية لإصدار نسخة إلكترونية (PDF) وذلك لتقليل النفقات، كما أن جائحة كورونا التي عطلت الصحف الورقية لمدة ثلاثة أشهر خلال العام 2020م كان لها أثر كبير في تراجع شعبية الصحافة الورقية حيث إتجه عدد من القراء إلى متابعة الأخبار عبر الوسائط الالكترونية المختلفة، كما نشطت بعض الصحف في إصدار نسخ إلكترونية حتى تواكب جمهورها.

يقول الصحفي عبد الله رزق (2020م) أن الصحافة أصبحت إستثمار والإستثمار هو الذي يحدد السياسة التحريرية، ففي السابق كان الوضع مختلفاً بعض الشئ لكن الآن إنتاج الصحيفة اصبح مكلفاً جداً وهذه التكلفة لايمكن تغطيتها بمبيعات الصحيفة وفي ظل شح الإعلانات التي كانت تسيطر عليها الحكومة في ظل حكومة الإنقاذ وتوزعها على صحف بعينها كنوع من الدعم فإن باقي الصحف تعتبر خاسرة وستقف عندما تتوالى عليها الخسائر ومخرجها الوحيد هو أن تسوق بمواد مثيرة ترفيهية مسلية لتحقيق أقصي المبيعات ونموذج هذه الصحف هو صحيفة الدار أو الصحف الرياضية حيث تكون هي الأعلى توزيعاً، وبالنسبة لمستقبل الصحافة الورقية فإن الأمر يتعلق بوجود صحافة رسالية وصحفيين أكفاء مؤهلين لعرض القضايا بشكل مشوق ومقبول، كما يتطلب الأمر وجود إدرات للصحف نفسها بمستوى الرسالة الصحفية التي لديها المقدرة للتفاعل مع مختلف الأحداث، والرؤية الشاملة للقضايا المحلية في إطارها الإنسانى والعالمى وإستغلالية الصحف بما في ذلك قدرتها على أن تمول نفسها بنفسها بعيداً عن دعم الدولة في وقت تتزايد فيه تكلفة الإنتاج مع تدنى العائد. (رزق – مقابلة – 2020م)

ويؤكد الناشر أحمد البلال الطيب أن دور الصحافة الورقية لم ولن ينتهى قريباً لأن تأثيرها موجود برغم محدودية إنتشارها، ويضيف أن هذه المعادلة قد يبدو فيها شئ من التناقض (توزيع محدود وتأثير كبير) لكن على الأقل الصحافة الورقية بها مصداقية، وحتى وسائل التواصل الاجتماعي والصحافة الحديثة مادتها

الخام هي مما تنشره الصحف (ولك أن تتصور هذه الوسائط بدون صحافة ورقية ستكون عبارة عن سوق للكلام وطق للحنك كما نقول في العامية السودانية) . (الطيب – مقابلة – 2020م)

يقول الناشر محجوب عروة أن الصحافة الورقية تقلصت لكنها لن تنتهى، فأمريكا وبريطانيا حاولتا التوقف ولكنهما عادتا، فالصحافة الورقية لها ميزات منها الاستقصائية والإعلانات الحكومية، وقلوب الإعلان معلقة بها كما أن مزاج قراءة الجريدة (عروة – مقابلة2020م)

فيما يرى الأستاذ فيصل محمد صالح وزير الثقافة والإعلام أن الصحافة الورقية في دول أخرى إختفت بسبب مزاحمة الصحافة الالكترونية حيث تغيرت عادات الناس الذين تعلقت أعينهم بشاشات الموبايل والكمبيوتر، فأنصرف الناس عن الصحيفة المطبوعة وصاروا يركزون على الصحف الالكترونية وصفحات السوشيال ميديا، لكن في السودان يختلف الأمر فأستخدام الانترنت لايزال محدوداً لضعف البنيات الأسياسية وإنعدام الكهرباء في مناطق كثيرة من القطر، وبالتالي فإن الصحافة الالكترونية لم تشكل منافساً خطراً للصحف الورقية، لكنها صارت بديلاً موضوعياً لها ببساطة لأنها لاتكلف المتصفح أمولاً كثيرة فقط قيمة الدخول للأنترنت. (صالح – مقابلة – 2020م)

سيف الدين على البشير رئيس تحرير صحيفة الأهرام اليوم يقول: أن تأثير السياسة التحريرية على مستقبل الصحافة الورقية أمر طبيعي للغاية، وبمعزل عن المنافسة الالكترونية أن يكن عبر المواقع أو عبر وسائل التواصل الإجتماعى، بمعزل عن هذه ومن خلال تاريخ الصحافة السودانية يتضح تماماً أن السياسة التحريرية تلعب دوراً هاماً في تطور الصحافة أن يكن على المستوي السالب أو الإيجابي وهذا أمر مقطوع فيه لاينكره إلا من لايتابع، والدليل على سبيل المثال أنه وفي مختلف الحقب السياسية في السودان ثبت جلياً أن صحف المعارضة أو الصحف المعارضة للأنظمة الحاكمة تصادف هوىً في نفوس القراء فيزداد توزيعها ومن ثم إعلانها فتزدهر، أما الصحف التي تنطق بلسان الحكومات فهي تتراجع وأن إزدهرت لحين، وربما أن التداخل بين السياسة والإعلام له دوره، ولأن الحكومات في السودان تتنسم الحكم عبر أحلام وطموحات كبيرة يقبل عليها الناس ويأيدونها وسرعان ماتبدأ الأحلام في الإضمحلال فيتفرق الناس على الحكومات وعن صحفها أو الصحف المؤيدة لها فيجدوا ضالتهم في الصحف المعارضة لتلك الحكومات، بل وحتى غالب المؤيدين للحكومات ينزعون لمتابعة الصحف التي تعارضهم أكثر من التي تؤيدهم، ويكفي نموذج حكومة الإنقاذ التي ظل قياداتها أكثر إهتماماً بالصحف التي تعارض الحكم، ويحرصون على قراءتها وفي أحايين كثيرة يقيمون العلاقات مع ناشريها وكتابها، وبالتالي هنا تؤثر السياسة التحريرية ويتاثر حتى كتاب الأعمدة بهذه النزعة، بحيث أنهم يفضلون معارضة الحكومات والظهور بمظهر البطل القومي عوضاً عن المخاطرة بتأييدها حتى وأن كانوا من نفس المدرسة الفكرية، أو من ذات المنطلقات المبادئية للحكومات. (البشير – مقابلة – 2020م)

ويواصل البشير حديثه: السياسة التحريرية التي ترتبط في الغالب بالسياسات العامة داخل البلاد مابين مؤيد ومعارض تؤثر تأثيراً مباشراً في الإنتشار والمقروئية، وبالتالي في التوزيع، ثم الإعلان، وإذا ما تأتى للصحيفة هذان العاملان فهي تضمن أنها تقف على راسخ، وتستطيع الاستمرار بل والتطور، وهنا وجب التنبيه إلى أن الفيصل لايتمثل في دعم مادى مباشر يتبنى أو يستهدف صحيفة خاصة، وإنما الفيصل في الاستمرار والاستقرار هو السياسة التحريرية التي ترتبط أساساً بالسياسات الكلية للكيانات الحاكمة أو المعارضة، وأصبحت الأزمة الحقيقية تكمن في السؤال التالي: هل تتحول الصحف في حاضر أيامنا ومقبلها إلى صحف معارضة للحكومات؟ أم تلتزم جانب الموضوعية في التناول؟ مع الوضع في الاعتبار التشكل النفسي للمجتمع السوداني الذي قد يفضل الدفق الإنفعالى على الموضوعية، بحيث أن الموضوعية قد تؤدي إلى البوار، وهذا سؤال مهنى يستدعى الباحثين الاهتمام به على نحو أوسع.

ويضيف البشير أن الصحافة السودانية واحدة من ضحايا التطرف للشخصية السودانية، وعلى الأقل في السودان ستستمر الصحافة الورقية وربما تنال أراضي جديدة شأنها شأن الصحافة العالمية، وذلك ربما لأن القراء السودانيين الذين تشملهم تغطية شبكات الانترنت نسبة محدودة، إذ أن معظم الريف السوداني يعاني ضعف الشبكات، وهؤلاء يمكنهم قراءة صحيفة صدرت قبل إسبوع، بل وتداولها بين العشرات داخل سرادق المناسبات، ولكن السبب الأهم في أنها ربما تزدهر لأن معظم المتاح لهم استخدام شبكة الانترنت أصبحت لديهم شكوك تجاه ماينشر في المواقع الإلكترونية، أو وسائل التواصل بإعتبار أن النشر في هذا العالم الإفتراضي لايحكمه قانون وليس بالضرورة أن يتقيد بمصداقية نسبية، في حين أن الصحيفة الورقية سواء في السودان أو خلافه مطالبة بأن تعمل في ظل القوانين العامة التي تحكمها، وهذا الأمر على المدى الطويل سيصب في إضعاف وارد شبكة الإنترنت، ومنح متاح أكبر للصحافة الورقية شريطة أن تمتلك الأدوات اللازمة للإنتاج وإبداع فريق التحرير في أداء مهامه.

رغم ذلك يمكن أن تتساقط بعض الصحف كما حدث في سائر تقلبات الحكم في السودان، ولكن هذا السقوط يرتبط بالأداء الكلى للصحيفة على مستويات التحرير، والإعلان والتوزيع، هذا السقوط لايعبر عن ضعف وتراجع الصحافة الورقية في عمومها، ولكن ربما يعبر عن إخفاق قد يتحمله الناشر أو مقومات الصحيفة الأخرى. (البشير – مقابلة – 2020م)

ويختتم البشير حديثه قائلاً: الآن هنالك عامل يؤثر على الصحافة وهو عامل موازنة الأسر وتبدل الأولويات، كما أن ارتفاع تكلفة إنتاج الصحف أملت على الناشرين زيادة أسعارها بحيث أصبح المهتم بالصحف والذي كان يغتنى ثلاث صحف يومياً يستبدلها بصحيفة واحدة، وأدى ذلك لتراجع ملحوظ في معدلات التوزيع لكافة الصحف، وتلك القضية لاترتبط بالسودان فقط وإنما هي ظاهرة عالمية، وعلى المتأمل في تطور الصحف منذ قيامها لايستبعد تجاوز الصحافة الورقية لهذه الأزمة التي ربما تكون عارضة، ويختتم

سيف الدين البشير حديثه بقوله: الصحف الورقية قد تمرض لكنها لاتموت منذ أن بدأت وحتى اليوم. (البشير – مقابلة – 2020م)

بدأ الأستاذ مالك طه إجابته عن مستقبل الصحافة الورقية في السودان: بعبارة فلسفية للمفكر جون بول سارتر تقول: (لاشئ اسمه المستقبل، المستقبل هو مانصنعه نحن الآن) إذن من يريد مستقبلاً معقولاً للصحافة الورقية فلينظر إلى الواقع الذي هو أقرب للجنون، فالمؤشرات كلها تقول أن صحفنا في طريقها للتلاشي والمؤسف أن نهاياتها بدأت بالكبار، بمعنى الصحف العريقة وهي الأيام والصحافة اللتان تشكلان اهم ملامح التأريخ الصحفي في السودان، وقد فاقمت الحكومة الانتقالية من الوضع المأساوي للصحافة الورقية بسياساتها الجائرة فصادرت اقدم وأعرق صحيفة سودانية هي الرأي العام ووضعت سيف التهديد على رقاب أخريات تحت ذريعة قانون ظلامى إسمه محاربة التمكين، لقد جمعت الحكومة الانتقالية بين السيئين فهي من جهة اخفقت في تحقيقوضع إقتصادى مستقر يساعد الصحافة الورقية على الصدور والإستمرار، ومن جهة أخرى دخلت في معارك معها بغرض إجتثاثها بتهم سياسية ملفقة. (طه – مقابلة – 2020م)

صحيح أن الصحافة الورقية تعاني في كل العالم ولكنها في السودان أشد معاناة، ومن المفارقات أنه وفي ظل غياب السلطة التشريعية (البرلمان) فإنه كان مأمولاً أن تسد الصحافة الورقية هذه الثغرة وتقوم بالدور الرقابي ولكن يبدو أن الحكومة زاهدة في الإثنين بل رافضة لهما.

ويضيف مهما كانت السياسة التحريرية جاذبة للجمهور فإن هنالك عوامل أخرى تقف لها بالمرصاد أهمها عامل الزمن، فالصحف تحدث الناس عن الأمس والأجهزة الذكية تحدثهم عن اليوم بل اللحظة، والسياسة التحريرية تخاطب القارئ بينما الأجهزة الذكية تخاطب الأعمى والأصم فهي تستخدم الصوت والصورة والكتابة، والمستقبل يتحدد بناءً على الحاضر الذي يقول أنه لن يقامر شخص ما بإصدار صحيفة ليخسر لأن الواقع الاقتصادي لايشجع على إصدار الصحف وفي ظل الوضع الحالي لايمكن التنبوء بمستقبل زاهر للصحافة الورقية، ابتداع اساليب جديدة صعب ومهما تفننت في العناوين زمنياً هناك فارق ومها اوتيت الصحف من أساليب فلن تجارى وسائل التواصل الاجتماعي لأنها تعلب على عامل الوقت والصورة (الفيديو) وهذا لايتوفر للصحافة الورقية حيث تتم التغطية فورياً، لكن مع انتهاج الصحافة للأساليب الاستقصائية والحوارات الخاصة يمكن أن تنافس وأن تبقي قوية في المشهد الآن. (طه – مقابلة – 2020م)

حقائق وأرقام:

مجلس الصحافة والمطبوعات هو الجسم الرسمي المعني بالتحقق من انتشار الصحف وتوزيعها، ووفقاً لذلك يصدر المجلس سنوياً تقريراً يوضح مدى الإنتشار الذي حققته الصحف يومية كانت أو اسبوعية ويشمل التقرير كل الصحف الصادرة السياسية , الرياضية والاجتماعية، ويتبع المجلس آلية معينة للتحقق من الإنتشار تتمثل في:

1/ جمع المعلومات الأولية من المطابع ودور التوزيع

2/ إعداد التقرير وعرضه للأمين العام لمجلس الصحافة للمراجعة وإبداْ الملاحظات

3/ عرض بيانات كل صحيفة عليها للتأكد من سلامة المعلومة والتأكيد عليها

4/ إجازة القرير الختاميى وعرضه في مؤتمر صحفي ومن ثم نشره على الملأ (لجنة التحقق والانتشار – مجلس الصحافة)

ووفقاً للبيانات التي تحصلت عليها الباحثة من إدارة التحقق والإنتشار بالمجلس القومي للصحافة والمطبوعات للأعوام 2017م، 2018م، 2019م، يلاحظ أن هناك تراجعاً ملحوظاً في ارقام توزيع الصحف بمختلف مسمياتها.

ففي العام 2017م بلغ متوسط التوزيع اليومي لأكثر الصحف توزيعاً مابين 20 – 21 الف نسخة في اليوم، فيما بلغ عدد الصحف الصادرة في ذات العام 35 صحيفة، وفي العام 2018م تراجع مستوى التوزيع اليومي لأكثر الصحف إنتشاراً إلى 14 – 13 الف نسخة في اليوم وتقلص عدد الصحف اليومية الصادرة إلى 28 صحيفة، في العام 2019 م وارتفعت نسبة توزيع الصحف الأكثر إنتشاراً إلى 16 – 15الف نسخة في اليوم فيما واصل عدد الصحف الصادرة في الإنخفاض إذ بلغ 26 صحيفة يومية مع ملاحظة أن هناك صحف صدرت حديثاً في هذا العام، وتشير الباحثة إلى أن تقرير التحقق من الإنتشار للعام 2019م لم يعتمد رسمياً وذلك للظروف السياسية التي مر بها المجلس القومي للصحافة والمطبوعات حيث توفي رئيس المجلس وتم إعفاء الأمين العام.

الخاتمة:

من خلال المقابلات التي أجريت في هذا البحث والمعايشة والملاحظة لما تمر به الصحافة الورقية وتؤديه من دور في المجتمع السوداني خلصت الباحثة إلى أن الصحافة الورقية تعاني أزمة اقتصادية في الوقت الراهن طغت على السياسة التحريرية للصحف ونتج عنها توقف عدد كبير من الصحف اليومية، وتراجع الكميات المطبوعة للصحف التي تواصل الصدورحسب إحصائيات التوزيع الصادرة عن لجنة مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية ، وبرغم الضغوط الاقتصادية ستظل الصحافة الورقية تواصل الصمود وتقاوم من أجل البقاء لسنوات قادمة ذلك أن الصحافة الورقية كمنتج لاغنى عنها في الوقت الراهن، وفي حال تحسن الظروف الاقتصادية أو تدخل الدولة لدعمها فإن الصحافة الورقية ستنافس كل الوسائل الحديثة وذلك لتفوقها في الالتزام بالمهنية وأخلاقيات العمل الصحفي ومواثيق الشرف المهني.

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

أولاً : نبذة عن مجتمع البحث

ثانياً : الإجراءات المنهجية للدراسة

ثالثاً : عرض وتحليل البيانات

النتائج

التوصيات

اولاً: نبذة عن مجتمع البحث

جاء في مختار الصحاح للرازي أن الصحيفة هي الكتاب وجمعها صحف وصحائف وجاء في محيط المحيط لبطرس البستاني أن الصحيفة قرطاس مكتوب، كما جاء في أساس البلاغة للزمخشرى وتاج العروس للزبيدى أن الصحيفة قطعة من جلد أو قرطاس يكتب فيه، وجاء في لسان العرب لإبن منظور أن الصحيفة هي التي يكتب فيها والجمع صحائف وصحف، ويستخدم قاموس إكسفورد كلمة Press بمعنى صحافة وتعني شيئاً مرتبطاً بالطبع والنشر والأخبار والمعلومات، وJournalism بمعنى صحافة أيضاً وJournalist بمعنى صحفي. (علم الين – 2012م – ص 20)

و تهدف الصحافة إلى تزويد الناس بالمعلومات التي يحتاجونها لكي يكونوا أحراراً ويحكموا أنفسهم، ومن أجل تحقيق هذه المهمة يقول بيل كوفاتش وتوم روز نشتيل أنه لابد من الالتزام بعدة مبادئ تتمثل في الصدق وهو الالتزام الأول للصحافة، ولاءها الأول يكون للمواطنين، جوهرها نظام من التحقيق، أن ممارسيها يجب أن يحتفظوا بإستقلالهم عن هؤلاء الذين يغطونهم بالأخبار، يجب أن تكون الصحافة رقيباً مستقلاً عن السلطة، يجب أن تشكل الصحافة منبراً للنقد العام وللحلول الوسط، يجب أن تناضل الصحافة من أجل أن تجعل الهام مشوقاً مع الالتزام بصلب الموضوع، يجب أن تبقي الصحافة على الأخبار شاملة ومتناسبة مع أهمية الموضوع ويجب أن يسمح لممارسي هذه المهنة أن يستعملوا ضمائرهم الشخصية. (كوفاتش – نشتيل – 2006م ص11)

أما من حيث إتجاهاتها فيقول أديب مروة أنه يمكن تقسيم الصحف إلى ثلاث فئات: الصحافة الملتزمة وهي صحف الرأي أو الجماعات التي تقوم على مذهب سياسي أو إقتصادي أو ديني أو مبادئ عليا بمعنى أنها تعد نفسها لكفاح معين أو في سبيل الدفاع عما تعتقده في صالح الرأي العام ومصلحة الجماعة وهذه الصحف لاتسعى إلى كسب مادى وهي غالباً تستند إلى أحزاب اوهيئات تتفق عليها وتمولهاوتسندها مادياً مهما بلغت خسائرها، النوع الثاني الصحف المحايدة أو صحف الجماهير وهي التي تهتم بنشر الخبر مجرداً دون توجيه أو تعليق خدمةً للحقيقة وهذا التجرد والحياد قد يكون وبالاً على المجتمع إذ يجعله مجتمع منفصل عن مشاكل عصره وشؤون حياته، النوع الثالث صحف الدولة وهي التي تقوم الدولة بإصدارها أو المساهمة فيها وهي غالباً ماتعبر عن رأي الجهة الحاكمة أو الحزب الحاكم وتتوفر لها كل الإمكانات، وإذا قام عليها كتاب ومحررون من الطراز الأول فإنها تكون صحافة ذات أثر فعال وتلقي نجاحاً كبيراً في مجال التوزيع ومثل هذه الصحف تظهر في البلدان ذات الأنظمة الديكتاتورية أو ذات نظام الحزب الواحد ويمكن اعتبار صحف الدولة نوعاً خاصاً من صحف الرأي، أما الصحف الصفراء فهي نوع آخر من الصحافة وهي صحف مستأجرة تضع نفسها في خدمة الحكومات أو دول ومصالح أجنبية أو جهات بعينها مقابل إغراءات مادية باهظة ولكن غالباً مايفتضح أمرها وينبذها الرأي العام. (مروة – 1961– ص31)

يعتبر تحديد مجتمع الدراسة من الخطوات المنهجية المهمة التي تتبع في جميع البحوث وخاصةً تلك التي تتميز بكبر حجم الدراسة، ويعرف مجتمع البحث بأنه مجموعة المفردات التي تستهدف الباحثة دراستها للتخصص حيث يتكون من عدد في مجالات الصحافة المختلفة، وبما أن (مجتمع الدراسة هو مجموعة من الأفراد التي تنطبق عليها الخصائص لذلك يجب تحديد الأفراد الذين تشملهم الدراسة حتى تكون الصورة واضحة في الذهن) (الصديق – 2006م – ص35)

وبما أن الدراسة التطبيقية تهدف للوقوف على مدى فاعلية السياسة التحريرية في تطوير صناعة الصحافة الورقية تخلص الباحثة إلى أن الصحافة والعاملين فيها يمثلون مجتمع هذه الدراسة وقد تم اختيار عينة قصدية تتمثل في عدد من العاملين بالمؤسسات الصحفية التي تواصل الصدور حتى الآن، ومنظمي مهنة الصحافة، ونقابيين وأعضاء هيئة تدريس.

ثانياً: الإجراءات المنهجية :

تتناول الباحثة في هذا الجزء وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعتها في تنفيذ هذه الدراسة وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج.

عينة الدراسة:

قامت الباحثة بتحديد عينة قصدية تتكون من (100) فرد من مجتمع البحث (المجتمع الصحفي بمختلف فئاته) تم تقسيمها إلى ست فئات

الفئة الأولى والأكثر عدداً كانت من الصحفيين العاملين في الصحف التي تواصل الصدور حتى الآن وقد بلغ عددهم (50) صحفياً

الفئة الثانية كانت عينة من رؤساء تحرير الصحف وقد بلغ عددهم (10) رؤساء تحرير

الفئة الثالثة عينة من الناشرين وبلغ عددهم (10) ناشرين

الفئة الرابعة عينة من النقابيين وقد بلغ عددهم (10) نقابيين

الفئة الخامسة عينة من منظمى مهنة الصحافة وقد بلغ عددهم (10) من العاملين بمجلس الصحافة

الفئة السادسة عينة من أساتذة الصحافة بالجامعات السودانية وقد بلغ عددهم (10) أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية

ليصل إجمالى العينة (100) مبحوث.

لجأت الباحثة بعد التأكد من ثبات وصدق الاستبيان إلى توزيعه على عينة الدراسة المقررة (100) فرد إستجابوا جميعاً للإجابة عليها، وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرصت الباحثة على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1- الأفراد من مختلف الفئات العمرية (30 وأقل من 40 سنة، 40 وأقل من 50 سنة، 50 وأقل من 60 سنة، 60 سنة فما فوق) .

2-الأفراد من الجنسين (الذكور والإناث) .

3-الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (دون الجامعي، جامعي، فوق الجامعي) .

4-الأفراد من حيث التخصص (صحفي، هيئة تدريس، ناشر، نقابي، منظم لمهنة الصحافة) .

5/ الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 – 10، 10 – 15، 15 – 20، 20 – 25، 25 فما فوق)

وفي جدوال البيانات الشحصية وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين)

تم تصميم الاستبانة لمجتمع البحث وذلك لإيجاد إجابة على تساؤلات البحث والسؤال الرئيسى الذي يمثل مشكلة البحث وأرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان. واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين: (راجع الملحق رقم ())

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث احتوى على بيانات حول: العمر، النوع، المستوى التعليمي، التخصص، جهة العمل، عدد سنوات الخبرة.

القسم الثاني: احتوى على عدد (44) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) ، وقد تم توزيع هذه العبارات على محاور الدراسة كما يلي:

المحور الأول: تضمن (5) عبارات، المحور الثاني: تضمن (4) عبارات، المحور الثالث: تضمن (6) عبارات، المحور الرابع: تضمن (6) عبارات، المحور الخامس: تضمن (3) عبارات، المحور السادس: تضمن (7) عبارات، المحور السابع: تضمن (4) عبارات، المحور الثامن: تضمن (4) عبارات، المحور التاسع: تضمن (6) عبارات.

الثبات والصدق الظاهرى:

والتزاماً بقواعد البحث العلمي وللتأكد من الصدق والثبات الظاهري لأداة الدراسة (الاستبانة) وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قامت الباحثة بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة والبالغ عددهم (5) محكمين من مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية. وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها، وفيما يلي قائمة بأسماء المحكمين:

1/ مجذوب بخيت محمد توم – أستاذ – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

2/ عبد العظيم نورالدين – أستاذ مشارك – جامعة أم درمان الإسلامية

3/ نادية ابراهيم أحمد – أستاذ – جامعة أم درمان الإسلامية

4/ عباس أبكر – أستاذ مساعد – جامعة إفريقيا العالمية

5/ حيدر عبد الحفيظ محمد – أستاذ مساعد – جامعة البحر الأحمر

من الصعوبات التي واجهت الباحثة أثناء توزيع الاستبانة صعوبة الحصول على المعلومات من بعض الناشرين وذلك لعدم تواجدهم في الصحف والتهرب من الإجابة عبر الهاتف.

بعد اكتمال ملء الإستبانات تم تجميعها وتحليلها إحصائياً.

الثبات والصدق الإحصائي :

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان – براون، معادلة ألفا – كرونباخ، طريقة إعادة تطبيق الاختبار، طريقة الصور المتكافئة ومعادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له. (عبد الدائم – 1984م – ط2 ص355)

تم قياس الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\text{الصدق} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قامت الباحثة بأخذ عينة استطلاعية بحجم (100) فرد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

الأشكال البيانية، التوزيع التكراري للإجابات، النسب المئوية.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences، كما تمت الاستعانة بالبرنامج Excel لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

ثالثاً: تحليل البيانات :

أ/ البيانات الشخصية

1- العمر:

جدول رقم (1)

العمر	العدد	النسبة
30واقل من 40 سنة	22	%22.0
40 وأقل من 50 سنة	43	%43.0
50 وأقل من60 سنة	21	%21.0
60 سنة فما فوق	14	%14.0
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (1)

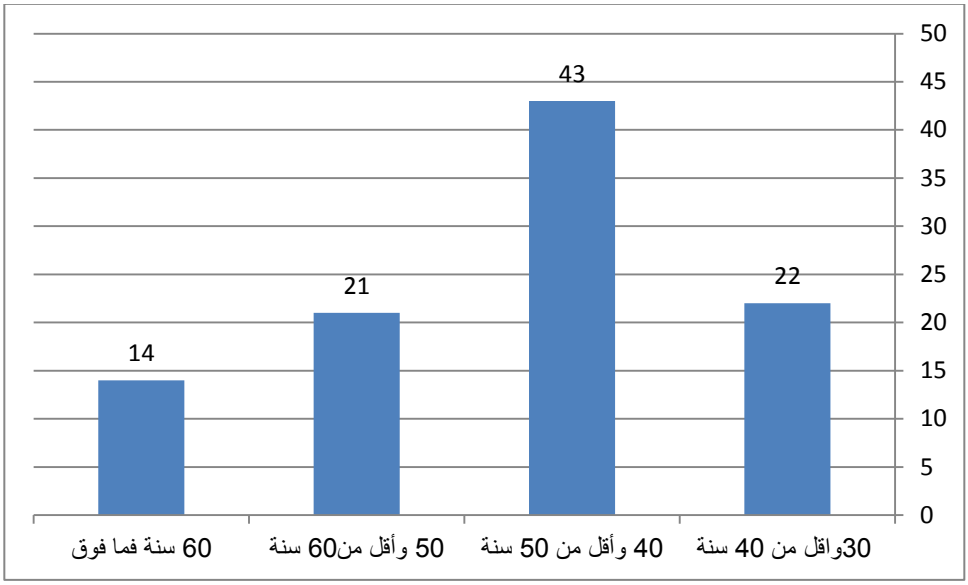

يبين الجدول والشكل رقم (1) فئة العمر بالنسبة لمجتمع الدراسة حيث وضح من خلال الجدول التكرارى أن الغالبية العظمى من الفية العمرية (40 واقل من 50) تليها فئة (30 وأقل من40) ثم (50 وأقل من 60) أما الفئة (60) سنة فما فوق فقد جاءت في المؤخرة بنسبة 14%، ومن خلال هذه الأرقام تخلص الباحثة إلى أن مجتمع البحث يتصف بالشمول حيث وجدت كل الفئات العمرية.

2/ النوع

جدول رقم (2)

النوع	العدد	النسبة
ذكر	75	%75
أنثى	25	%25
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (2)

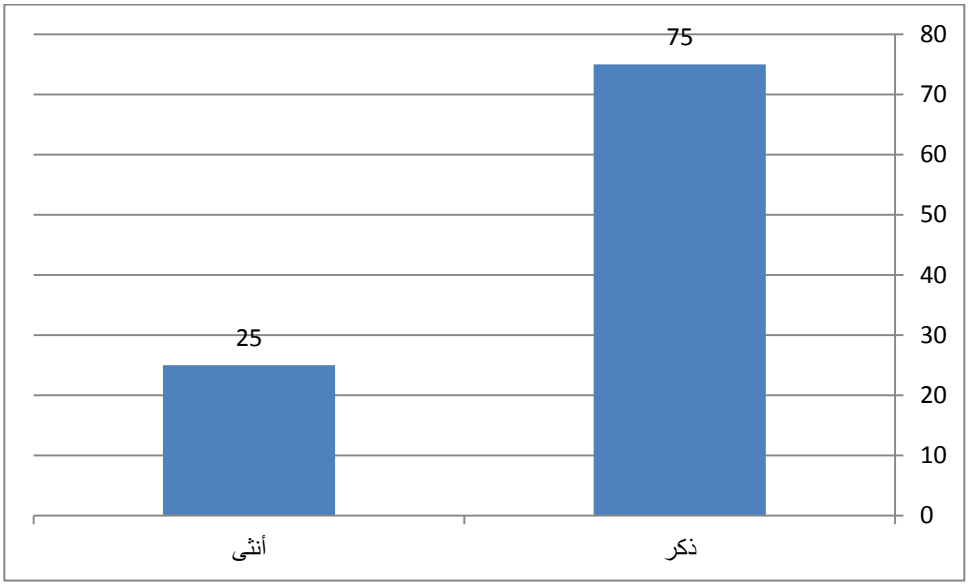

الجدول والشكل رقم (2) يبين نوع المستجيبين للاستبيان من الجنسين حيث بلغت نسبة الذكور 75% فيما بلغت نسبة الإناث 25% ، وهذه النسبة لا تشير الى أن الغالبية العظمى للعاملين فى مجال الصحافة من الذكور ولكنها تأثرت بتوقيت توزيع الإستبانة فى فترة وباء الكورونا .

3/ المؤهلات العلمية :

جدول رقم (3)

المؤهل العلمى	العدد	النسبة
دون الجامعى	4	%4
جامعى	54	%54
فوق الجامعي	42	%42
المجموع	**100**	**%100**

الشكل رقم (3)

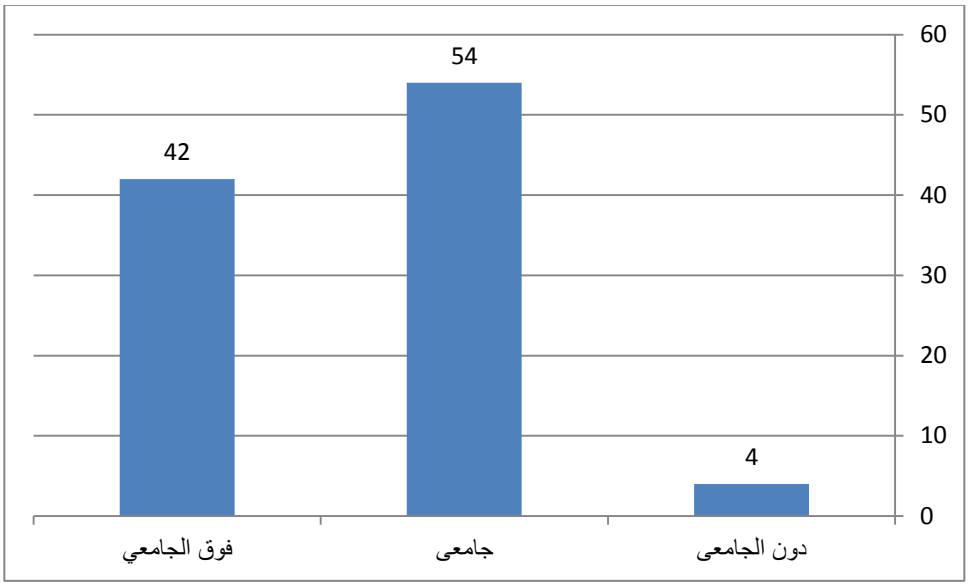

يبين الجدول والشكل رقم (3) المؤهلات العلمية لمجتمع الدراسة حيث يتضح أن غالبية مجتمع البحث من حملة الشهادات الجامعية بنسبة 54% للجامعى و42% لفوق الجامعى ، فيما بلغت نسبة الذين يحملون مؤهلاً دون الجامعى 4%.

4/ الوظيفة :

جدول رقم (4)

التخصص	العدد	النسبة
محرر	50	%50
رئيس تحرير	10	%10
ملاك صحف	10	%10
نقابيون	10	%10
منظمو مهنة الصحافة	10	%10
عضو هيئة تدريس	10	%10
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (4)

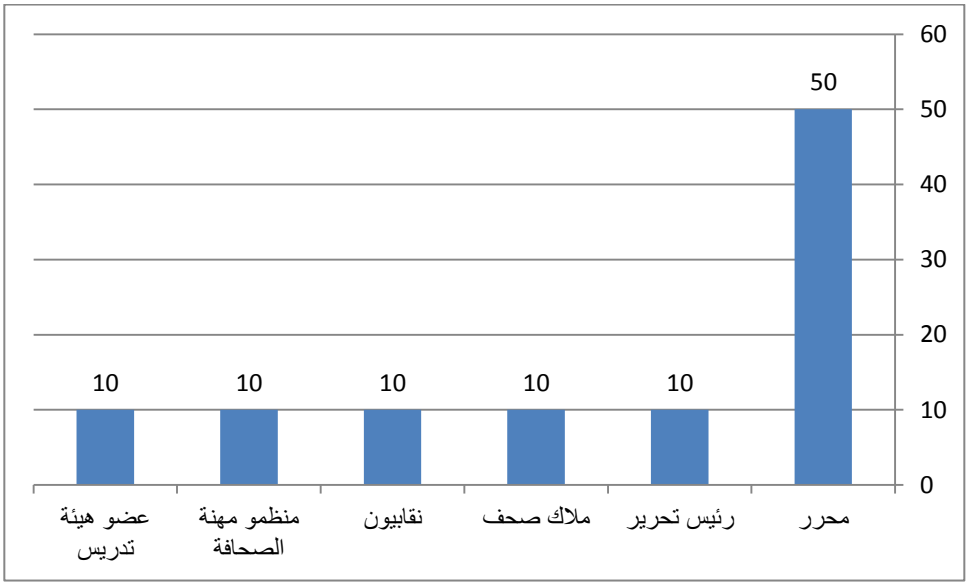

يبين الجدول والشكل رقم (4) طبيعة الوظيفة للمشاركين في الاستبيان حيث بلغت نسبة الصحفيين(محررون) 50% وهي النسبة الأعلى لعدد المبحوثين وقد قصدت الباحثة من ذلك إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الصحفيين للإجابة على أسئلة الاستبانة ومن مختلف الصحف ذلك أنهم هم الفئة التي يقع عليها عبء تنفيذ السياسة التحريرية، فيما تساوت النسبة ب 10% لبقية الوظائف وهي رؤساء تحرير، ناشرون أو ملاك صحف، نقابيون، منظمو مهنة الصحافة وهيئة التدريس لأساتذة الصحافة.

5/ سنوات الخبرة :

جدول رقم (5)

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
5 – 10 سنوات	13	%13
10 – 15 سنة	26	%26
15 – 20 سنة	11	%11
20 – 25 سنة	30	%30
25 سنة فما فوق	20	%20
المجموع	**100**	**%100**

الشكل رقم (5)

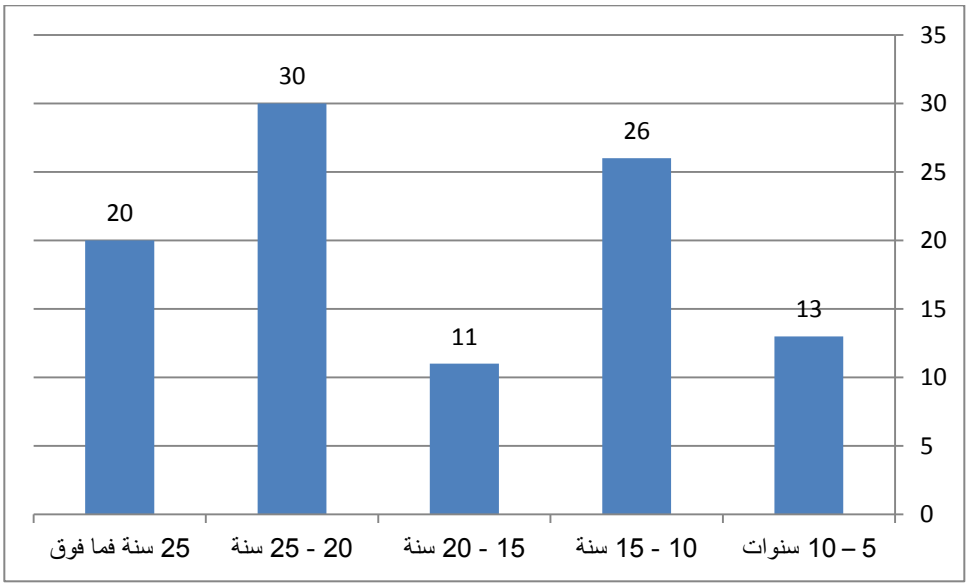

الجدول والشكل رقم (5) يوضح سنوات الخبرة والتى بدأت من خمس سنوات حتى يكون لدى المبحوثين الخبرة الكافية التى تؤلهم للإجابة على اسئلة الاستبانة ، حيث كانت الفئة الأعلى لسنوات الخبرة (20 – 25) سنة بنسبة 30%، تلتها فئة (10 – 15) سنة بنسبة 26%، ثم فئة (25) سنة فما فوق بنسبة 20%، وفئة (5 – 10) سنوات بنسبة 13% وأخيراً فئة (15 – 20) بنسبة 11% وتشير هذه النسب إلى أن الغالبية العظمى ممن أجابوا على هذا الاستبيان يتمتعون بخبرة كافية في مجال عملهم تجعل إجاباتهم محل ثقة واعتماد بالنسبة للباحثة.

ب/ البيانات الموضوعية:

في محور البيانات الموضوعية تم تقسيم الاستبانة إلى عدد تسعة محاور تفرعت من كل محور عدد من العبارات التي رأت الباحثة أنها يمكن أن تؤدي إلى نتائج تعين في وضع توصيات تخدم مستقبل الصحافة الورقية في السودان.

المحور الأول :

1/ السياسة التحريرية :

العبارة الأولى: الصحف السودانية تلتزم بسياساتها التحريرية

جدول رقم (6)

الاجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	11	%11
أوافق	41	%41
محايد	18	%18
لا أوافق	27	%27
لا أوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (6)

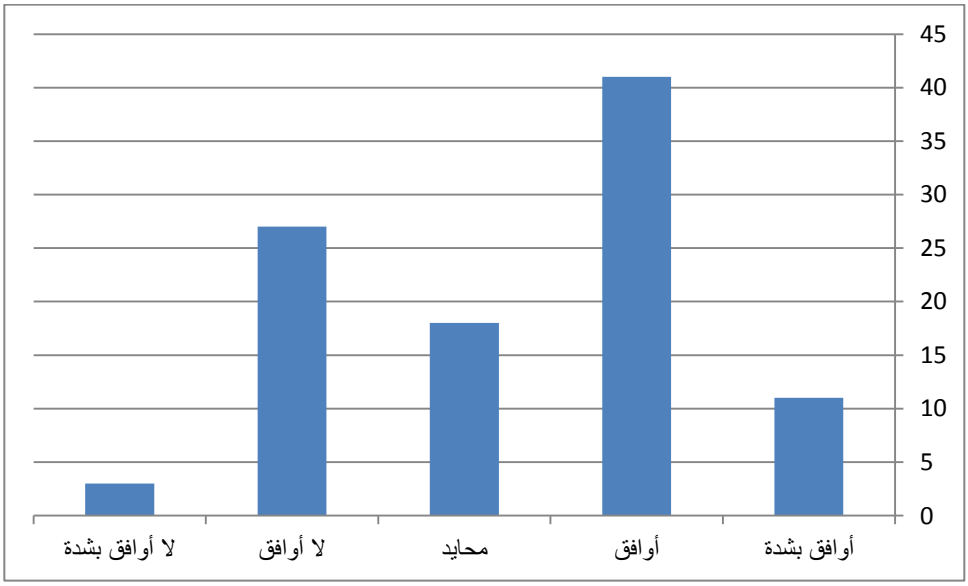

يبين الجدول والشكل رقم (6) استجابة العينة في الإجابة على عبارة: الصحف السودانية تلتزم بسياساتها التحريرية، حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 11%، والذين يوافقون 41%، فيما بقي على الحياد 18%، ولم يوافق على ذلك 27% ولم يوافق بشدة 3%، ومن خلال النسب أعلاه يتضح أن 52% من أفراد العينة

يقرون أن الصحف السودانية تلتزم بسياساتها التحريرية، ومع وجود 30% لا يوافقون على ذلك فإن هذه النسب تشير إلى وجود صحف التي لاتلتزم بخطها التحريري الذي انتهجته منذ تأسيسها، وعليه تخلص الباحثة إلى أن بعض الصحف السودانية تلتزم بسياساتها التحريرية ، وتشير الباحثة الى ان السياسة التحريرية حسب المقابلات التى اجريت لغالبية الصحف تعرف ضمنياً وليست مكتوبة يتم الاطلاع عليها فور الالتحاق بالصحيفة وهذه من ضمن عيوب الصحافة التى تؤثر على تطويرها .

العبارة الثانية: السياسة التحريرية ينبغى أن تعني الخط التحريري الذي تنتهجه الصحيفة في كل مناحي التحرير

جدول رقم (7)

الاجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	32	%32
اوافق	55	%55
محايد	5	%5
لا أوافق	5	%5
لا اوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (7)

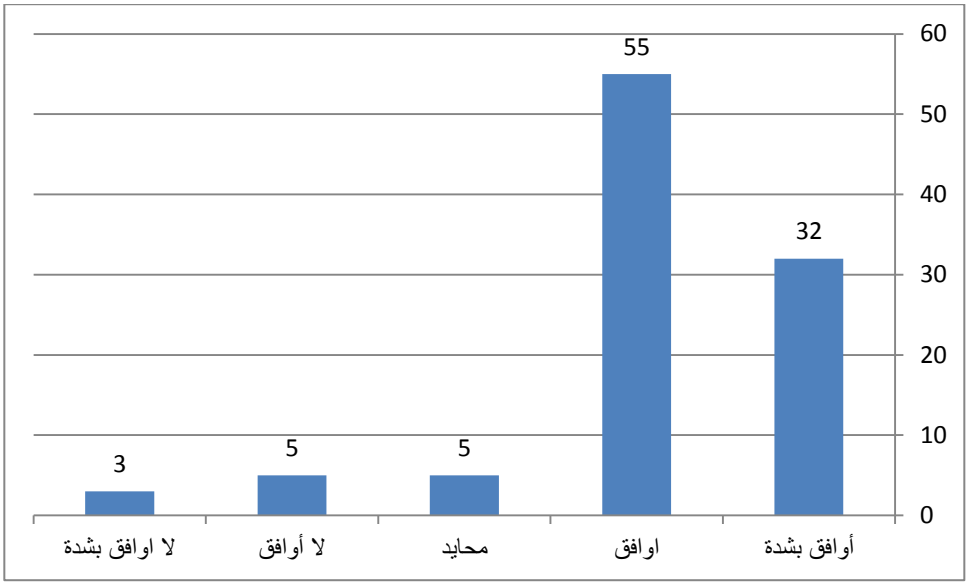

يبين الجدول والشكل رقم (7) استجابة العينة في الإجابة على عبارة: السياسة التحريرية تعني الخط التحريري الذي تنتهجه الصحيفة في كل مناحي التحرير حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 32%، والذين يوافقون 55%، وبقي على الحياد 5%، ولم يوافق على ذلك 5% ولم يوافق بشدة 3%، وعليه ومما سبق يتضح أن 87% من أفراد العينة يؤكدون على أن السياسة التحريرية تعني الخط التحريري الذي تنتهجه الصحيفة في كل مناحي التحرير.

العبارة الثالثة: يوجد اختلاف في السياسة التحريرية بين صحيفة وأخرى

جدول رقم (8)

الاجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	31	%31
أوافق	60	%60
محايد	6	%6
لا أوافق	3	%3
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (8)

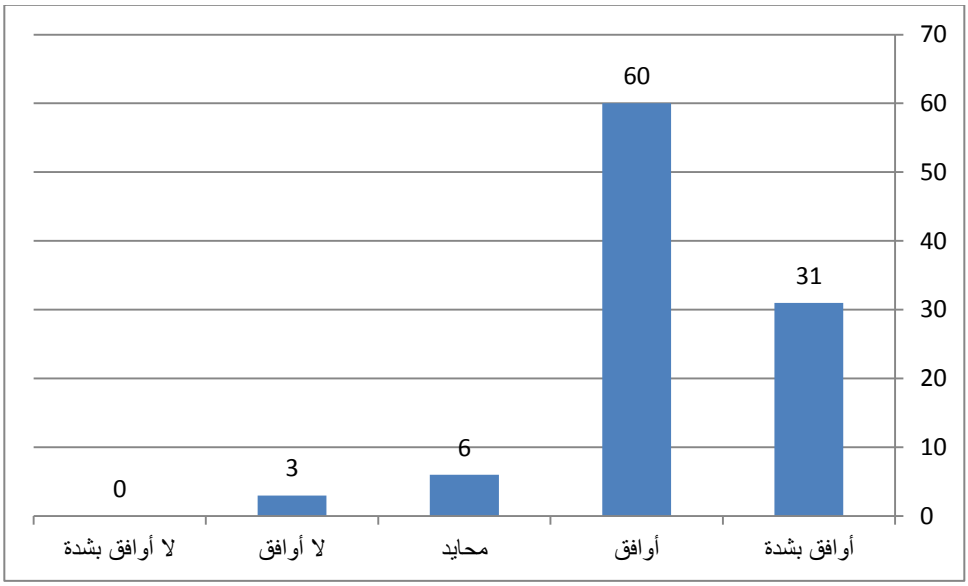

يبين الجدول والشكل رقم (8) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة : يوجد اختلاف في السياسة التحريرية بين صحيفة وأخرى حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 31%، والذين يوافقون 60%، فيما بقي على الحياد 6% ولم يوافق 3%، ولم يوافق بشدة 0%، وعليه تخلص الباحثة إلى أن 91% من أفراد عينة البحث يقرون أن هناك اختلافا في السياسة التحريرية بين صحيفة وأخرى.

العبارة الرابعة: من الضرورى ارتباط مضمون ماتقدمه الصحف بالأحداث الجارية

جدول رقم (9)

الاجابة	العدد	النسبة
اوافق بشدة	44	%44
أوافق	42	%42
محايد	5	%5
لا أوافق	6	%6
لا أوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (9)

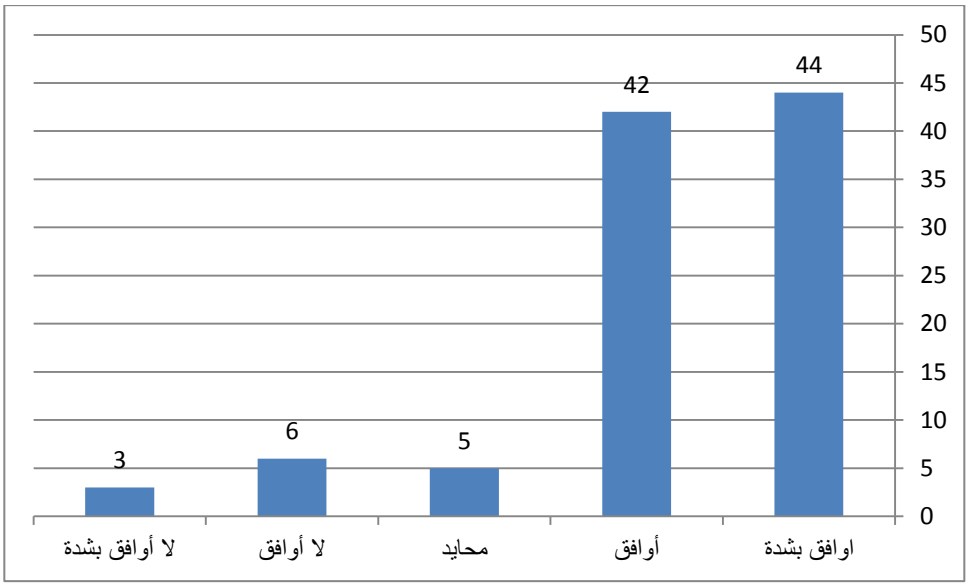

يبين الجدول والشكل رقم (9) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة : من الضرورى ارتباط مضمون ما تقدمه الصحف بالأحداث الجارية حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 44%، والذين يوافقون 42%، فيما بلغت نسبة المحايدين 5% ، والذين لا يوافقون 6% ، والذين لا يوافقون بشدة 3% ، ومن خلال النسب أعلاه يتضح أن 86% من أفراد عينة البحث يؤيدون ارتباط مضمون ما تقدمه الصحف بالأحداث الجارية.

العبارة الخامسة: الصحافة تقوم بعكس الحقيقة والواقع وزيادة وعي المجتمع وفق سياسة تحريرية محددة

جدول رقم (10)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	32	%32
اوافق	46	%46
محايد	11	%11
لا أوافق	8	%8
لا أوافق بشدة	5	%5
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (10)

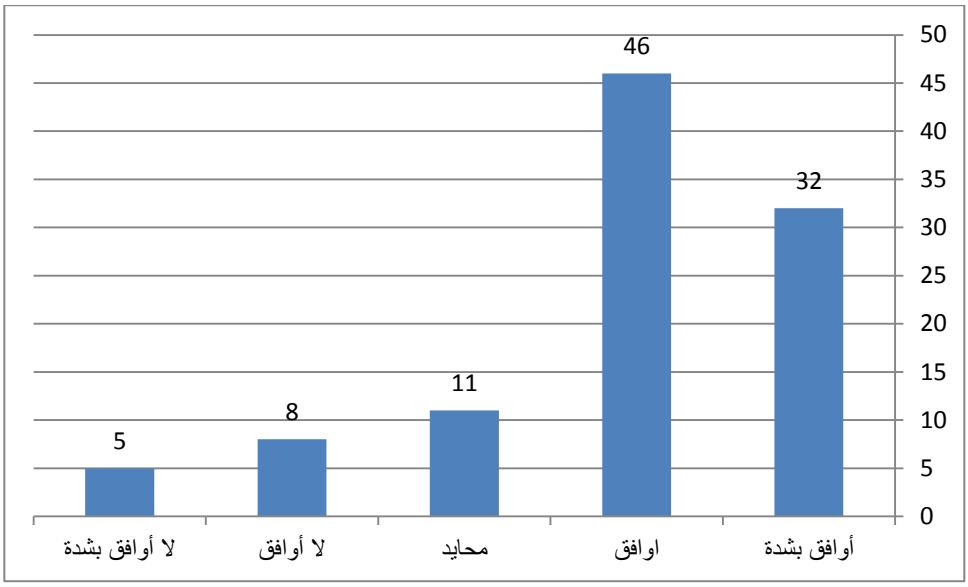

يبين الجدول والشكل رقم (10) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة : الصحافة تقوم بعكس الحقيقة والواقع وزيادة وعي المجتمع وفق سياسة تحريرية محددة، حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 32%، والذين يوافقون 46%، والمحايدون 11%، ولم يوافق على ذلك 8%، ولم يوافق بشدة 5%، وعليه تخلص الباحثة إلى أن 78% من أفراد عينة البحث يقرون أن الصحافة تقوم بعكس الحقيقة والواقع وزيادة وعي المجتمع وفق سياسة تحريرية محددة.

العبارة السادسة: ارتباط بعض الصحف بالحكومات يفقدها مصداقيتها لدى المتلقي

جدول رقم (11)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	50	%50
أوافق	35	%35
محايد	5	%5
لا أوافق	7	%7
لا أوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (11)

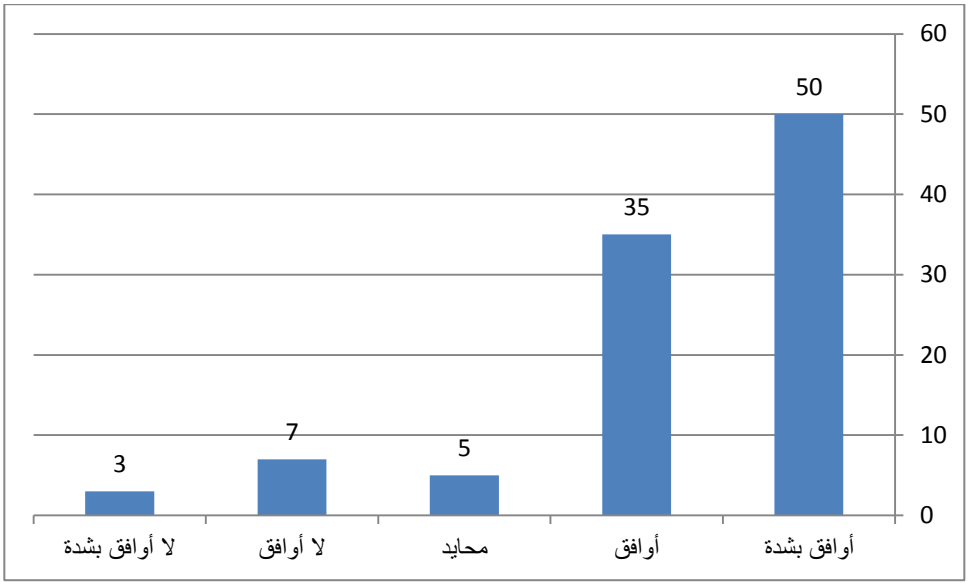

يتبين من الجدول الشكل رقم (11) استجابة أفراد العينة على الإجابة على عبارة : ارتباط بعض الصحف بالحكومات يفقدها مصداقيتها لدى المتلقي حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 50%، والذين يوافقون 35%، والمحايدون 5%، ولم يوافق على ذلك 7%، ولم يوافق بشدة 3%، ومن خلال النسب السابقة تخلص الباحثة إلى أن 85% من أفراد عينة البحث يقرون بأن ارتباط الصحف بالحكومات يفقدها مصداقيتها لدى المتلقي .

2/ تطبيق السياسة التحريرية

العبارة الأولى: ملاك الصحف يروجون لوجهات نظرهم ويهملون وجهات النظر الأخرى

جدول رقم (12)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	17	%17
أوافق	38	%38
محايد	19	%19
لا أوافق	21	%21
لا أوافق بشدة	5	%5
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (12)

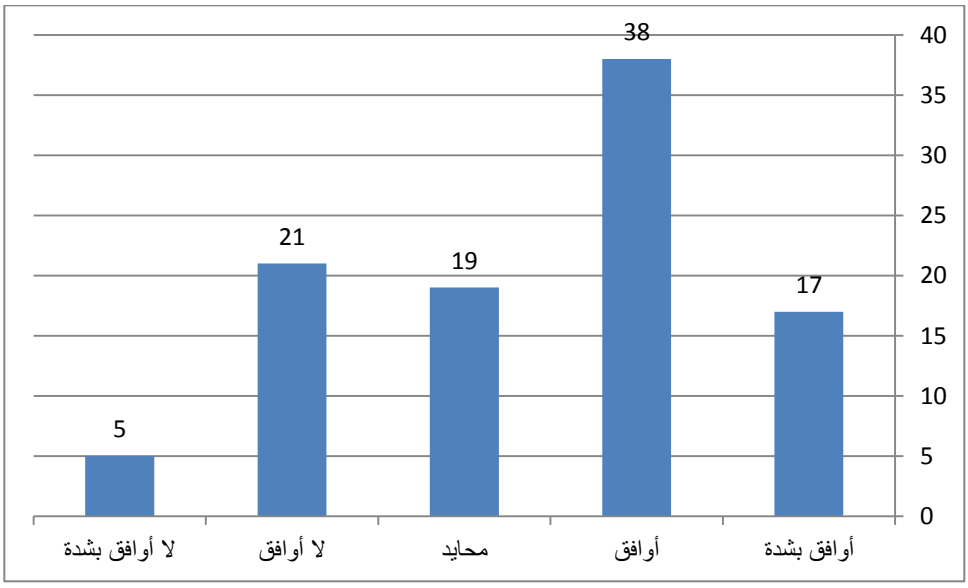

يبين الجدول والشكل رقم (12) استجابة أفراد العينة على الإجابة على عبارة : ملاك الصحف يروجون لوجهات نظرهم ويهملون وجهات النظر الأخرى حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 17%، والذين يوافقون 38%، وبقي على الحياد 19% ولم يوافق على ذلك 21%، ولم يوافق بشدة 5%، وبالنظر للنسب أعلاه نجد أن نسبة الذين يوافقون على العبارة بلغت 55% وإذا وضعنا في الاعتبار أن 10% من أفراد العينة يمثلون ملاك صحف و10% رؤساء تحرير يمكن أن نخلص إلى أن ملاك الصحف فعلياً يروجون لوجهات نظرهم وليس بالضرورة أنهم يهملون وجهات النظر الأخرى.

العبارة الثانية: هيئة التحرير هى من توجه السياسة التحريرية للصحيفة

جدول رقم (13)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	23	%23
أوافق	44	%44
محايد	13	%13
لا أوافق	17	%17
لا أوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (13)

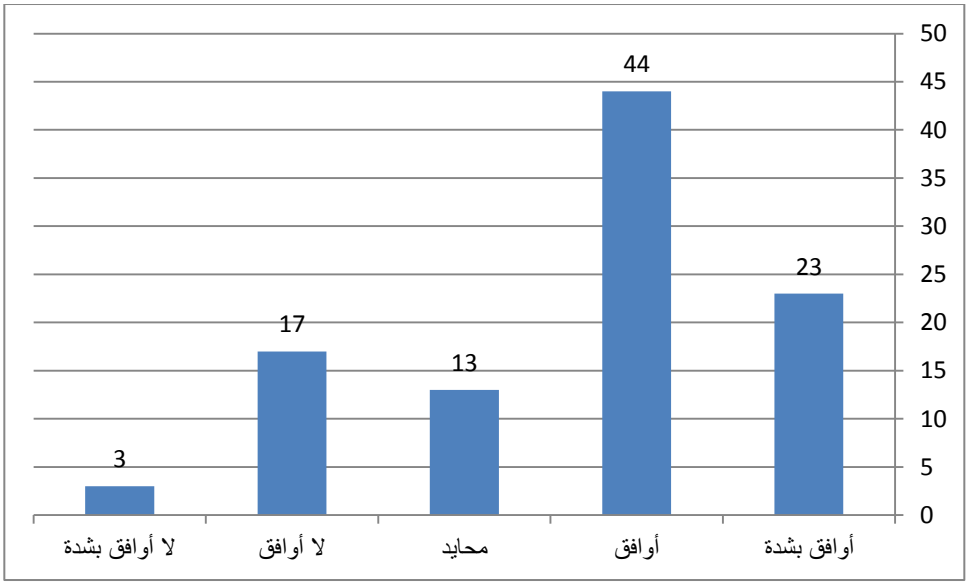

يبين الجدول والشكل رقم (13) استجابة أفراد العينة في الإجابة على عبارة : هيئة التحرير هي من توجه السياسة التحريرية للصحيفة حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 23%، والذين يوافقون 44%، والمحايدون 13%، فيما لم يوافق على ذلك 17%، ولم يوافق بشدة 3%، وبالنظر إلى النسب أعلاه نجد أن 67% من أفراد العينة يوافقون على أن هيئة التحرير هي من توجه السياسة التحريرية للصحيفة.

العبارة الثالثة: المساهمون في الصحف يتدخلون لتوجيه السياسة التحريرية للصحيفة

جدول رقم (14)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	13	%13
أوافق	44	%44
محايد	16	%16
لا أوافق	24	%24
لا أوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (14)

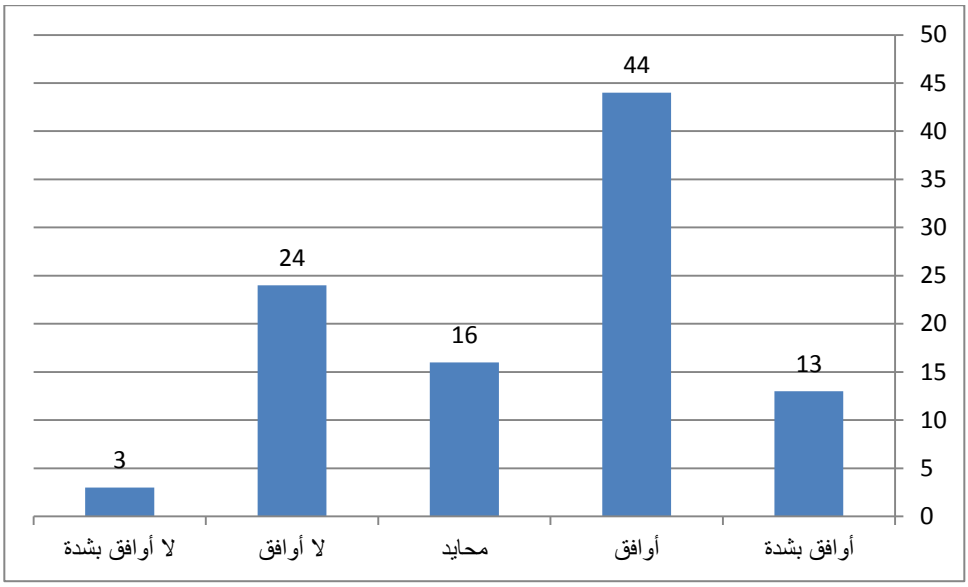

يبين الجدول والشكل رقم (14) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة : المساهمون في الصحف يتدخلون لتوجيه السياسة التحريرية للصحيفة حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 13%، والذين يوافقون 44%، والمحايدون 16%، ولم يوافق على ذلك 24%، ولم يوافق بشدة 3%، ومن خلال النسب السابقة يتضح أن 57% من عينة البحث يوافقون على أن المساهمين في الصحف يتدخلون لتوجيه السياسة التحريرية، ويمكن

الخروج بتأكيد هذه العبارة إذا وضعنا في الاعتبار أن 10% من أفراد العينة ملاك صحف و10 رؤساء تحرير.

العبارة الرابعة: لا يستطيع الصحفي تخطي السياسة التحريرية للصحيفة التي يعمل بها

جدول رقم (15)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	20	%20
أوافق	66	%66
محايد	5	%5
لا أوافق	6	%6
لا أوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (15)

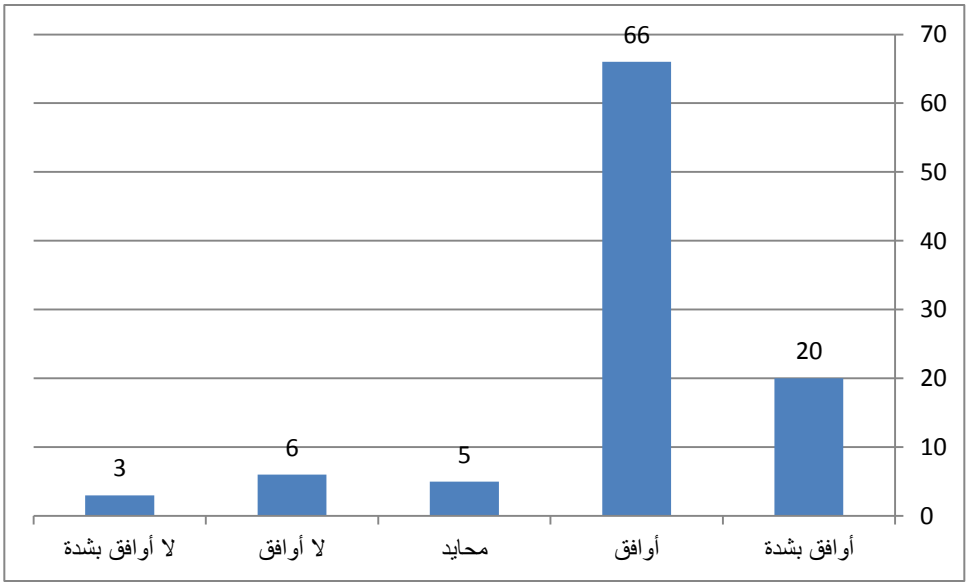

يبين الجدول والشكل رقم (15) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة: لا يستطيع الصحفي تخطي السياسة التحريرية للصحيفة التي يعمل بها، حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 20%، والذين يوافقون 66%، والمحايدون 5%، ولم يوافق على ذلك 6% ولم يوافق بشدة 3%، ومن خلال النسب السابقة يتضح أن 86%

من أفراد العينة يوافقون على ما جاء في العبارة. وعليه تخلص الباحثة إلى أن الصحفيين لا يستطيعون تخطي السياسة التحريرية في الصحف التي يعملون بها.

العبارة الخامسة: خروج الصحفيين عن السياسة التحريرية للصحيفة يؤثر في تحقيق أهدافها

جدول رقم (16)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	14	%14
أوافق	58	%58
محايد	13	%13
لا أوافق	14	%14
لا أوافق بشدة	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (16)

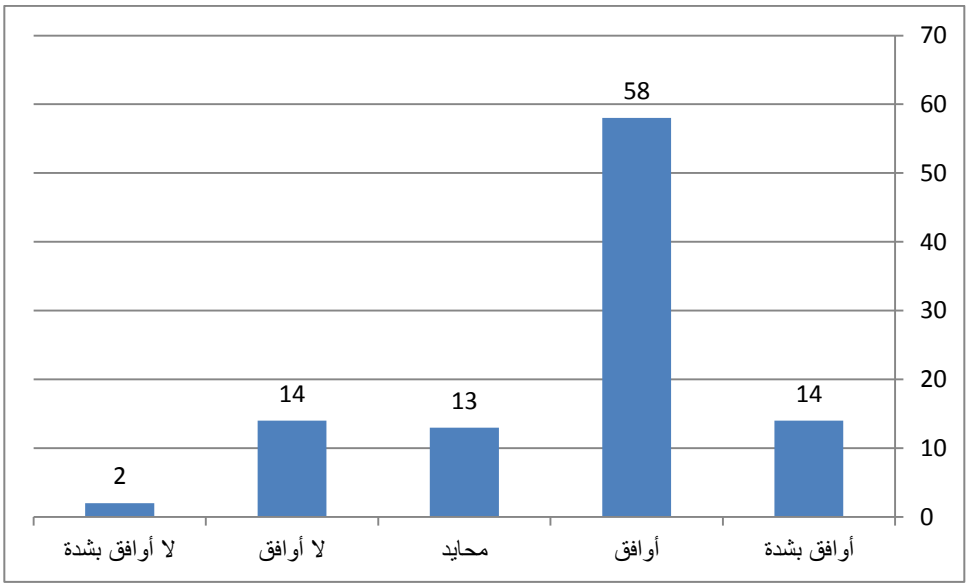

يبين الجدول والشكل رقم (16) استجابة أفراد العينة فى الإجابة على عبارة : خروج الصحفيين عن السياسة التحريرية للصحيفة يؤثر في تحقيق أهدافها، حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 14%، والذين يوافقون

58%، والمحايدون 13%، ولم يوافق على ذلك 14% ولم يوافق بشدة 2%، ومن خلال النسب أعلاه نجد أن 72% من أفراد العينة يوافقون على أن خروج الصحفي عن السياسة التحريرية للصحيفة يؤثر في تحقيق أهدافها.

العبارة السادسة: يتعامل الصحفيون مع الأحداث والحقائق بما يتفق مع السياسة التحريرية

جدول رقم (17)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	14	%14
أوافق	53	%53
محايد	12	%12
لا أوافق	18	%18
لا اوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (17)

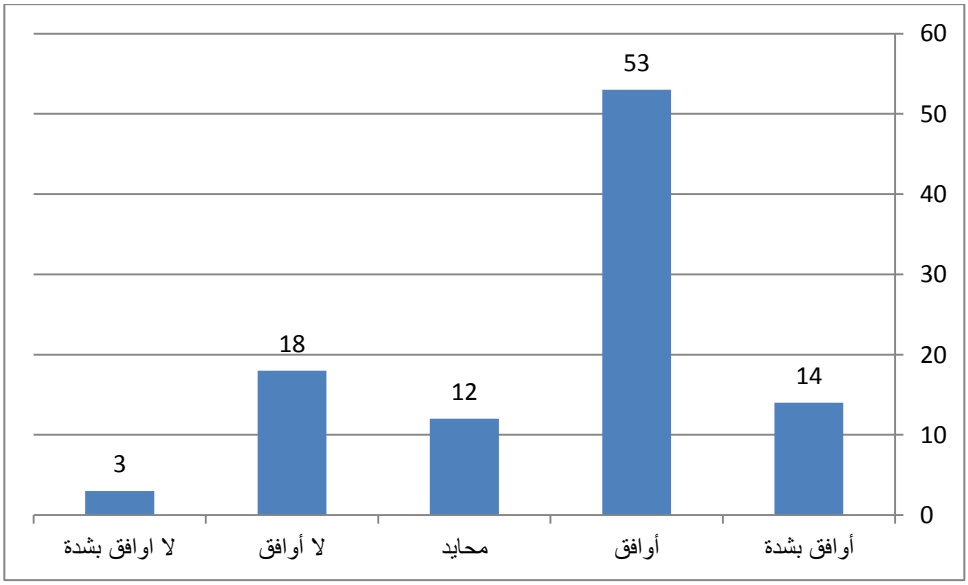

يبين الجدول والشكل رقم (17) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة : يتعامل الصحفيون مع الأحداث والحقائق بما يتفق مع السياسة التحريرية حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 14%، والذين يوافقون 53%، والمحايدون 12%، ولم يوافق على ذلك 18% ولم يوافق بشدة 3%، ومن خلال النسب أعلاه يتضح أن 67% من أفراد العينة يوافقون على أن الصحفيين يتعاملون مع الأحداث والحقائق بما يتفق مع السياسة التحريرية.

2/ العلاقة بين السياسة التحريرية ومجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية

العبارة الأولى: مجلس الصحافة جهة رقابية على الصحف

جدول رقم (18)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	27	%27
أوافق	38	%38
محايد	11	%11
لا أوافق	19	%19
لا أوافق بشدة	5	%5
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (18)

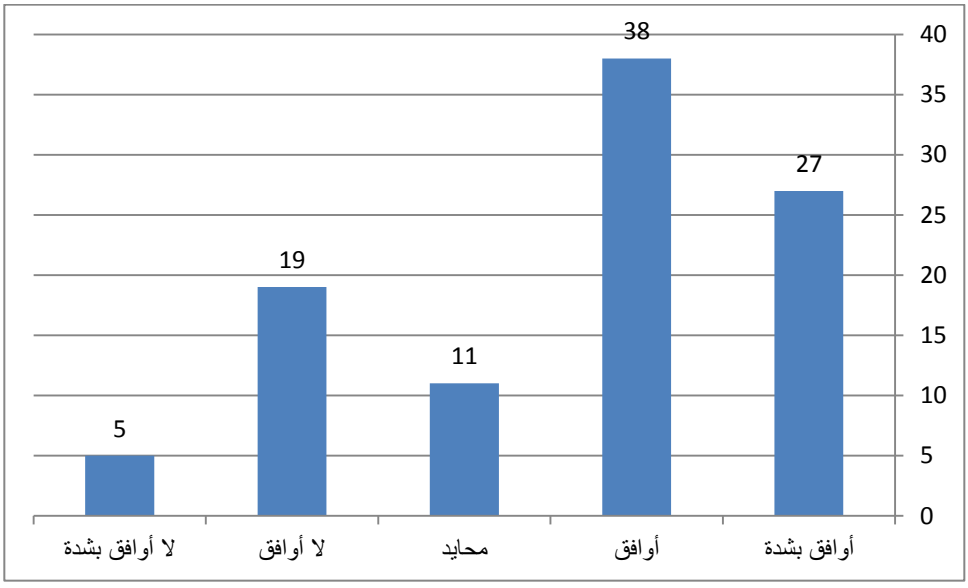

يبين الجدول والشكل رقم (18) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة: مجلس الصحافة جهة رقابية على الصحف، حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 27%، ونسبة الذين يوافقون 38%، ووقف على الحياد 11%، فيما لم يوافق ما نسبتهم 19% ولم يوافق بشدة ما نسبتهم 5%، ومن خلال النسب السابقة يتبين أن 65% من أفراد العينة يوافقون على أن مجلس الصحافة جهة رقابية على الصحف ومع الوضع في الاعتبار أن هناك 10% من العينة هم من العاملين بمجلس الصحافة. تخلص الباحثة إلى أن مجلس الصحافة جهة رقابية على الصحف .

العبارة الثانية: مجلس الصحافة ينفذ موجهات الدولة الخاصة بالإعلام المقروء

جدول رقم (19)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	25	%25
اوافق	49	%49
محايد	11	%11
لا أوافق	13	%13
لا اوافق بشدة	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (19)

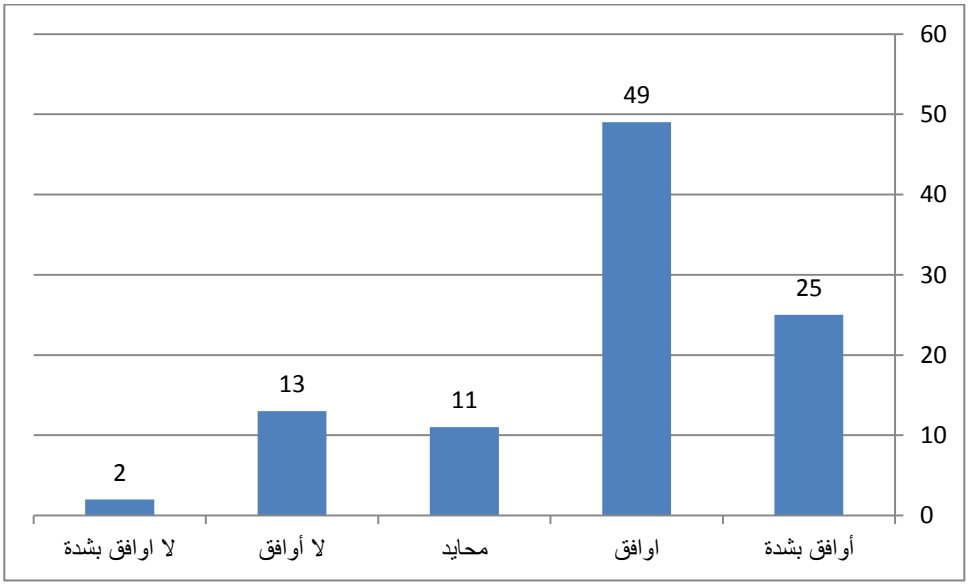

يبين الجدول والشكل رقم (19) استجابة العينة في الإجابة على عبارة: مجلس الصحافة ينفذ موجهات الدولة الخاصة بالإعلام المقروء حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 25%، والذين يوافقون 49%، فيما وقف على الحياد 11%، ولم يوافق 13% ولم يوافق بشدة 2%، ومن خلال النسب السابقة يتضح أن 74% من العينة يوافقون على أن مجلس الصحافة ينفذ موجهات الدولة الخاصة بالإعلام المقروء ، وتشير الباحثة الى ان معظم افراد العينة اجابوا على هذه العبارة من خلال وضع مجلس الصحافة ماقبل ثورة ديسمبر .

العبارة الثالثة: مجلس الصحافة يتدخل بشكل مباشر في السياسة التحريرية للصحف

جدول رقم (20)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	10	%10
أوافق	10	%10
محايد	13	%13
لا اوافق	56	%56
لا أوافق بشدة	11	%11
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (20)

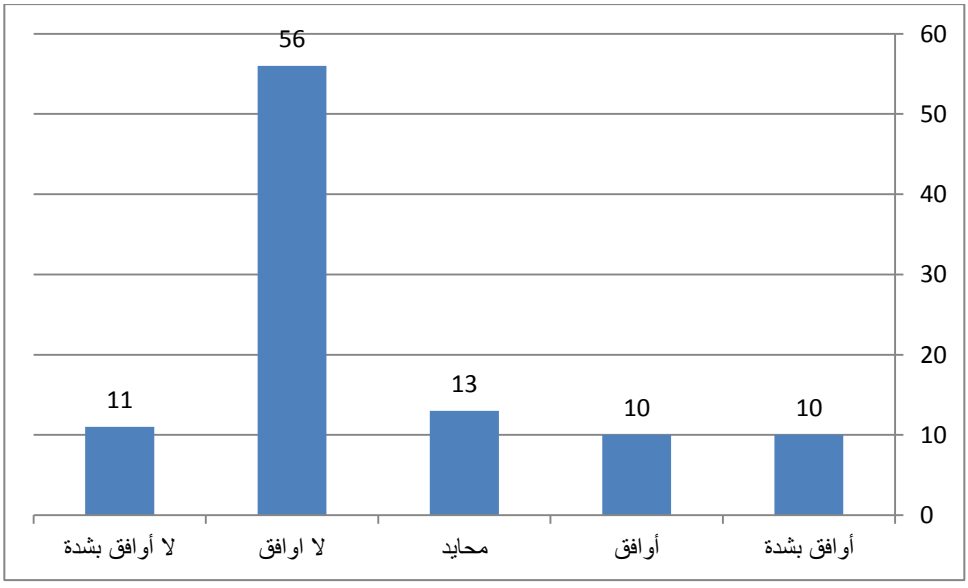

يبين الجدول والشكل رقم (20) استجابة العينة في الإجابة على عبارة: مجلس الصحافة يتدخل بشكل مباشر في السياسة التحريرية حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 10%، ونسبة الذين يوافقون 10%، ووقف على الحياد 13%، فيما بلغت نسبة الذين لا يوافقون 56% والذين لا يوافقون بشدة 11%، وبالنظر إلى النسب أعلاه يتضح أن 67% من أفراد عينة البحث لا يوافقون على أن مجلس الصحافة يتدخل بشكل مباشر في السياسة التحريرية للصحف، ومع الأخذ في الاعتبار أن 10% من العينة من العاملين بمجلس الصحافة تخلص الباحثة إلى أن مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية لا يتدخل بشكل مباشر في السياسة التحريرية وقد أشار بعض المبحوثين إلى أن التدخل المباشر في السياسة التحريرية يكون عن طريق جهاز الأمن وليس مجلس الصحافة وذلك خلال فترة حكومة ماقبل ثورة ديسمبر، وتشير الباحثة الى ان الدراسة بدأت فى فترة حكومة الانقاذ وعاصرت ثورة ديسمبر واستمرت خلال الفترة الإنتقالية ، وخلال هذه الفترة الزمنية حدثت الكثير من المتغيرات على الساحة السياسية عموماً والصحفية على وجه الخصوص وقد تأثر دور مجلس الصحافة بهذه المتغيرات .

العبارة الرابعة: الإجراءات المفروضة من المجلس على الصحف تقيد الحريات

جدول رقم (21)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	15	%15
أوافق	16	%16
محايد	18	%18
لا أوافق	43	%43
لا أوافق بشدة	8	%8
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (21)

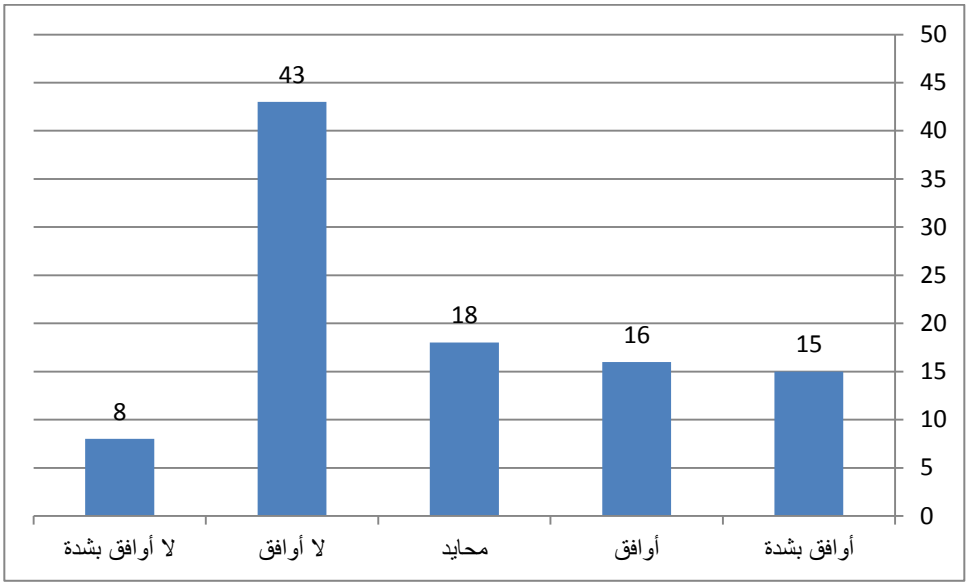

يبين الجدول والشكل رقم (21) استجابة العينة في الإجابة على عبارة: الإجراءات المفروضة من المجلس على الصحف تقيد الحريات، حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة على ذلك 15%، والذين يوافقون 16%، فيما بقي على الحياد 18%، ولم يوافق 43%، ولم يوافق بشدة 8%، وبالنظر للنسب المئوية أعلاه نجد أن 51% من أفراد العينة لا يوافقون على أن الإجراءات المفروضة من المجلس على الصحف تقيد الحريات، وهنا لابد من الإشارة إلى أن إجابة المبحوثين تفاوتت حسب وضع المجلس الذي فقد دوره تجاه الصحف خلال الفترة الماضية وأصبح لا يمارس أي سلطات بعد إعفاء أمينه العام.

3/ مدى ملاءمة السياسة التحريرية مع أخلاقيات المهنة

العبارة الأولى: معظم الصحف تلتزم بمواثيق الشرف وأخلاقيات المهنة

جدول رقم (22)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	11	%11
أوافق	32	%32
محايد	17	%17
لا أوافق	39	%39
لا أوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (22)

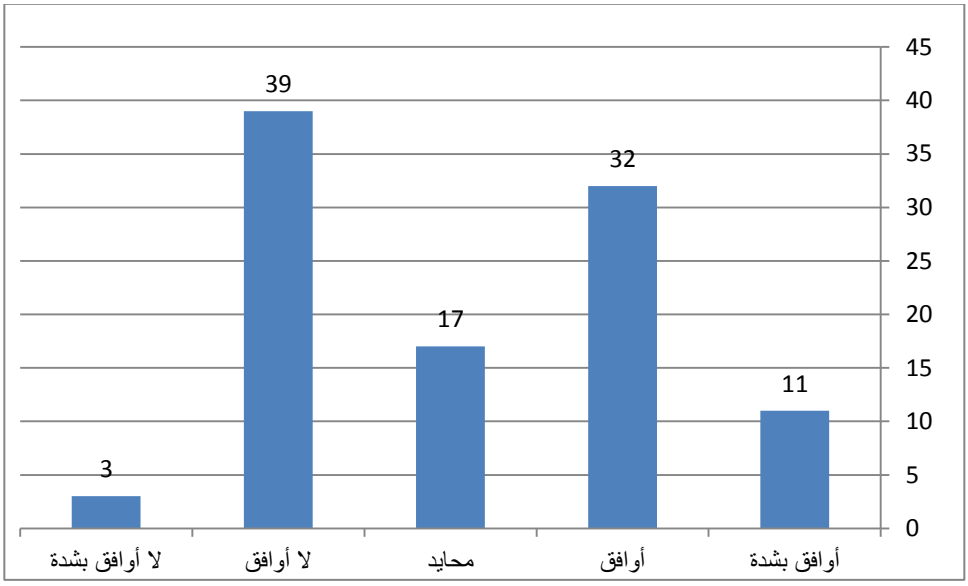

يتبين من الجدول والشكل رقم (22) استجابة أفراد العينة فى الإجابة على عبارة : معظم الصحف تلتزم بمواثيق الشرف وأخلاقيات المهنة حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 11%، والذين يوافقون 32%، والمحايدون 17%، ولم يوافق على ذلك 39%، ولم يوافق بشدة 3%، وبالنظر للنسب المئوية أعلاه نجد أن 43% يوافقون على أن معظم الصحف تلتزم بمواثيق الشرف وأخلاقيات المهنة وبلغت نسبة الذين لا يوافقون 41% وبالنظر لهذه النسب نجد انها متقاربة جداً وكلتاهما أقل من 50%. ومن خلالها تخلص الباحثة إلى أن بعض الصحف السودانية تلتزم بمواثيق الشرف المهني وأخلاقيات المهنة وبعضها لا يلتزم.

العبارة الثانية: السياسات التحريرية للصحف في مجملها تتضمن أخلاقيات المهنة

جدول رقم (23)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	18	%18
أوافق	38	%38
محايد	23	%23
لا أوافق	18	%18
لا أوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (23)

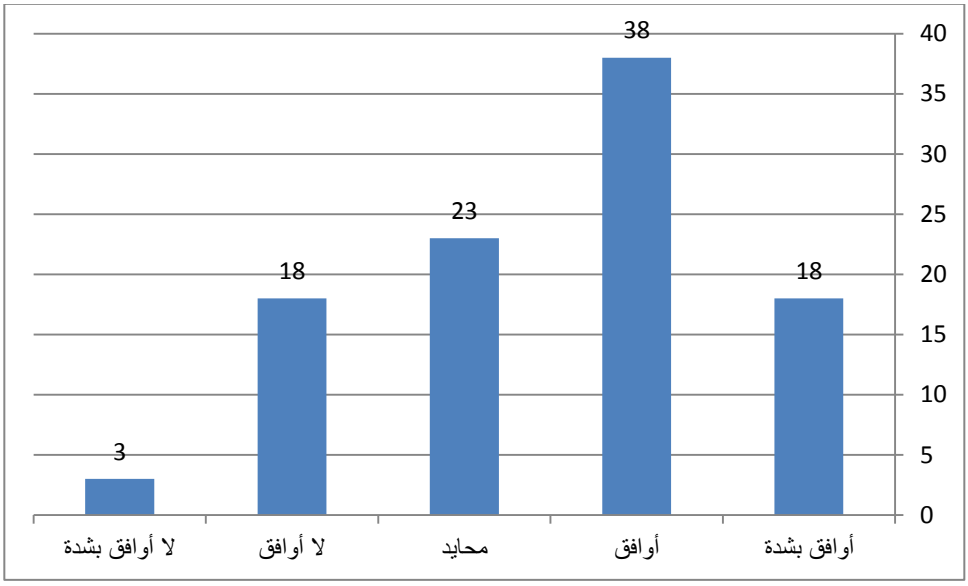

يبين الجدول والشكل رقم (23) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة: السياسات التحريرية للصحف في مجملها تتضمن أخلاقيات المهنة حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 18%، والذين يوافقون 38%، والمحايدون 23%، فيما لم يوافق على ذلك 18% ولم يوافق بشدة 3%، وتلاحظ الباحثة من خلال النسب أعلاه ارتفاع معدل من يقفون على الحياد حيث بلغت نسبتهم 23% وتقاربت نسبتهم من الذين لا يوافقون والبالغة 21%، فيما بلغت نسبة الذين يوافقون 56%، وعليه تخلص الباحثة إلى أن بعض الصحف تتضمن سياساتها التحريرية أخلاقيات المهنة.

العبارة الثالثة: الصحافة السياسية أكثر التزاماً بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف المهني

جدول رقم (24)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	26	%26
أوافق	41	%41
محايد	14	%14
لا أوافق	16	%16
لا اوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (24)

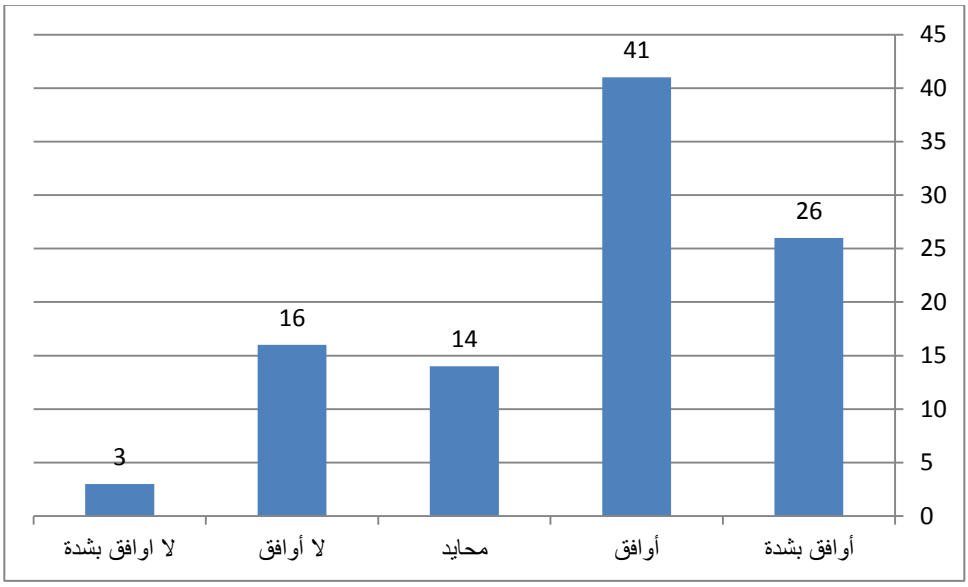

يبين الجدول والشكل رقم (24) استجابة أفراد العينة فى الإجابة على عبارة : الصحافة السياسية أكثر التزاماً بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف المهني حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 26%، والذين يوافقون 41%، والمحايدون 14%، ولم يوافق على ذلك 14% ولم يوافق بشدة 3%، ومن خلال ما سبق من نسب يتضح أن جملة الذين يوافقون على العبارة 67% وعليه تخلص الباحثة إلى أن الصحافة السياسية أكثر التزاماً بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف المهني.

4/ العوامل التي تؤثر على السياسة التحريرية

العبارة الأولى: طبيعة النظام السياسي الحاكم

جدول رقم (25)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	37	%37
أوافق	47	%47
محايد	7	%7
لا أوافق	7	%7
لا اوافق بشدة	2	%2
المجموع	100	%100

شكل رقم (25)

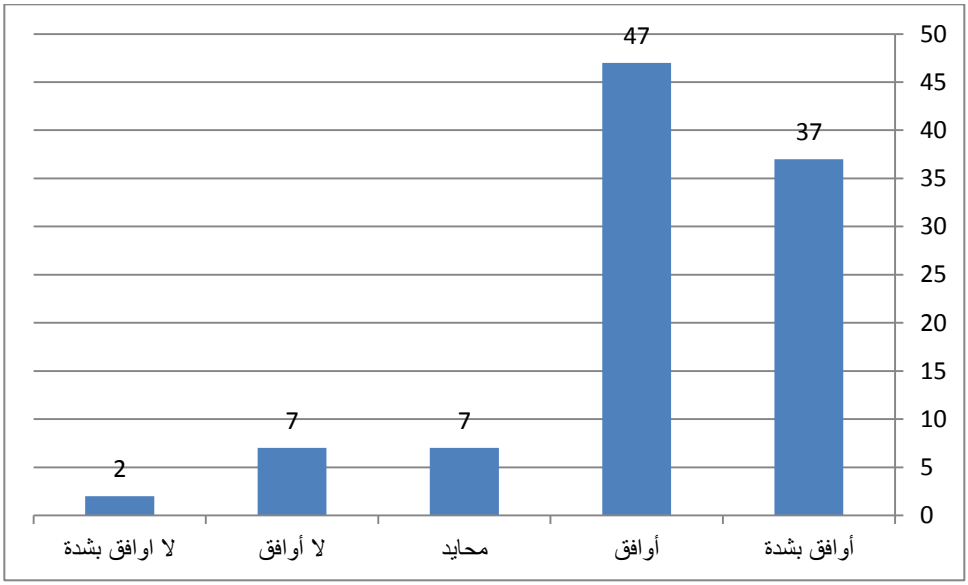

يبين الجدول والشكل رقم (25) استجابة أفراد العينة فى الإجابة على عبارة: طبيعة النظام السياسي الحاكم حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 37%، والذين يوافقون 47%، والمحايدون 7%، فيما لم يوافق 7% ولم يوافق بشدة 2%، ومن خلال النسب أعلاه يتضح أن جملة الذين يوافقون على العبارة بلغت 84% وعليه تخلص الباحثة إلى أن النظام السياسي الحاكم يؤثر على السياسة التحريرية.

العبارة الثانية: مناخ حرية الصحافة المتاح

جدول رقم (26)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	39	%39
أوافق	45	%45
محايد	9	%9
لا أوافق	5	%5
لا أوافق بشدة	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (26)

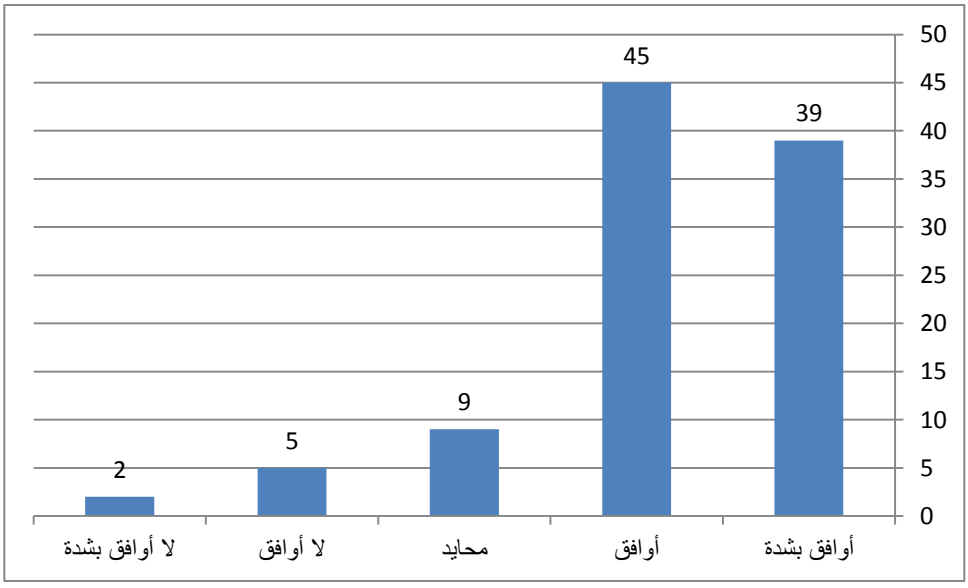

يبين الجدول والشكل رقم (26) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة: مناخ حرية الصحافة حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 39%، والذين يوافقون 45%، والمحايدون 9%، ولم يوافق على ذلك 5% ولم يوافق بشدة 2%، ومن خلال النسب أعلاه يتضح أن 84% من أفراد العينة يوافقون العبارة وعليه تخلص الباحثة إلى أن مناخ حرية الصحافة المتاح يؤثر على السياسة التحريرية للصحف.

العبارة الثالثة: طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومصادر تمويل الصحف

جدول رقم (27)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	40	%40
أوافق	41	%41
محايد	7	%7
لا أوافق	7	%7
لا أوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (27)

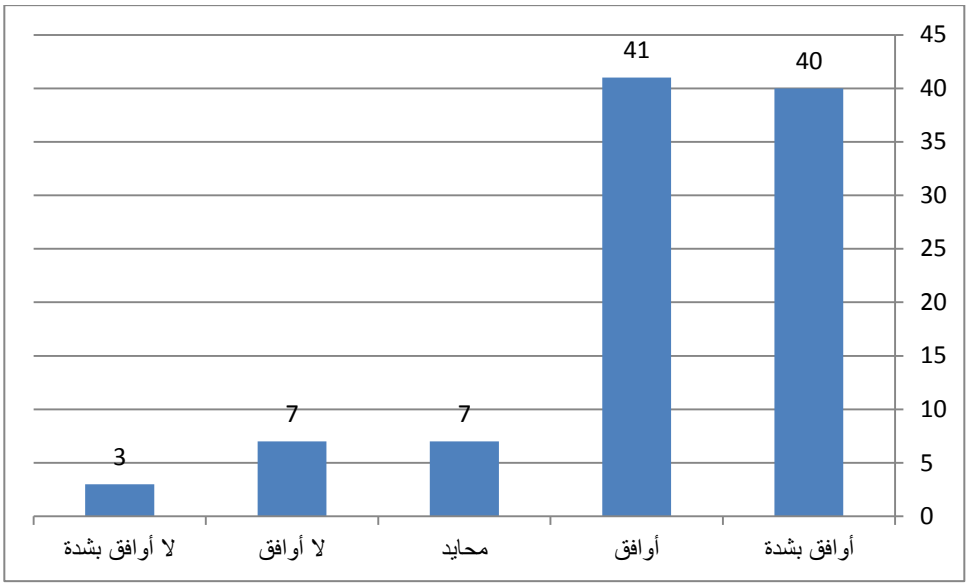

يبين الجدول والشكل رقم (27) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة: طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومصادر تمويل الصحف حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 40%، والذين يوافقون 41%، والمحايدون 7%، فيما لم يوافق على ذلك 7% ولم يوافق بشدة 3%، ومن خلال النسب أعلاه يتضح أن 81% من أفراد العينة يوافقون على العبارة، وعليه تخلص الباحثة إلى أن طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومصادر تمويل الصحف تؤثر على السياسة التحريرية.

العبارة الرابعة: نمط التفكير الإداري والتنظيمي السائد بالمؤسسات الصحفية

جدول رقم (28)

الإجابة	العدد	النسبة
إوافق بشدة	22	%22
أوافق	54	%54
محايد	14	%14
لا أوافق	7	%7
لا أوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (28)

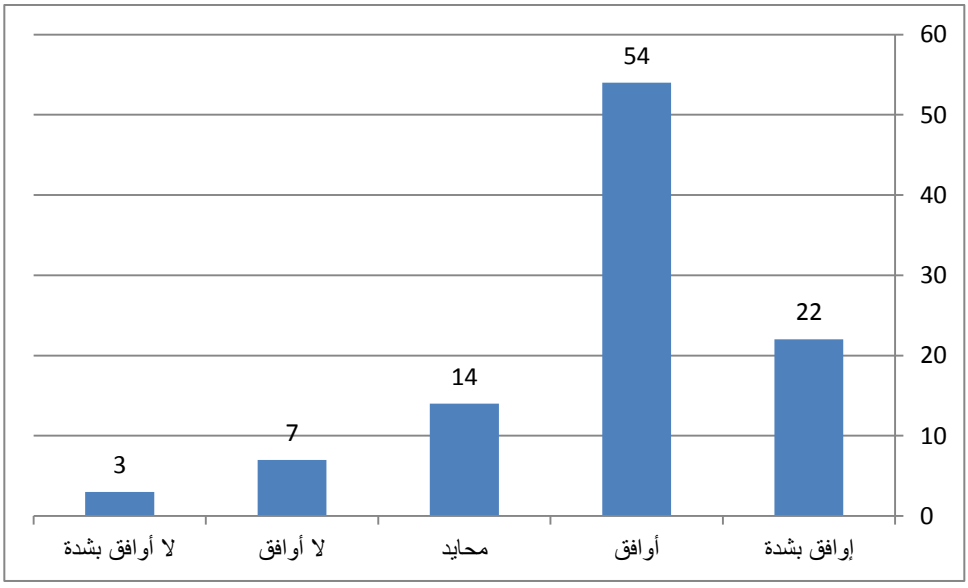

يبين الجدول رقم (28) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة: نمط التفكير الإداري والتنظيمي السائد بالمؤسسات الصحفية حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 22%، والذين يوافقون 54%، والمحايدون 14%، فيما لم يوافق على ذلك 7% ولم يوافق بشدة 3%، ومن خلال النسب أعلاه يتضح أن 76% من أفراد العينة يقرون بأن نمط التفكير الإداري والتنظيمي السائد بالمؤسسات الصحفية يؤثر على السياسة التحريرية.

العبارة الخامسة: كفاءة العنصر البشري بالصحيفة

جدول رقم (29)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	34	%34
أوافق	46	%46
محايد	12	%12
لا أوافق	6	%6
لا اوافق بشدة	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (29)

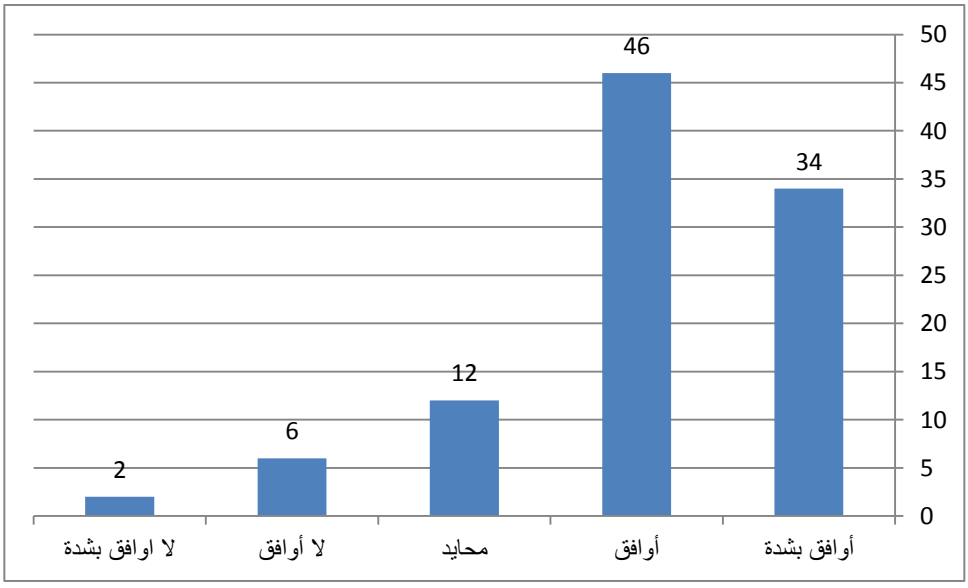

يبين الجدول والشكل رقم (29) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة: نمط التفكير الإداري والتنظيمي السائد بالمؤسسات الصحفية حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 34%، والذين يوافقون 46%، والمحايدون 12%، فيما لم يوافق على ذلك 6% ولم يوافق بشدة 2%، ومن خلال ماسبق من نسب يتضح أن 80% من أفراد يوافقون على أن كفاءة العنصر البشري بالصحيفة تؤثر على السياسة التحريرية.

المحور الثاني: الوضع الراهن للصحافة السودانية

العبارة الأولى: هناك تراجع مستمر في توزيع الصحف

جدول رقم (30)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	66	%66
أوافق	22	%22
محايد	4	%4
لا أوافق	4	%4
لا اوافق بشدة	4	%4
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (30)

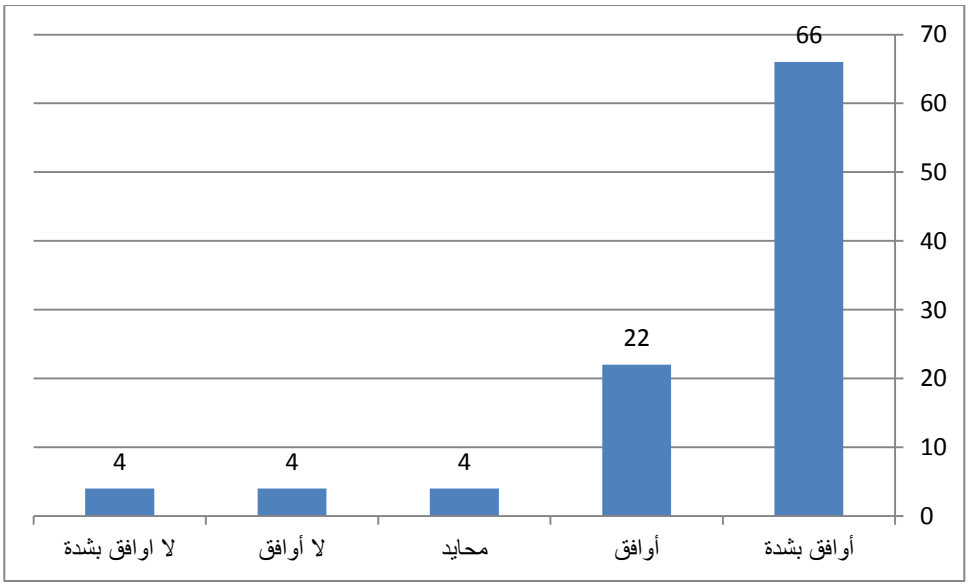

يبين الجدول والشكل رقم (30) إجابات عينة البحث على عبارة هناك تراجع مستمر في توزيع الصحف وقد جاءت الإجابة بعبارة (أوافق بشدة) بنسبة 66%، فيما لغت نسبة من يوافقون 22% وبلغت نسبة من يقفون على الحياد والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 4% لكل منهم، وعليه تخلص الباحثة إلى أن استجابة المبحوثين في الإجابة على العبارة الأولى أوصلتها إلى نتيجة أن هنالك تراجعا مستمرا في توزيع الصحف.

العبارة الثانية: تراجع التوزيع يرتبط بتراجع الأداء الصحفي

جدول رقم (31)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	26	%26
أوافق	23	%23
محايد	15	%15
لا أوافق	33	%33
لا أوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (31)

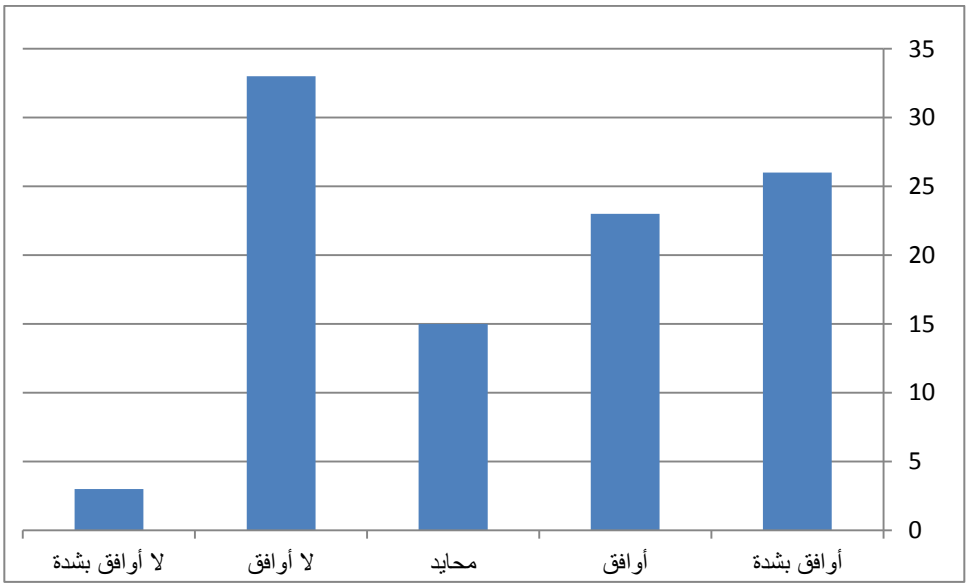

يبين الجدول والشكل رقم (31) استجابة العينة في الإجابة على عبارة تراجع التوزيع يرتبط بتراجع الأداء الصحفي حيث جاءت إجابة الذين يوافقون بشدة على ذلك بنسبة 26%، فيما بلغت نسبة الذين يوافقون 23%، وبلغت نسبة الذين يقفون على الحياد 15%، والذين لا يوافقون 33% والذين لا يوافقون بشدة 3%.

وبالنظر إلى هذه النسب نجد أن نسبة الذين يوافقون على ذلك بلغت 49% فيما بلغت نسبة الذين لايوافقون 36%، وبما أن نسبة الموافقين أقل من 50% تخلص الباحثة إلى أن هذه النسبة لا يمكن أن نجزم بها على أن تراجع التوزيع يرتبط بتراجع الأداء الصحفي وأن هناك عوامل أخرى أدت إلى هذا التراجع بجانب تراجع الأداء.

العبارة الثالثة: الصحافة الورقية السودانية تلفظ أنفاسها الأخيرة

جدول رقم (32)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	17	%17
أوافق	25	%25
محايد	19	%19
لا أوافق	33	%33
لا أوافق بشدة	6	%6
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (32)

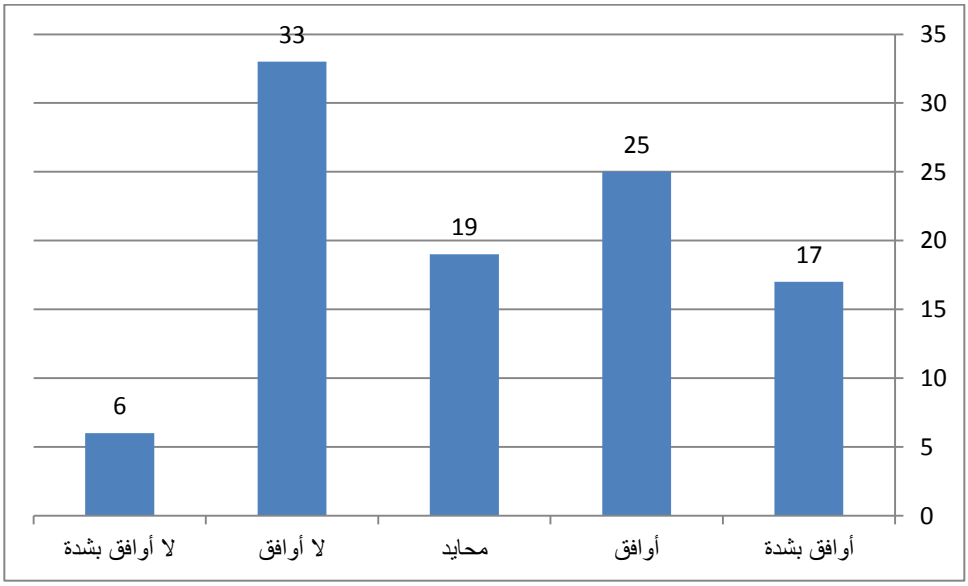

يبين الجدول والشكل رقم (32) استجابة العينة في الإجابة على عبارة: الصحافة الورقية السودانية تلفظ أنفاسها الأخيرة حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 17% ونسبة الذين يوافقون 25%، فيما وقف على الحياد 19%، ولم يوافق عدد 33 فرد بنسبة 33%، ولم يوافق بشدة على ذلك 6%. ومن خلال هذه النسب نجد أن 42% من العينة يوافقون على أن الصحافة السودانية تلفظ أنفاسها الأخيرة فيما لا يوافق على ذلك

39% وهنا تتقارب النسب وتقل نسبة الموافقين عن 50% وعليه تخلص الباحثة إلى أن الصحافة السودانية لا تلفظ أنفاسها الأخيرة.

العبارة الرابعة: الوضع الاقتصادي هو السبب المباشر في توقف عدد من الصحف

جدول رقم (33)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	43	%43
أوافق	38	%38
محايد	8	%8
لا أوافق	9	%9
لا أوافق بشدة	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (33)

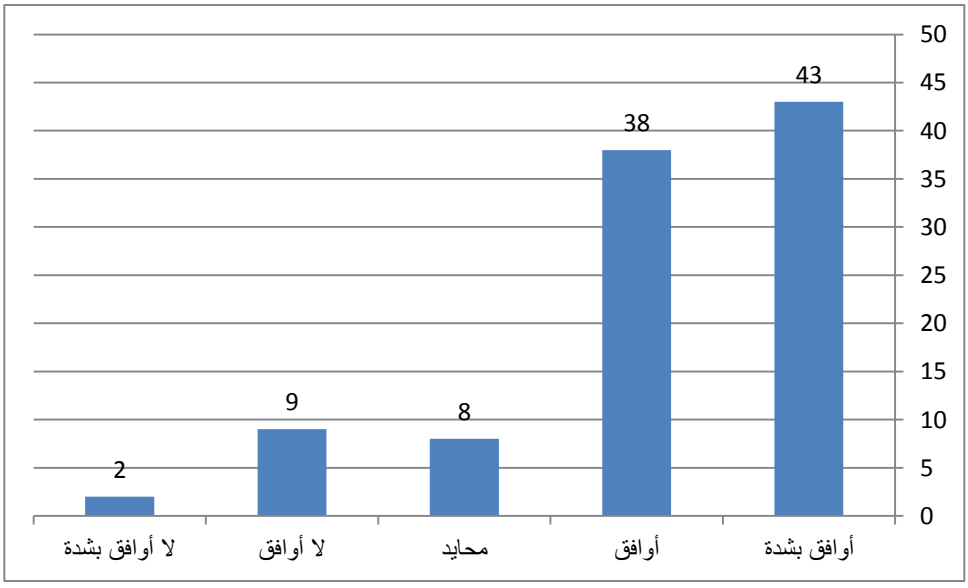

يبين الجدول والشكل رقم (33) استجابة العينة للإجابة على عبارة الوضع الاقتصادي هو السبب المباشر في توقف عدد من الصحف حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 43%، ونسبة الذين يوافقون 38%، ووقف

على الحياد 8%، ولم يواقف على ذلك 9% ولم يوافق بشدة 2%، ومن خلال النسب نجد أن 81% من أفراد العينة يقرون بأن الوضع الاقتصادي هو السبب المباشر في توقف عدد من الصحف.

العبارة الخامسة: الصحف المدعومة هي التي تستطيع أن تواصل الصدور

جدول رقم (34)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	28	%28
أوافق	31	%31
محايد	11	%11
لا أوافق	28	%28
لا أوافق بشدة	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (34)

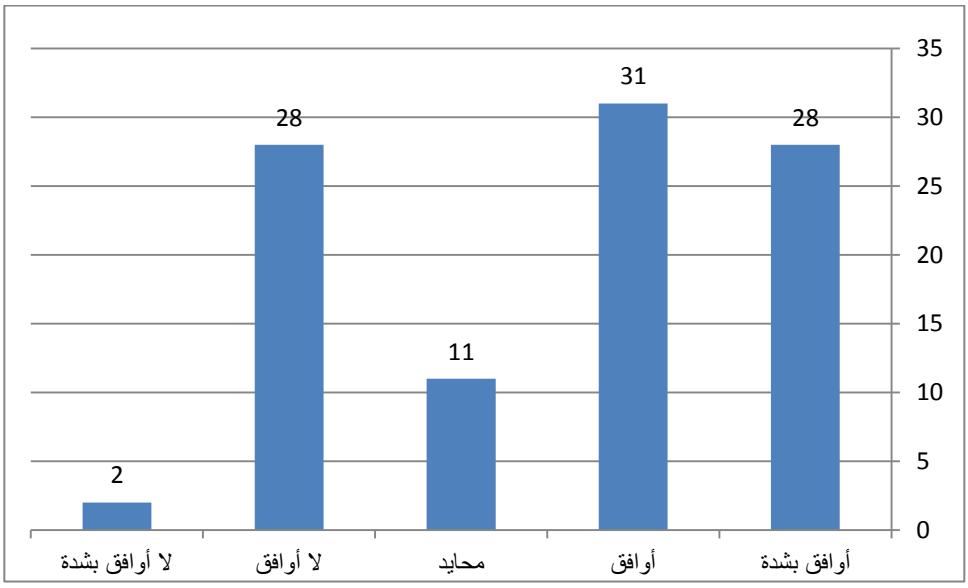

يبين الجدول والشكل رقم (34) استجابة العينة للإجابة على عبارة: الصحف المدعومة هي التي تستطيع أن تواصل الصدور حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 28%، الذين يوافقون 31%، فيما وقف على الحياد

11%، ولم يوافق على ذلك 28% ولم يوافق بشدة 2%، ومن خلال النسب أعلاه نجد أن 59% من عينة البحث يوافقون على أن الصحف المدعومة هي التي تستطيع أن تواصل الصدور، والدعم المقصود هنا هو الدعم المباشر من الحكومة او اي جهة اخرى ، او دعم غير مباشر من خلال توفير معينات او تخصيص الاعلانات .

المحور الثالث:

1/ صناعة الصحافة

العبارة الأولى: صناعة الصحافة ترتبط بالظروف الاقتصادية

جدول رقم (35)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	35	%35
أوافق	55	%55
محايد	4	%4
لا أوافق	4	%4
لا أوافق بشدة	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (35)

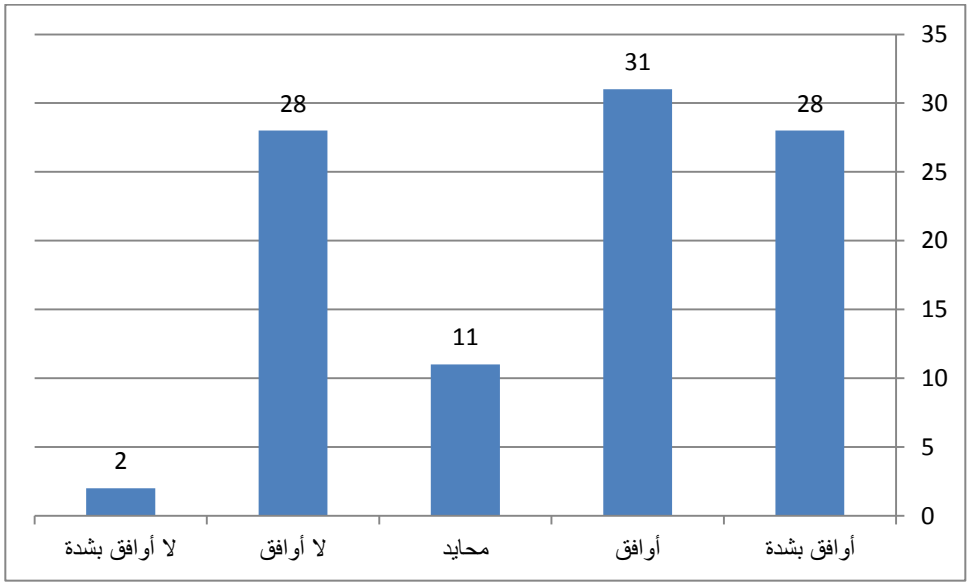

يبين الجدول والشكل رقم (35) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة: صناعة الصحافة ترتبط بالظروف الاقتصادية حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 35%، والذين يوافقون 55%، والمحايدون 4%، فيما لم يوافق على ذلك 4% ولم يوافق بشدة 2%، ومن خلال ما سبق يتضح أن 90% من أفراد العينة يقرون بأن صناعة الصحافة ترتبط بالظروف الاقتصادية.

العبارة الثانية: الإعلان أحد الموارد الإقتصادية المهمة لصناعة الصحافة

جدول رقم (36)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	54	%54
أوافق	34	%34
محايد	7	%7
لا أوافق	3	%3
لا أوافق بشدة	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (36)

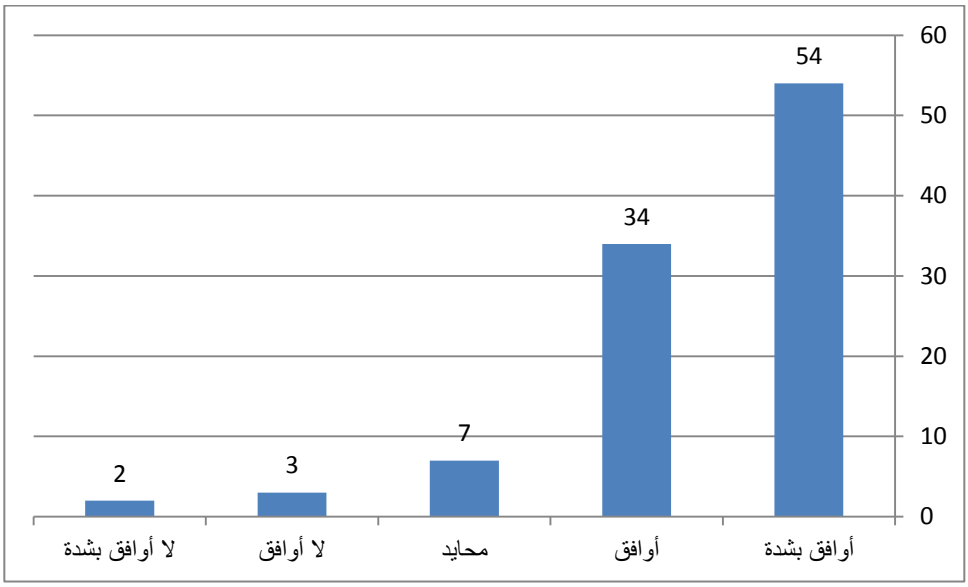

يبين الجدول والشكل رقم (36) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة: الإعلان أحد الموارد الاقتصادية المهمة لصناعة الصحافة حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 35%، والذين يوافقون 55%، والمحايدون

4%، فيما لم يوافق على ذلك 4% ولم يوافق بشدة 2%، ومن خلال ما سبق يتضح أن 90% من أفراد العينة يقرون بأن صناعة الصحافة ترتبط بالظروف الاقتصادية.

العبارة الثالثة: الوضع الراهن للصحافة الورقية يتأثر بمدخلات الإنتاج

جدول رقم (37)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	54	%54
أوافق	36	%36
محايد	6	%6
لا أوافق	2	%2
لا أوافق بشدة	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (37)

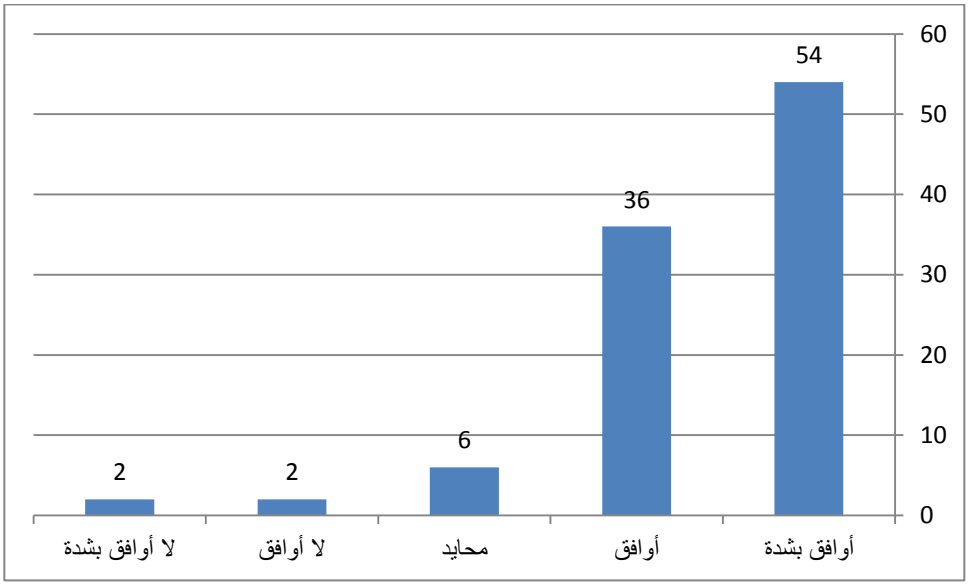

يبين الجدول والشكل رقم (37) استجابة أفراد العينة في الإجابة على عبارة: الوضع الراهن للصحافة الورقية يتأثر بمدخلات الإنتاج حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 54%، والذين يوافقون 36%، وبقي على الحياد 6%، ولم يوافق على ذلك 2%، ولم يوافق بشدة 2%، وبالنظر للنسب أعلاه نجد أن 90% من أفراد العينة يوافقون على أن الوضع الراهن للصحافة الورقية يتأثر بمدخلات الإنتاج.

العبارة الرابعة: العامل الاقتصادي أكثر تأثيراً على مستقبل الصحافة من السياسة التحريرية

جدول رقم (38)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	37	%37
أوافق	41	%41
محايد	6	%6
لا أوافق	13	%13
لا اوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (38)

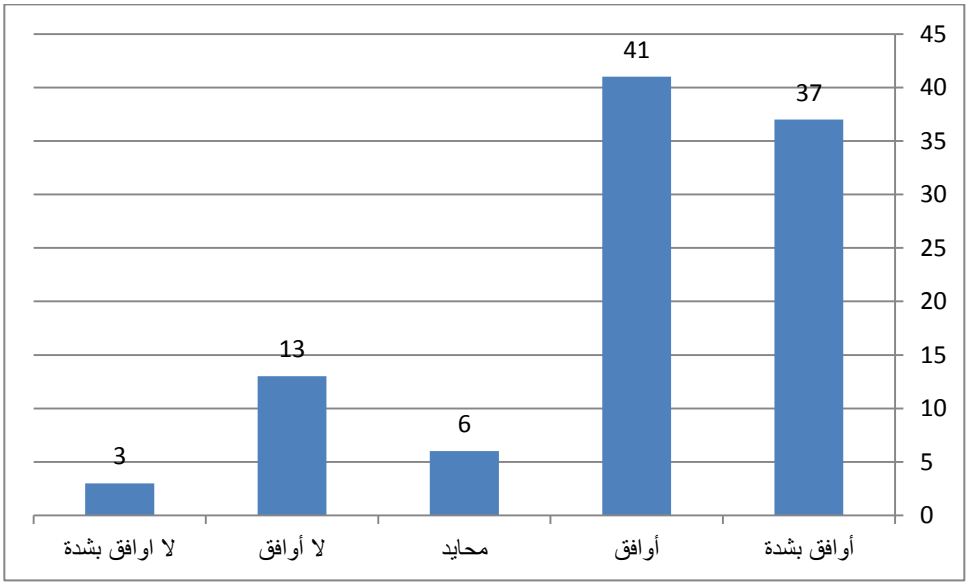

يبين الجدول والشكل رقم (38) استجابة أفراد العينة في الإجابة على عبارة: العامل الاقتصادي أكثر تأثيراً على مستقبل الصحافة من السياسة التحريرية حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 37%، والذين يوافقون 41%، وبقي على الحياد 6%، ولم يوافق على ذلك 13%، ولم يوافق بشدة 3%، وبالنظر للنسب أعلاه نجد أن 78% من أفراد العينة يوافقون على أن العامل الاقتصادي أكثر تأثيراً على مستقبل الصحافة الورقية من السياسة التحريرية.

العبارة الخامسة: العوامل الاقتصادية هي التي تتحكم في مستقبل الصحافة الورقية

جدول رقم (39)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	43	%43
أوافق	35	%35
محايد	12	%12
لا اوافق	8	%8
لا أوافق بشدة	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (39)

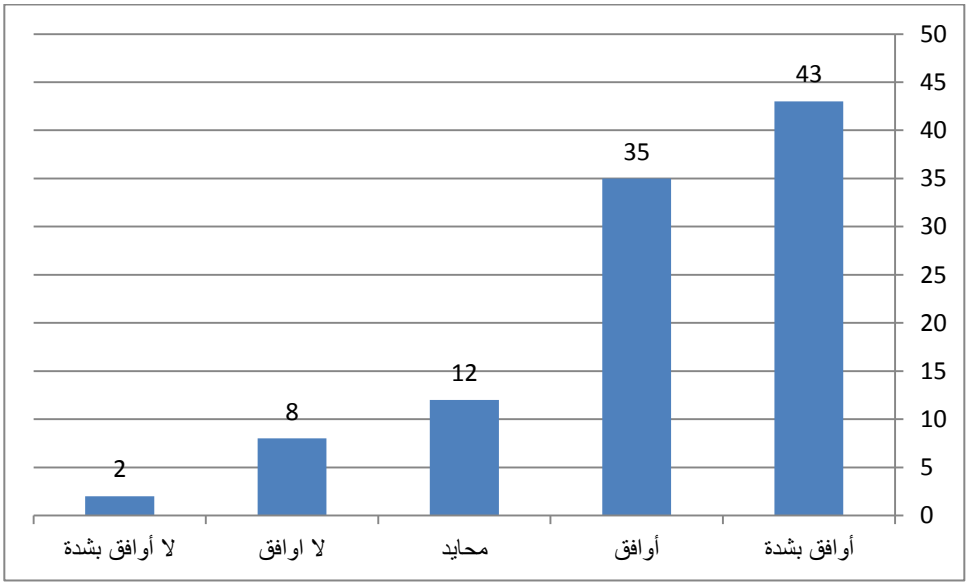

يبين الجدول والشكل رقم (39) استجابة أفراد العينة في الإجابة على عبارة العوامل الاقتصادية هي التي تتحكم في مستقبل الصحافة الورقية حيث جاءت إجابات الذين يوافقون بشدة من أفراد العينة بنسبة 43%، والذين يوافقون بنسبة 35%، فيما وقف على الحياد 12% من أفراد العينة، ولم يوافق 8% على ذلك ولم يوافق بشدة 2%، وعليه تخلص الباحثة إلى أن 78% من أفراد العينة يؤكدون أن العوامل الاقتصادية هي التي تتحكم في مستقبل الصحافة الورقية.

2/ الشراكات في العمل الصحفي

العبارة الأولى: تجارب الشراكات في العمل الصحفي لم تكلل بالنجاح

جدول رقم (40)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	31	%31
أوافق	45	%45
محايد	13	%13
لا أوافق	9	%9
لا اوافق بشدة	2	%2
المجموع	100	%100

شكل رقم (40)

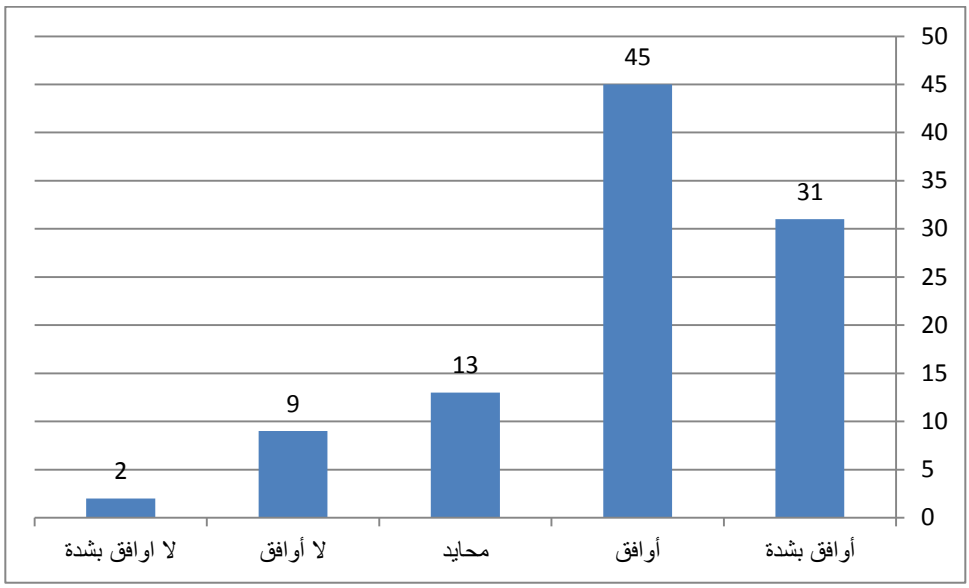

يبين الجدول والشكل رقم (40) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة: تجارب الشراكات في العمل الصحفي لم تكلل بالنجاح حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 31%، والذين يوافقون 45%، والمحايدون 13%، فيما لم يوافق على ذلك 9% ولم يوافق بشدة 2%، ومن خلال ماسبق من نسب يتضح أن 76% من أفراد العينة يواقفون على أن تجارب الشراكات في العمل الصحفي لم تكلل بالنجاح.

العبارة الثانية: الخلافات الشخصية هي السبب في فض الشراكات

جدول رقم (41)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	35	%35
أوافق	45	%45
محايد	12	%12
لا أوافق	5	%5
لا أوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (41)

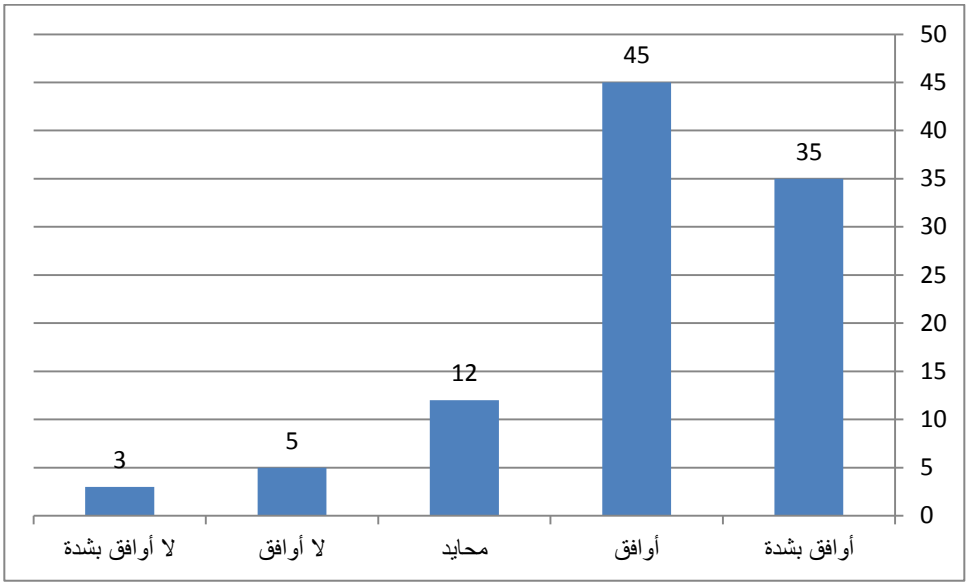

يبين الجدول والشكل رقم (41) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة: الخلافات الشخصية هي السبب في فض الشراكات حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 35%، والذين يوافقون 45%، والمحايدون 12%، فيما لم يوافق على ذلك 5% ولم يوافق بشدة 3%، ومن خلال ما سبق يتضح أن 80% من أفراد العينة يوافقون على أن الخلافات الشخصية هي السبب في فض الشراكات.

العبارة الثالثة: شركات المساهمة العامة أكثر صموداً من شراكات الأفراد

جدول رقم (42)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	21	%21
أوافق	34	%34
محايد	22	%22
لا أوافق	18	%18
لا أوافق بشدة	5	%5
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (42)

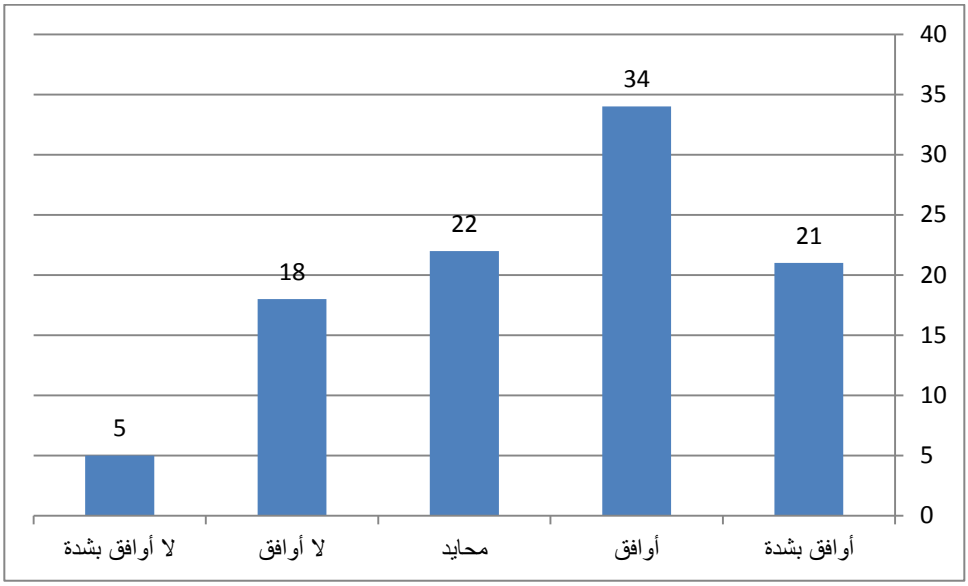

يبين الجدول والشكل رقم (42) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة: شركات المساهمة العامة أكثر صموداً من شراكات الأفراد حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 21%، والذين يوافقون 34%، والمحايدون 22%، فيما لم يوافق على ذلك 18% ولم يوافق بشدة 5%، ومن خلال ما سبق يتضح أن 55% فقط من أفراد العينة يوافقون على أن شركات المساهمة العامة أكثر صموداً من شركات الأفراد، والذين لا يوافقون بلغت نسبتهم 23% وهذه النسب ترجح كفة الذين يوافقون على أن شركات المساهمة العامة أكثر صموداً من شركات الأفراد لكنها تشير إلى إمكانية نجاح وصمود شركات الأفراد، ذلك لأن بعض العبارات جاءت الإجابة عليها بنسب فاقت 80%.

العبارة الرابعة: الصحافة السودانية لم تقدم نماذج ناجحة استمرت لفترات طويلة في مجال الاندماج

جدول رقم (43)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	34	%34
أوافق	33	%33
محايد	12	%12
لا أوافق	16	%16
لا أوافق بشدة	5	%5
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (43)

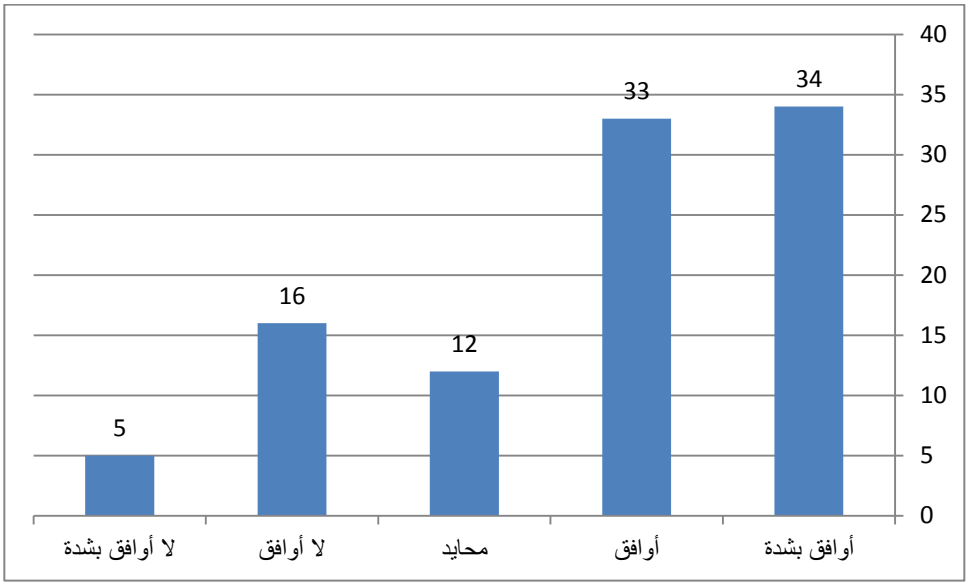

يبين الجدول والشكل رقم (43) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة: الصحافة السودانية لم تقدم نماذج ناجحة استمرت لفترات طويلة في مجال الاندماج حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 34%، والذين يوافقون 33%، والمحايدون 12%، فيما لم يوافق على ذلك 16% ولم يوافق بشدة 5%، ومن خلال ما سبق يتضح أن 67% من أفراد العينة يوافقون على أن الصحافة السودانية لم تقدم نماذج ناجحة استمرت لفترات طويلة في مجال الاندماج.

3/ العوامل التي تؤثر على مستقبل الصحافة الورقية

العبارة الأولى: النظام السياسي الحاكم

جدول رقم (44)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	20	%20
أوافق	57	%57
محايد	11	%11
لا أوافق	10	%10
لا اوافق بشدة	2	%2
المجموع	100	%100

شكل رقم (44)

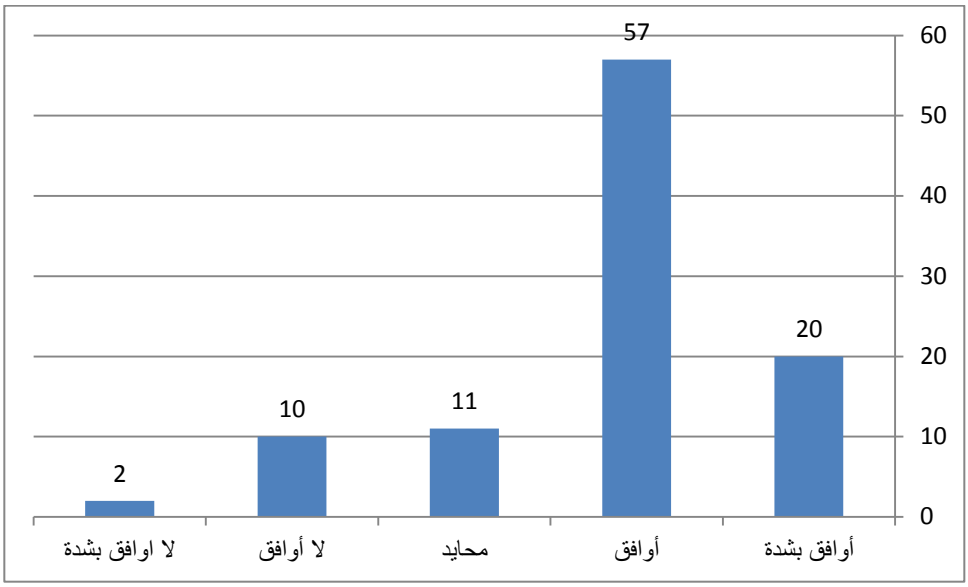

الجدول والشكل رقم (44) يبين استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة النظام السياسي الحاكم حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 20%، ونسبة الذين يوافقون 57%، فيما وقف على الحياد 11%، ولم يوافق على ذلك 10% ولم يوافق بشدة 2%، وعليه تخلص الباحثة إلى أن 77% من أفراد العينة يوافقون على أن النظام السياسي الحاكم يؤثر على مستقبل الصحافة الورقية.

العبارة الثانية: تحسن الوضع الاقتصادي ومدخلات الإنتاج تؤثر في مستقبل الصحافة الورقية

جدول رقم (45)

الاجابة	العدد	النسبة
اوافق بشدة	42	%342
اوافق	45	%45
محايد	6	%6
لا اوافق	5	%5
لا اوافق بشدة	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (45)

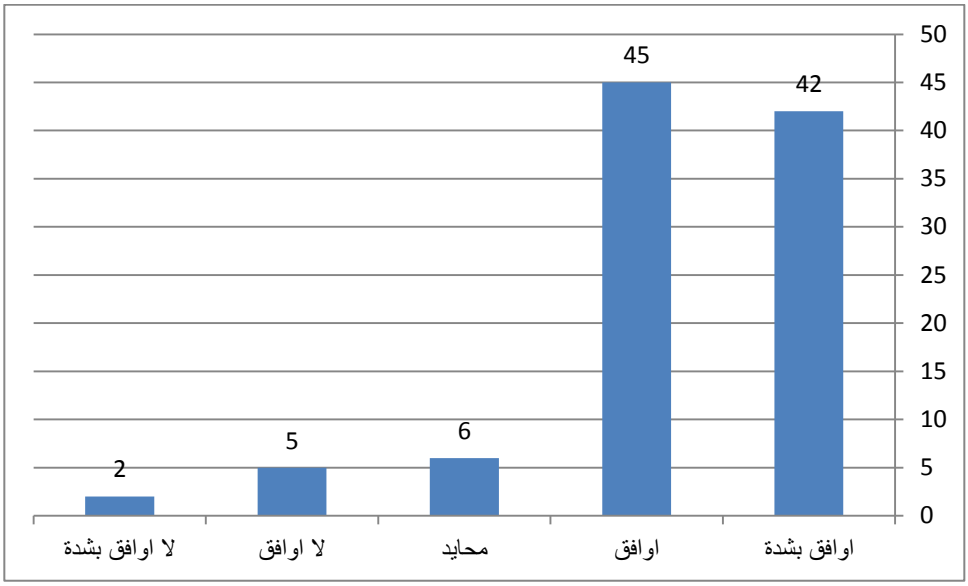

يبين الجدول والشكل رقم (45) استجابة أفراد العينة للإجابة على عبارة تحسن الوضع الاقتصادي ومدخلات الإنتاج تؤثر في مستقبل الصحافة الورقية حيث جاءت نسبة الذين يوافقون بشدة 42%، والذين يوافقون 45%، فيما وقف على الحياد 6% ولم يوافق على ذلك 5% ولم يوافق بشدة 2%، وعليه تخلص الباحثة إلى أن 87% من أفراد عينة البحث يؤيدون أن تحسن الوضع الاقتصادي ومدخلات الإنتاج تؤثر في مستقبل الصحافة الورقية.

العبارة الثالثة: انتهاج السياسة التحريرية الاستقصائية

جدول رقم (46)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	30	%30
أوافق	46	%46
محايد	14	%14
لا أوافق	8	%8
لا أوافق بشدة	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (46)

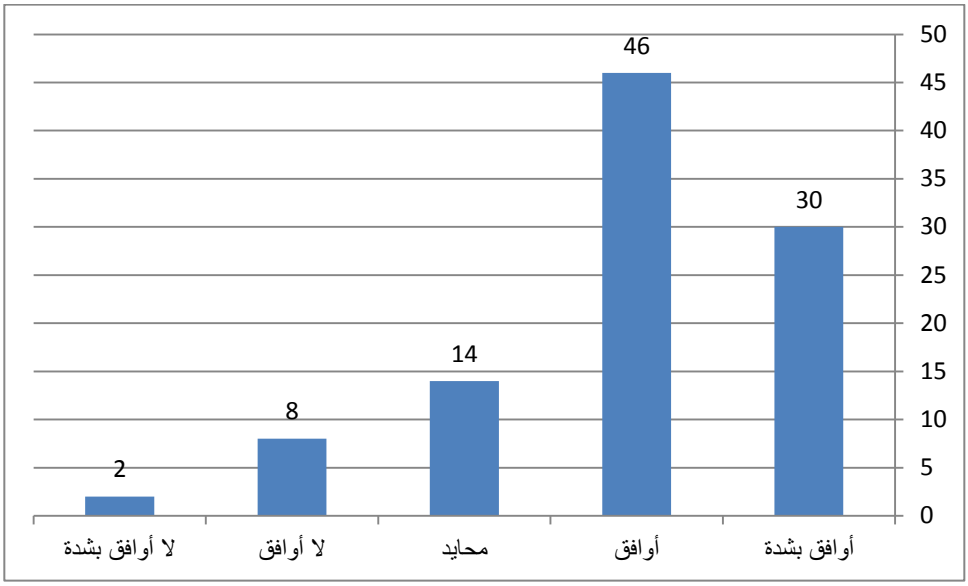

يبين الجدول والشكل رقم (46) استجابة العينة للإجابة على عبارة انتهاج السياسة التحريرية الاستقصائية حيث وافق بشدة على ذلك 30 فردا بنسبة 30%، ووافق 46 فردا بنسبة 46%، فيما وقف على الحياد 14 فردا بنسبة 14%، ولم يوافق 8 أفراد بنسبة 8% ولم يوافق بشدة فردان بنسبة 2%، وعليه تخلص الباحثة إلى أن 76% من أفراد العينة يوافقون على أن انتهاج السياسة التحريرية الاستقصائية يؤثر على مستقبل الصحافة الورقية.

العبارة الرابعة: فهم سمات الجمهور المستهدف وإشباع حاجاته يؤثران في مستقبل الصحافة الورقية

جدول رقم (47)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	32	%31
أوافق	50	%50
محايد	11	%11
لا أوافق	5	%5
لا أوافق بشدة	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (47)

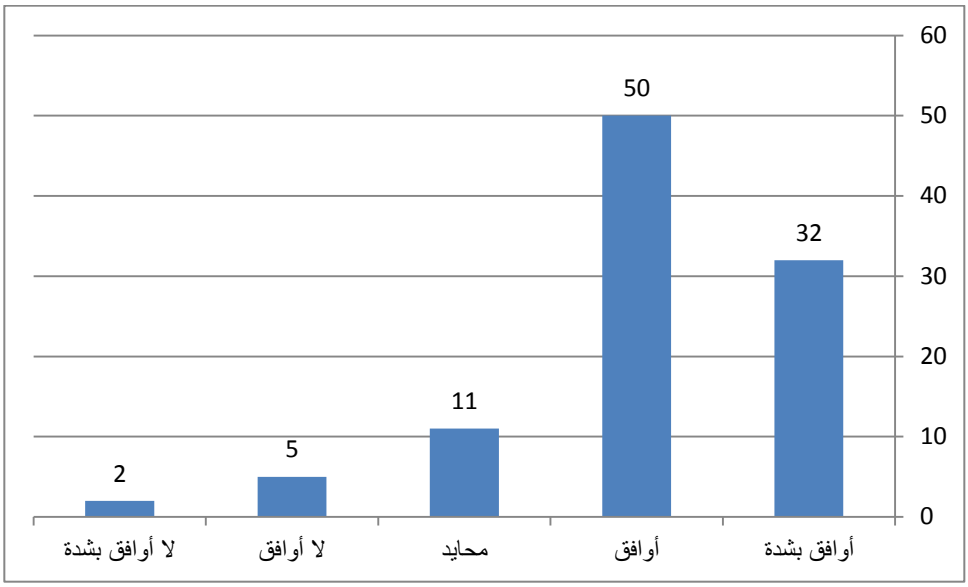

يبين الجدول والشكل رقم (47) إجابة العينة على عبارة فهم سمات الجمهور المستهدف وإشباع حاجاته يؤثران في مستقبل الصحافة الورقية حيث جاءت إجابة الذين يوافقون بشدة بنسبة 32%، ونسبة الذين يوافقون 50%، فيما وقف على الحياد ما نسبتهم 11%، ولم يوافق على ذلك 5 أفراد بنسبة 5% ولم يوافق بشدة فردان بنسبة 2%، وعليه خلصت الباحثة إلى أن نسبة الموافقين بلغت 82% مما يعني أن فهم سمات الجمهور المستهدف وإشباع حاجاته يؤثران في مستقبل الصحافة الورقية.

العبارة الخامسة: الأسلوب الصحفي المقروء والمكتوب بطريقة سهلة يؤثر على مستقبل الصحافة الورقية

جدول رقم (48)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	29	%29
أوافق	55	%55
محايد	9	%9
لا أوافق	5	%5
لا أوافق بشدة	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (48)

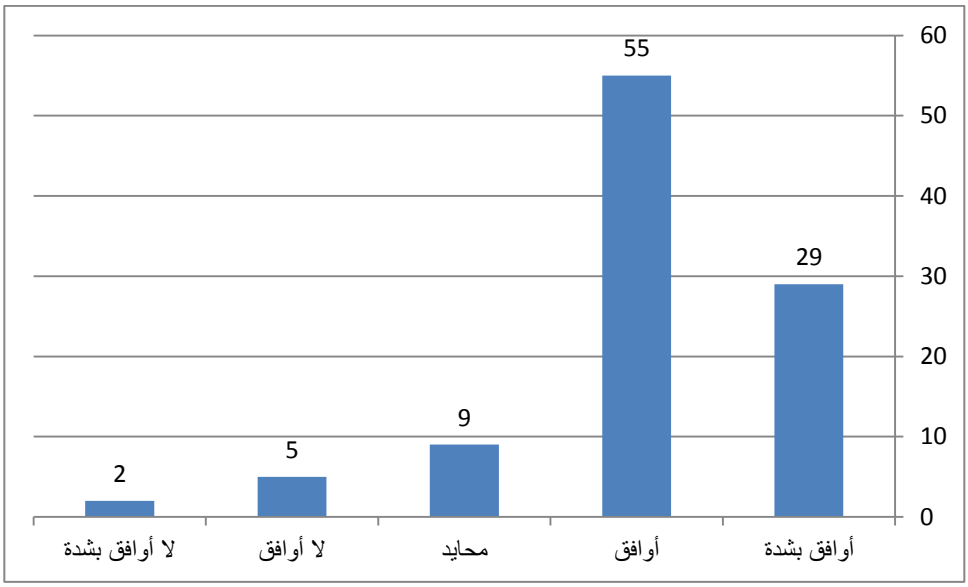

يبين الجدول رقم (48) استجابة أفراد العينة لعبارة الأسلوب الصحفي المقروء والمكتوب بلغة سهلة يؤثر على مستقبل الصحافة الورقية حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 29%، والذين يوافقون 55%، ووقف على الحياد 9%، فيما لم يوافق على ذلك 5% ولم يوافق بشدة 2%، ومن خلال ذلك تخلص الباحثة إلى أن 81% من أفراد العينة يؤيدون أن الأسلوب الصحفي المقروء والمكتوب بلغة بسيطة يؤثر على مستقبل الصحافة الورقية.

العبارة السادسة: الالتزام بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف المهني يؤثر في مستقبل الصحافة الورقية

جدول رقم (49)

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	32	%32
أوافق	52	%52
محايد	11	%11
لا أوافق	2	%2
لا أوافق بشدة	3	%3
المجموع	**100**	**%100**

شكل رقم (49)

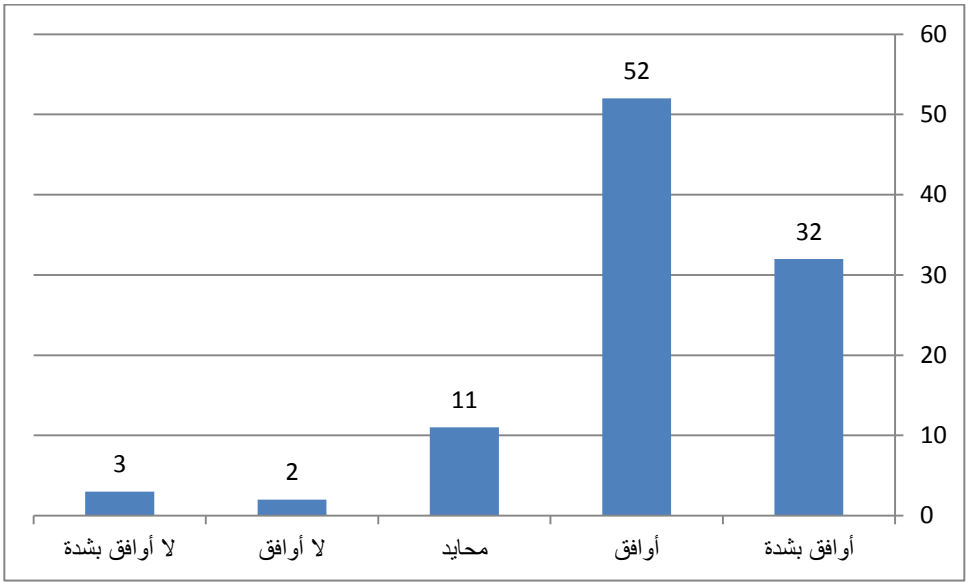

يبين الجدول رقم (49) استجابة العينة في الإجابة على عبارة الالتزام بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف المهني يؤثر في مستقبل الصحافة الورقية وقد جاءت إجابة الذين يوافقون بشدة بنسبة 32% فيما بلغت نسبة الذين يوافقون 52%، وبلغت نسبة المحايدون 11%، فيما لم يوافق 2% ولم يوافق بشدة 3%، وعلية تخلص الباحثة إلى أن 84% من أفراد العينة يشيرون إلى أن الالتزام بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف المهني يؤثر في مستقبل الصحافة الورقية.

رابعاً: النتائج :

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية خلصت الباحثة الى النتائج التالية :

1/ توصلت الدراسة الى ان المساهمون في الصحف يتدخلون لتوجيه السياسة التحريرية للصحيفة.

2/ كشفت الدراسة ان الصحفي لا يستطيع تخطي السياسة التحريرية للصحيفة التي يعمل بها وخروج الصحفي عن السياسة التحريرية للصحيفة يؤثر على تحقيق أهدافها.

3/ توصلت الدراسة الى ان معظم الصحف لا تلتزم بمواثيق الشرف وأخلاقيات المهنة.

4/ السياسات التحريرية للصحف في مجملها تتضمن أخلاقيات المهنة والصحافة السياسية أكثر التزاماً بها.

5/ كشفت الدراسة أن طبيعة النظام الحاكم ومناخ حرية الصحافة المتاح يؤثران على السياسة التحريرية للصحف.

6/ توصلت الدراسة الى أن طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومصادر التمويل ونمط التفكير الإداري والتنظيمي السائد بالمؤسسات الصحفية تؤثر على السياسة التحريرية.

7/ أوضحت الدراسة أن مجلس الصحافة جهة رقابية على الصحف لكنه لا يتدخل بشكل مباشر في في السياسة التحريرية لها .

8/ كشفت الدراسة تضخم دور جهاز الأمن في فرض الرقابة على حساب مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية.

9/ كشفت الدراسة أن هناك تراجعاً مستمراً في توزيع الصحف.

10/ توصلت الدراسة الى أن تراجع توزيع الصحف لا يرتبط بتراجع الأداء الصحفي ولايعنى أن الصحافة الورقية ستموت على الاقل فى الوقت الراهن .

11/ توصلت الدراسة الى أن الوضع الاقتصادي هو السبب في توقف عدد من الصحف .

12/ الخلافات الشخصية هي السبب في فض الشراكات الصحفية والصحافة السودانية لم تقدم نماذج ناجحة في مجال اندماج الصحف.

13/ صناعة الصحافة ترتبط بالظروف الاقتصادية والإعلان أحد الموارد الاقتصادية المهمة لصناعة الصحافة. 14/ شروط إصدار الصحف واحدة من أسباب توقف وتراجع الصحافة الورقية.

15/ جمهور القراء يميل للصحف التي توجه نقداً للنظام الحاكم.

16/ غياب دور وزارة الإعلام عن الصحف في عهد حكومة الإنقاذ.

17/ الوضع الاقتصادي لا يشجع على إصدار الصحف.

18/ في ظل الوضع الحالي لا يمكن التنبؤ بمستقبل زاهر للصحافة الورقية.

خامساً: التوصيات

من خلال ماتوصلت له الدراسة من نتائج توصي بالآتي :

1/ ضرورة وجود سياسة تحريرية واضحة ومكتوبة لكل صحيفة .

2/ على الصحف الاتجاه لانتهاج السياسة التحريرية الاستقصائية.

3/ ضرورة التدخل المباشر للدولة بدعم صناعة الصحافة عن طريق اعفائها من الضرائب والجمارك والرسوم الحكومية .

4/ ضرورة عدم ربط الصحف بالأنظمة الحاكمة و إتاحة المزيد من الحريات الصحفية.

5/ على المؤسسات الصحفية فهم سمات الجمهور المستهدف وإشباع حاجاته.

6/ ضرورة التزام الصحف والصحفيين بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف المهني.

7/ فى مجال التوزيع لابد من إنشاء شركات توزيع مقتدرة لرفع نسبة التوزيع بالعاصمة والولايات.

8/ فى مجال الإعلان لابد من وضع ضوابط واضحة فى قانون الصحافة تضمن التوزيع العادل للاعلان بين الصحف .

9/ إستمرارية الصحافة تتطلب ضرورة التحول إلى شركات المساهمة العامة ودمج الصحف.

10/ بالضرورة تسهيل الحصول على المعلومات وعدم حصرها على الإعلام الرسمي.

11/ إستمرار الصحافة يتطلب الدخول في شراكات طبيعية عبر رؤوس أموال كبرى تواكب أحدث التكنلوجيا.

12/ ضرورة خفض القيود والشروط التي يضعها مجلس الصحافة لإصدار تراخيص الصحف.

13/ ضرورة مراجعة سياسات الدولة تجاه الصحف ومراجعة القوانين والتشريعات الصحفية .

14/ ضرورة النظر لتجارب الدول الأخرى والاقتداء بها في التحول إلى مؤسسات صحفية شاملة.

15/ ضرورة الابتعاد عن الفكر الاستثماري للتربح باعتبار أن الصحافة وسيلة تعريفية تثقيفية تنويرية.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: المصادر

القرآن الكريم

السنة النبوية

ثانياً: المعاجم

ثالثاً: المراجع

1/ الرسائل الجامعية والأوراق العلمية

1. أحمد ، عفاف عبد الله أحمد ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الإعلام ، رسالة ماجستير 1996م بعنوان أثر النظام السياسي في الصحافة ، دراسة تحليلية على الصحافة السودانية في الفترة من 1985م ، 1993م.
2. بساطي ، يس آدم بساطي ، جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير 2003م بعنوان مشكلات طباعة الصحف في السودان ، دراسة تأريخية وصفية للفترة من 1903م – 1999م.
3. تيتاوي ، محي الدين تيتاوي ، فنيات الصحافة المستقلة ، 2005 ، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية
4. الجاز ، هاشم الجاز ، الصحافة المستقلة في السودان ، 2005م ، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية.
5. درياس ، صبرينة درياس، حدة مكار ، جامعة آكلي محند أولحاج (البويرة) ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، رسالة ماجستير 2017 – 2018م بعنوان تأثير انتشار الصحف الالكترونية على مستقبل الصحف الورقية من منظور الشباب الجامعي ، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة البويرة.
6. شبرين ، عفاف عبد الله محمد علي شبرين ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الإعلام ، رسالة ماجستير 2004م بعنوان اقتصاديات الإعلام وأثرها على السياسة التحريرية بالصحف ، دراسة تطبيقية على صحيفة الصحافة السودانية في الفترة من 1975م – 1985م.
7. الصادق ، خميس طارق المبروك الصادق ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الإعلام ، قسم الصحافة والإعلام ، رسالة ماجستير 2017م بعنوان تأثير الإعلام الجديد على واقع الصحافة التقليدية في ليبيا من وجهة نظر الإعلاميين الليبيين.

8. صالح ، سلمى قسم الله صالح ، جامعة جوبا ، رسالة ماجستير 2004م بعنوان التشريعات الصحافية وأثرها على مسيرة الصحافة السودانية ، دراسة تحليلية لقرارات لجنة الشكاوى بالمجلس القومي للصحافة.
9. صالح ، محجوب محمد صالح ، تجربة صحيفة الأيام ، 2005م ، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية.
10. عبدالله ، صلاح عبدالله ، المشاكل الفنية التى تجابه طباعة الصحف فى السودان ، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية ، ورشة عمل اقتصاديات صناعة الصحف ، 26 اكتوبر 2017م .
11. عراقى ، عوض الكريم العراقى ، ترقية اداء التوزيع الصحفى فى السودان ، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية ، ورشة عمل اقتصاديات صناعة الصحف ، 26 اكتوبر 2017م .
12. عزالدين ، الهندى عزالدين ، مشكلات صناعة الصحافة فى السودان ، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية ، ورشة عمل اقتصاديات صناعة الصحف ، 26 اكتوبر 2017م .
13. محمد ، فضل الله محمد ، تجربة صحيفة الصحافة ، 2005م ، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية
14. مصطفى ، عيسى محمد مصطفى ، معايير ضبط الاعلان الصحفى فى السودان ، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية ، ورشة عمل اقتصاديات صناعة الصحف ، 26 اكتوبر 2017م .
15. معوض ، هويدا علي محمد معوض ، جامعة القرآن الكريم ، دائرة الدعوة والإعلام ، شعبة الإعلام ، رسالة ماجستير ، 2001م بعنوان السياسة الإعلامية في السودان وأثرها على الصحافة، دراسة وصفية تحليلية لصحيفتي السودان الحديث والإنقاذ الوطني يوليو1989م – 1996م.
16. موسى ، نوال خضر موسى ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير ، دور الصحافة في التوعية بقضايا البيئة ، 2014م.

2/ الكتب العربية

1. إبراهيم ، إبراهيم أحمد إبراهيم ، اقتصاديات صناعة الصحافة ، إبراهيم أحمد إبراهيم ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، طبعة أولى 2009م.
2. إبراهيم ، إسماعيل إبراهيم ، الصحافة النسائية في الوطن العربي ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1996م.
3. إبراهيم ، محمد سعد إبراهيم ، كلية الادآب ، جامعة المنيا ، قسم الإعلام ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، حرية الصحافة دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي 2004م.
4. أبوزيد ، ليلي عبد المجيد استاذة الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة، فاروق أبوزيد أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة ، الصحافة المتخصصة ، 2009م، الدار العربية للنشر.
5. أحمد ، النور دفع الله أحمد ، الصحافة الحزبية والوحدة الوطنية في السودان (1945 – 1969) ، مركز عبد الكريم ميرغني 2012م.
6. بابكر ، محجوب عبد المالك بابكر ، بين السياسة والصحافة في السودان (1924 – 1960) ، مجموعة وثائق ، ط أولى 2001م ، سولو للطباعة والنشر
7. البير ، بير البير ، الصحافة ، ترجمة فاطمة عبد الله محمود ، الهيئة العربية العامة للكتاب 1987م الألف كتاب (الثانى) 44.
8. جابر ، محمود محمد جابر ، قسم صحافة وإعلام ، كلية الإعلام جامعة القاهرة ، الاتجاهات الحديثة في الصحافة الدولية ، الناشر مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، الطبعة الأولى 2015م
9. حافظ ، أسماء حسين حافظ، كلية الآداب جامعة الزقازيق، ليسانس وماجستير ودكتوراه في الصحافة جامعة القاهرة ، التشريعات الصحفية ، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 1999م.
10. حافظ ، صلاح الدين حافظ ، أحزان حرية الصحافة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، الطبعة الثانية.
11. حجاب ، محمد منير حجاب ، الموسوعة الإعلامية ، المجلد الأول ، طبعة أولى2003م ، دار الفجر للنشر والتوزيع.
12. حجاب ، محمد منير حجاب ، الموسوعة الإعلامية ، المجلد الخامس ، طبعة أولى2003م ، دار الفجر للنشر والتوزيع.
13. حسين ، سمير محمد حسين ، أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة ، رئيس قسم العلاقات العامة والإعلان كلية الإعلام جامعة القاهرة 1995م بحوث إعلام طبعة ثانية، عالم الكتب القاهرة 38 شارع عبد الخالق ثروت.

14. حمزة ، عبداللطيف حمزة ، مستقبل الصحافة ، ج اول الأدب والصحافة الهية المصرية العامة للكتب2003م .
15. دليل الدوريات السودانية ، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات بالتعاون مع مركز قاسم للمعلومات ، الخرطوم 1999م.
16. ربيع ، عبد الجواد سعيد ربيع ، إدارة المؤسسات الصحفية ، دراسة في الواقع والمستحدثات ، النشر دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة ، طبعة أولى 2004م.
17. رزق ، سامية سليمان رزق ، صورة المرأة كما تقدمها المرأة في الإذاعة الصوتية ، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية 1988م.
18. شمبال ، أنور هارون شمبال ، اتجاهات صحافة الأحزاب السودانية ، الطبعة الأولى 2020م الناشر دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع.
19. الشمرى، سليمان جازع الشمرى، الصحافة والقانون في العالم العربي والولايات المتحدة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر طبعة أولى 1993م.
20. صالح ، محجوب محمد صالح ، الصحافة السودانية في نصف قرن (1903 – 1953) ، ط أولى دار النشر جامعة الخرطوم، ط ثانية القاهرة ، الناشر مركز الدراسات السودانية.
21. صديق – رامي عطا صديق – دراسات في الإعلام – المنهج التأريخي في البحوث الصحفية – الطبعة الأولى 2009م – القاهرة العربي للنشر والتوزيع
22. الصديق ، مختار عثمان الصديق ، مناهج البحث العلمي ، الخرطوم ، إيثار للطباعة والنشر 2006م.
23. عبد الدائم ، عبد الله عبد الدائم (1984م) التربية التجريبية والبحث التربوي، بيروت، دار العلم للملايين، ط2، ص355.
24. عبد الرحمن ، سعد عبد الرحمن (1998م) القياس النفسي ، النظرية والتطبيق ، القاهرة، دار الفكر العربي، ط3، ص149.
25. عبد اللطيف ، صلاح عبد اللطيف ، الصحافة السودانية تأريخ وتوثيق ، 1889م- 1989م، 1992م مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية.
26. علم الدين ، محمود علم الدين أستاذ ورئيس قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة ، مقدمة في الصحافة ، الدار العربية للنشر والتوريع ، طبعة ثانية 2012م.
27. علم الدين ، محمود علم الدين وكيل كلية الإعلام ، جامعة القاهرة للدراسات العليا والبحوث– 2014م.

28. عمر ، نوال محمد عمر ، كلية الآداب جامعة الزقازيق ، مناهج البحث العلمي الاجتماعية والإعلامية ، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية ، 1986م.
29. فجر الصحافة السودانية (1903م – 1945م) لجنة توثيق وتأريخ الصحافة السودانية ، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات ، الأمانة العامة ، سلسة ندوات تاريخ الصحافة السودانية.
30. قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية لسنة 2009م ، الناشر وزارة العدل.
31. قلندر ، محمود قلندر ، مهنة في محنة (الصحافة السودانية وعصور من الكبد) ، ط أولى ، مركز عبد الكريم ميرغني 2016م.
32. اللبان ، شريف درويش اللبان ، أستاذ بقسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة، أ. د هشام عطية عبد المقصود ، أستاذ بقسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة ، الدار العربية للنشر والتوزيع الطبعة الثانية 2012م.
33. محجوب ، فتح الرحمن محجوب ، مأزق السلطة الرابعة حول أوضاع وقوانين الصحافة السودانية ، الناشر دار عزة للنشر ، الخرطوم ، السودان 2003م
34. مروة ، أديب مروة ، الصحافة العربية نشأتها وتطورها ، منشورات دار مكتبة الحياه بيروت ، طبعه أولى 1961م.
35. مكاوي ، حسين عماد مكاوي ، أخلاقيات العمل الإعلامي ، دراسة مقارنة ، الدار المصرية اللبانية ، طبعة ثالثة 2003م.
36. نصر ، حسين محمد نصر ، دار الكتاب الجامعي العين / الأمارات ، طبعة أولى 2010م ، قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي.

3/ الكتب المترجمة

1/ ديليفر ، ملفين ل. ديليفر، ساندرا بول. . ترجمة كمال عبد الرؤوف ، نظريات وسائل الإعلام ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، مصر الطبعه ثانية 2011م.

2/ كوفاتش ، بيل كوفاتش ، توم روزنشتيل ، ترجمة فايزة الحكيم، حمد منيب ، المبادئ الأساسية للصحافة ، الدار الدولية للاستشارات الثقافية ، مصر ش م م 2006م.

4/ المقابلات الشخصية

1. آدم ، نجل الدين آدم بابكر ، صحفي ، مقابلة ، 29 أكتوبر 2020م ، وسط الخرطوم.
2. البشير ، سيف الدين البشير، رئيس تحرير صحيفة الأهرام اليوم ، مكتبه ، مقر الصحيفة الخرطوم ، الثلاثاء 2020/12/26م الساعة 1 ظهراً.
3. خليل ، جامعة كردفان ، مقابلة ، عبر تطبيق الواتس أب ، 6/ 2021/1م الساعة 5 مساء.

4. دفع الله ، عبد الله دفع الله ، ناشر صحيفة الأهرام اليوم ، مقابلة ، مكتبه ، مقر صحيفة الأهرام اليوم ، الثلاثاء 2020/12/26م الساعة 12و30 ظهراً.
5. رزق ، عبدالله رزق ، صحفي ، مقابلة ، صحيفة المجهر السياسي ، 9/3/ 2019م ، الساعة 2 ظهراً .
6. الشفيع ، توسل الشفيع ، صحفية ، مقابلة ، مقر صحيفة أخبار اليوم ، 2020/10/28م .
7. شمو ، علي محمد شمو ، خبير إعلامي ، جامعة الأحفاد ، 2021/2/24م الساعة العاشرة صباحاً.
8. طه ، مالك طه ، رئيس تحرير صحيفة الرأي العام ، مقابلة ، عبر تطبيق الواتس اب ، 2021/1/4م.
9. الطيب ، أحمد البلال الطيب، ناشر ورئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصحيفة أخبار اليوم السياسية، مقابلة، عبر تطبيق الواتساب ، محل إقامته بدولة الإمارات العربية المتحدة، 15 أكتوبر 2020م الساعة 3 صباحاً.
10. عبد الرحمن ، محمد عبد الحميد عبد الرحمن ، المدير العام لوكالة السودان للأنباء ، مقابلة ، مكتبه ، السبت 24 أكتوبر 2020م الساعة الثالثة عصراً.
11. عبد الله ، الباقر أحمد عبد الله ، ناشر صحيفة الخرطوم ، مقابلة ، منزله قاردن سيتي الخرطوم ، 1نوفمبر 2020م ، الساعة الواحدة ظهراً.
12. العجب ، آمال عباس العجب ، صحفية مخضرمة ، مقابلة ، منزلها بأم درمان حي الواحة غرب ، الثلاثاء 27 أكتوبر 2020م الساعة الواحدة ظهراً.
13. عروة ، محجوب عروة ، مكتبه ، مقر صحيفة السودان الدولية ، الخرطوم ، بتاريخ 2021/1/7م الساعة 2ظهراً.
14. كنونة ، الطيب كنونة ، مكتبه ، الخرطوم ، 2020/12/29م ، الساعة التاسعة صباحاً
15. محمد ، حيدر عبد الحفيظ محمد ، أستاذ إعلام مساعد ، جامعة البحر الأحمر ، مقابلة ، عبر تطبيق الواتس أب بتاريخ 2021/1/5م الساعة 4 عصراً.
16. محمد توم ، مجذوب بخيت محمد توم ، مقابلة ، مكتبه، كلية علوم الاتصال جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخميس 2020/9/8م الساعة الثانية عشرة ظهراً.
17. المكي ، بكري المكي أستاذ مساعد ، رئيس قسم الصحافة والنشر كلية علوم الاتصال جامعة السودان للعلوم والتنكولوجيا ، مقابلة ، مكتبه ، السبت 2020/10/10م الساعة الثانية عشرة ظهراً
18. ميرغني ، عثمان ميرغني الحسين سعيد ، مقابلة، مكتبه بصحيفة التيار الخرطوم ، الأحد 2020/11/8م الساعة 2 ظهراً ، الخرطوم.

5/ الورش والندوات

1/ ورشة اقتصاديات الصحف ، المجلس القومي للصحافة ، 27/ 10/ 2017م مباني المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية.

2/ منتدى صحيفة التيار.

ملحق رقم 1

دليل الصحف السودانية – 1903م – 1998م

اسم الصحيفة	الجهة	تاريخ الإصدار	رئيس التحرير	ملاحظات
الاتحاد	الحزب الوطني الاتحادي	1953م		
الاتحادي	لسان حال الحزب الاتحادي الديمقراطي		الباقر أحمد عبد الله	أسبوعية
الأحرار	حزب الأحرار الاتحاديين	1946م		
الأحرار	وزارة الإرشاد	يونيو 1969م – أكتوبر1970م		لسان حال ثورة مايو الديمقراطية
الأخبار	عامر محمد بشير (فوراوي)	1946م – 1947م		أسبوعية
الأخبار		فبراير1957م – 1958م	رحمى سليمان – صاحب الامتياز	
أخبار الإسبوع		يوليو 1965م – 1970م	عوض برير – صاحب الامتياز	سياسية – ثقافية – اجتماعية
الأخبار التجارية		أبريل 1955		
أخبار الخرطوم		أبريل 1957م	محمد عبد الجواد – صاحب الامتياز	
أخبار السوق		ابريل 1989م	علي عبد الله على	
أخبار الصباح	دار أخبار الصباح للصحافة	يناير 1989م	عوض أحمد خليفة	يومية سياسية مستقلة

أخ – بار الغرب		مارس 1957م – سبتمبر 1957م	إدريس عبد الله البنا	يومية سياسية مستقلة – الأبيض
أخبار الناس		أغسطس 1969م	عبد الرحمن ابراهيم	تصدر مؤقتاً ثلاث مرات في الأسبوع
أخبار اليوم	شركة اليوم للطباعة والنشر	1994م	أحمد البلال الطيب	
آخر الأنباء		مايو 1986م	حيدر موسى	تصدر مؤقتاً صباح كل سبت
آخر خبر			نزار عوض عبد المجيد – صاحب الامتياز	
آخر لحظة		25 أبريل – 12يونيو1967م	محمود أبو العزائم	تصدر صباح كل اثنين
الأخوان المسلمون		فبراير 1957م – ديسمبر 1958م	اصحاب الامتياز الإخوان المسلمون	تصدر مرتين في الأسبوع
الأديب	أحمد مختار	1948م		
الأسبوع	دار الأسبوع للطباعة والنشر	1986م	محي الدين تيتاوي	
الاستقلال	لسان حال حزب الاستقلال الجمهوري	مايو – ديسمبر 1955م	محمد أحمد السلمابي	
الاشتركية	صحيفة الحزب الاشتراكي الإسلامي	مارس – نوفمبر 1965م	د. ناصر السيد – 1988م	عاودت الصدور 1988م
الأشقاء	صدرت عن طائفة الختمية	1939م		
الأشقاء	لسان حال حزب الأشقاء		محمود الفضلي	

الأضواء		مارس 1968م – وعاودت الصدور سبتمبر 1986م	محمد الحسن أحمد – صاحب الامتياز	أسبوعية
إفريقيا	أصدرها د. محمد أدهم	1953م		
الآفاق الجديدة		أكتوبر – ديسمبر 1960م	مصطفى شكري – صاحب الامتياز	أسبوعية
أكتوبر	لسان حال جماهير أكتوبر	1965م	صالح محمود إسماعيل – صاحب الامتياز	
أم درمان	أصدرها محمد عامر بشير فوراوي	1947م		ثقافية سياسية
أم درمان		أكتوبر 1986م	صلاح التوم من الله	أسبوعية – مستقلة تصدر مؤقتاً كل أسبوعين
الأمة	لسان حال حزب الأمة		حسن محجوب	
الأنباء		يناير 1989م	حسن أحمد الحسن	تصدر مؤقتاً كل سبت
أنباء السودان		أغسطس 1956م	يحيى محمد عبد القادر – صاحب الإمتياز	يومية مستقلة – ثم صدرت مرتين في الأسبوع
الإنقاذ الوطني	دار الإعلام للطباعة والنشر	سبتمبر 1988م	محي الدين تيتاوي	
الأوسط	إدارة الثقافة والإعلام – الإقليم الأوسط	يناير 1985م	عبد الله الحسن	

الأيام	شركة الأيام للطباعة والنشر	1953م – تأممت 1970م	بشير محمد سعيد، محجوب محمد صالح	
البديل	لسان حال الحزب الناصري	1985م		
البلد		فبراير 1889م	صلاح عمر الشيخ	أسبوعية مستقلة
التلغراف	شركة دار ود ضيف الله	فبراير 1953م – 1996م	صالح عرابي	نصف أسبوعية
الثورة	وزارة الاستعلامات والعمل	أغسطس 1960م – اكتوبر 1964م	عبدالله رجب – قيلي أحمد عمر – محمد فضل الله	يومية جامعة
الجامعة	تصدر عن جامعة الخرطوم – مكتب العلاقات العامة			
الجريدة التجارية		صدرت في 1926م – 1931م وتغيرت إلى ملتقى النهرين	سليمان داؤود منديل – صاحب الامتياز	تعنى بالمباحث التجارية والزراعية والصناعية
جريدة المؤتمر	أصدرها مؤتمر الخريجين	1942م		
الجزيرة	لسان حال مزارعي مشروع الجزيرة – تصدر عن إدارة المشرع	1949م – 1970م	سليمان بخيت	تصدر حالياً بصفة غير منتظمة
الجماهير	لسان حال حزب الشعب الديمقراطي	يناير 1965م – 1969م	عبد المنعم حسب الله	
الجمهورية	لسان حال الحزب الجمهوري	1954م – 1969م	محمود محمد طه – صاحب الامتياز	

الجهاد		1948م	أصدرها عبد المنعم حسب الله	
الحادي			محمد أحمد عمر	سياسية أسبوعية
حضارة السودان	اصحاب الامتياز عبد الرحمن – محمد الخليفة	مطلع 1919م – 1934م	حسين شريف	تصدر مرتين في الأسبوع
حضارة السودان	صاحب الامتياز والناشر سليمان داوؤد	1934م – 1938م	أحمد عثمان القاضي	اندمجت فيها ملتقى النهرين
الحقيقة		مايو – سبتمبر 1951م	أحمد جمال الدين	سياسية اسبوعية
حلمنيش	سياسية ثقافية	1988م	د. أحمد الأمين محمد (المتجهه الأممي)	نصف أسبوعية
الخرطوم	دار الخرطوم للصحافة	1988م	فضل الله محمد	صدرت بالقاهرة فترة حتى 2001م
الدار		1994م	مصطفى سند – ثم مبارك البلال – عبد المطلب الفحل	يومية اجتماعية ثقافية – فنية
رائد السودان	مطبعة فكتوريا بالخرطوم	1913م 1915م – 1918م تولي رئاسة تحريرها حسين شريف	عبدالرحمن قليلات السوري	علمية أدبية اقتصادية – صدرت كملحق باللغة العربية لجريدة السودان هيرالد التي بالانجليزية والإغريقية
الرأي العام		مارس 1945م –	إسماعيل– صاحب	1970م –

		1970م	الامتياز، ترأس تحريرها ايضاً صلاح محمد إبراهيم وعبدالله عبيد	1973م صدرت كمجلة أسبوعية عن دار الصحافة وعاودت الصدور كصحيفة يومية سياسية مستقلة 1996م
الرأي العام الأسبوعي	صاحب الامتياز اسماعيل العتبانى	1966م – 1970م		العدد الإسبوعي لصحيفة الرأي العام اليومية
الرسالة	صحيفة الاشتراكية الإسلامية	1960م – 1964م	يصدرها بابكر كرار	
الرقيب	صدرت عن طائفة الختمية	1954م		
الزمان		يناير1958م – 1965م	عبد العزيز حسن – صاحب الامتياز	
السلام	لجنة العمل الكاثوليكي بالخرطوم	يناير 1957م – 1970م	حبيب شامي– ثم حنا آدم	ثقافية – إخبارية – نصف شهرية
السودان	المقطم – القاهرة أول صحيفة في البلاد	1903م – 1941م	اصحاب الامتياز فارس وشركاه	سياسية تجارية أدبية إخبارية تصدر مرتين في الأسبوع –
السودان		1934م – 1941م	عبدالحمن أحمد – صاحب الإمتياز	إسبوعية ثقافية عامة – تصدر مرتين في الأسبوع
السودان الجديد	تطبع بالقاهرة تطبع بالخرطوم	1934م – 1946م	أحمد يوسف هاشم	بدأت مجلة أسبوعية مصورة

	الطبعة الرابعة صدرت عن دار الأيام للطباعة والنشر	1946م – 1947م 1947م – 1971م 1970م – 1974م		– ثم صحيفة أسبوعية – جريدة يومية – مجلة أسبوعية مصورة
السودان الحديث	تصدر عن دار الثقافة للطباعة والنشر	31أغسطس 1989م	محمد سعيد معروف	
السودان في الأسبوع	تصدر عن مكتب الاتصال بالخرطوم	1949م – 1954م		صحيفة أسبوعية حكومية
السوداني	صحاب الامتياز على محمد بادي	سبتمبر 1950م – 1952م	يحيى محمد عبد القادر	
السوداني			رئيس التحرير محجوب محمد الحسن عروة – صاحب الامتياز	
السياسة	تصدرها مؤسسة السياسة (بشير محمد سعيد)	أبريل 1968م – مايو 1968م	محمد ميرغني	
السياسة	أسسها خالد فرح – الخرطوم	يونيو 1986م		
الشاهد	تصدر عن دار آفاق للطباعة والنشر	10 – 20 فبراير 1993م	عبد المنعم أحمد على – صاحب الامتياز	اقتصادية أسبوعية
الشباب	أصدرها عثمان أحمد عمر عفان	1945م		سياسية

الشبيبة	صدرت عن حركة اللجان الشعبية الموالية لليبيا	1985م		
الشرق	صدرت في بورتسودان	مايو 1988م	أحمد بابكر المهدي	
الشماسة	صاحب الامتياز محمد خليل إبراهيم	أبريل 1986م	حسن مختار	أسبوعية
الشعب		1950م – 1957م	حسن مختار	
الصحافة		1958م	عبد الرحمن مختار – صاحب الامتياز	
الصراحة		1950م أغسطس 1961م، 1990م	عبد الله رجب	تصدر ثلاث مرات في الأسبوع ثم يومياً
الصراحة الجديدة	تصدر عن دار الصراحة – الخرطوم	يناير 1962م	محمود أبو العزائم	
صوت الأمة	لسان حال حزب الأمة	مايو 1986م	سيد أحمد خليفة	تصدر مؤقتاً كل أحد وأربعاء
صوت الجماهير	جريدة طلابية ذات اتجاه إسلامي	1985م		صدرت في فترة حكم الأحزاب
صوت الحق	صدرت عن الهيئة النقابية لعمال المطبعة الحكومية	بعد أكتوبر 964م صدرت مجلة 1972م،، صدرالعدد الأول 1985م		

صوت السودان	لسان حال طائفة الختمية، اصحاب الامتياز شركة مطبعة السلام – الخرطوم	1940م – 1966م عاودت الصدور ابريل 1986م		أوقفت خلال الفترة 1958م – 1970م 1970م – 1986م
صوت السودان	صحيفة الحركة الوطنية	أبريل 1986م	جعفر حامد بشير	تصدر إسبوعياً
صوت الشارع	اصحاب الإمتياز محمد أحمد دسوقي وحسن عزالدين	أكتوبر 1986م		أسبوعية سياسية
صوت الشرق	أصحاب الأمتياز عبد الرحيم عثمان صالح، محمد عثمان كوداي	سبتمبر – أكتوبر 1965م	سعد أحمد الشيخ	سياسية مستقلة تصدر أسبوعية
صوت الشعب	صحيفة الجمعية الوطنية – الخرطوم	يناير – مارس 1986م		
الصيحة	تعبر عن الأنصار	1951م	أمين التوم – صاحب الامتياز	
الضياء		أبريل – سبتمبر 1968م	د. الطاهر عبد الباسط	
الطريق	تعبر عن اتجاهات الحزب الاتحادي الديمقراطي صاحب الامتياز أحمد زين العابدين	يناير 1986م	عمر محمد عبد الله	اسبوعية سياسية

	عمر			
صحيفة الطليعة	يصدرها الاتحاد العام لنقابات عمال السودان	1954م – 1970م	محجوب عثمان	غير منتظمة في الصدور – أوقفت عدة مرات 1958م – 1964م
عالم الرياضة		يوليو 1986م	حسن أبوالعائلة – صاحب الأمتياز	أسبوعية رياضية قومية
العلم	اصحاب الامتياز الحزب الوطني الاتحادي، بعد اندماج الحزب مع حزب الشعب الديمقراطي صدرت باسم اسماعيل الإزهرى	عاودت الصدور 1964م – 1968م	د. أحمد حمد المحامي	أوقفت عن الصدور أيام الحكم العسكري 1958م – 1964م
القافلة	صدرت عن الجمعية الوطنية	1956م		
قايدنج إستار	رئيس مجلس الإدارة هلري بول لوقالى	ديسمبر 1986م	بنجامين ليبو وارلي	جريدة سياسية اجتماعية ثقافية، تصدر كملحق للجريدة الإنجليزية
القبس	يصدرها الإخوان المسلمون	يناير 1989م	صادق عبد الله عبد الماجد	تصدر مؤقتاً يومي الأحد والأربعاء
القبلة	تصدرها هيئة إحياء النشاط الإسلامي	نوفمبر 1987م	محمد الحسن عباس	تصدر مؤقتاً كل أسبوعين
القلم		أبريل – أغسطس	د. محمد أدهم –	أسبوعية مستقلة

		1959م	صاحب الإمتياز	
القوات المسلحة	لسان حال القوات المسلحة – تصدرها إدارة التوجيه المعنوي	نوفمبر 1969م – 1995م		تغير اسمها إلى صحيفة النصر
القومى	لسان حال الحزب القومي السوداني	ابريل 1989م	إسماعيل كباشي كودي	صدرت مؤقتاً أسبوعية
كردفان	صدرت بالأبيض مديرية كردفان، ثم صدرت دار الصحافة بالخرطوم	1945م – 1970م ابرايل 1975م – مارس 1979م	الفاتح النور – صاحب الامتياز	نصف شهرية، ثم إسبوعية
كشكول المساح		1909م	أسعد يس المساح – صاحب الإمتياز	صدرت بعد توقف جريدة الخرطوم
اللواء	لسان حال الاتحاديين		محمد الخليفة طه الريفي	
المساء	تصدر عن شركة قاعة الصداقة للطباعة والنشر		حسن خوجلي	اجتماعية ثقافية تصدر مرتين في الأسبوع
مساء الخير			نزار عوض عبد المجيد	تصدر مرتين في الأسبوع، ثقافية اجتماعية فنية
المستثمر	تصدرها الهيئة العامة للاستثمار	1993م	هاشم مداوي	نصف شهرية
المستقبل		أبريل 1949م – مايو 1951م	صاحب الامتياز يحيى محمد عبد القادر	تصدر كل إسبوعين
ملتقي النهرين	صاحب الامتياز	1931م، ثم	داؤود منديل، ثم	أسبوعية سياسية

	داؤود منديل	1934م حتى 1938م	أحمد عثمان القاضي	اقتصادية، أدمجت مع حضارة السودان
المناضل	لسان حال حزب البعث العربي الاشتراكي	يناير 1989م	الصادق بقادي	
المؤتمر	لسان حال مؤتمر الخريجين	1939م – 1943م	علي حامد	أسبوعية
الموقف	النشر وصاحب الامتياز أمين احميدى	سبتمبر 1988م	امين احميدي	تصدر مؤقتاً كل أسبوع سياسية ثقافية اقتصادية رياضية مستقلة
الميثاق الإسلامي	جريدة السياسة والفكر والإسلامي	فبراير – ديسمبر 1965م، يناير 1967م – 1969م	صادق عبد الله عبد الماجد	تصدر مرتين في الاسبوع
الميثاق الإسلامي الإسبوعي		سبتمبر 1967 – فبراير 1968م		
الميدان	الجبهة المعادية للاستعمار، ثم صدرت عن الحزب الشيوعي حتى حله	195م – 1958م اكتوبر 1964م – ديسمبر 1965م	حسن الطاهر زروق، ثم محمد مصطفى المكى	تصدر مرتين في الأسبوع، ثم صدرت يومية
نبض الشارع	تصدر عن شركة دار البلد المحدودة	محمد أحمد كرار	سبتمبر 1993م	اجتماعية ثقافية أسبوعية
الناس	صاحب الامتياز	1954م –		اسبوعية

	محمد مكي محمد	1958م		
النداء	لسان حال الحزب الوطني الاتحادي	سبتمبر 1986م	طيفور الشايب	تصدر مؤقتاً كل جمعة واثنين
النصر	تصدر عن دار النصر للطباعة، إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة	ديسمبر 1995م	مقدم يونس محمود محمد	تصدر أسبوعياً
النهار		1987م	صاحب الامتياز يحيى العوض العجب	أصلها نشرة كانت تصدر باللغة الإنجليزية وأصبحت يومية سياسية
النهضة	دار الثقافة للنشر والإعلان المحدودة	نوفمبر 1988م	عبد الله آدم خاطر	تصدر مؤقتاً اسبوعياً
النيل	أصحاب الامتياز شركة الطبع والنشر بالخرطوم، لسان حال طائفة الأنصار	أول عدد صدر في أغسطس 1935م، أوقفت عدة مرات وعاودت الصدور 1958م – 1964م	حسن صبري (المصرى) ، وعدد من رؤساء التحرير تعاقبوا عليها	أول صحيفة يومية تصدر بالسودان
النيل الأزرق		1965م		سياسية أسبوعية
الهدف	يصدرها حزب البعث العربي الاشتراكي	1985م	عبدالله الصافي	
الهدف		1950م	أحمد مختار – صاحب الإمتياز	
الهلال	أصدرها نادى		ميرغني ابوشنب	

	الهلال			
الواحة	صاحب الامتياز – المعز عبد الباقي العجيمي وعبدالجليل مأمون احمد	1986م	المعز عبد الباقي العجيمي	تصدر مؤقتاً شهرية وهي أسبوعية (اطفال)
وادي النيل	أصدرها محمد نور الدين	1952م		
الوطن	لسان حال الحزب الجمهورى الاشتراكي	1952م – 1953م	محمد الخير بدوي	
الوطن			سيد أحمد خليفة	تصدر مؤقتاُ كل سبت واثنين وأربعاء
الوطنى الاتحادي	لسان حال الحزب الوطني الاتحادي	مايو 1986م	طيفور الشايب	تصدر مؤقتاً كل اثنين

ملحق رقم 2

* أسماء الصحف الصادرة من 1994م – 1998م حسب دليل الدوريات السودانية

اسم الصحيفة	الجهة	تاريخ الإصدار	رئيس التحرير	ملاحظات
الإخاء العربي والدولي		ديسمبر 1998م	فضل المولى نعمة الله	ثقافية اقتصادية شاملة تصدر اسبوعية
أخبار الساعة	الناشر شركة حطين للطباعة والنشر		محمد لطيف علي	
أخبار المجتمع	تصدر عن شركة حطين للطباعة والنشر	أغسطس 1994م	محمود إدريس	تغير اسمها لاحقاً للحدث
أخبار الناس	تصدر عن اصالكو للطباعة والنشر	1996م	عبد الحمن ابراهيم	دعوية اجتماعية شاملة اسبوعية
أخبار اليوم	تصدر عن شركة اليوم للطباعة والنشر	يونيو 1994م	أحمد البلال الطيب	
الأسبوع	تصدر عن شركة دار الأسبوع للطباعة والنشر	ديسمبر 1997م	محي الدين تيتاوي	
أفكار وظلال	تصدر عن شركة الفجر العامة المحدودة	ديسمبر 1995م	محمد عكاشة	ثقافية – متوقفة
ألوان	تصدر عن شركة ألوان للطباعة والنشر	اغسطس 1996م	حسين خوجلي	
الأنباء	تصدر عن شركة الدار الوطنية	مايو 1997م	السر حسن فضل	

	للإعلام			
الأنباء الرياضية	تصدر عن شركة الدار الوطنية للإعلام	اكتوبر 1998م		رياضية
الأوائل	تصدر عن شركة اليوم للطباعة والنشر	ديسمبر1996م	عثمان مبارك زروق	تسلية ومسابقات
أوراق	تصدر عن شركة الهدف المحدودة	التصديق يوليو 1994م		متوقفة
البلد الرياضية	تصدرها دار البلد للصحافة والنشر	التصديق يناير 1995م		رياضية فنية
الجمهور الرياضي	تصدرها دار الحياة للصحافة والنشر	التصديق فبراير 1996م		رياضية ثقافية
الجمهورية	تصدر عن دار الجماهير	التصديق ديسمبر 1997م	فتح الرحمن النحاس	
الحضارة	تصدرها شركة حطين للطباعة والنشر	التصديق 1996م		
الحياة والناس	تصدر عن شركة ألوان للصحافة	اكتوبر 1996م	سعد الدين إبراهيم	متوقفة
الدار	تصدر عن شركة اليوم للطباعة والنشر	مايو 1994م	سعد الدين إبراهيم	ثقافية اجتماعية
الدرب الإسلامية		أكتوبر 1998م	عبد الرحمن إبراهيم حامد	دينية متخصصة أسبوعية
دنيا الكاريكاتير		أغسطس 1997م	عاطف ابراهيم التوم بله	كاريكاتير – تسلية – مسابقات
الديار	تصدر عن شركة	مايو 1997م	عبدالحليم سر	متوقفة

	القضارف للطباعة والنشر والتوزيع		الختم محمد عثمان	
الرأي الآخر	تصدر عن شركة دار الأهلة	يوليو 1994م	كمال حسن بخيت	
الرأي العام	تصدر عن شركة الرأي العام	أغسطس 1996م	عبدالله عبيد أحمد فضل المولى	
سنابل	تصدر عن الدار الوطنية للإعلام	مارس 1996م	عادل أحمد الباز	ثقافية فنية اسبوعية متوقفة
الساقية	تصدر عن دار الأصالة	التصديق 1994م		ثقافية تراثية
سيدتي	تصدر عن شركة مآب للصحافة والإنتاج الإعلامي	التصديق سبتمبر 1998م		متوقفة
الشارع السياسي		يوليو 1997م		
شليل	تصدرها شركة شليل للطباعة والنشر	التصديق سبتمبر 1994م		
شليل الرياضي	تصدرها شركة شليل للطباعة والنشر	التصديق ديسمبر 1994م		أسبوعية رياضية متخصصة
صباح الخير	تصدر عن شركة مآب للصحافة والإنتاج الإعلامي	سبتمبر 1994م		متوقفة
الصباحية	تصدر عن شركة أقلام للصحافة والنشر	أغسطس 1998م	نبيل غالي	اجتماعية ثقافية رياضية، تصدر مؤقتاً كل كل سبت وأربعاء
صحة وعافية	تصدرها شركة	التصديق سبتمبر		طبية ثقافية شاملة

	المورد العذب	1995م		
صوت الشارع	تصدر عن شركة الإعلاميات المتعددة	التصديق أبريل 1995م		متوقفة
عالم التسلية	تصدر عن شركة الأسبوع للطباعة والنشر	التصديق ديسمبر 1998م	عثمان بشير حامد	أسبوعية – تسلية
عالم الأذكياء	تصدر عن شركة حطين للطباعة والنشر	التصديق أغسطس 1997م	الرشيد بدوي عبيد	ثقافية متنوعة
العالم اليوم	تصدر عن شركة الجسر للطباعة والنشر	التصديق أبريل 1998م	صلاح محمد إبراهيم	لم تصدر
عالم النجوم	تصدر عن شركة حطين للطباعة والنشر	التصديق 1994م	حسن عبد الرحيم	رياضية متخصصة
عربي جوبا	تصدر عن دار الأصالة	التصديق 1994م	نصر الدين فضل المولى	لم تصدر
الغد الرياضية	تصدرها شركة الغد للطباعة والنشر	يونيو 1995م		رياضية
قلب الشارع	تصدر عن شركة دار البلد	سبتمبر 1994م	عثمان سنادة	
القوات المسلحة	تصدر عن شركة النصر للطباعة والنشر		عقيد يونس محمود محمد	تصدر كل سبت وثلاثاء
قوون	تصدر عن شركة اليوم للطباعة	مايو 1994م	رمضان أحمد السيد	رياضية

	والنشر			
المجالس	تصدر عن شركة الأهلة	التصديق 1994م		
المخبر	تصدر عن دار السودان للطباعة والنشر	اكتوبر 1995م	أحمد كمال الدين	أسبوعية – متوقفة سياسية متخصصة
المرايا	تصدر عن شركة الإخاء للإعلام المحدودة	التصديق يناير 1996م		اجتماعية
المشاهد	تصدر عن شركة دار البلد للطباعة والنشر	أغسطس 1997م	مزمل أبو القاسم	رياضية فنية
المناهل	تصدر عن شركة دار البلد للطباعة والنشر	مارس 1997م	منعم حمزة	
المنتخب	تصدر عن شركة مآب للصحافة والإنتاج الإعلامى	التصديق سبتمبر 1994م		متوقفة
المسار	تصدرها شركة سامر	التصديق نوفمبر 1998م	محمد مبروك محمد أحمد	
المؤمن الصغير	تصدرها شركة الفجر العامة	1996م		أطفال
الميادين	تصدر عن شركة الإخاء المحدودة	نوفمبر 1996م	فضل المولى نعمة الله	رياضية – متوقفة
نبض الكاريكاتير	تصدر عن شركة دار البلد للطباعة والنشر والتوزيع	ديسمبر 1994م	عز الدين عثمان	تصدر 4 مرات في الأسبوع
النصر	تصدر عن شركة	يناير 1994م	يونس محمود	أسبوعية

	النصر للطباعة		محمد	
نجوم الرياضة	تصدر عن شركة الإعلاميات المتعددة	يناير 1995م		رياضية فنية
الهدف	تصدر عن شركة الهدف العامة المحدودة	يناير 1995م	مأمون أبوشيبة	رياضية
الوفاق	تصدر عن شركة دار الوعد	ديسمبر 1997م	محمد طه محمد أحمد	

ملحق رقم 3

* جدول يوضح الصحف التي صدرت منذ العام 1989م وحتى 1999م

الرقم	اسم الصحيفة	نوع الصحيفة	شعارها	رئيس التحرير	تاريخ الصدور	تاريخ التوقف	الأسباب	ملاحظات
1	الإنقاذ الوطني	سياسية			1989م			
2	السودان الحديث	سياسية			1989م			
3	السوداني الدولية	سياسية			1994م	1994م		اتهم مؤسسها بالتخابر وأعاد إصدارها بعد سقوط حكومة الإنقاذ
4	النصر	سياسية	النصر للطباعة					اسبوعية
5	أخبار اليوم	سياسية	اليوم للطباعة والنشر	أحمد البلال الطيب	1994م	مستمرة		يومية
6	الرأي الآخر	سياسية	الأهلة					يومية
7	المخبر	سياسية – اسبوعية			1995م			
8	الرأي العام	سياسية – يومية			1996م			
9	ألوان	سياسية	دعوة للحق	حسين	1996م			يومية

			والخير والجمال	خوجلي				
10	العالم اليوم	سياسية						
11	الأنباء	سياسية						
12	الديار	سياسية						
13	الشارع السياسي	سياسية						
14	الصحافة	سياسية – يومية	أبدأ بها يومك		2000م	2018م		أعيد إصدارها
15	الصحافي الدولي		كلمة تبني وطناً		1999م	2004م		اندمجت في الشراكة الذكية
16	الدستور							
17	الأيام							
18	الأسبوع	سياسية يومية			1997م	2000م		إعادة إصدار

ملحق رقم 4

* جدول يوضح الصحف التي صدرت من العام 2000م وحتى 2009م

الرقم	اسم الصحيفة	نوع الصحيفة	شعارها	رئيس التحرير	تاريخ الصدور	تاريخ التوقف	الأسباب	ملاحظات
1	خرطوم مونيتور							
2	الأزمنة							
3	القبس							
4	The Nile Courier							
5	سودان ستاندر							
6	رأي الشعب							
7	الخرطوم	سياسية يومية		م	1988م	2016م		واصلت الصدور خارج البلاد وعادت لتصدر في الخرطوم 2001م
8	الوطن	سياسية – يومية			1998م	مستمرة		إعادة إصدار
9	المؤتمر							
10	الحرية		نحو غد بلا قيود		2001م	2004م		دخلت في مشروع الشراكة

								الذكية
11	الأضواء				2005م	2006م		إعادة إصدار
12	الحياة				2003م	2008م		
13	الأزمنة				2003م	2004م		
14	السوداني	سياسية – يومية	صحيفة الهوية الجامعة		2006م	مستمرة		إعادة إصدار
15	سودان فيشن							
16	إيلاف							
17	الوحدة				2005م	2007م		
18	الانتباهة		صوت الأغلبية الصامتة		2005م	مستمرة		
19	أخبار اليوم				1994م	مستمرة		
20	اخر لحظة							
21	الميدان							
22	المراقب							
23	البداية							
24	ادفوكيت							
25	الأحداث							
26	صوت الأمة							
27	أجراس الحرية							
28	بورتسودان مدينتي							

29	المجد							
30	الأخبار							
31	الرائد							
32	الاتحاد							
33	المنتدى الحرة							
34	المستقلة							
35	العاصمة							
36	الشمس							
37	صوت بروؤت اليوم							
38	التيار							
39	ذا ديمفرات							
40	الأهرام اليوم							

ملحق رقم 5

* جدول يوضح الصحف التي صدرت منذ العام 2010م وحتى 2020م

الرقم	اسم الصحيفة	نوع الصحيفة	شعارها	رئيس التحرير	تاريخ الصدور	تاريخ التوقف	الأسباب	ملاحظات
1	اليقظة							
2	الحقيقة							
3	الشاهد							
4	البلد				2010م	2016م		
5	الجريدة				2010م	مستمرة		إعادة إصدار
6	المجهر السياسي							
7	الاتحادي الأصل							
8	القرار							
9	التغيير							
10	أطياف							
11	المحمل							
12	الصيحة							
13	أول النهار							
14	السياسي							
15	الحداثة	يومية سياسية	شركة الحداثة		2020			
16	المواكب							
17	الديمقراطي							
18	حكايات جديدة							

ملحق رقم 6

*** جدول يبين عدد الصحف التي تصدر حتى الآن:**

الرقم	الصحف السياسية	الصحف الحزبية	الصحف الرياضية	الصحف الإجتماعية	صحف أخرى ولائية ومتخصصة
1	أخبار اليوم	الميدان	قوون	الدار	إيلاف
2	الوفاق	البعث	الأسياد	عالم الأذكياء	الجزيرة اليوم
3	الوطن		سوكر	لها وله	بورتسودان مدينتي
4	الإنتباهة		الجوهرة الرياضية	حكايات الكاريكاتير	صوت برؤوت
5	السوداني		الصدى		الفجر الجديد
6	آخر لحظة		ريمونتادا		
7	الأهرام اليوم		الأحمر الوهاج		
8	الجريدة				
9	اليوم التالي				
10	التيار				
11	الصيحة				
12	صوت الأمة				
13	السوداني الدولية				
14	المواكب				
15	الديمقراطي				

* المصدر مجلس الصحافة والمطبوعات

ملحق رقم 7

* الصحف التي تواصل الصدور حتى نوفمبر 2020م

الرقم	الصحف السياسية	الحزبية	الرياضية	الإجتماعية	ولايات +متخصصة
1	أخبار اليوم	الميدان	قوون	الدار	إيلاف
2	الوفاق	البعث	الأسياد	عالم الأذكياء	الجزيرة اليوم
3	الوطن		سوكر	لها وله	بورتسودان مدينتى
4	الإنتباهة		الجوهرة الرياضية	حكايات الكاركتير	صوت بروؤت
5	السودانى		الصدى		الفجر الجديد
6	آخر لحظة		ريمونتادا		
7	الأهرام اليوم		الأحمر الوهاج		
8	الجريدة				
9	اليوم التالي				
10	التيار				
11	الصيحة				
12	صوت الأمة				
13	السودانى الدولية				
14	المواكب				
15	الديمقراطي				

ملحق رقم 8

جدول يبين مقارنة بين نسب التوزيع للأعوام الثلاث:

اسم الصحيفة	متوسط التوزيع 2017م	متوسط التوزيع2018م	متوسط التوزيع 2019م
الدار	20 – 21 ألف نسخة	10 – 11 ألف نسخة	
الانتباهة	20 – 21 ألف نسخة	13 – 14 ألف نسخة	15 – 16 ألف نسخة
سوكر	12 – 13 ألف نسخة	7 – 8 آلاف نسخة	4189 نسخة
الصدى	12 – 13 الف نسخة	7 – 8 آلاف نسخة	2663 نسخة
الصيحة	8 – 10 آلاف نسخة	5 – 7 آلاف نسخة	5 – 7 آلاف نسخة
المجهر السياسي	8 – 10 آلاف نسخة	5 – 7 آلاف نسخة	5 – 7 آلاف نسخة
السوداني	8 – 10 آلاف نسخة	5 – 7 آلاف نسخة	5 – 7 آلاف نسخة
التيار	8 – 10 آلاف نسخة	5 – 7 آلاف نسخة	5 – 7 آلاف نسخة
قوون	8 – 10 آلاف نسخة	4 – 5 آلاف نسخة	2305 نسخة
الجوهرة	5 – 6 آلاف نسخة	4 – 5 آلاف نسخة	–
الجريدة	5 – 6 آلاف نسخة	5 – 7 آلاف نسخة	5 – 7 آلاف نسخة
اليوم التالي	5 – 6 آلاف نسخة	3 – 4 آلاف نسخة	2 – 3 آلاف نسخة
آخر لحظة	5 – 6 آلاف نسخة	3 – 4 آلاف نسخة	3 – 4 آلاف نسخة
الرأي العام	5 – 6 آلاف نسخة	3 – 4 آلاف نسخة	3 – 4 آلاف نسخة
الأسياد	5 – 6 آلاف نسخة	2 – 3 آلاف نسخة	1573 نسخة
الأهرام اليوم	2 – 4 آلاف نسخة	أقل من ألفي نسخة	أقل من ألفي نسخة
ماركا	2 – 4 آلاف نسخة	–	–
الأوائل	2 – 4 آلاف نسخة	1 – 2 ألف نسخة	
الزعيم	2 – 4 آلاف نسخة	2 – 3 آلاف نسخة	813 نسخة
الصحافة	2 – 4 آلاف نسخة	–	–
أخبار اليوم	2 – 4 آلاف نسخة	أقل من ألفي نسخة	أقل من ألفي نسخة
الأخبار	أقل من ألفي نسخة	أقل من الفي نسخة	أقل من ألفي نسخة
الزاوية	أقل من ألفي نسخة	–	–
ألوان	أقل من ألفي نسخة	أقل من ألفي نسخة	–
سودان فيشن	أقل من ألفي نسخة	أقل من ألفي نسخة	أقل من الفي نسخة

الشرق الأوسط	أقل من ألفي نسخة	أقل من ألفي نسخة	–
الوطن	أقل من ألفي نسخة	أقل من ألفي نسخة	أقل من ألفي نسخة
عالم الأذكياء	أقل من ألفي نسخة	1 – 2 ألف نسخة	
المستقلة	أقل من ألفي نسخة	أقل من ألفي نسخة	أقل من ألفي نسخة
القرار	أقل من ألفي نسخة	–	–
عالم النجوم	أقل من ألفي نسخة	–	–
الوفاق	أقل من ألفي نسخة	أقل من ألفي نسخة	أقل من ألفي نسخة
مصادر	أقل من ألفي نسخة	أقل من ألفي نسخة	–
الأيام	أقل من ألفي نسخة	–	–
صوت الأهلة	أقل من ألفي نسخة	–	–
صوت الأمة	–	–	أقل من ألفي نسخة

ملحق رقم 9

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد /. .....

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ،،،

الموضوع / بحث علمي

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه نرجو كريم تعاونكم في ملء الاستمارة المرفقة والخاصة ببحث علمي لنيل درجة الدكتوراة بعنوان

فاعلية السياسة التحريرية في صناعة مستقبل الصحافة الورقية

في الفترة من 2017/1/1م وحتى 2020/12/31م

جامعة السودان – كلية علوم الاتصال

ونحيط سيادتكم علماً بأن كل المعلومات الواردة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

مع خالص الشكر والتقدير

الباحثة

استبانة مختصين

أولاً البيانات الشخصية:

الاسم (اختيارى) : . .....

العمر: 30 سنة وأقل من 40 سنة ☐ من 40 وأقل من 50 سنة ☐

من 50 سنة وأقل من 60 سنة ☐ 60 سنة فما فوق ☐

النوع: ذكر ☐ أنثى ☐

المستوى التعليمي: دون الجامعى ☐ جامعى ☐ فوق الجامعى ☐

التخصص: صحفي ☐ هيئة تدريس ☐ ناشر ☐ نقابي ☐ منظم لمهنة الصحافة ☐

جهةالعمل.....

عدد سنوات الخبرة: 5 – 10 سنوات ☐ 10 – 15 سنة ☐ 15 – 20سنة ☐ 20 – 25 سنة ☐

25 سنة فما فوق ☐

البيانات الموضوعية:

1/ الوضع الراهن للصحافة السودانية

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ هناك تراجع مستمر في توزيع الصحف					
2/ تراجع التوزيع يرتبط بتراجع الأداء الصحفي					
3/ الصحافة الورقية السودانية تلفظ أنفاسها الأخيرة					
4/ الوضع الاقتصادي هو السبب المباشر في توقف عدد من الصحف					
5/ الصحف المدعومة هي التي تستطيع أن تواصل الصدور					

2/ العلاقة بين السياسة التحريرية ومجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ مجلس الصحافة جهة رقابية على الصحف					
2/ مجلس الصحافة ينفذ موجهات الدولة الخاصة بالإعلام المقروء					
3/ مجلس الصحافة يتدخل بشكل مباشر في السياسة التحريرية للصحف					
4/ الإجراءات المفروضة من المجلس على الصحف تقيد الحريات					

3/السياسة التحريرية

الرقم	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
/ الصحف السودانية تلتزم بسياساتها التحريرية					
2/ السياسة التحريرية تعني الخط التحريري الذي تنتهجه الصحيفة في كل مناحي التحرير					
3/ يوجد اختلاف في السياسة التحريرية بين صحيفة وأخرى					
4/ من الضرورى ارتباط مضمون ما تقدمه الصحف بالأحداث الجارية					
5/ الصحافة تقوم بعكس الحقيقة والواقع وزيادة وعي المجتمع وفق سياسة تحريرية محددة					
6/ ارتباط بعض الصحف بالحكومات يفقدها					

مصداقيتها لدى المتلقي					

4/تطبيق السياسة التحريرية

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ ملاك الصحف يروجون لوجهات نظرهم ويهملون وجهات النظر الأخرى (فلسفة المؤسسة الصحفية)					
2/ هيئة التحريرهى من توجه السياسة التحريرية للصحفية					
3/ المساهمون في الصحف يتدخلون لتوجيه السياسة التحريرية للصحيفة					
4/ لا يستطيع الصحفي تخطي السياسة التحريرية للصحيفة التي يعمل بها					
5/ خروج الصحفيين عن السياسة التحريرية للصحيفة يؤثر في تحقيق أهدافها					
6/ يتعامل الصحفيون مع الأحداث والحقائق بما يتفق مع السياسة التحريرية					

5/ مدى ملاءمة السياسة التحريرية مع أخلاقيات المهنة

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ معظم الصحف تلتزم بمواثيق الشرف وأخلاقيات المهنة					
2/ السياسات التحريرية للصحف في مجملها تتضمن أخلاقيات المهنة					
3/ الصحافة السياسة أكثر التزاماً بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف المهنى					

6/ العوامل التي تؤثر على السياسة التحريرية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ طبيعة النظام السياسي الحاكم					
2/ مناخ حرية الصحافة المتاح					
3/ طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومصادر تمويل الصحف					
4/ نمط التفكير الإداري والتنظيمي السائد بالمؤسسات الصحيفة					
5/ كفاءة العنصر البشري بالصحيفة					

7/الشراكات في العمل الصحفي

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ تجارب الشراكات في العمل الصحفي لم تكلل بالنجاح					
2/ الخلافات الشخصية هي السبب في فض الشراكات الصحفية					
3/ شركات المساهمة العامة أكثر صموداً من شركات الأفراد					
4/ الصحافة السودانية لم تقدم نماذج ناجحة استمرت لفترات طويلة في مجال اندماج الصحف					

8/ صناعة الصحافة

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ صناعة الصحافة ترتبط بالظروف الاقتصادية					
2/ الإعلان أحد الموارد الاقتصادية المهمة لصناعة الصحافة					
3/ الوضع الراهن للصحافة الورقية يتأثر بمدخلات الإنتاج					
4/ العامل الاقتصادي أكثر تأثيرا على مستقبل الصحافة من السياسة التحريرية					
5/ العوامل الاقتصادية هي التي تتحكم في مستقبل الصحافة الورقية					

9/العوامل التي تؤثر على مستقبل الصحافة الورقية

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ النظام السياسي					
2/ تحسن الوضع الاقتصادي ومدخلات الإنتاج					
3/ انتهاج السياسة التحريرية الاستقصائية					
4/ فهم سمات الجمهور المستهدف وإشباع حاجاته					
5/ الأسلوب الصحفي المقروء والمكتوب بطريقة السهل الممتنع					
6/ الالتزام بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف المهني					